الشقيقان.. والسنوات الصعبة



توفيق الحمد



الشقيقان..
والسنوات الصعبة
١٩٤٢-١٩٧٥

توفيق الحمد

الطبعة الاولى

٢ الشقيقان

الشقيقان..
والسنوات الصعبة

بحث ودراسة في حياة الشقيقين
صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين (١٩٦١-١٩٩٩)
وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء
من خلال تاريخ البحرين السياسي
من العام ١٩٤٢ إلى ١٩٧٥

الإهداء

إلى الروح الطاهرة ..

إلى روح صاحب السمو المغفور له

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين

الطبعة الاولى
٢٠٠١

الناشر: مركز الإبداع العلمي
تليفون 00973-723372
فاكس 00973-826152
صندوق بريد 15553
البحرين

التصميم والإخراج الفني: توفيق الحمد

طبع في المطبعة الشرقية - البحرين

المحتويات

شكر ووفاء

بكل الاكبار، والشكر والتقدير، أُسَجِّلُ لسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، حَدْبَهُ ومُتابعته لسياق هذا العمل، واستفساره الدائم عن مراحل انجاز هذا الكتاب، إضافة لما مَنَحني سموه من وقته الثمين، وتوجيهاته الحكيمة، وخبرته الفذّة.

أما ذاكرة سموه، ورؤاه، فقد كانت مَرجعاً لاينضب، ومصدراً ثَرّاً للبحث، شاء سموه، أن يُكرمني ويُشرِّفني بالاقتراب منها، مما ساعدني كثيراً على توثيق البحث أولاً، ثم على إحتمال مَشَقّة العمل، بالتشجيع المباشر، من جهة، وتجسيد القدرة بشخصه الكريم، وما يحتمله سموه. مُتَرفعاً على كل الصُعوبات في سبيل البحرين، وفي سبيل العروة الوثقى التي باركها الله بعنايته، بين الشقيقين: سمو أمير البلاد الراحل، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيّب الله ثراه، وسمو رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أطال الله في عمره.

والحقيقة، أن أيادي سمو الشيخ خليفة بن سلمان، كانت شملت باهتمام - أشكره ما حَييت - كتابي السابق «خليفة بن سلمان .. رجل وقيام دولة»، وما حققه هذا الكتاب، من إهتمام عالمي، بمختلف طبعاته: العربيّة والانجليزية والفرنسية. وهو الاهتمام الذي لم يكن ليتحقق، لولا المكانة العالمية المرموقة التي يحتلها سمو الشيخ خليفة بن سلمان بين قادة وزعماء العالم.

وإذ لا ينقضي شكري لسمو الشيخ خليفة بن سلمان، فان ما طوقني به سعادة الاستاذ محمد ابراهيم المطوع، وزير شئون مجلس الوزراء والاعلام، من رعاية لسياق البحث، ومن إتاحة الإمكانيات التوثيقية، لهذا العمل، ثم من متابعة شخصيّة من سعادته، كل ذلك، أجدهُ أكبر من قدري على أداء شكره، والاشارة اليه، خاصة وأن سعادة الوزير، كان وعلى مدى العمل بهذا الكتاب يمنحني من ثمين وقته، ونبيل مواقفه، ونتاج خبرته، ما سهّلَ الكثير عليَّ، وشجعني.

توفيق الحمد

قلبان ..
إجتمعا على حب البحرين



«.. إن علاقة الشقيقين، عيسى وخليفة، كرجلي دولة، وقائدين، وزعيمين، لم يكن يتوقف شأنها عند حدود البحرين، بل كان أثرها خليجيّاً وعربياً ودولياً، بما كانت هذه العلاقه مُؤَثِّرة على الكثير من القضايا، وبما نجحت بتخَطّية من العقبات، والمشكلات، محلياً واقليمياً»

المؤلف

قلبان..
إجتمعا على حب البحرين

ما أن شرفني سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، بالاقتراب من عالم سموه الرحب، يوم الخامس من فبراير عام ١٩٩٤، حتى وجدت نفسي على مشارف عالم آخر، غنيٍّ، رحب، من العواطف الحميميّة الرفيعة، والانجازات العارمةً بالآمال والطموحات، والتفاهم المنقطع النظير، والتكامل، الذي كان نعمة من نعم الله على البحرين.. ذلكم هو عالم الشقيقين: عيسى بن سلمان آل خليفة، وخليفة بن سلمان آل خليفة، كرجلين إجتمعا على حب البحرين، وسَطّرا بهذا الحب سفراً عظيماً من الانجازات الفَذَّة، وأقاما صَرَحاً من صروح الدنيا، اسمه البحرين الحديثة.

والحقيقة، أن علاقة الشقيقين، عيسى وخليفة، كرجلي دولة، وقائدين، وزعيمين، لم يكن يتوقف شأنها عند حدود البحرين، بل كان أثرها خليجيّاً وعربيّاً ودولياً، بما كانت هذه العلاقة مُؤَثِّرة على الكثير من القضايا، وبما نجحت بتخطيّة من العقبات، والمشكلات، محلياً واقليمياً. هذا إلى جانب كون هذه العلاقة نموذجاً انسانياً فريداً، بما حَوَته من إخلاصٍ مُتبادل، ووفاءٍ مُطلق، وتفاهمٍ وتكامل، وتوافق منقطع النظير.

إن للشيخ سلمان، طيّب الله ثراه، أيادٍ بيضاءَ عديدة، لاحصر لها على البحرين. غير أَن خير أياديه، وأبقاها، ما قدمه سموه للبحرين، حين أعَدَّ لها فلذتي كبده، وقُرّتي عينه، ثم وهبهما بنفس رضيّة للبحرين، بعد أَن أعدَّهما في مدرسته، وعلى عينيه، ليكونا ذُخراً للحاضر، وأملاً للمستقبل، وضمانة للبحرين الدولة والكيان، والشعب والوطن. فمن مدرسة سمو الشيخ سلمان، خَرَج الشابان عيسى وخليفة، وقد اقتسما علم الشيخ، ودرايته، وبعد نظره، وقدرته على الاستشراف، وحنكته، وصبره، وانسانيته وانكاره لذاته.

وبهدي سمو الشيخ المؤسس، تَرَسّخت هذه العروة الوثقى، بين القلبين، والفكرين، فكانا قلباً كبيراً، يسع الجميع، وفكراً مُتكاملاً، منفتحاً على الدنيا بأسرها، ومُوَجَّهاً بكله إلى البحرين، ومسيرتها على درب الحداثة والرقي والازدهار. فأتم كل منهما عطاء الآخر، وانجازات الآخر، وحققا بهذه العلاقة الروحيّة، للبحرين جَوّاً مثاليّاً من الصفاء، واكتمال الفرص، والأمن، والطمأنينة، والازدهار الفكري، فأصبحت بذلك، قبلة المستثمرين، وفضاء رجال الفكر، وملجأ الخائف، وأَمن الباحث عن الأمن.

ويَعْجَبُ أحد المراسلين الصحفيين الأجانب، من شفافيّة هذه العلاقة، ورسوخها المكين، بين الشقيقين: عيسى وخليفة، مُشيراً، إلى أَنَّ الشائعات، نفسها، التي لم تترك بيت حكم إلاّ وطالته بسهامها، الحقيقية أو الكاذبة، حتى الشائعات، لم تستطع أَن تحكي شيئاً سلبياً عن علاقة الشقيقين !

وإذا كان هذا المراسل الأجنبي الذي التقيته صدفة أثناء أيام العزاء، بفقيد الأمة، وحبيب البحرين الراحل سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.. إذ كان عَبَّر عن روحيّة هذه العلاقة، بين الشقيقين، بهذه البساطة، فالسنوات التي مَرّت على البحرين، خلال تاريخ هذه العلاقة، اكثر قدرة على التعبير عن تأثير العلاقة على تاريخ البحرين، وانجازاتها، والتحولات التي شهدتها، وكانت مُحَصَّلةُ ذلك كله، ما نراه الآن، مما يشهد به العالم، ويعترف به الأعداء قبل الأصدقاء.



لقد كانت العلاقة الحميمة بين الشقيقين، أمراً معروفاً لدى البحرينيين، ولو أنها ترافقت بحكايات، ومواقف حميمية، ظَلّت وراء ستائر الخصوصيّة.. أما أنا، فقد ساعدتني عناية الله، ثم عناية سمو الشيخ خليفة بن

سلمـان، فـاقـتـربتُ من فلكِ هذه العـلاقـة، من خـلال إقـترابي مـن مـجـالس سـمـو الشيخ خليفة وشخصيته الفريدة. وكان ذلك، إبّان الإعداد لكتابي الأول: «خليفة بن سلمان.. رجل وقيام دولة»، الذي أتاح لي فرصة الاقتراب من مجالس سموه، وفكره، وانطباعاته.. بل وبَوْحه، وذكرياته. وكانت ـ والشهادة لله ـ كلها، تدور حول محور أصيل مكين، على شفافيته ورفعته. ذلكم هو تلك العلاقة التوأميّة الفريدة بين الشقيقيْن. ولعّلي، لم اكتشف عوالم هذه العلاقة، بقدر ما تَنَبَّهتُ اليها، من خلال تلك العفوية الشفيفة الرائعة، التي كانت حاضرةً أبداً في أحاديث سمو الشيخ خليفة، عن البحرين، والشيخ عيسى، باعتبارهما توأمان له، واعتباره التوأم الثالث لهما.

ولعلَّ هذه العلاقة التوأَميّة الروحيّة التي أشرت اليها، في كتابي السابق الذكر، ظَلّت تمورُ في دواخلي، وتتهيأ لي، كلما قرأتُ كتاباً، عن أحداثٍ مـرّت بالبـحـرين، أو طالعت انجـازاً من انجـازاتهـا، أو تأملت هذه النهـضـة الشاملة التي تعيشها.

هكذا، كانت فكرة هذا الكتاب، تتكرس يوماً وراء يوم، حتى جاء أمرُ الله، وأُمْتُحِنَ صَبُرَنا، بفقد الأب والقائد الحبيب، وأُمْتُحِنَ شكرنا، على ما أفاءَه الله علينا، من تولي سمو الأمير الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم، وما أنعم به على البحرين، من هذا الإرث النبيل، وهو يتجسَّد أمام عُيوننا، وفي أسماعنا ووجداننا. فيؤكد لنا أن تلك العروة الوثقى بين توأمي الروح، ما تزال تتكَّرس بين العم وإبن توأم الروح... بما يُبَشَّرُ البحرين بخير إن شاء الله.

وهكذا، وفي فضاءات هذه العلاقة، بدأت ألتقطُ علامات هذه المرحلة التي ربطت الشقيقين، لتقودني الاكتشافات للمزيد من البحث والدراسة، واكتشاف المزيد. فقد كانت سنوات حافلة، حَمُولة بالكثير، وقد كانت سنوات ثقلية على كاهل الشقيقين، وإن بدت خفيفة على كواهلنا، فقد كان الثقلُ كل الثقل من نصيب الشقيقين، وباختيار مُنهما، وعهدٍ سبق أن توافقا عليه مُنذ الصغر، وبين يدي الوالد الراحل طيّب ألله ثراه: أن يحملا معاً أثقالَ هذا البلد، ليَنعُم شعبها، بالرفاء والأمن والعافية والازدهار.

إنها إعادة قراءَة للتاريخ، فحسب. فلستُ أزعم آني مُؤَرِّخٌ. وهي قراءَة تجمعُ بين الحدث العام، والحدث الخاص. وتوازي بين الحدث البحريني والحدث العربي أو العالمي. إذ أنها كلهّا كانت ترسم خطوط صعوبة هذه السنوات، وكلها

كانت تكتب تاريخ البحرين مُتصلاً، ومُتأثراً ومُؤَثراً بتواريخ دول المنطقة. وهي قراءة لهذا التاريخ مُتأثراً ومُؤَثراً، بسيرة الشقيقين: سمو الشيخ عيسى بن سلمان طيب الله ثراه، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان أمَدَّ الله في عُمره.

وبعد...

فإن كان ثمة إحسان، فليس من عندي. وانما من لدن شخصيتي هذا الكتاب، وإن كان ثمّة تقصير، فجَلَّ من لا يَسهو، ولست أزعم الكمال ولا الاكتمال... والله المستعان.

توفيق الحمد



ظاهرة الشقيقين



« .. لم يكن عيسى وخليفة توأمين في الميلاد.. ولكنهما كانا توأمين في الروح.. بل توأمين في البحرين، التي كانت مُرادفاً للروح عند كلٍ منهما»

المؤلف

تمهيد

ظاهرة الشقيقين

التاريخ لايرحم .. ولا يجامل..

وهو حين يكشفُ كواليس الأحداث، التي شهدتها بيوتات، وقصور الحكام، على إمتداد الزمن، واتساع الأرض فإنه غالباً ما يكشفها، وقد انغمست بالخلافات، والطموحات الشخصيّة التي انسحبت على معظم أشكال العلاقة، بين رجالات القِمّة، فلم تسلم من ذلك علاقات الأبوّة، والأخوّة، والزوجّية.. وهكذا .

هل هي ظاهرة ؟..

التاريخ، يؤكد ذلك، بل يكادُ يتعامل معها، بألفة، نظراً لتكرارها، شرقاً وغرباً، وفي مختلف الحضارات والممالك والدول، قديماً وحاضراً..

نعم، التاريخ لا يرحم.. ولا يجامل..

ولكنه يحتفي بالعظماء، والأنقياء..

من هنا، يُمكنُ أن نفهم، بل ننحاز إلى وصف الاستاذ يوسف الشيراوي - وزير الصناعة والنفط السابق - للعلاقة بين الشقيقين: سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طَيّبَ اللهُ ثَراه، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، بأنها «ظاهرة»، لما تميّزت به، من ثقة مُتبادلة، وتكامليّة عجيبة، وتفاهم، وتناسق، وتناغم، عَبّر عنها جميعها، سمو الشيخ خليفة بن سلمان، حين قال عن شقيقه الراحل الكبير، أنه «توأم الروح».

والحقيقة، انني كنت تَنَبَّهتُ، إلى هذه «الظاهرة» الفريدة في كتابي «خليفة بن سلمان.. رجل وقيام دولة» الصادر عام ١٩٩٦، وفي الفصل الرابع بالذات، والذي جعلت عنوانه: الشقيقان.

والحقيقة الثانية، انني كنت اجد نفسي تتجه إلى دراسة وتحليل ظاهرة التناسق والتكامل هذه، بين الشقيقين: عيسى وخليفة ... لوضعها أمام التاريخ، ثم أمام الأجيال الحاضرة والقادمة. ذلك أن هذه الظاهرة لا تتوقف مميزاتها عند حَدَّ فرادتها، بل ولما أفرزته للبحرين من مُعطياتٍ، ولما حققته لها: شعباً ودولةً وكياناً.

وإذا ما عدنا إلى بواكير تشكيل البحرين، كياناً.. فسوف يأخذنا التاريخ إلى عام ١٧٨٣، حين نجح أحمد الفاتح، بطرد الفرس، وفتح البحرين، مكرِّساً فيها حُكم آل خليفة.. وبعيداً عن المجاملة.. ومن وجهة نظر تأريخيّة متجرّدة، سنعترفُ أن ثمة إختلافات، أو خلافات سَيطرت في مراحل مُعينة على وجهة العلاقة بين كبار أفراد العائلة الحاكمة: بين الآباء والأبناء، أو بين الأشقاء.

ولن نظلم التاريخ، وهو أيضاً لن يظلم هؤلاء الرجال، الذين ساهموا بقدرٍ أو بآخر، في تشكيل كيان البحرين.. فثمة طبائع إنسانيّة، متناقضة، وثمة أطماعٌ خارجيّة، وثمّة إجتهادات متفاوتة.. وكانت كل هذه، تتحالف فيما بينها، من أجل التأثير على الأحداث.. أما ما شهدناه وشهده تاريخ البحرين، من علاقة، بين الشقيقين: عيسى وخليفة، فلا شك أن إرادة المولى عَزَّ وجل، كانت تُقدِّم في علمها خيراً كثيراً للبحرين ولشعبها وللمنطقة بأسرها، من خلال هذه العلاقة التي سنضعها هنا، مجالاً للتحليل، والاسترشاد، وسُنلقي من شُرُفاتها، نظرات فاحصة، على مسارات تاريخ البحرين، ومفاصله المرحليّة، لنرى إلى أيِّ حَدٍّ كانت هذه العلاقة سَنداً لهذا الكيان، الذي كان وما يزال، محَطَّ أنظار العالم، بين طامعٍ، أو مُبارك.. أو مُعْتَبِر.

لقد شدَّني كثيراً، ما كتبه الاستاذ يوسف الشيراوي، ونشرته صحيفة «الأيام» البحرينية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ مارس عام ١٩٩٩ .. وجاءت كلماته العميقة، على قلبي برداً وسلاماً، إذ كنت في خِضمٍّ دراستي لهذه الظاهرة، خاصة وأن الشيراوي، عاصر جانباً من فترة حكم المغفور له الشيخ سلمان بن حمد، قريباً ومُقرَّباً. وعاصر فترة حكم المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان، وزيراً، ومُساعداً، وقريباً من موقع صنع القرار... يقول

الشيراوي: « ... *لا يمكن ان تتم هذه الكلمة بحق المغفور له ولا يمكن اكمالها دون ذكر اسم شقيقه وصديقه وسنده صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، لأن العلاقة بين هذين الشخصين تعتبر (ظاهرة) بحاجة مستقبلية إلى التحليل والدراسة. لقد سلم صاحب السفينة قيادة الدفة إلى اخيه، فمنحه الثقة التامة في ادارة البلاد. وقابل سمو الشيخ خليفة تلك الثقة المطلقة بَتجَرُّد مُطلق وبأمانة مُطلقة ووفاء مُنَقطِع النظير*».

ويستمر الشيراوي، واصفاً هذه العلاقة بين الشقيقين، فيقول: « .. *وسوف يُسجل التاريخ بتقدير واكبار، بأن هذه العروة الوثقى بين الاثنين، بقيت راسخة قوية، لم تتزعزع برغم كل العوامل الداخلية والخارجية، وعبء مسؤولية الحكم. عاش الاثنان ستين عاماً من الاتصال اليومي الذي كاد أن يكون متواصلاً. لقد انتقل الأول إلى جوار ربه، ولا يدري الإنسان ماذا يقول ليُخفف من الألم ووجع الفقد، لرجل مات والده بين يديه، ثم مات أخوه بين يديه، وهو جالس إلى قربهما. إنّ للخالق قَضَاءه وللتاريخ حكمه وحتمّيته. ولكن ليس من الانصاف أن يتحمل أي شخصٍ فاجعتين من هذا الحجم وهذه الضخامة في هذه الحياة*».

وعندما تشرفت بلقاء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، لاستئذان سموه، في الشروع باعداد هذا الكتاب، وطارحاً بين يدي سموه فكرته الأساسية، قال سموه: «إن السنوات التي قضيناها - سمو الشيخ عيسى، وأنا - في خدمة الوطن، لا نراها - كلانا - سنواتٍ صعبة. فخدمة الوطن، كل سنوات العمر، وفداؤه بالروح، إذا أقتضى الأمر، ليس أمراً صعباً علينا.. وهذا أمر كان يَشعرُ به سمو الأمير الراحل، وأشعرُ به شخصياً، بل وأثقُ أن كل بحريني يشاركني الايمان به، عن صدق واقتناع تام، واخلاص بلا حدود. وهي رحلة عمر من أجل الوطن، ... كثيراً ما كان يستَعيد سمو الأمير الراحل أحداثها، ويرويها لي، من خلال ذكرياته، وكثيراً ما كنتُ أحُدّث سموه عن بعض ذكرياتي خلالها، وبكثير من الاعتزاز.. ثم كُنّا نحمدُ الله على توفيقه لنا، وما أتاحه لنا من فرصة لخدمة هذه البلد الطيب، وشعبه الحبيب».

خلال تلك المقابلة، قلت لسموه: «أمام النفوس العظيمة تصغر الصعاب، وتهون العقبات الهائلة»... وهنا قال سمو الشيخ خليفة حفظه الله: « .. حسناً. طالما أن هدفك من هذا البحث، هو التوثيق لمرحلةٍ معينة من تاريخ البحرين، فإن الفائدة التى نرجوها من مثل هذا الجهد، هي الاسهام في تعريف الشباب بتاريخ بلدهم، بغرض استخلاص العِبَر والدروس منه، لتكون



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان ولقاء في مطار البحرين

لهم سنداً في انطلاقتهم، والقيام بدورهم نحو الوطن مستقبلاً. ومهما كانت الانجازات التي أُمكِنَ تحقيقها كبيرةً فإن طموحاتنا للمستقبل اكبر، ورؤيتنا لهذا المستقبل يملؤها التفاؤل بتحقيق المزيد من الانجاز، وبما يكفل ترسيخ أساس قادر على التفاعل مع كل تحديات ومتغيرات الحياة. وسندنا في ذلك شبابٌ هذا الوطن، الذي كثيراً ما أؤكد، أنه ثروتنا الحقيقية، وذخرنا للمستقبل، بما يتمتع به من كفاءة ووعي وايجابيّة وطموح. ونثقُ بأن على اكتافه وبجهده، سوف يتحقق للوطن المزيد المزيد، من التقّدم والرِّفْعَةِ والنَّمَاء... وعليه، فلعل هذا المبحث يسهم بدور فيما نسعى اليه، ونوليه إهتمامنا، من تنوير وتوعية الشباب بتاريخ بلدهم العًريق.. فاهمال استيعاب دروس الماضي هو أخطر تهديد للمستقبل».



لابُدَّ للدارس، من أن يبدأ من تلك السنوات الأولى... حيث كان سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين «١٩٤٢-١٩٦١» يُعطي من لدنه، ما يُكرِّس هذه الظاهرة.. ظاهرة الشقيقين عيسى وخليفة، في أَوّليّاتِ بواكيرها.

ثم لابد، أن نُسايِر السنوات، اللاحقة، لما كانت تحمله، أو تفرزه من ظروفٍ واعتبارات ساهمت في تشكيل شَخصَيتَيّ الشقيقين، بهذه الفرادة.. ثم سنجدُ أنفسنا، أمام تياراتٍ سياسية، لم تتوقف تأثيراتها، عند حدود دولةٍ، أومرحلةٍ معينة، بل انسحبت على المنطقة، وعلى تاريخها المشترك في الماضي والحاضر.. وسوف نترك للقارىء، أن يَرى ويلمس بنفسه، كيف انعكست فرادة هذه الظاهرة، على البحرين وشعبها.. بل وعلى المنطقة بأسرها..

إنها سيرة حياة، حافلة بالكثير.. ومع كل وقفة، من وقفات هذه السيرة، ستسعفنا الذاكرات البحرينية الثرية، بالكثير من الشواهد، والحكايا التي تمتزج فيها الرسمية بالوجدانية والحميمية.. والطرافة.. وهي أيضاً، سيرة بلدٍ، وشعب، وأمة.. وسوف نتوقف عند أهم وأبرز مفاصلها. فثمة الكثير من التساؤلات عن أدوارِ أُناسٍ ساهموا في صياغة هذه السيرة، ما تزال حاضرة.. وثه ة للتاريخ أحكام، يجبٌ أن يُطلعها.

والتاريخ الذى نحن بصدد الإطلال على بعض مشاهده، سيعيدنا إلى يومين عزيزين، بهيجين، شهدهما بيت الجسرة: يوم ١٤ يوليو عام ١٩٣٣، عندما كانت البشرى تزفُ نفسها، لسمو الشيخ سلمان بن حمد، بمولد نجله البكر،

عيسى.. ثم يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣٥، عندما كان سمو الشيخ سلمان يستقبلُ ذلك الصباح، مُحمّلاً ببشرى ثانية، هي مولد نجله الثاني خليفة.

لم يكن عيسى وخليفة، توأمان في الميلاد.. ولكنهما كانا، كما قال سمو الشيخ خليفة «تَوْأَمَيْ روح» وذلك ما سوف تؤكده وتدعمه الشواهد... فإلى ما يرويه التاريخ:



السبت الحزين



«أخي.. أرجوك.. إن مُتُّ فادفنوني اليوم»

عيسى بن سلمان آل خليفة
السبت ٦ مارس ١٩٩٩

الفصل الأول

السبت الحزين

السبت ٦ مارس ١٩٩٩ ...

في ديوان سمو رئيس الوزراء، كانت بدايات هذا اليوم، عادية إلى حَدٍّ ما..

وهو كيوم عمل، بدأ مُبكراً قليلاً.. لقد اعتاد العاملون في الديوان، على التشرف بالسلام علىً سمو أمير البلاد المفدى، الذى يُكرِّس يومي السبت والاثنين، من كل اسبوع لتمضية بعض الوقت، في ديوان سمو رئيس الوزراء، يُصَرِّف خلاله شؤون البلاد، ويلتقي بالوزراء، ويزوّدهم بتوجيهاته السامية، ويستقبل كبار زوّار البلاد، من مسؤولي الدول الشقيقة والصديقة.

غير أن ذلك اليوم، وإن بدا عادياً، إلاّ أنه كان مختلفاً قليلاً في بواكيره.. فقد وصل أمير البلاد المفدى، إلى مبنى الديوان مُبكرّاً عن موعده المعتاد، وقبل وصول أخيه، صاحب السمو رئيس الوزراء بحوالي نصف ساعة.

وكعادة سموه، فقد دخل الديوان، مبتسماً نشيطاً، يُعطي الكثير من حنانه، ومشاعر قلبه الكبير، لكل الموظفين والمسؤولين، الذين بدأوا وفور لحظة وصول سموه، يقفون للتشرف بالسلام عليه، فيما كان سموه يبادر بتحية هذا، أو يدُاعب ذاك، بروح أبويّة يملؤها الحنان، والمحبة لأبنائه من البحرينيين، أو من أبناء الدول الشقيقة العاملين في الديوان.

وفي الطريق إلى المكتب، توّقف سموه قليلاً، ليسأل المذيع المعروف والمسؤول في وزارة شؤون مجلس الوزراء والاعلام، عبدالجليل الطريف، مستفسراً عن أحواله وعن شقيقه جراح القلب الشهير حبيب الطريف.. ثم وبكل تواضعه الجمّ، لم يَنس سموه، أن يطلب إلى عبدالجليل، نقل تحياته لشقيقه الطبيب.. وكانت تلك عادته مع كل الذين يلقاهم من أبناء البحرين، الذين يعرفهم بأسمائهم وأسماء أفراد عائلاتهم، فقد كان سموه قريباً جداً من المواطنين، ومشاركاً لهم في همومهم، وأحزانهم، وأفراحهم.

كان ثمة برنامج يكتظ باللقاءات والمقابلات على أجندة سموه.. ولذلك، فقد بادر سموه وفور وصول سمو رئيس الوزراء، باستقبال السيد ويليام كوهين، وزير الدفاع الأمريكي، الذي كان وصل قبل ساعاتٍ قليلة إلى البحرين، في إطار جولة شملت عدداً من دول المنطقة.

وخلال هذه المقابلة، بدت على سمو أمير البلاد، إمارات التعب والارهاق. فبادر سمو الشيخ خليفة، وبكل ديبلوماسيته المعهوده، وحنانه الشفيف على شقيقه، بادر إلى الاعتذار، للضيف الكبير، مُبَيِّناً له أن سمو أمير البلاد، كان منذ مساء الأمس يعاني تعباً وارهاقاً، غير أن سموه أصر على أداء واجب الضيافة تجاه ضيف البحرين، وأداء واجباتٍ أخرى، على برنامجه هذا اليوم.

وبعد أن أبدى الوزير كوهين، شكره العميق، لهذه اللفتة الكريمة، من جانب سمو أمير البلاد، استأذن بالانصراف، لئلا يتسبب بالمزيد من الإرهاق لسموه.

وبكل الحنان.. واللهفة، اقترح سمو الشيخ خليفة على شقيقه، الغاء مقابلاته الأخرى،... غير أن سمو الشيخ عيسى، أصر على إجراء لقائه مع اعضاء بعثة الحج البحرينية.. وقال لشقيقه خليفة، وكأنما يطمئنه: «ستكون المقابلة الأخيرة... وبعدها سوف أستريح».

وفي اللقاء، عَبَّر سمو أمير البلاد، عن عواطفه الأبويّة تجاه أعضاء البعثة، وجميع الحجيج البحرينيين، مُوصياً البعثة بضرورة العمل على توفير الراحة لكل الحجاج البحرينيين، ومُبدياً توجيهاته بتقديم كل ما يتطلبه ذلك من تسهيلات. ولتسمح لي، روح سموه الطاهرة، هنا أن أشير إلى أمر كان يحرص على إبقائه لنفسه.. وهو أن مُخَصَّصات بعثات الحج، وعلى مدى سنًوات طويلة، كانت تُدفع من مال سموه الخاص.

كان الشعور بالألم، يتزايد .. على جسد وأعصاب سموه ولكنه كان يُخفي ذلك، لإبقاء أبنائه أعضاء البعثة، بروح معنوية عالية .. غير أن ما خَفِيَ عن أعضاء البعثة، وبقيّة الحضور، لم يكن خافياً على سمو الشيخ خليفة، الذى بدأ يعاني قلقاً شديداً على شقيقه الحبيب. ومع كلماته: «الله يوفقكم» التي ردّدها ثلاث مرات، كان سموه يُؤدي آخر واجباته تجاه أبنائه، مُودّعاً .. وما إن خرج وفدُ البعثة، حتى سارع سمو الأمير إلى الحَمّام، في محاولة من سموه لإخفاء بعض آلامه، عن شقيقه. فتبادر إلى سموه، نجلا شقيقه، الشيخ علي بن خليفة، والشيخ سلمان بن خليفة، لمساعدته .. أما الأول فقد رفع البشت من على كتفي عمّه الحبيب، مستعداً لمساعدته، في حين وقف الثاني ليفتح باب المكتب الخاص أمام عمه، غير أنّ قواه خانته هذه المرّة، فعاد من الحمام، ليضطجع على الكنبة، بعد أن إتصل بابنه سمو الشيخ علي طالباً منه إحضار طبيب القلب إلى سموه.

اللحظات الأخيرة

هنا .. سأستأذنكم، الإدلاء بشهادتي الشخصيّة، لما حَدث في هذا اليوم، إذ كنتُ أحد شهود العيان، الحاضرين في ديوان صاحب السمو رئيس الوزراء، الذي كان يَعجُ، بعدد كبير من الزّوار، والمراجعين، إضافة لوفد بعثة الحج، وعدد من ضيوف البلاد .. كان الديوان بيت البحرينيين المفتوحة أبوابه دائماً لهم.

في صبيحة ذلك اليوم، كنتُ قد وصلت إلى الديوان، لاتمام بعض المراجعات، وكنت من بين الذين حَيّوا سمو أمير البلاد، لدى وصوله، ثم حَيَّيتُ سمو رئيس الوزراء، وأخذتُ مكاني بين الجمع الغفير، من الرجال المتواجدين في الديوان، بين مراجع، وزائر، وصديق، وموظف. والحقيقة أن ثمة علاقة من المودة والإحترام، ربطتً فيما بيني وبين العاملين في ديوان سمو رئيس الوزراء، منذ شروعي بالإعداد لكتابي الأول «خليفة بن سلمان .. رجل وقيام دولة» .. ومع هؤلاء الأصدقاء، وعدد من المتواجدين، تشعبت الأحاديث، التي خضنا فيها، وتراوحت بين الهم العالمي، والمحليّ، وهكذا، كُنَّا نقطع الوقت إنتظاراً لانتهاء اللقاءات الرسميّة على أجندة سمو رئيس الوزراء.

وفيما بُعَيد الساعة الحادية عشرة، شعرنا أن ثمة أمراً غير عادي يحدث في الديوان... فخرج الجميع من المكتب، الذي كنا نجلس فيه، لاستطلاع الأمر، غير أنني لم أنجح، بالوصول إلى إجابة للسؤال الحائر، الذي ظللت

أطرحه على الجميع، مستفسراً قلقاً.. فقد كانت الأبواب تخفي وراءَها حدثاً جللاً. وكانت الحركة التي تغيرت وتيرتها وطبيعتها تؤكد ذلك، إلى جانب الوجوه التي تزداد ملامحها قلقاً وارتباكاً مع مرور الدقائق.

كان كل من في الديوان، يبدو مشدوهاً، وغير راغب في الكلام... وكان يسيطر على الجميع، سؤالٌ لاذع.. وكان السؤال، إلى جانب القَلق، يسودان فضاء القاعة .. وكانت ثمة ظنون كثيرة، تستعد للقفز إلى وجداني، غير أنني أُقسم، أن ما حَدَث فعلاً من مصاب، لم يكن يخطر على بال شخص تشرف قبل أقل من ساعة، بالسلام على سمو الأمير، وشاهد بأم عينه علائم الحبور والنشاط والتفاؤل على مُحيّاه الكريمة.

وتوالت الأحداث بسرعة، .. لتنتهي بالنبأ الحزين، الذي أبكى البحرين كلها،.. أما في الديوان، حيث كنتُ شاهداً، فقد سيطرت الصدمة على الجميع، ونظرتُ حولي، فلم أشاهد سوى باكٍ، أو مشدوهٍ، لا يُحيرُ حركة.. أما أنا، فأصابتني حالة من الصدمة، شبيهة بالشلل، إذ رغمَ محاولاتي الحثيثة، لم تَقْوَ قدماي على حملي، ولم أستطع الوقوف لدقائق عدّة، بدت وكأنها دهرٌ كامل من الأسى واللوعة.

بدأت نوبة الاعياء الشديد، تظهر بوضوح على وجه وأداء سمو أمير البلاد، وفجأة، وضع سموه يديه على صدره، فيما كان جبينه الناصع يتصببُ عرقاً. وفيما بادر سمو رئيس الوزراء، لاحتضان شقيقه الغالي، ومساندته.. كما فعل طيلة حياته، كان يأمرُ الدكتور عبداللطيف الرميحي رئيس ديوان سموه، باستدعاء الأطباء.. وتابع سموه، محاولات تخفيف آلام شقيقه، ورفع معنوياته، بانتظار وصول الأطباء، .. ومن حول سموه، كان يلتف كل من سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة وزير المواصلات، والشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية، والشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وزير الاسكان والبلديات والبيئة، وسمو الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة.

وعلى الفور، تم إبلاغ صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وأنجال سمو أمير البلاد، أصحاب السمو: الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس الحرس الوطني، وسمو الشيخ علي بن عيسى آل خليفة وزير شؤون الديوان الأميري، الذين توجهوا من فورهم إلى مبنى ديوان رئيس الوزراء، بالمنامة.. وقد جاء برفقة سمو الشيخ علي بن عيسى، طبيب القلب الخاص بسمو أمير البلاد.

كما تم إبلاغ الأمر للاستاذ محمد المطوع وزير شئون مجلس الوزراء والاعلام، الذي كان غادر مكتبه لحضور فعاليات معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للاتصالات «ميكوم» ومعرض الخليج للإذاعة والتلفزيون، وسوق الانتاج البرامجي لمهرجان الخليج السادس للانتاج التلفزيوني. وكانت هذه الفعاليات تقام تحت رعاية صاحب السمو رئيس الوزراء.

كان الديوان، تحوَّل إلى ساحة حركة غير عادية، فثمة سيارات تحضر مسرعةً، وثمة أخرى تغادر بسرعة، وثمة أطباءٌ يدخلون ويخرجون، وعربات اسعاف تسرع باتجاه المبنى الذي بدأ اتساعه يكتظ بالحضور.. فيما كانت أجواء القلق، ثم الصدمة تسيطر على الجميع.

أما خلف الأبواب المغلقة، فكانت تجري ثمة مشاعر فيّاضة من الحب العميق، المتبادل بين الشقيقين.. ومن خلال ما أجمع عليه الرواة، الشهود. .. فقد كان سمو الشيخ عيسى، يحاول التماسك جاهداً، ليُطَمئن هذه القلوب الواجفة من حوله. أما سمو الشيخ خليفة توأم روح شقيقه، فكان يُبّدي تماسكاً، ورباطة جأش ما لبثت أن تخلت عن سموه، الذي اكتسى مُحَيّاه بالجلال والقلق، وهو يرى علامات الارهاق الشديد، تقترب شيئاً فشيئاً من ملامح أخيه الذي استقبلها بايمان وثقة بالله، قائلاً لشقيقه: «أخي.. أرجوك، إن مُتّ فادفنوني اليوم» !! أما الشيخ خليفة، فقد كان يُردّد: «بعيد الشر.. الأطباء قادمون».

كُناَّ، نحن الحاضرون في الديوان، نُواسي النفس بوعكة صحية، ربما تكون أصابت حبيب القلوب.. وكُنَّا نشغل أنفسنا، بالدعاء إلى الله، عز وَجَّل أن يُخفف عن حبيب البحرينيين كافة.. وكُناَّ نتبادل السؤال، ونبادر برفع معنويات بعضنا، عندما خرج الاستاذ محمد المطوع، والدكتور فيصل الموسوي وزير الصحة، والدموع تنهمر من عيونهم، وعلامات الصدمة بادية بوضوح عليهما.

كانت الروح الزكيّة، قد صعدت إلى بارئها، تُرَدّدُ بجلال وخشوع: «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضيّة وادخلي في عبادي وادخلي جنتي».

في تلك اللحظات، لجّت أركان الديوان، بشهيق الرجال، وبكائهم.. فقد أيقن الجميع أن الأب الحاني، والأمير والقائد الفذ، قد غادر هذه الدنيا للقاء وجه ربه الكريم. وبقلوبٍ تملؤها اللوعة، وعيونٍ تفيض بالدمع.. شاهد

بعض الحضور، جَسَد سمو الأب الحاني، وهو مُسَجّى على نقالة، ومُغَطى بالبشت، ... شاهدوه، وهو ينزلُ محمولاً على اكتاف الرجال، في نفس المصعد الذي استَقَلّه سموه قبل ذلك بحوالي ساعتين، وهو يفيضُ بالحيوية والبشرى والنشاط... وكان الجميع يرددون قول «لا حول ولا قوة إلاَّ بالله» مع سمو رئيس الوزراء، الذى اسَتَقلّ المصعد الثاني، محاطاً بأصحاب السمو الأنجال، سواءً أنجال الراحل الكبير، أو أنجال سمو الشيخ خليفة، والدموع تنهمر من عيونهم، لفقدان الأب والعم، والقائد.

ولعلي، من موقفي، ورغم هول المصيبة،.. لعلي أمعنتُ النظر مشدوهاً، إلى سمو الشيخ علي بن خليفة، فقد كان ذاهلاً عمَّا حوله، لهذه الصدمة القاسية، وكما أدمى قلبه، فراق العم الحبيب، فإنه هو ايضاً، أدمى قلوب الذين رأوا تأثير الصدمة عليه.

كان سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، قريباً جداً إلى قلب سمو الراحل الكبير، وعقله ووجدانه. وكان سمو الشيخ عيسى رحمه الله، يحرص على إحاطة إبن شقيقه برعاية خاصة، ومحّبةٍ عظيمة، فكان سموه رحمه الله، يعامله تماماً كما يعاملُ أبناءه.. وهو وإن كان يعامل كل بحريني كما يعامل ابناءه، إلاَّ أنه كان طيب الله ثراه يمنح إبن شقيقه علياً، محبةً خاصة.. كانت واضحة للجميع.

وقفة رجل..

الأمر جلل..

والفاجعة عظيمة..

والبحرين، وإن كانت خسرت الكثير، بفقد عميدها، وشيخها، وأميرها، إلاَّ أن عناية المولى تشاء لها، أن تستقبل الفاجعة، بالإيمان.. وعناية الّله، قَدَّرت لهذا البلد رجالاً، يكتمون أحزانهم، وآلامهم، عندما تدعوهم البحرين، فيبادرون إلى تلبية النداء، وهم اكثر عزيمة، على استكمال المسيرة.

وهكذا، ورغم ما يملأ نفسه، من لوعة وحزن، فقد كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان، يدركُ أن الواجب أَولى بالمبادرة من الحزن... وإن العين لتدمع، وإن القلب ليحزن، ولكن البحرين، كانت تحتاج موقفاً. وعلى الفور، أصدر سمو الشيخ خليفة، توجيهاته بترتيب إنعقاد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء.

كان ثمة قرارات مصيرية، ستصدرُ عن هذه الجلسة. وكان على المجلس، أن ينعقد، ولأول مَرّة، مُجلّلاً بالحزن، وبرئاسة سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وحضور سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. كان لا بُدَّ من إعلان رسمي للعالم، الذي عَرَف سمو الراحل الكبير، زعيماً، وأميراً، ظل وعلى مدى سنوات عمره يسعى لخير بلاده، وخير العالم أجمع. وكان على صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى، أن يخاطب الشعب البحريني والعالم بما ليس منه بُدّ.

هي وقفة رجولة.. ووطنية. ولكنها الوقفة، التي تمنّى سموه، بالتأكيد لو لم تحدث.. ولكنه، وهو المؤمن، الراضي بقضاء الله وقدره، والرجل الوعد للبحرين، تحامل على أحزان قلبه، وبصوتٍ متماسك حزين، وروح خاشعة، بدأ سموه ينعى للبحرين والعالم فقيد الوطن والأمة: «بقلوب مطمئنةً بقضاء الله وقدره، ننعى اليوم والدنا فقيد البحرين، وفقيد الأمة العربيّة والاسلامية، صاحب السمو المغفور له باذن الله تعالى، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيّب الله ثراه وأسبغ عليه واسع رحمته ورضوانه. وبالنظر إلى ما عهد الينا به والدنا رحمه الله في حياته من ولاية للعهد، فإننا في هذا اليوم نحملُ الأمانة لتولي مقاليد الحكم في البحرين، مستمدين العون من الله، وباذلين كل ما في وسعنا لخدمة بلادنا وشعبنا، متبعين في ذلك، النهج الذي سار عليه الراحل الكبير في خدمة دينه ووطنه وشعبه وأمتّه. ونسأل الله التوفيق والسداد».

وبدأت البيانات تصدرُ تباعاً.. كانت الصدمة، تنتشر شيئاً فشيئاً، لتعُمّ الدنيا بأسرها.. وكان أول هذه البيانات، البيان الذي صَدَر عن مجلس الوزراء، ورئيسه سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة: « بسم الله الرحمن الرحيم... ينعى مجلس الوزراء ببالغ الحزن والأسى، إلى شعب البحرين الوفي الأمين، وإلى الأمة العربيّة والاسلاميّة قاطبة، وإلى الدول الصديقة عامة، أميرنا المعظم، ووالدنا البار، ورائد نهضتنا حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، حيث وافاه الأجلُ المحتوم في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت ١٨ ذي القعدة ١٤١٩ هجرية، الموافق ٦ مارس ١٩٩٩ ميلادية. ولا يسعُ مجلس الوزراء، إزاء هذا المصاب القومي الفادح، إلاّ التمسك بحبال الصبر والامتثال لسُنّة الكون ومشيئة خالقه، ضارعاً إليه جل شأنه الحي الباقي أن يتغمد أميرنا الراحل بواسع رحمته وغفرانه، وأن يسكنه فسيح جناته».

بعد إعلان وفاة سمو أمير البلاد، طيب الله ثراه، رسمّياً.. كان ثمة خطوات دستورية، لملء الفراغ الدستوري الناتج عن وفاة أمير البلاد. وكما عُرف

عن سمو الشيخ خليفة بن سلمان، حرصه على التزام الدستور، فقد أبدى سموه، أيضاً حرصاً شديداً على إنتقال السلطة إلى الوريث الشرعي بسلاسة ويُسر.. ولعل هذه الميزة أدهشت المراقبين والصحافة العالميّة، التى ركزت في معالجاتها الصحفية على هذه الناحية.

وبهذا الخصوص، فقد أصدر مجلس الوزراء، بياناً، هذا نصه: «إعمالاً لأحكام الدستور، والمرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ بنظام توارث الامارة، والأمر الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، ينادي مجلس الوزراء بخليفة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وولي عهده، صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميراً للبلاد، مبتهلاً إلى العَلّي العزيز أن يكلأ سموه بعنايته ورعايته، ويحفظه من كل سوء، وأن يُسدّد خطاه ليكون لنا وللأمة العربيّة والاسلاميّة جمعاء، خير خلف لخير سلف. إنه سميع مجيب. إناّ لله وإنا إليه راجعون... خليفة بن سلمان آل خليفة.. رئيس الوزراء». بهذا، كانت البحرين، تودّعُ باني نهضتها.. بأن كرّست وريثه الشرعي، أميراً وحاكماً.. وبهذا، كانت البحرين، تمنحُ ولاءها لشيخها الذي قضى متحاملاً على آلامه ومعاناته، في سبيل رفعة البحرين، واستقرار شعبها.

وفي مسجد الشيخ عيسى، بالرفاع الغربي، والقريب من قصر الرفاع، كان البحرينيون يحتشدون في باحات المسجد، ومن حوله، حتى ضاق بهم الفضاء. جاؤوا لوداع الأب الذي أحبوه، وبادلهم حباً بحب، وعطاءً بعطاء.. جاؤوا جميعاً، وكأنما هم على قلب رجلٍ واحدٍ منهم، لأداء صلاة العصر، والصلاة على روح الفقيد الحبيب.

وبعد أداء الصلاة على روح الفقيد، والتي تقدّم صفوف المصلين فيها صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، إضافة لكبار أفراد العائلة الحاكمة، ووسط حشود المشيعين، تم نقل الجثمان الطاهر، على متن سيارة اسعاف، إلى مقبرة الرفاع بالحنينية - وادٍ يفصل بين الرفاع الغربي والرفاع الشرقي - ... وهناك ووري الجثمان الطاهر، تراب البحرين، الذى كان ضم بين حناياه الحنونة سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين، الذى انتقل إلى جوار ربه يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٤٢، واستمرت فترة ولايته من عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٤٢، ومن بعده، ضم الثرى الشريف، جسد سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، الذي بدأت فترة ولايته عام ١٩٤٢، واستمرت حتى يوم الخميس، الثاني من نوفمبر عام ١٩٦١، حين لبّى نداء ربه راضياً مرضياً.

توأم الروح..

لم تطو البحرين، صفحة سمو أميرها الراحل .. وهي لن تفعل ذلك بالتأكيد. فثمة الكثير مما يستحق الدراسة، في أخلاق، وصفات، وأفكار هذا الرجل، الذى بعث نهضة البحرين الحديثة، وكرّس لها مكانةً مرموقة، بين دول العالم.

يتذكرّ أبناء البحرين الكثير من الوقفات الرائعة، في سيرة الأمير، الذى جمع إلى حكمة المسؤول، حنان الأب، وعزم القائد، فاستطاع أن يتجاوز بالبحرين، كثيراً من المفارق الصعبة. ثم إن صنْوَ الأمير الراحل، طيّب الله ثراه، مازال قائماً بيننا.. ويتابعُ سيرته الأولى، سنداً للحاكم، ومشيراً، ومنفذاً، وعَضداً قوياً، لا يرى فيما ينجزه من منجزات، إلاَّ واجباً يبديه بنفسٍ عليّة تجاه بلده وشعبه وأمته، وتجاه شقيقه وتوأم روحه.

وهنا، موضع لوقفةٍ، مع هذه الحميميّة التي ربطت بين الشقيقين: عيسى وخليفة، فأثارت اعجاب الأصدقاء، واعتراف المراقبين واعجابهم، وشكلت ظاهرة، ليس من السهل العثور عبر التاريخ على شبيهة لها.... ذلك أن هذه الحميميّة الشفيفة، لم يتوقف فيضها مع إنتقال روح أحد التوأمين بالروح إلى باريها، بل استمرت لتسجل أروع أمثلة المحبة المتبادلة والإخلاص بين سمو الشيخ حمد بن عيسى، أمير البلاد المفدى، وعمه سمو الشيخ خليفة، ولعلنا، لن نحتاج في هذا المضمار، لأكثر من عبارات سمو أمير البلاد الجديد، التى قفزت على اعتبارات البروتوكول، وهو يصف سمو الشيخ خليفة بـ «الأب والعم... والوالد».

وكما تحفل سيرة الشقيقين: عيسى رحمه الله، وخليفة أمدّ الله في عمره، بالانجازات الوطنية والقومية الرائدة، فإن هذه السيرة تحمل الكثير من شواهد المحبّة، والتكامل بين الشقيقين... وهي شواهد فيها جانبٌ فريد من الرومانسية والشفافية، يُعبر عنها سمو الأمير الراحل، مستخدماً نفس عبارة شقيقة سمو الشيخ خليفة !

ففي قصيدة من الشعر النبطي، يَصفُ سمو الأمير الراحل، شقيقه سمو الشيخ خليفة بـ «عديل الروح».. أما سمو الشيخ خليفة، فيصف شقيقه الراحل بـ «توأم الروح».. وربما تكمن كل المسألة هنا: في الجانب الروحي من العلاقة، وهو الجانب الذي ارتفع بها عن الماديّات والأطماع وحب الذات. كما

الجانب الذي جعلها علاقة تكامليّة، يُتمم فيها كل واحدٍ من الشقيقين صفات الآخر، ويسعى كل منهما، ليكون السند والعضد، والمشير لشقيقه، وبما فيه صالح البحرين وخير شعبها.

يقول سمو الأمير الراحل، في القصيدة التي أشرنا اليها سابقاً، والتي يوجهها إلى عديل روحه، وشقيق فؤاده، سمو الشيخ خليفة، إثر غيابه في سفر طويل خارج البلاد:

خليفة حليف المرجله بومحمد عضيدي وفخري في المهمات وسنادي
حميد المكارم من سما دوحة العلا بحزم وعزم واجتهادٍ وأجدادي
كريمٍ يعز الجار والضيف الى لفى سبوق إلى كُسب المعالي والاسعادي
حوى من جميعات المكارم اكرمها هو الليث أو كالغيث والوسم إن جادي
وبكره يصير العيد والاّ خلافه ولكن شوفته عندنا خير الأعيادي
متى يا عديل الروح يأتي بشيركم ونفرح برؤياكم ويستر الفؤادي

والقصيدة، مليئة كما أشرنا، بالحميميّة.. وهي تكشف المدى، الذى وصلت اليه مشاعر التواصل بين الشقيقين.. وإذا كانت تظهر توق وشوق سمو الأمير الراحل، عيسى لرؤية شقيقه الغائب.. فإن ثمة حادثة تشير إلى توق مقابلٍ كان يعتمل في وجدان سمو الشيخ خليفة، نحو شقيقه.

كان سمو الشيخ عيسى، قد أنهى فحوصاً طبيّة أُجريت لسموه، في الولايات المتحدة الامريكية.. وفي طريق العودة إلى الوطن، طلب الأطباء من سموه، أن يخلد إلى الراحة، إضافة إلى أن الرحلة من الولايات المتحدة الامريكية إلى البحرين، مُتعبة، وقد تُؤَثر عكسياً على صحة سموه، فقرر إثر ذلك التوقف لبعض الوقت في فرنسا للراحة والاستجمام.

وطبعاً كان سمو الشيخ خليفة، على علم مسبق بهذا الترتيب.. فهدته محبته الحنونة تجاه شقيقه الحبيب، إلى ترتيب مُفاجأة سعيدة جداً.. لقد قرر سمو الشيخ خليفة، أن يُعبّر عن شوقه للقيا شقيقه على طريقته الشاعرية. وكانت المفاجأة أن هَبط سمو الشيخ عيسى سلم الطائرة في مطار أورلي بباريس، ليجد شقيقه الحبيب خليفة، عند سلم الطائرة، وهو على أشد ما يكون شوقاً لعناقه ولقياه. وبعد ثلاثة أيام أمضاها سمو الشيخ خليفة برفقة شقيقه، عاد إلى أرض الوطن ليتابع مسؤولياته الوطنية.

ولم تكن هذه البادرة، هي الأولى بين الشقيقين، كما لم تكن الوحيدة.. فقبلها، وبالتحديد في عام ١٩٩٠ كان الأطباء قرروا إجراء عملية قلب جراحيّة لسمو الشيخ عيسى. ورغم محاولات سموه لإثناء سمو الشيخ خليفة عن عزمه بمرافقته، إلاّ أن الشيخ خليفة ظل مصراً على رأيه، ورافق شقيقه حانياً وشَادّاً من أزره، ثم لم يتركه، إلاّ بعد أن تمّت العملية بنجاح.

أما سمو الشيخ عيسى رحمه الله، فقد لاحظ مرافقوه وزوّاره وكل الذين حوله مدى القلق الذى يمور في داخله عندما تعرض سمو الشيخ خليفة لوعكة صحيّة الزمته سرير الشفاء في مستشفى العوالي مدة ثلاثين يوم. وخلال هذه الأيام الثلاثين كان سمو الشيخ عيسى يتخطى كل مقتضيات البروتوكول، فيزور شقيقه كل يوم مرتين أو ثلاث مرات.. ويحرص أثناء زياراته اليوميّة على الجلوس في غرفة الإستقبال الملحقة بالجناح المخصص لسمو الشيخ خليفة، ويسأل الأطباء والممرضين عن تطورات الحالة الصحية لشقيقه. ثم يستفسر من الأطباء والمساعدين، عما إذا كان شقيقه نائماً أم مستيقظاً. فاذا قيل لسموه إن شقيقه نائم، غادر المستشفى ليعود مرة ثانية، وبعد عدة ساعات !! ولعل كل هذا القلق، الذي سيطر على وجدان سمو الشيخ عيسى رحمه الله آنذاك... لعله تحوَّل إلى فرح كله وبهجة، إثر شفاء سمو الشيخ خليفة.

ونتعلم من سموه ..

بهذا الإرث من المحبة العظيمة...

وبهذه الشفافية العفوية التي حكمت علاقة الشقيقين: عيسى وخليفة، كان سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير البلاد المفدى، يرسم ملامح الحاضر والمستقبل للعلاقة فيما بين سموه وبين عمه سمو الشيخ خليفة. فمنذ اللحظات الأولى التي توّلى فيها سمو الشيخ حمد مقاليد الحكم في البلاد، أبدى ما يُكنه وجدانه من تقدير وعرفان للدور الذي أداه ويؤديه سمو الشيخ خليفة في مسيرة العطاء التي قادها سمو الراحل الكبير مُسانَداً من سمو شقيقه الحبيب.

وكما ورث سمو أمير البلاد الجديد الراية والبيعة، فهو ورث أيضاً مشاعر المحبة الصافية والقدرة العفوية، للتعبير عن هذه المحبة تجاه رفيق درب والده ومؤازره وسنده. وأضفى عليها طابعه الخاص، ونُبل خلقه، فعبّر عنها متجاوزاً الرسميات.

وفي كلمته الأولى التى افتتح بها عهده، قال سمو الأمير المفدى: «سنبقى بإذن الله على هذا النهج الذى رسمه الراحل الكبير، نمد يد المودة والدعم والتعاون، لكل من يريد الخير للبحرين، في الداخل والخارج. كما نصونها ونمنع عنها الأذى بالتصميم ذاته، وبالارادة ذاتها، مهما كلفنا ذلك من تضحيات. وإذ نُشيد بهذه الانجازات التي حققها فقيدنا الكبير، فلابد أن نُنوّه امتناناً وعرفاناً للحقيقة والتاريخ بالدور الرائد الذى قام به معه-يداً بيد- شقيقه وساعده الأيمن صاحب السمو العم العزيز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، منذ اللحظة الأولى حتى اللحظة الأخيرة في خدمة الوطن وبناء الدولة وقيادة الحكومة بنهجه البصير وجَهده الكبير، بما وَفّر للبلاد رصيداً من الحكمة والتجربة والتنظيم، كان وسيبقى دائماً ذُخراً لنا ومصدر الهام وقدوة في مواجهة مهام العمل الوطني، ومتطلبات المستقبل. فالشكر والتقدير لسموه حفظه الله على كافة مواقفه القيادية المشرفة، التي وقفها في مسيرة هذا الوطن مرحلةً بعد أُخرى، واثقين أن سموه بما حباه الله من ثاقب النظر وقوة العزم، سيواصل معنا ومعكم، بإذن الله مسيرة العطاء الذي ننتظره منه، ومن جيل الآباء الذين رافقوه في ملحمة البناء على امتداد المسيرة».

يَعرفُ أهل البحرين أميرهم الجديد جيداً... وإذا كان ثمة من يَعرفُ سموه اكثر، فهو ولاشك عم سموه، وشقيق والده الطيب الثرى.

وسمو الشيخ خليفة، يُعبِّرُ عن وجدانه تجاه أمير البلاد المفدى، بنفس الأريحيّة التي عرفناها متبادلةً، مفتوحةً بين الشقيقين. وسموه بهذه الأريحيّة يقول في كلمته التي ألقاها يوم ١٤ مارس عام ١٩٩٩ وفي أول إجتماع لمجلس الوزراء في العهد الجديد: «سيبقى عيسى بن سلمان شامخاً في تاريخ أمته، شموخ انجازته الكبيرة، وخلقه العظيم، وستبقى ذكراه العطرة حية عزيزة في وجدان بلاده وشعبه الوفي. وإننا في هذه الأيام الحزينة، لنستمد عزاءنا في عيسى، من خليفته الابن العزيز، حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى أطال الله في عمره. وكلنا ثقة بأنه سيكون خير خلف لخير سلف، وأن عهده وبما يملكه سموه من حكمة وقدرات قيادية وحُسن تدبر سيكون عهد ازدهار وخير وتقدم، كما كان عهد عيسى. وانه لموضع اعتزازنا أن نبذل أقصى الجُهد والعطاء في مساندة ودعم صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى، على نحو ما قمنا به إلى جانب المغفور له باذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان، لمواصلة البناء على ما أسّسهُ الراحل العزيز، وطنياً واقليمياً وعربياً ودولياً. وإننا لنود في هذا الصدد أن نُعَبِّر عن أطيب تمنياتنا بكل التوفيق

والسداد لسمو الابن العزيز الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، والذى حاز تعيينه ولياً للعهد على رضا واعتزاز الجميع. كما كان للنظام والنهج القويم الذى سار عليه انتقال السلطة في البلاد، الأثر الطيّب لدى الجميع، وذلك بما عكسه من ثبات ورسوخ لدولة القانون والمؤسسات التى أرسى دعائمها المغفور له أمير البلاد الراحلُ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة».

إنه وجدانُ الرجل، يَفتحُ عن مكنوناته الثَرّة، تجاه إبن شقيقه الأحب إلى قلبه.. أما وجدانه، تجاه الشقيق الراحل، فقد عَبّر عن مكنونه من قبل كثيراً، ولكنه في موقف الرثاء، جاء اكثر شفافية وبكلماتٍ رقيقة، قال: «إنه ليعزّ كثيراً على النفس أن نقف اليوم نعُزّي أنفسنا لفقد أغلى وأعز الرجال، فقيد البحرين والأمتين العربية والاسلامية، الراحل العظيم المغفور له باذن الله تعالى، صاحب السمو القائد والوالد والأخ العزيز الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وأسكنه فسيح جناته، وأنزله منازل الصالحين والأبرار. فقد خسرت البحرين والأمة العربية والاسلاميّة، بفقد عيسى بن سلمان قائداً فذاً، نذر نفسه، وكرّس جل حياته للعمل من أجل بناء نهضة بلاده الحديثة، وتقدمها في شتى المجالات، وخدمة قضايا أمته العربية والأسلاميّة، وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع، تملؤه مشاعر فياضة تجاه شعبه وسائر الشعوب الشقيقة والصديقة .. ضارباً القدوة والمثل الذى يندر تكراره للقائد الوالد الذى جمع بين الحكمة والقلب الكبير، والخلق الكريم والايمان بمبادىء الصدق والعدل والتعاون والسلام سبيلاً للحكم بين الناس، وأساساً للعلاقات بين الدول والشعوب. كان عهد عيسى، عهد السلام والبناء والتقدم والنهضة والوحدة الوطنيّة... وما تحقق من انجازات في عهده على صعيد نهضة البحرين الحديثة وتبوّئها لمكانتها الاقليمية والدولية التى تتمتع بها الآن، لهو شيء يدعو بكل المقاييس للفخر والاعتزاز».

بهذه التبادلية الرفيعة، في العطاء... والاعتراف بحقوق الآخر، ودوره، عَبَرَ أصحاب السمو من آل خليفة، كثيراً من العقبات التي حاولت أن تقف في طريق الانجاز.. وبهذه الشفافية، فقد رسَّخت هذه العائلة الكريمة، تقليداً منح البحرين فرصةً عظيمة، لاثبات تَكَرُّس المؤسسات والدستور فيها، وقدرتها على الانتقال من عهدٍ إلى عهدٍ بسلاسة، وأريحيّة. ولا يستطيع أحدٌ، أن ينكر دور سمو الشيخ خليفة، العمّ، ورفيق درب الوالد القائد، ورئيس الوزراء، في تعظيم شأن الدستور، وحرصه على انتقال السلطة، لولي العهد، الأمير الجديد، بتلك السلاسة المدهشة.

ولعل هذه المواقف، تجاه البحرين، وأميرها الراحل... لعلها هي التي كانت تمور في خاطر صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وهو يُعَبِّرُ قولاً، وممارسة، عن تقديره، واكباره، لجهود عمه، ومكانته الرفيعة في قلوب البحرينيين، عامة. وفي قلوب الأنجال الكرام، من ابناء العائلة الحاكمة.

فبعد أيام قليلة، من تَوَلّيه مقاليد الحكم في البلاد، بادر سمو الأمير المفدّى، لزيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، بديوان سموه مُعَبّراً عن إحترامه وشكره وتقديره للمواقف النبيلة، التي انتهجها سمو الشيخ خليفة، تجاه سمو الأمير الراحل، ثم تجاه سمو الأمير الجديد.. ولما فيه خير البحرين وأمنها واستقرارها.

وفي كل زياراته، التفقدية، إبَّان بواكير عهده الميمون، ظل سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير البلاد المفدى، يحرص على إعلان تقديره، للانجازات، التي تحققت على يد عمه، صاحب السمو الشيخ خليفة. وبدا ذلك في الزيارة التي قام بها سمو الأمير المفدى، إلى قيادة الحرس الوطني. ففي هذه الزيارة، وَجّه سموه كلمة ستظل إلى الأبد، في ذاكرة كل مواطن بحريني.. قال فيها، مشيراً إلى سمو الشيخ خليفة: «.. وفي ظل هذه المسيرة، وتحت هذه الراية، ومن هذا الموقع، يطيبُ لي أن أوّجه باسمكم جميعاً، التقدير والتحية إلى الوالد العم العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، مُعرباً عن الاعتزاز بالعمل معه، من أجل خدمة الوطن والمواطنين. وذلك ما سيبقى محل اعتزازنا وتقديرنا دائماً..»

أماّ ما حدث، في زيارة سمو أمير البلاد المفدى، لوزارة الداخلية، فلا يمكن أن يُقال عنه، إلاّ أنه من المواقف غير المسبوقة، في تواريخ الدول، بدلالاته، التي تؤكد مدى هذا التماسك الوطيد، بين أفراد العائلة الحاكمة، ومدى هذه الأريحيّة، التي انتقلت من العلاقة بين الشقيقين: عيسى وخليفة، إلى إبن الأخ، والعم: حمد وخليفة.

فسمو الشيخ خليفة، أبى إلاّ أن يُحيط سمو الأمير المفدى، بلمسات أبوية، ذات دلالات عظيمة، عن مقدار الحنان والمحبة والاعتزاز، الذى يكنه سموه لأبن شقيقه الراحل العزيز.. فالسيارة التي أَقَلّتْ سمو الأمير المفدى، إلى وزراة الداخلية، كان يقودها سمو الشيخ خليفة.

وبالمقابل، فقد انتهز سمو الأمير المفدى، أول فرصة، للحديث، كيما يُشيد وأمام جمع غفير من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، ورجال الاعلام، بسمو الشيخ خليفة... وقال سموه: «أُقَدِّم الشكر بعد الله سبحانه وتعالى، إلى الوالد والعم العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، الذى هَيّأ لنا كل الجَوّ لخدمة الدولة وخدمة المواطن. ولا نزال نتعلم من سموه الكثير، وسنحفظ هذا الجميل لسموه أبد الدهر، وطول العهد...»

وأضاف سموه، بمزيد من الشفافية والعفوية الصادقة: «.. واسمحوا لي أن تكون كلمتي اليكم مختصرة في حضور الوالد والعم العزيز، صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء... أردت ذلك من منطلق أن العين لا تعلو على الحاجب.. »،

الوطن ... ودور الشقيقين

سألت صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، يوماً: «كيف لي، أو لأي باحث أن يُقيِّم هذه الانجازات، التي حققها سموه، للبحرين على كافة الأصعدة ؟

وكانت الإجابة، نموذجاً، للتواضع، وإنكار الذات، والأخلاق السامية. التي عرفها الجميع لسموه.. وهو يقول: «ارصد ما تحقق من انجازات في عهد عيسى بن سلمان رحمه الله. وقارنه مقارنة تحليليّة بما كان لدينا في بداية الطريق... وما كان لدينا آنذاك، يعتبر انجازاً كبيراً، في ظل ما كان سائداً من ظروف وأوضاع في الأربعينيات والخمسينيات... هناك الكثير من الأسئلة التي تستطيع كباحث أن تطرحها، وتجد الإجابة عليها شاهدة على عصر عيسى: كم مدرسة كانت في البحرين عام ١٩٦١، وكم عددها الآن، ونَوْعِيَّتها، ومدى تطور العملية التعليمية ذاتها. كم مركز صحّي أو مستشفى، كم مصنع، مستوى الحياة التجارية... ومركز البحرين، التجاري والاقتصادي، والدولي.

إنظر أين كُنّا، وكيف أصبحنا اليوم. بل إنظر إلى الظروف والعوامل السياسيّة الخارجيّة التى كانت تُحيط بالبحرين خلال السنوات القليلة السابقة، لَتَوّلي صاحب السمو الأمير الراحل، مقاليد الحكم.. ومنها تداعيات الحرب العالميّة الثانية، والإدعاءات والمطامع الإيرانية بالبحرين، والصراع بين بريطانيا وايران، ثم دخول الولايات المتحدة الامريكية حلبة الصراع، بفعل ظهور النفط في المنطقة، وتأثير ذلك كله وانعكاسه على البحرين.

ثم انظر إلى التيارات السياسيّة، التى تشابكت مع بعضها البعض على الأرض العربيّة بشكل عام، وترافقت مع إنطلاقة المد القومي، فضلاً عن تصاعد الكثير من الحركات الأُصولية والعقائدية ومدى تأثيرها سلباً أو ايجابياً على البحرين التي لم تكن في نهاية المطاف، بمنأى عن هذه التفاعلات والتحولات... أدرس دور البحرين على صعيد الوحدة الخليجية، ودورها القومي العربي، وهذا الصرح من العلاقات الدولية، التي استطاعت البحرين انجازها، بفضل النهج الذى أرساه عيسى في السياسة الخارجية للبحرين، وحاز بفضله على ثقة واحترام ومحبة الجميع.

بمثل هذا الرصد الأمين.. وبمثل هذا التحليل الموضوعي، تستطيع، أن تصل للتقييم الصادق، لمجموعة الانجازات التي قاد لواءها عيسى بن سلمان آل خليفة...».

قلت: «.. وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة... أيضاً»... فبادرني سموه بالقول: « إنه دورنا، ومسؤوليتنا في هذه الحياة، تجاه الوطن، وتجاه هذا الشعب الوفيّ.. العظيم».



الحاكم الجديد وسنوات الحرب



«لم آت اليك لأستمع للحديث عن تسليح طائراتكم . بل لتوفير الغذاء لشعبي»

الشيخ سلمان بن حمد..
للوكيل السياسي في البحرين

الفصل الثاني

الحاكم الجديد وسنوات الحرب

«إهتداءً بالتوجيه الكريم الذي أشار به صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، والذى اوردته نصا في نهاية الفصل السابق حول كيفية تقييم ما تحقق من انجاز في عهد المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان.. وما وجّه سموه اليه من أهمية رصد كافة الظروف من بدايتها، وما كان قائما في البحرين والمنطقة المحيطة بها، والمؤثرة عليها قبيل بدء الشقيقين: سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان مشروع الانجاز الكبير..... رأينا أن تكون بداية البحث من يوم ٦ ابريل عام ١٩٤٢»



لم يكن يوم السادس من أبريل عامِ ١٩٤٢ يوماً عادياً في حياة البحرين الحديثة... كانت الأجواء في ذلك اليوم مُهيأةً لميلاد عهدٍ جديد.. مُستقبلة إياه وهي في أحلى إنتباهاتها.

فمع النسائم الأولى لذلك الصباح، من صباحات البحرين الربيعية، كان الجميع من مواطني البلاد بلا إستثناء تقريبا، قد هيأ نفسه للإحتفال بتنصيب سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكماً جديداً للبحرين، خلفاً لوالده المغفور له سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.

قصر الشيخ حمد في الثلاثينيات

قصر الشيخ حمد في بداية الاربعينيات بعد عمل اضافات له

وفيما كانت أفواج المواطنين تتسابق إلى المكان المهيأ لهذا الاحتفال الجليل، للمشاركة في البيعة الرسمية، وإعلان ولائها لحاكمها الجديد، وابن حاكمها الراحل.. كانت عيون التاريخ تتحول باتجاه قصر الشيخ حمد في القضيبية «إحدى ضواحي العاصمة المنامة» لتشهد مراسم الإحتفال، وتستقبل مع البحرين حاملاً جديداً للراية، يكمل ما بناه السابقون البررة من آل خليفة.

ومع اقتراب عقارب الساعة من الخامسة عصراً، كان فناء القصر العتيد بحُلَّتِهِ الزاهية، محتشداً بجموع المواطنين، يتقدمهم كبار أفراد العائلة الحاكمة، ورجالات الدولة والوجهاء والأعيان، ترفرف فوق رؤوسهم الأعلام والزينات، ويملأ نفوسهم الاستبشار بالقادم الجديد. غير أن الملامح لم تكن باكتمال سعادتها، رغم بهجة المناسبة، فثمة في القلوب حزن شفيف، وفي النفوس غصّة لفقد الراحل الكبير الذى عرفه أهل البحرين أبا حانياً، وقائداً حكيماً، وبانياً من البناة البَرَرة. إلا أن الموت حق. والحياة جديرة بالاستمرار، والرسالة إنما تنتقل من السلف إلى الخلف.

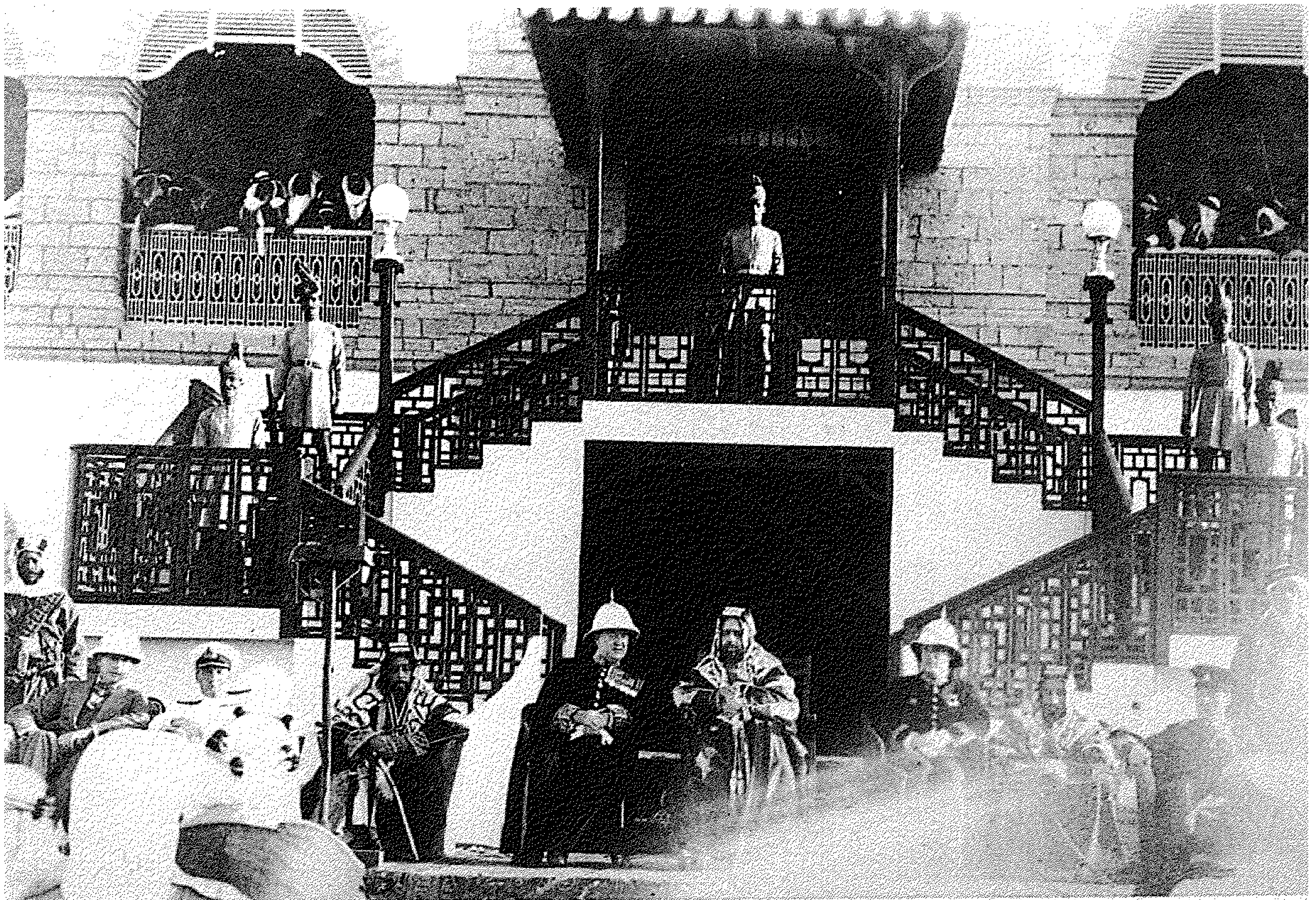
استمرت فترة حكم سمو المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عشر سنوات: «من ديسمبر عام ١٩٣٢ وحتى فبراير عام ١٩٤٢». وانتقل إلى رحمة الله، ظهيرة يوم الجمعة ٢٠ فبراير عام ١٩٤٢، بعد حياة حافلة بالجهاد والعطاء، وتأسيس أركان الدولة الحديثة... وعند وفاة الراحل الكبير، كان له من الأبناء تسعة، اكبرهم سمو الشيخ سلمان، إضافة لأصحاب السمو: الشيخ علي والشيخ راشد والشيخ ابراهيم والشيخ خليفة والشيخ مبارك والشيخ عبدالله والشيخ دعيج والشيخ أحمد.

أما سمو الشيخ سلمان بن حمد الحاكم الجديد، فقد خبر السياسة وأصول الحكم من خلال مهامه كأقرب مساعدي والده. ومن قبل كان قاضياً عرفته محاكم البحرين بالعدل والإنصاف، إذ وعلى مدى ٨ سنوات، ظل يَحرصُ على عقد جلستين اسبوعيّاً، لمقابلة المواطنين، وحلِّ مشكلاتهم.. كما خبره الناس مسؤولاً قريباً منهم، قريباً من قلوبهم، من خلال ترؤسه لبلدية المحرق. فقد كان رحيماً وزاهداً إلى جانب حكمة مشهودة ورفعة نفس.

كانت الظروف إذن مهيأة لإنتقال الراية بسلاسة وهدوء، وكانت البحرين تقف على مشارف مرحلة جديدة يحملها اليها سمو الحاكم الجديد بما عُرفَ عنه من إهتمام بالتحديث والنهضة.



حفل تنصيب سمو الشيخ سلمان بن حمد
آل خليفة حاكماً على البحرين



بدأت مراسم التنصيب بسيطة على جلالتها، وهيبتها، وكان سمو الحاكم الجديد، قد أمر باقتصار الإحتفالات على إجراءات التنصيب التي أرادها بسيطة من غير تبذير أو إسراف، فحاجة البحرين في تلك الظروف العصيبة، إلى ما قد يُنفق من أموال في مثل هذا الحفل أهم من مظاهر الإحتفال. وبسبب محدودية الكراسيً التي وضعت لكبار الضيوف فقد وقف معظم الحضور، إذ لم يتجاوز عدد الكراسي ٣٠٠ كرسي! .. فجلس في الصف الأمامي كبار افراد العائلة الكريمة وعدد من المسؤولين البريطانيين. بالإضافة إلى الشيخ نايف بن شملان وهو واحد من كبار شيوخ قبيلة «عنزه».

وفي الساعة الخامسة تماماً من عصر ذلك اليوم، كان سمو الحاكم الجديد يعتلي مَنَصّة التنصيب التى أُقيمت في باحة قصر الشيخ حمد، محفوفاً بَعمّيه: سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة وسمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، إضافة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج السيد دبليو. آر. هى (W.R. HAY) ممثلاً لملك بريطانيا.

بدأ الحفل بالخطاب الذي آلقاه المقيم السياسي البريطاني في الخليج. بعدها سَلّمَ سمو الشيخ سلمان بن حمد وثيقة كانت تسمى آنذاك «خريطة نائب الملك» وهي وثيقة تعترف بمقتضاها بريطانيا بسمو الشيخ سلمان بن حمد حاكماً على البحرين. وبدوره سَلّم الشيخ سلمان هذه الوثيقة إلى عمه سمو الشيخ محمد بن عيسى. وبكلماتٍ مُقَتضبة بسيطة فيها الكثير من المهابة والجلال قرأ سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة بيان التنصيب، وفيما كان الحضور، ينظرون بعيون قلوبهم إلى هذا الحاكم الجديد ويحيطونه بالدعاء والأمنيات، كانت آفكار سمو الحاكم الجديد تتداعى سراعاً لترسم للبحرين صورة حضارية حديثة تقودها إلى مَصَافّ الدول الحديثة في المنطقة.

كانت المسؤولية جسيمة والأمانة جليلة، ولعل أفكاراً كثيرة كانت تمور في خواطر سمو الشيخ سلمان بن حمد حول رؤاه للبحرين الحديثة التى يتمناها ويسعى إلى تحقيقها، غير أنه ربما لم يستطع أن يمنع شعوراً بالاشفاق تردد إلى خاطره وهو يلمح بطرف عينه، نجليه عيسى وخليفة، يقفان بعيداً في أحد جوانب القصر يَرُقبان بفَرح طُفُوليٌ مراسم الإحتفالات، ويتابعان بعيون براءتهما إلتفاف شعب البحرين منً حولَ والدهما.

عرضة بحرينية في قصر الشيخ حمد

ربما لم تكن براءة الطفلين وسنهما الصغير يسمح لهما بادراك خطورة المسؤولية التى ألقيت على عاتق والدهما، غير أن سمو الشيخ سلمان لاشك أدرك بعين بصيرته الثاقبة، أن ولده عيسى الواقف بعيداً بسنواته التسع، سيحمل ذات يوم آت ثقَل هذه المسؤولية التي يحملها هو الآن، ولاشك أن شقيقه خليفة سيكون إلى جانبه يوآزره ويدعمه، كما هو واقفٌ إلى جانبه الآن بسنواته السبع.

انتهت مراسم الإحتفالات، وانفض الناس إلى أعمالهم وشئون حياتهم..

كان ثمة على وجوههم ملامح غير متكاملة، وخليط من الفرح والقلق والحزن والمعاناة، وكان سمو الشيخ سلمان يقرأ ما تحمله تلك الوجوه بعين بصيرته، ويدرك أن الفرح المرتسم على وجوه الناس، يُخفي وراءه قلقاً وخوفاً ومُعاناة، وأن مظاهر الإحتفالات تُخفي وراءَها ظروفاً قاسية تعيشها البحرين متأثرة بظروف الحرب العالمية الثانية.

والحقيقة أن البحرين لم تكن وحيدةً في قلقها وخوفها، فقد كان يهيمن على الكرة الأرضية، سلطان رهيب يعيد تشكيلها بقسوة، ويبعث في أرجائها الخوف، والقلق، والهزائم، والانتصارات.. سلطان جبار، لا يرحم، اسمه الحرب.

ظروف الحرب

لم تكن البحرين ضمن منطقة العلميات العسكرية الحربية بشكل مباشر، إلا أنها كانت قاعدة استراتيجية لبريطانيا، وكان موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، يُشكّل عامل إغراء للقوى المتحاربة، وعامل تهديد لأهلها البسطاء، وبالتالي فتأثير الحرب عليها كان كبيراً وقاسياً. وكان شمولها بالحماية البريطانية يفرض عليها أجواءً من التوتر، وصعوبات إقتصادية وإجتماعية كبيرة. إذن لم تكن الأمور تبعث على الطمأنينة، وكان القدر كالبحر: غامضا، عميقا، يمور بأمواجه المتلاطمة ونسائمة العليلة وأنوائه المتقلبة. وكان الحاكم الجديد بَحّاراً ماهراً خبيراً، أدرك أن عليه أن يقود سفينة البحرين إلى شاطىء الأمان أولاً.. ثم يشرع بالبناء والتعمير والتحديث بعد ذلك.

في تلك الآونة كانت البحرين دولة تتلمسُ طريقها نحو الحداثة، كانت أقرب إلى البساطة، غير أن ظروفها كانت أقرب إلى التعقيد، وجاءت الحرب لتزيد الظروف تعقيداً وترفع وتيرة أمواج بحر القدر. إن جيل الشباب الآن لن

بلدية المنامة ومنطقة السوق المحيطة بها

احد مدافع مقاومة الطيارات الذي نصبت قرب المنشآت النفطية لحمايتها

يجد سهولة في تصور ما كانت عليه البحرين قبل منتصف القرن العشرين بسنوات قليلة، فالمقارنة بين ما كانت عليه البحرين وما هي عليه الآن صعبة للغاية. إذ تعيش الآن تقدماً حضارياً وتقنياً واجتماعياً واقتصادياً لايكاد يميز بينها وبين أحدث عواصم العالم المتمدن.

في بداية الأربعينيات من هذا القرن، كانت البحرين دولة تعتمد في تأمين إحتياجاتها كافة على ما تستورده من الدول الاخرى. حتى التمر كان يُستورد من العراق والسعودية. أما العملة المتداولة بين الناس فكانت الروبية الهندية، وكانت تتوافر أو تشح تبعاً لحركة الملاحة القادمة من الهند، والتى تحمل معها البضائع وقطع الغيار ومعظم مستلزمات المعيشة اليومية.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الصورة تَعَمُّد بعض المسؤولين البريطانيين التَدَخُّل في الشؤون الداخلية للبلاد، وإنتشارالأمية، وإعتماد البحرين في تشغيل المدارس على المدرسين العرب، الذين كان تواجدهم واستمرارهم في العمل يخضع لتقلبات وظروف الحرب، فيمكن أن نصل إلى صورة تقريبية لحالة البلاد في الوقت الذى تَسَلّم فيه سمو الشيخ سلمان بن حمد راية الحكم.

وكان على الحاكم الجديد أن يتصدى لكل هذه الظروف دفعة واحدة. وان يُعالج كل المعوقات المتمثلة في إنخفاض مستوى المعيشة والأمية وعدم الاكتفاء الذاتي وغياب المؤسسات الحديثة المتطورة، فضلاً عن ممارسات المسؤولين البريطانيين والظروف التى اوجدتها الحرب... كانت كل تلك، بعضاً من المعوقات التى تواجه البحرين وهي دولة في طور التكوين.

وهكذا، أعلن سمو الشيخ سلمان بن حمد عن خِطّة وطنية حكيمة تهدف إلى إزاحة هذه المعوقات: بدأ سموه أولاً بمواجهة أوضاع الفقر والحاجة وشح المواد الغذائية والعمل على علاجها، فباشر من فوره إجراء اتصالات شخصية مع بعض الدول لتأمين وصول الإمدادات إلى البحرين، وأصدر أمره بتوزيع المواد الغذائية على أفراد الشعب من خلال البطاقات التموينية لضمان العدل والإنصاف في التوزيع، وَبَلَغ بسُمُوه أن كان يشرف بنفسه أحياناً على عمليات التوزيع، وكثيراً ما شُوهِد وهو يتفقد الأسواق مُستفسراً عن سير الاوضاع فيها ومُوَجِّهاً وداعماً لجهود كريمة كان يبذلها عدد من أبناء البحرين البررة للمساعدة في هذه الظروف الصعبة. وهناك واقعة معروفة سجلتها الوثائق البريطانية، تذكر انه في إحدى الزيارات التي

كان يقوم بها سمو الشيخ سلمان إلى الوكيل السياسي البريطاني، أخذ الأخير يتحدث فقط عن القوة البريطانية وعن التسليح والأسلحة وأمور الحرب متجاهلاً موضوع توفير الأغذية والمواد الأساسية، وهو ما أتى الشيخ سلمان لمناقشته، فما كان من سموه إلاّ أن صارح الوكيل البريطاني بانه ما أتى اليه للحديث في هذا الموضوع، وانما لبحث توفير الغذاء للشعب وهو الأمر الذي يتجاهله الوكيل !!

وكان من القرارات التى اتخذها سموه في أعقاب ذلك سحب مبالغ من الصندوق الإحتياطي لشراء كميات من الأرز من الهند لإستخدامها في حالات الطوارىء.

ويذكر المعاصرون لتلك الفترة الحرجة من تاريخ البحرين الحديث، أن العراق قرر حظر تصدير التمور إلى الخارج، وكانت البحرين مُستَورداً رئيساً للتمر العراقي، فبادر سمو الشيخ سلمان إلى بذل مساعيه الحميدةَ مع الملك عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الذي بادر مشكوراً وقَدَمّ ١٥٠ ألف كيس من التمر هدية لشعب البحرين.

ولم تملك بريطانيا إزاء الدور الكبير الذي قام به سمو الشيخ سلمان في تلك الفترة لمعالجة تلك الظروف الصعبة التي شهدتها البحرين، إلاّ أن تظهر تقديرها لهذا الدور، حيث قرر الملك جورج السادس إطلاق ١١ طلقة مدفعية تحية لسمو الشيخ سلمان، بالاضافة إلى منح سموه لقب «قائد فارس شرف للعصبة العليا لإمبراطورية الهند» في الأول من يناير عام ١٩٤٣ . وقام بتنفيذ هذا التكريم السير جيفري برايز المقيم السياسي في الخليج باحتفال رسمي أقيم في قصر الشيخ حمد بالقضيبية.

والحقيقة أن الصعوبات لم تكن في وصول الإمدادات الغذائية فحسب، فنتيجة للإعاقات الكثيرة لحركة الملاحة بفعل تداخلات الحرب، عانت البحرين شُحّاً في مختلف المواد والسلع، إبتداءً من المواد الغذائية والكتب والقرطاسية، وإنتهاءً بقطع غيار السيارات والأخشاب وقطع النقد المتداولة «الروبية الهندية». هذا إضافة لنزوع عدد كبير من المدرسين العرب إلى مغادرة البحرين أمام قسوة ظروف الحرب والخوف من آثارها. كل ذلك كان ينعكس على مسيرة الحياة التى شهدت إنحسارات عدة، في حركة البناء والمواصلات والتعليم والتجارة وغيرها، مما خلق إضطراباً وقلقا في نفوس الناس.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين (١٩٣٣-١٩٩٩)
الأول من اليمين وهو في الثامنة من
العمر، مع عدد من المرافقين

سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم
البحرين وكبار افراد العائلة الحاكمة
في قصر الشيخ حمد

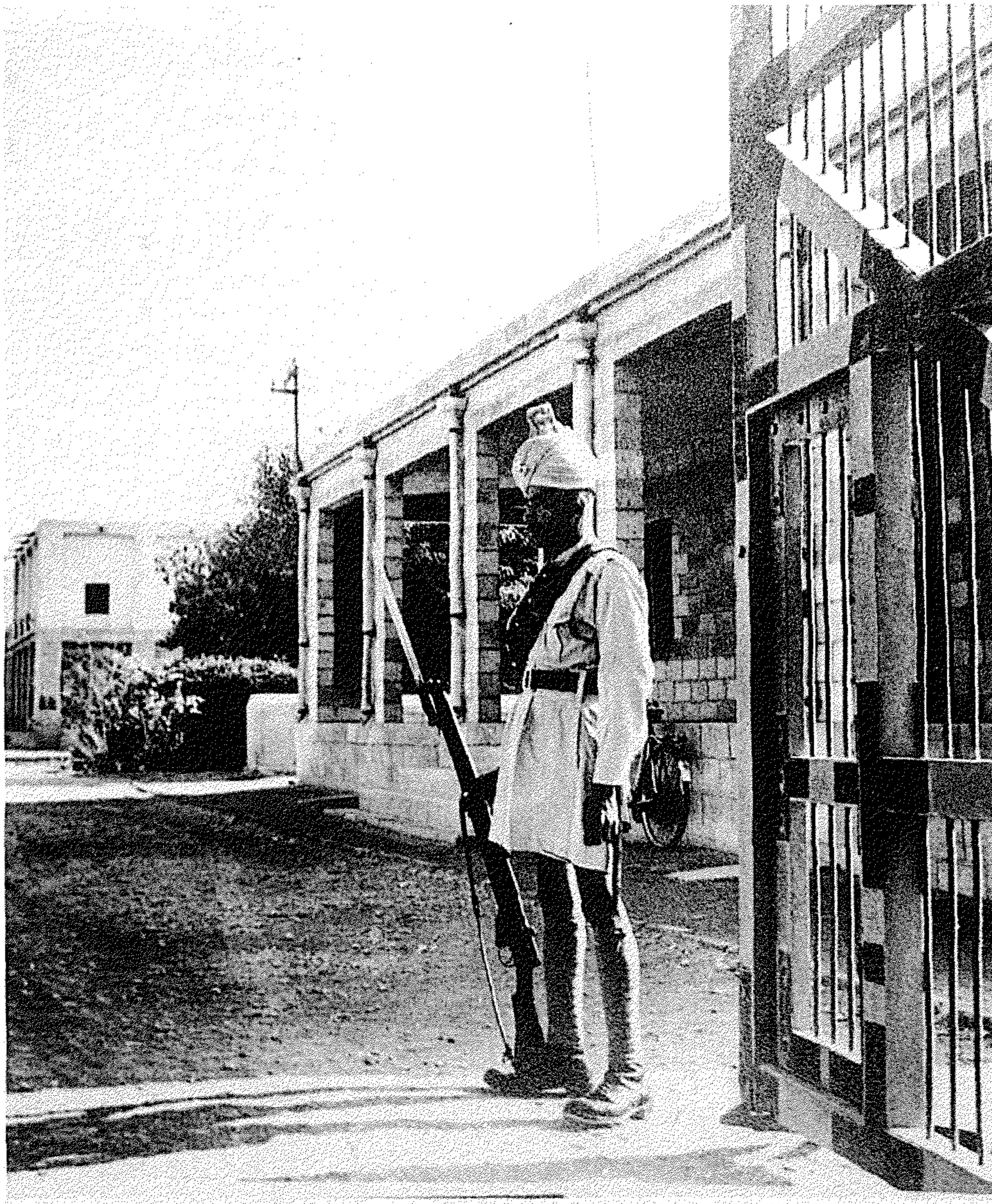
أما عوامل الخوف من آثار الحرب المباشرة فقد كانت تزداد يوماً بعد يوم. وكانت ممارسات سلطات الحماية البريطانية تزيد من وتيرة الخوف والقلق في نفوس الناس. فبعد أيام قليلة من تَوَليّ سمو الشيخ سلمان بن حمد سُلطُاتة الدستورية أعلنت بريطانيا في السادس عشر من ابريل عام ١٩٤٢، ضم البحرين لمنطقة العمليات الحربية، وبدأت من فورها بحشد المزيد من قواتها في مدينة المحرق التى تحولت إلى قاعدة اتصالات استراتيجية مُرتَبطة بمحطات إتصال فرعية في مختلف مناطق الخليج العربي. وفي قاعدة الجفير البحرية حشدت بريطانيا أعداداً كبيرة من السفن الحربية المقاتلة، إضافة إلى السفن الحربية الامريكية. وكانت حالة الطوارىء والتعبئة العامة المعلنة من قبل سلطات الحماية البريطانية تفرض قوانينها، وتعليماتها الغريبة والقاسية على الناس، وليس أَدَلّ على ذلك من القانون الغريب الذى سنّه المسؤولون البريطانيون، ومنعوا بموجبه الناس من الإستماع إلى إذاعات دول المحور والإذاعات اليابانية وإلا وقعوا تحت طائلة الحبس لمدة ستة أشهر والغرامة المالية التى تصل إلى ٢٠٠ روبية، علماً بأن متوسط الرواتب الشهرية للموظفين آنذاك كان لا يتعدى ١٢٥ روبية !!

وهكذا كانت مشاعر الخوف والقلق تزداد يوماً بعد يوم تبعاً لتزايد الحشودات العسكرية البريطانية في البحرين، فالغارات الجوية الإيطالية التى تعرضت لها البحرين في ٩ اكتوبر عام ١٩٤٠، كانت تُسَيطر على أذهان الناس. ومافعله الانتحاريون اليابانيون في ميناء «بيرل هاربر» الامريكي عام ١٩٤١، لم يُبَارح ذاكرة المواطنين. وعليه فقد انتشرت تَخَوفّات واسعة النطاق بين الناس من تعرض البحرين لغارات جوية قاسية لضرب الحشود البريطانية.

أما عن ممارسات مضايقة السكان في حُرّياتهم وحياتهم من قبل المسؤولين البريطانيين، فَحَدّث ولا حرج. إذ تعَدّت حدود التدخل السافر في حياة الناس إلى فرض الرقابة على تحركات المواطنين الناشطين منهم، ومن الوثائق التى تؤرخ تلك الفترة تقرير كتبه أحد المسؤولين البريطانيين حول نشاطات معادية لبريطانيا يقوم بها عدد من الشخصيات البحرينية، منهم الأستاذ أحمد العمران الكاتب في دائرة الكهرباء والسيد عبداللطيف الخطرش - كويتي الجنسية - ، والشيخ عبدالحسين الحِليّ قاضي المحكمة الجعفرية في البحرين.

وفي هذا الموضوع تحدثت طويلا مع الأستاذ أحمد العمران ففَنّد لي هذه الإدعاءات البريطانية قائلاً: «نحن لم نكن نؤيد سياسة الإنجليز في البحرين، وكانوا كثيراً ما يُضايقون سمو الشيخ سلمان بن حمد في خطواته نحو

مدينة المنامة في الثلاثينيات
ويرى على الجانب شارع الحكومة



مدخل بيت الدولة

الاصلاح، والذي كان يسعى إليه بكل الوسائل، برغم ان ظروف الحرب العالمية الثانية كانت تتسبب في عرقلة جهوده. ومن جهة اخرى فقد كانت تصرفات المسؤولين البريطانيين في البحرين لا تعكس دائماً السياسية البريطانية، ففي كثير من الأوقات كانت هذه التصرفات تعكس مواقفهم الشخصية وكثيرا ما كان المعتمدون السياسيون البريطانيون يختلفون مع المستشار بيلجريف، الذى كان وزوجتة يتصرفان وكأنهما يعيشان في أيام الملكة فكتوريا». والجدير بالذكر أن المستشار بيلجريف عارض بشكل كبير في يناير عام ١٩٤٦، إسناد وظيفة مدير التعليم إلى بحريني، وذلك بعد إستقالة المسؤول البريطاني السيد ويلكين الذي انْتُدِبَ إلى المجلس البريطاني في دولة أخرى، ولكن سمو الشيخ سلمان أصر على تعيين مسؤول بحريني وكان ذلك هو أحمد العمران.

وبيلجريف هذا، يُعتبُر واحداً من أعمدة الانتداب البريطاني في الخليج، أما الشعب البحريني، فذاكرته تكتظ بممارسات هذا الرجل القاسية، وعنجهيته وتحكمّه.. وهو بدأ في الخدمة، أثناء الحرب العالمية الأولى، ضابطاً في وحدة الهجّانة البريطانيّة بجنوب السودان. ثم سافر إلى تنجانيقا في افريقيا الشرقيّة، واعتزل الخدمة العسكرية بعد الحرب العالمية الأولى بسنواتٍ قليلة، فأقام في البحرين منذ عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٥٧، حيث عمل كمستشارٍ لحكومة البحرين، وتَدَرّج من مستشار ماليّ، إلى مستشار سياسي وعسكري وقضائي، وتَركزّتْ بيده الكثير من السلّطات، فأصبح قومنداناً - أي رئيساً - للشرطة، ورئيساً للقضاء، ومُشرفاً عاماً على جميع الدوائر، كالصحة والمعارف والأشغال العامة والطابو والجمارك والبلديات.. وحتى الحدائق العامة !!

وقد منحته بريطانيا لقب سير، وكَتَبَ بعد انتهاء خدمته في البحرين، كتابين عنها، مَليئين، بأفكاره الاستعمارية، ووجهات نظره الشخصيّة البحتة، وهما: «Personal Clumn»، وهو من النوع الوثائقي، عن تاريخ البحرين الحديث، والكتاب الآخر «The pirate Coast»، وتوفي السير تشارلز بيلجريف عام ١٩٦٩ .

ويصمت الأستاذ العمران، لبعض الوقت، مُستعيداً في ذهنه، ذكريات تلك الأيام.. ثم يُواصل حديثه قائلاً: «كُنّا جميعاً لا نُؤيد سياسة البريطانيين في البحرين، ولكن كُنّا في الوقت ذاته نُؤيد بريطانيا في حربها ضد الزعيم الألماني هتلر، وضد دول المحور، لأننا نعرف أن الاستعمار الألماني في إفريقيا كان سيئاً جداً وأن البريطانيين أهون بكثير من الألمان... وكنا دائماً نُردد (أن بريطانيا تُطعم البقرة وتَأخذ منها الحليب فيما أن هتلر يريد أن يأخذ حليب البقرة وربما

دوار باب البحرين في بداية الاربعينيات ويرى موقع بناية المطيري

سوق الأربعاء بالمنامة في الاربعينيات

لحمها دون أن يطعمها).. ومع ذلك فالذاكرة البحرينية، مليئة بالتصرفات غير المقبولة لبعض المسؤولين البريطانيين..فالضابط البريطاني السيد ديلي كان يعمل دائماً على بث الفرقة بين الحاكم ورجال العشائر وبين إخواننا الشيعة، وهذه كانت تصرفات السيد ديلي الشخصية، إذ لا اعتقد أنه كان يُنَفّذ سياسة بريطانيا العليا».

تجدُرُ الاشارة هنا، إلى أن ديلي كان يُشغل منصب الوكيل السياسي في البحرين، قبل تعيين مقيم سياسي فيها. وهو في الحقيقة معروف حَيثُما أشغل منصباً، بالسلوك التعسفي، فقبل أن يحضر إلى البحرين، كان حاكماً سياسيّاً في منطقة الديوانيّة بالعراق، وقد أهان رئيس عشيرة بني حجيم القويّة، فثارت عليه، وحاصرت مركزه في الديوانيّة حتى هرب مُتخفيّاً، وكانت تلك الحادثة الجذوة الأولى لثورة العشرين، فأنزلت الحكومة البريطانيّة رتبته من (كولونيل) إلى ميجر، وبعد ذلك عينته وكيلاً سياسيّاً في البحرين.

إذاً كانت الظروف الإجتماعية مضطربة والظروف الأقتصادية تزداد صعوبة. والظروف الحياتية لا تدعو للتفاؤل وسط لهيب الحرب التي كانت تُلقي بظلالها على البحرين. ووسط هذا البحر الهائج بقسوة، كان سمو الشيخ سلمان يُواصل الليل بالنهار لقيادة سفينة البحرين إلى شاطىء الأمان. فكان سموه يعرف جيداً أن هدفه ليس توفير المواد الاستهلاكية الغذائية للمواطنين فحسب، ولكن هناك كذلك إطار أهم للعمل، وهو تمكين مواطني البلد من العيش في ظل ظروف اقتصادية مواتية بالنسبة لهم.

إضراب يؤيده الحاكم

ولإيضاح هذه النقطة ينبغي أن نتوقف قليلاً لتحليل الوضع العام في البحرين في تلك السنوات، ذلك انه في السنوات التي سبقت إكتشاف النفط كان المجتمع البحريني ينقسم إلى قسمين أساسيين هما: الطبقة الغنية والتي تشمل التجّار، ونواخذة سفن الغوص، وأصحاب العقارات، والمزارع الكبيرة. وهذه طبقة كانت تُشكل نسبة ضئيلة من مجموع السكان. والطبقة الفقيرة والتي تشمل الغواصين، والمزارعين، والعمال، فيما لم تكن هناك تقريبا طبقة متوسطة في المجتمع. ومع دخول البحرين عصر النفط بدأت الطبقة المتوسطة بالظهور في مجتمع البحرين ومن ثم أخذت بالتوسع بشكل كبير من خلال تزايد العمال البحرينيين في شركة النفط والتي كان لها القدرة الأكبر على التوظيف في تلك الفترة، كما التحق العديد من البحرينيين في العمل لدى المقاولين الذين يتم

سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين في جولة تفقدية لمنشآت النفط

سمو الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس الشرطة مع المستشار بيلجريف في جولة في شوارع البحرين

إسناد بعض الأعمال لهم من قبل شركة النفط، بالإضافة إلى بدء البعض بالعمل في المجال التجاري والخدمات الصغيرة، كما تَوَسّع نشاط بعض التجار من خلال مُشتريات شركة النفط فقاموا بتوظيف عدد من البحرينيين، وبدورها قامت الحكومة بتوسيع إداراتها وتوظيف عدد كبير من المواطنين مما ساعد على ظهور وإنتشار الطبقة المتوسطة.

ومع ظهور هذه الطبقة بنسبة كبيرة بدأ الوعي يَنتشُر في صفوف البحرينيين العاملين في شركة النفط، حيث بدأوا باستيعاب ممارسات التفرقة التي كانت تُمارسها شركة النفط بين المُستخدَمين البحرينيين والهنود، والمميزات الكبيرة التي كانت تمنح للمُستخدَمين الهنود دون البحرينيين، وعليه بدأ العمال البحرينيون في المطالبة بتقليل هذه الفروقات وتحسين ظروف العمل، الا أن إدارة شركة النفط لم تُلق بالاً لمطالب العمال البحرينيين، على الرغم من التحذير الذي أصدره العمال فَي القيام باضراب عام.!

في ذلك الوقت لم تكن دول الخليج بما فيها البحرين شهدت إضراباً للعمال في المنشآت الصناعية، ولهذا فقد تعاملت إدارة شركة النفط مع هذا التحذير على انه مجرد فرقعات لا اكثر. وكانت الادارة تظن بأن العمال البحرينيين لا يملكون الوعي والتنظيم الكافيين للقيام باضراب عام !! وجاء اليوم المحُدَدّ من قبل العمال، وبدأ الإضراب بالفعل في صبيحة يوم ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٣ .

عَرَض العمال البحرينيون مطالبهم، وكانت جميعها طلبات متواضعة للغاية صيغت بأسلوب بسيط، إلا أنها تَدُلّ بوضوح على مدى الظلم الذي كان واقعاً على الطبقة العاملة من البحرينيين، والمميزات التي كانت تُمنح لغيرهم. ويمكن حصر هذه المطالب عى النحو التالي:

١- أن يتقاضى مُشرف العمال في الشركة عشر روبيات في اليوم.
٢- أن لا يقل أجر «مُقَايس» البراميل أو مُشَغّل الماكينات عن سبع روبيات.
٣- أن لا يقل أجر العامل العادي عن أربع روبيات في اليوم.
٤- أن يُدفع للعامل أجر عن عطلات نهاية الأسبوع او عطلات الأعياد.
٥- أن تُيَسّر لكل العمال مواصلات تنقلهم من بيوتهم أو من جهة قريبة من هذه البيوت إلى العمل وبالعكس أسوة بالعمال الهنود.
٦- أن تُزاد العطلات السنوية لتصبح شهراً واحداً في العام.
٧- أن لا يُعامل العمال بقسوة ويضربوا من قبل رؤسائهم ولا يُحَقّروا !!
٨- إذا جُرح العامل خلال عمله فإن من حقه ان يتقاضى أجره حتى شفائه.



صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
حاكم البحرين ١٩٤٢-١٩٦١

٩- إذا مرض العامل - بشهادة طبيب - فإن الشركة تدفع له نصف أجره خلال مرضه.

١٠- على الشركة أن تدفع علاوة حرب مقدرها ١٥٪ تُربط بأجر العامل.

١١- كل ما يُقَدّم من «أرزاق أو تحسين» لحالة العمال الهنود فإن الشركة ملزمة بمساواة العمال البحرينين بهم.

١٢- يجب وقف تغريم العمال البحرينيين كعقوبة على الأخطاء الصغيرة.

١٣- الموافقة على الشروط السابقة ليست موافقة مؤقتة إنما دائمة، وتُطَبّق على العمال الحاليين والذين يُتَوقع ان يعملوا في الشركة في المستقبل.

١٤- يجب ان تُعلن الشركة للجمهور والعمال كل الطلبات وعليها الإعلان عما اذا كانت تقبل هذه الطلبات ام ترفضها.

وتابع سمو الشيخ سلمان بن حمد أخبار هذا الإضراب والمطالب التي يُطالب بها البحرينيون وتعاطف معهم وأَيّدهم في معظمها، لكن شركة النفط كانت شركة خاصة لا تتبع الحكومة وكان المسؤولون البريطانيون هم أصحاب النفوذ الأكبر في التأثير على إدارة الشركة، وخاصة وأن المسؤولين فيها كانوا من البريطانيين والأمريكيين.. ولقد كانت ردود الفعل حادة وقوية من قبل شركة النفط والسلطات البريطانية في البحرين، إذ اعتبروا هذا الإضراب سابقة خطيرة، كما أن إستمراره سيؤدي - في ظل تلك الظروف - إلى تعطيل المجهود الحربي للحلفاء في المحيط الهندي وجنوب آسيا، والذين كانوا يعتمدون كثيراً على بترول البحرين المكرر لأساطيلهم العاملة هناك. وعليه قام مستشار حكومة البحرين السير تشارلز بيلجريف وكذلك الوكيل السياسي البريطاني بالإشتراك مع رئيس الممثلين المحليين السيد أندرسون بمحاولات لإقناع العمال بالعودة إلى العمل مقابل إعطائهم وعوداً بأن مطالبهم سوف تُدرس دراسة وافية، إلا أن تلك المحاولات فشلت.

وفي أثناء ذلك قامت الشركة بإعلان خططها لتقديم بعض الامتيازات للعمال البحرينيين، إضافة لاشتراكهم في علاوة الحرب، التي كانت تُعطى حتى ذلك الوقت للعمال الهنود فقط، ولكنها إشترطت أن لا يُفيد من هذه الإمتيازات إلا العمال الذين يرجعون إلى أعمالهم قبل ٣٠ ديسمبر!.

ولم تقتصر الضغوط التى مارستها السلطات البريطانية والشركة على العمال فقط، وإنما تجاوزتها إلى الحاكم سمو الشيخ سلمان بن حمد نفسه، والذي كان مُتعاطفاً مع مُجمل المطالب التي يُطالب بها العمال، وبخاصة مطلبهم

سمو الشيخ سلمان بن حمد في زيارة لاحدى المدارس الثانوية

سمو الشيخ سلمان بن حمد في معرض البحرين الزراعي

في أن يكون يوم الجمعة يوم راحة مدفوع الأجر، وهو كرجل مسلم لم يكن يجد غضاضة في ذلك، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني كان يرى أن الشيخ سلمان بتعاطفه مع العمال سيتسبب بحدوث سابقه خطيرة في البحرين. وقد بذل الوكيل البريطاني مساعيه لتحييد موقف الشيخ سلمان على الأقل. وذلك على اساس ان هذا الاضراب سوف يؤثر على إيرادات الحكومة من النفط، الأمر الذى يعكس الدور الذي كان يقوم به المسؤولون البريطانيون في التفرقة داخل البلاد.

لم تكن الصعوبات المالية التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة من سنوات الحرب العالمية الثانية خافية على أحد، وعليه كانت الضغوط تزداد من أجل تحييد سمو الشيخ سلمان بن حمد في هذا الاضراب، وأسهمت مع ظروف الحرب التى أشرنا اليها في تَفَكُّكِ الاضراب. ومع بداية الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٤٤ كان معظم العمال قد عادوا إلى أعمالهم، ولم يكسب بعضهم شيئاً من الإضراب اللهم إلاَّ عودتهم إلى اعمالهم، وكسب بعضهم شيئاً من علاوة الحرب لا سيما من عاد إلى العمل قبل ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٣ . أما أولئك العمال الذين لم يُضربوا فقد كافأتهم الشركة بمنحة مُساوية لعلاوة الحرب عن آيام عملهم خلال الإضراب، وذلك في محاولة منها لشراء ولاء العمال. وتم فصل الباقين ولا سيما من إتُهُموا بقيادة الاضراب. ولعل أهمية هذا الاضراب ـ الذى كان الأول من نوعه في المنطقة ـ تكمن في أنه قد لفت انتباه سمو الشيخ سلمان إلى حجم المعُاملة السيئة التي يلقاها العمال البحرينيون في شركة النفط، وقد ترتب على ذلك تطورات جديدة في اهتمامات وتوجهات سموه.



مدرسة الحكم



«لايمكن أن أنسى تلك السعادة التي غمرت وجه الوالد، وهو يحمل حفيده حمد بن عيسى لأول مرّة .. فقد كانت تلك السعادة ترسم صورة مستقبل البحرين»

سمو الشيخ خليفة بن سلمان

الفصل الثالث

مدرسة الحكم

«الحكم ليس مجرد سلطة ونفوذ ولكنه مسؤولية وأمانة»

مقولة كان يُرَدِّدها دوما سمو الشيخ سلمان، وكان صادقاً في رؤاه واعتقاده بأن الحكم مسؤولية وأمانة وحكمة ونزاهة وقوة عادلة في مواجهة الصعاب، يُقابلها حنان أبوي متدفق للشعب والمواطنين. «الحكم» برأي سمو الشيخ سلمان مُشاركة كاملة بين الحاكم والشعب في السَراء والضَرّاء. ولهذا قرر سموه أن يَبقى أقرب ما يكون لشعبه، وأن يُشارك المواطنين في تفاصيل حياتهم. وأن يُفيضَ عليهم ما أمكنه من حنان وعدل ورعاية.

في البداية فتح سموه أبواب قصره للمواطنين، يستمع إلى شكاواهم وهمومهم، ويباشر حَلَّها بنفسه أو من خلال توجيهاته لمساعديه وكبار موظفي الحكومة. ثم شرع سموه في الطواف على جميع مناطق البحرين بزيارات تفقدية حثيثة يقترب فيها من مواقع العمل والانتاج ومن الناس في بيوتهم وأحيائهم، وإختار سموه أن يَضُمَ إلى مُرافقيه في هذه الجولات التفقدية والزيارات نجليه الصغيرين: عيسى و خليفة، على الرغم من صعوبة ذلك بسبب متطلباتهما المدرسية آنذاك. ولاحظ المدرسون ما قد يترتب على كثرة غياب الشقيقين الطالبين: عيسى وخليفة عن دروسهما المدرسية لإلتزامهما بَمُرافقة الوالد في زيارته التى كانت لا تكاد تتوقف.

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع انجاله سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة و سمو الشيخ
محمد، ويُرى على يمين سمو الشيخ سلمان، عمه سمو الشيخ محمد بن عيسى

الاشقاء سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد

يقول الأستاذ أحمد العمران الذى كان ـ آنذاك ـ يُشغل منصب مدير المعارف، أنه وبعض زملائه فاتحوا سمو الشيخ سلمان بآثار غياب نجليه عيسى وخليفة عن حضور الدروس اليومية. وجاءت إجابة سموه مليئة بالحكمة، وثاقب البصيرة، حيث رد سموه قائلا لأحمد العمران: «العيال يجب أن يتعلموا خدمة الوطن ومواجهة مشاكل المواطنين عن قُرب، والإطلاع على مُجرَيات الأمور في البلاد مباشرة.. أما الدراسة فسأعتمد عليكم في تكثيف الدروس لهما.. وعليهما أن يتحملا ذلك من أجل الوطن».

وبرغم أن الشقيقين عيسى وخليفة لم يكونا في ذلك الوقت في سن تؤهلهما لتَفهُّم وإدراك مقصد الوالد من الإثقال عليهما في التَّعلم.. تَعَلُّم خدمة الوطن واستعياب الدروس والعلوم في الوقت ذاته، مما ينطوي عليه حرمانهما من الوقت الكافي للعب واللهو ككل الأطفال والشبيبة في مثل أعمارهما إلا أنهما كانا يَشْعران بحماسة مشتركة لاتخلو من براءة طفولة هذا العمر، لخدمة الوطن والعمل من أجله.

في مجلس الحاكم

كانت سعادة الوالد عظيمة بإدراكه المُبَكر لحالة التكامل القائمة بين الشقيقين الصغيرين بدرجة مُذهِلة وهو التكامل الذى أُسبغ عليهما وجعلهما معاً يملكان الحكمة والحُنُوَّ، الحسم والعدل، وحُسن التَدَّبر والميل إلى المَشُورة وإحترام ما جُبلا عليه من عادات وتقاليد بلادهما العربية والإسلامية، ونُزوع إلى خدمة الوطن بكل تفان واخلاص، وتحليل الأمور وعدم التسرع فى إبداء رد الفعل (ومن ثم فيما بعد عدم التسرع في اصدار الحكم قبل التأكد من صوابه)، وكأنما كانت هذه الصفات تُبَشّر في ذهن الوالد وفي رؤاه للمستقبل، بيمُن الطالع لهذه البلاد الطيبة فيما لو تم إعداد نجليه إعداداً حسنا ليقوماَ بدورهما في خدمة هذا الوطن وبناء نهضته الحديثة.. إنه الإعداد الذى حرص عليه سمو الشيخ سلمان وتَعَهَّ ه بكل ما يملك من عناية.. وبارك الله سبحانه وتعالى في جهده. فالحوارات المفتوحة بين الحاكم والمواطنين والتي كانت تتميز دوما بالصراحة والمشورة وتبادل الرأي والمراجعة، كانت بمثابة دروس قَيِّمة نَهَلَ الصبيان: عيسى وخليفة من نبعها بشَغَف وإصرار. ثم كرّساها فيما بعد تقليداً بحرينياً أصيلاً للعلاقة بين الحاكم والشعب.

سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة خلال مأدبة غداء اقيمت على شرفهما ويرى الاستاذ أحمد العمران وزوجته سلوى العمران

سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة خلال مادبة غداء اقيمت على شرفهما

في مدرسة الحكم والحكمة التي شرع بفتح أبوابها سمو الشيخ سلمان بن حمد لأنجاله ولمجموعة من الشباب النابهين، كان سموه يُتابع صَقْل شخصيتي نجليه: عيسى وخليفة، ويرُاقب إستعدادهما للمشاركة في المسؤولية من خلال التَّعلم والمعرفة. وبدأت بواكير النبوغ تظهر عند الصغيرين عيسى وخليفة من خلال إهتمامهما في سن مبكرة بالسياسة والتعامل مع الأحداث والمواطنين.

قال لي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان: «لم نَكُنْ ـ المغفور له الشيخ عيسى وأنا ـ نُدرك في البداية كَافّة أبعاد ومقاصد الوالد رحمه الله من الاسلوب التعليمي الذى حرص على انتظامنا فيه... كان الجميع ينهل من نفس النبع الصافي الثري، ومع ذلك فقد كان لكل شخص إستعداد فطري يُحَدّد تَوَجُّهاته في الحياة وفي ضبط أصول الحكم والسياسة. وأتاح الوالد المعلم للجميع فرصة الإختيار في التعبير عن الذات والشخصية، تحت مظلة رعايته وتوجيهه. وكان يتيح لانجاله مكاناً دائماً في مجالسه التى يمارس فيها تدبير أمور البلاد والعباد».

وبدأت ثمار هذه المجالس تعُطي نتاجاتها مُبَكراً، وتُسهم في تشكيل أفكار الشابين الصغيرين: عيسى وخليفة لما ينتظرهما من واجب وطني. وإضافة إلى ما ينهلانه من ذلك المورد العذب المتمثل في سمو الشيخ سلمان، كان الشابان الصغيران: عيسى وخليفة يُتابعان تثقيف نفسيهما من خلال الساعات الطويلة التى يمضيها كل منهما في القراءة أو الإنصات للحوارات التى تدور بين الكبار في مجلس الوالد. وكان سمو الشيخ سلمان يَرْقُب بعين الرضا والمتابعة الحريصة هذا النضوج المبكر لدى ولديه عيسى وخليفة، ويحرص على التركيز معهما في بعض الأمور، وإتاحة الفرصة لهما رغم صغر سنهما للاستماع للمداولات التى يحفل بها مجلسه، لإكسابهما المزيد من الخبرة العملية في أصول الحكم والحوار والتعامل مع المشكلات. في تلك الأثناء كان عمر الشاب عيسى تعدى الثالثة عشرة فيما تعدى عمر الشاب خليفة الحادية عشرة مُظْهِرَين كلاهما نضوجاً ووعياً وإدراكاً اثبت مبكراً فراسة الأب وحكمته.

ويتذكر الشيخ خليفة بن سلمان أنه برغم حداثة سنه في تلك الفترة إلا أن الوالد كان يحرص بصورة مُلفتة للنظر على إشراكه في الكثير من الامور العامة التى كانت تشغل فكره مهما كانت هذه الموضوعات تبدو معقدة

اول محطة بترول في البحرين بالقرب من باب البحرين، وقد شيد في موقعها مسجد يتيم

تمديد خط انابيب نقل النفط بين البحرين والسعودية في الاربعينيات

وغامضة للإبن الصغير خليفة. ولقد كان من الامور التي شغلت فكر سمو الشيخ سلمان بن حمد في تلك السنوات التوسيعات الكبيرة التي تم تنفيذها في مصفاة النفط في البحرين، والتي تزيد على احتياجات ما يُنْتَج من نفط في البلاد، حتى وصلت طاقة مصنع التكرير إلى ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وهذه القدرة كانت تفوق إنتاج البحرين من النفط. لذلك فقد تم التنسيق مع شركة النفط السعودية «أرامكو» لإستيراد النفط الخام من السعودية لتكريره في هذا المصنع، وكان نقل البترول من السعودية في أول الأمر يتم عن طريق البواخر، إلا أن ذلك كان مُكَلفاً لقصر المسافة وضياع الوقت في الشحن والتفريغ، وعليه فقد تم التفكير في عام ١٩٤٥ بالإستغناء عن هذه الوسيلة بمد أنابيب تحت البحر تمتد من مصفاة النفط بسترة في البحرين إلى الظهران في المملكة العربية السعودية ، وقد لاحظ الجميع إيجابيات عدة في هذه الطريقة، وعليه تمت مضاعفة هذا الخط في السنوات التالية. وقد أسهم ذلك بلاشك في توفير فرص عَمَلٍ أكبر للمواطنين في منشآت النفط.

طمع الجار

في شهر يونيو عام ١٩٤٥، وفيما كان العالم كله يستمع بفرح إلى سلسلة الأخبار والبيانات الدولية التي تُعلن إنتهاء الحرب العالمية الثانية، بما إنتهت إليه من إنتصار الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا، إضافة للولايات المتحدة الامريكية، كان المواطنون في البحرين يُعَبّرون عن سعادتهم بإنتصار بريطانيا على أمل أن تَحُثَّ ظروف ما بعد الحرب بريطانيا على توجيه إهتمامها إلى تحديث البحرين وتعويضها عما فاتها جَرّاء الحرب.

غير انه لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى شَنّت الصحافة الإيرانية حملة دعائية كبيرة ضد بريطانيا تُطالب فيها بالسيادة الإيرانية على البحرين، وخاصة الصحافة ذات الميول الشيوعية، وذلك بعدما إزداد نفوذ الشيوعية بدرجة كبيرة في إيران بسبب خضوع معظم الأجزاء الشمالية من إيران للنفوذ السوفييتي فضلا عن تصاعد نجم «حزب توده» بشكل واضح على الساحة الإيرانية.

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٤٥ ضمّنت جريدة «نيروز إيران» مقالها الرئيسي، الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية الإيراني في المجلس النيابي وتطرق فيه لإنتهاك القوات الروسية، ثم طالب الولايات المتحدة بالتريث في

سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين يتوسط المقيم السياسي البريطاني والمعتمد السياسي البريطاني

سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين يتوسط المقيم السياسي البريطاني والمعتمد السياسي البريطاني، كما يظهر في الصورة سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة والمستشار بيلجريف

إستخراج النفط من الحقول البحرينية «نظراً للحقوق الإيرانية ومُلكيَّتها في البحرين». وقالت الصحيفة بأن تلك الحقوق مثبتة بالسجلات عند وزير الخارجية الإيرانية !!

وعلى مدى أشهر فبراير ومارس ومايو من عام ١٩٤٦ صعّدت الصحف الإيرانية حملتها الداعية للتخلص من القوات السوفيتية في شمال إيران، وذلك بالضغط عليها عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إدعاء الحكومة الإيرانية بضرورة إعادة البحرين إلى السيادة الإيرانية وطرد القوات البريطانية من جزيرة البحرين، والتخلص من البريطانيين بأية طريقة.

أما جريدة «حزب توده» الشيوعي «آهان» الصادرة في ٢٧ و ٢٨ من شهر أغسطس عام ١٩٤٦، فقد طالبت بعرض قضية البحرين على مؤتمرات الصلح، بغية دعم الحلفاء لفكرة اعطاء البحرين لإيران. ولكن الحكومة الإيرانية لم تكن ترغب في عرض قضية البحرين على المجتمع الدولي في الأمم المتحدة لعلمها بضَعْفِ إدعائها، فضلا عن أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بنفوذ كبير لدى الامم المتحدة باعتبارها من الدول الكبرى، ومع ذلك فقد شهدت هذه الفترة استمرار الصحف الإيرانية في نشر مقالات عدة عن الإدعاءات الإيرانية في تَبَعيَّة البحرين.

ولقد أخذت الإدعاءات الإيرانية صيغة جديدة حين أصدرت وزارة التربية والتعليم الإيرانية قراراً يقضي بتدريس تبعيّة البحرين لإيران في المدارس، كما جاء في هذه التعلميات أنه «بالنظر إلى الحقيقة الواقعة بأن أرخبيل البحرين جزء من إيران فإن سكان هذا المكان رعايا إيرانيون، ولذلك يُطْلَبُ من جميع المدرسين توضيح الموقف لتلاميذهم» وذلك بهدف تنشئة الجيل الجديد وما يليه من أجيال على أن البحرين جزء من إيران.

وضمن هذا الإتجاه أصدر مجلس الوزراء الإيراني مرسوماً في أبريل عام ١٩٤٦ يقضي بأن يخضع إنتاج الحقول النفطية في البحرين، والمصدر إلى الخارج لنفس الإجراءات المُتَّبَعة بحق شركة البترول الانجلو - فارسية. ومنذ صدور هذا المرسوم أخذت الصحافة الإيرانية تَشُنُّ حملة مُوَجّهة ضد البحرين والشركات البترولية العاملة فيها وضد الوجود البريطاني.

وفي نفس العام (١٩٤٦) إتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات سياسية اخرى، واستطاعت أن تستصدر قراراً من مجلس البرلمان الإيراني يقضي

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع المقيم السياسي البريطاني

سمو الشيخ سلمان بن حمد في قصر الشيخ حمد مع دوقة كنت وزوجها خلال زيارتهما للبحرين

بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الرسوم البريدية على الرسائل الصادرة والواردة من وإلى البحرين وذلك للمُضيِّ بممارسة سيادتها على البحرين على نحو ما كانت تأمل.

وقام سفير الولايات المتحدة الامريكية في طهران يوم الثالث عشر من أغسطس ١٩٤٦ بزيارة إلى البحرين إستغرقت خمس ساعات عقد خلالها اجتماعاً مطولاً مع المقيم السياسي البريطاني في البحرين، وفي تلك الأثناء أبلغه الأخير «بأن رئيس الوزراء الإيراني أطلعه على الرسالة الأصليَّة الصادرة عام ١٨٦٩ من الحكومة البريطانية والتي تعترف فيها بسيادة إيران على البحرين، وفاتحه خلال الحديث بأن فارس لا تزال تُصِرُّ على إدعائها بشأن الجزيرة، وانه - أي رئيس الوزراء الإيراني - لا ينوي حاليا إثارة الإدعاءات الايرانية حول جزيرة البحرين أوعرضها على الأمم المتحدة او محكمة العدل الدولية، الأمر الذى كان يعتقد هو بأنه أمر غير محبب وغير مضمون النجاح بسبب النفوذ القوي لبريطانيا في المنظمات الدولية.

بعد ذلك ارتفعت وتيرة الإدعاءات الإيرانية بتبعيّة البحرين لدى أوساط الشعب الإيراني وبتحريك وإيعاز من الحكومة الإيرانية... ففي ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ بَثّتْ اذاعة طهران حديثاً لأحد أعضاء الحزب الديمقراطي في طهران بمناسبة رفع التهاني لرئيس الوزراء بانتهاء قضية أذربيجان، في أعقاب إنسحاب القوات السوفيتية من المقاطعات الإيرانية الشمالية، مما اعطى الايرانيين دافعاً للمطالبة بما اسموه بحدود إمبراطوريتها القديمة قبل الإسلام. ولهذا فان الزعيم الإيراني قال متحدثاً للإذاعة: إن الجيش الفارسي الذي استرجع أراضيه أظهر شجاعة وبطولة نادرة. وطالب الزعيم الإيراني بأن يرفع الجيش الإيراني شعار الأسد والشمس «فوق جميع أرجاء الدولة الفارسية القديمة ابتداءً من شركس حتى خانقين ومن أوراس حتى البحرين» !!

كما اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات سياسية أخرى تتمثل في عدم الإعتراف بجوازات السفر البحرينية للذين يزورونها من البحرين للسياحة او لزيارة العتبات المقدسة عند الشيعة، وكل من يزور إيران من البحرينيين كان يتم مصادرة جواز سفره واصدار وثيقة سفر إيرانية له بدلا منه.

ولقد كان مبعث غضب لسمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين ان تسمح اذاعة الشرق الأدنى التابعة لبريطانيا ببث أقوال شخص يَدعّي بأنه ممثل



الشقيقان سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة بعد تقليدهما اوسمة من جلالة ملك العراق

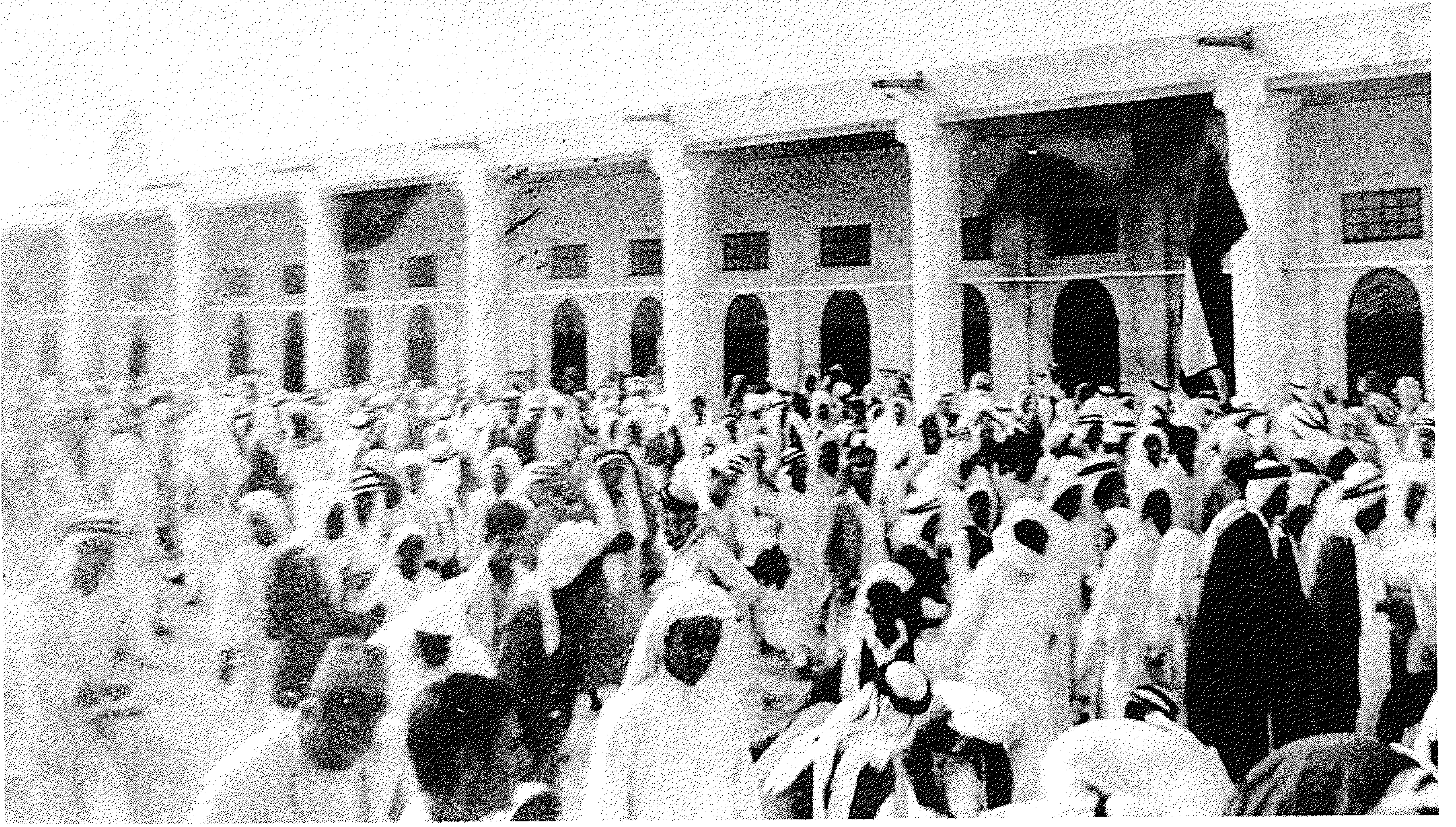
الحزب القومي البحريني زاعما بأن شعب البحرين يُريد أن ينضم إلى إيران ! وعليه كتب حاكم البحرين رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يُبلغه فيها بأمر هذا الخبر، و ذلك الشخص الذي اتصل مع إيران. وأكد الشيخ سلمان بانه لا يحق لأي شخص أن يتحدث بإسم شعب البحرين غيره، وكان هذا الشخص قد زعم بانه يُمَثّل حزباً سرياً في البحرين، وقدم المطالب التالية إلى المجلس النيابي الإيراني:

١- التصريح بتمثيل عضو بحريني في المجلس.
٢- مد الخدمات التعليمية الايرانية إلى البحرين وقبول البحرينيين للدراسة في جامعة طهران.
٣- إقامة مراكز في الموانيء الإيرانية لتسهيل دخول البحرينيين إلى ايران.
٤- ادخال برامج في الإذاعة الإيرانية خاصة بسكان البحرين.

والجدير بالذكر أن هذا الشخص تقدم لحكومة البحرين طالباً العفو عنه بعد إستقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ . وقد وافقت الحكومة على العفو عنه، كما سمحت له بالتقدم لترشيح نفسه للمجلس التأسيسي في عام ١٩٧٢ ، وتعاملت الحكومة معه بغاية التسامح، ولكن الشعب رفضه فلم يحصل هذا الشخص إلا على ١١ صوتاً !!

لقد عانى سموه كثيراً من آثار الحرب التى أعاقت تنفيذ مشروعه الوطني لبناء أركان دولة البحرين الحديثة. وها هي الحرب تتوقف وبالتالي فقد رآها سموه فرصة لإعلان خطة للبناء والتعمير، وإعداد المؤسسات والعمل على تحديث شكل الحياة في البحرين. ومن الأمور التي كان سموه يطالب بها ولم يدعمه الإنجلير، فكرة إنشاء شركة طيران خاصة في البحرين، وذلك ما سجلته مذكرات المستشار بيلجريف في يوم ١٥ فبراير ١٩٤٧ حيث أشار إلى أن الشيخ سلمان كان يفكر في شراء ثلاث أو أربع طائرات مَدنّية وتشغيلها على خط جَوّي بين دول الخليج. ولم يَستحسن الإنجليز ولا المستشار هذه الفكرة على الاطلاق !

وكان لأخبار إستقلال الهند في عام ١٩٤٧ وقع خاص على نفس الشيخ سلمان وعلى شعب البحرين بشكل عام. حيث أن هذا التطور سيكون عاملاً كبيراً في دعم خطة سموه بشكل غير مباشر. ذلك انه منذ توقيع البحرين اتفاقية الحماية مع بريطانيا في عام ١٨٦١ كانت جميع المراسلات والإتصالات بين البحرين وبريطانيا تمر عبر الحاكم البريطاني في الهند مما كان يُؤَخر في وصول هذه المراسلات. بالإضافة إلى تَدَخُّل الحاكم البريطاني في الهند في



المظاهرات التي جرت في المنامة في عام ١٩٤٧ احتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين

منظر عام لمدينة المنامة في الاربعينيات



العديد من الأمور. ومع إستقلال الهند عام ١٩٤٧ انتقلت السلطة البريطانية في منطقة الخليج من مكتب الهند إلى مكتب الشؤون الخارجية في لندن... هذا الوضع الجديد أتاح للبحرين الإتصال المباشر دون وسطاء مع لندن.

اليهود في البحرين

غير أن تَقَلُّبات القدر كانت تُضْمِرُ شيئاً آخر. فلم تكد تمر سنة ونصف السنة على تَفَرُّغ البحرين وحاكمها لتنفيذ مشروع بناء الدولة، حتى جاءت الأخبار بما يحدث في فلسطين من مُمَارسات عدائية وخطط إستعمارية تقودها حكومة الإنتداب البريطاني وجماعات اليهود لمصادرة الأراضي الفلسطينية ومنحها لليهود، من أجل إقامة دولتهم الموعودة عليها، كما جاء في كتابهم «التلمود» وبروتوكولات حكماء صهيون.

وكان سكان البحرين بما عرف عنهم من آفاق وطنية وعربية واسلامية، وبما خبروه من دهاء الساسة البريطانيين، يشعرون بما تضمره القوى العظمى وبريطانيا، بالذات لفلسطين وشعبها. وبالتالي فإن مشاعر القلق على فلسطين، كانت عامة لدى البحرينيين وفي مقدمتهم سمو الشيخ سلمان بن حمد الذى أدرك مبكراً نوايا بريطانيا تجاه فلسطين.

وجاء قرار التقسيم المشؤوم رقم «١٨١» والذي اتخذته الأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ . ليؤكد ظنون سمو الشيخ سلمان وتخوفات البحرينين، وليفجر موجة عارمة من الغضب لدى الشعوب العربية في كل مكان، وكانت البحرين من بين هذه الدول التى هَبّتْ قياداتها وشعوبها للتنديد بما تُحيُكه القوى الإستعمارية ضد فلسطين وشعبها ومن أجل مُؤازرة الشعب الفلسطيني في محنته. وعلى الفور بادر سمو الشيخ سلمان إلى تشكيل لجنة عُليَا لجمع التبرعات للشعب الفلسطيني، إختار لرئاستها عمه سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة تأكيداً لمدى إهتمام سموه باللجنة والغاية من تشكيلها. وعقدت اللجنة إجتماعها الأول في عام ١٩٤٧ وترتب على هذا الإجتماع جمع مبلغ (٦٦ ألف روبية) إضافة لمساعدات عينية ومالية آخرى عديدة متفرقة.

وتصاعدت وتيرة حملة الخير والمؤازرة الوطنية التى قادها سمو الشيخ سلمان، وقد كان المغفور له باذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة آنذاك في سن الشباب حين أخذ يتابع مع شقيقه الشاب سمو الشيخ خليفة بن

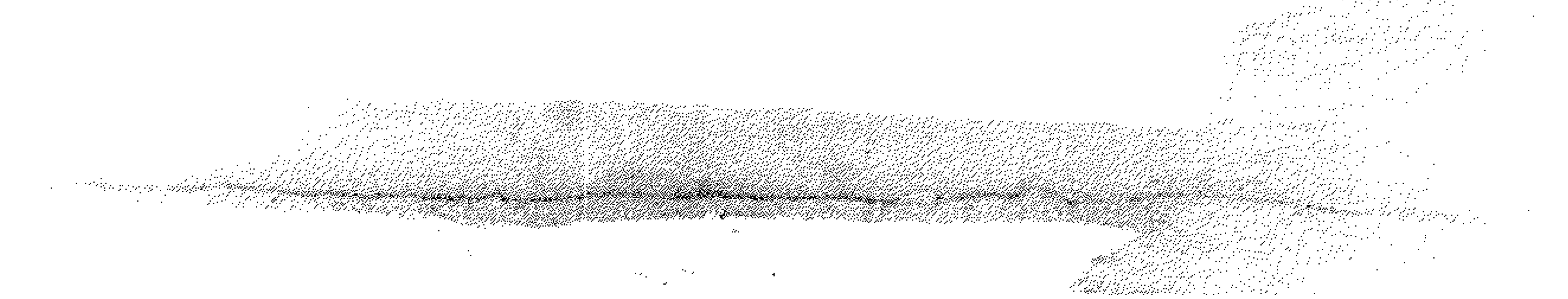
سلمان تحركات والدهما من أجل دعم الشعب الفلسطيني في قضيته، وتخفيف آلام المصيبة التي أَلَمَّتْ به جراء تقسيم أراضيه وتشريد جزء من سكانها. ففي الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٤٨ كان المجاهد الفلسطيني جمال الدين الحسيني نائب رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين يَحِلُّ ضيفاً على حاكم البلاد ضمن زيارة شملت عدداً من الدول العربية، لحشد الجهود العربيّة الرسميّة والشعبيّة، لمساندة الشعب الفلسطيني.

وتداعى الشرفاء البحرينيون من كل أنحاء البحرين لتلبية رغبة سمو حاكم البلاد، بتجديد حملة التبرع من أجل فلسطين وقاد الحملة سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، حيث تم جمع مبلغ (١٠٥ آلاف روبية) حُوّلت إلى الدينار العراقي، وأرُسلت إلى الرئيس السوري شكري القوتلي. وبعد أقل من خمسة عشر يوماً كان سمو الشيخ عبدالله بن عيسى يقود حملة أخرى شارك فيها كبار تجار البحرين وترتب عليها انعقاد اجتماع حافل في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٤٨، تم خلاله جمع مبلغ (٧٧ ألف روبية) لصالح صندوق فلسطين. وعلى إثر النكبة الأليمة التى ألمَّتْ بالشعب الفلسطيني والأمة العربية نتيجة حرب مايو عام ١٩٤٨، والتى أدَّتْ إلى تشريد عشرات الآلاف من الشعب الفلسطيني، بادر سمو الشيخ سلمان وأمر بتقديم (١٠٠ آلف روبية) مساعدة للاجئين الفلسطينيين وتم تحويلها فوراً إلى وكالة غوث اللاجئين. ولقد تركت هذه المبادرات الوطنية والحملات الإنسانية الصادقة آثاراً وبصماتٍ عميقة في نفس المغفور له سمو الشيخ عيسى بن سلمان ونفس شقيقه سمو الشيخ خليفة، حيث كان سمواهما يتابعان هذه المبادرات محاولين في صدر الصبا والشباب تحليلها وفهم دلالاتها. وكانت تزيدهما قناعة بمدى قدرة الإقتصاد القوي على مساعدة الأشقاء والوقوف معهم.

وتدافعت بعد ذلك أخبار المجازر الصهيونية التى مورست ضد الشعب الفلسطيني، وأَجّجَت هذه الأخبار مشاعر الغضب في نفوس الشعب ضد اليهود. وكانت تعيش في البحرين آنذاك عائلات يهودية من أصول عراقية وإيرانية يقدر عدد أفردها بحوالي ٥٠٠ فرد يعمل معظمهم في التجارة والصرافة والعقارات. وكانت العائلات اليهودية بعيدة عن الحياة العامة حيث كانت لها مجتمعاتها الخاصة ودور عبادتها، ولم يُسَجّل لها التاريخ أي مشاكل إجتماعية أو سياسية خلال إقامتها في البحرين، كما أن معظم هذه العائلات كانت قد اكتسبت الكثير من الثقة والإحترام خاصة في المجال التجاري، وكان لنساء العائلات اليهودية نشاطات تجارية، حيث كُنَّ يعملن كبائعات للعائلات الميسورة من خلال ذهابهن



سمو الشيخ سلمان بن حمد مع نجليه سمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد في قصر الشيخ حمد بالقضيبية



سمو الشيخ سلمان بن حمد مع نجليه سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة في قصر الرفاع العامر

إلى بيوتها لبيع أدوات الزينة والأقمشة وغيرها، إذ لم يكن من المقبول إجتماعياً ذهاب نساء هذه العائلات إلى السوق للشراء، مما ترتب عليه بناء صداقات حميمة بين النساء اليهوديات والعديد من العائلات البحرينية.

وللأسف الشديد هَبّت بعض العناصر الدخيلة للإنتقام من هذه العائلات المُسالمة التي لم تخرج على إرادة الدولة. وكانت المظاهرات التي طافت شوراع البحرين تنادي بشعارات ضد اليهود، ودخل بعض المتظاهرين إلى بيوت العائلات اليهودية حيث قاموا بتكسير أثاثها، إلا أن بعض العائلات البحرينية قامت على الفور بحماية اليهود وإدخالهم بيوتهم حتى هدأت الحالة. كما استطاعت الحكومة إستيعاب الموقف وتدارك الأمر بسرعة وتأمين الحماية للعائلات اليهودية المسالمة. وكانت هذه من الحوادث التي أزعجت الشيخ سلمان الذي اقترح ان تُعلن الشخصيات البارزة البحرينية على الملأ عن سخطها وإحتجاجها على الشغب وما لحق باليهود المُقيمين في البحرين من أذى.

إعلان أثلج الصدور

في أواخر عام ١٩٤٨ سيطر موضوع محلي هام على اهتمام المواطنين، حيث شهدت شوراع المنامة ولأول مرة أعمال توصيلات لم تشهدها من قبل، وكانت الناس تتجمع حول المهندسين والعمال الذين يعملون على توصيل أنابيب المياه إلى البيوت من خلال شبكة صحية للمياه. وكانت الحكومة قد أصدرت إعلاناً اثلج صدور المواطنين الراغبين في توصيل المياه النقية لبيوتهم. وكان الحدث المميز الآخر في ذلك المشروع هو العدادات التي تشهدها البلاد أيضاً لأول مرة. ولاشك أن وجود عدادات للمياه في ذلك الوقت كان موضوعاً هاماً لحديث الناس في المجالس والبيوت. وقد حددت الحكومة سعر توصيل المياه للبيوت التى تبعد ١٠٠ قدم عن الانبوب الرئيسي مع تركيب العداد بـ ٢٢٥ روبية . كما حددت الحكومة سعر المياه بـ ثلاث آنات لكل مائة جالون ماء، أو روبية واحدة لكل ألف جالون من الماء.

وجاء اليوم الذي انتظره الجميع، ففي صباح يوم السبت ١٠ صفر عام ١٣٦٨ هجرية وصل سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، مصحوباً بعميّه سمو الشيخ محمد بن عيسى وسمو الشيخ عبدالله، إلى محطة المنامة حيث كان في انتظارهم كبار أفراد العائلة الحاكمة وأعضاء المجلس

البلدي والوجهاء والأعيان، كما كان في مُقدمة مستقبلي سموه السيد «بيتر هولوي» مدير شركة «اخوان هولوي» التى أنجزت المشروع والذي حضر إلى البحرين خصيصاً للمشاركة في هذا الإحتفال. وقد تفضل سمو الشيخ سلمان بن حمد بالضغط على زر توصيل المياه النقية لتغذية معظم مناطق العاصمة المنامة. لقد كانت الخدمات المقدمة للمواطنين تجيء على رأس أولويات سمو الشيخ سلمان والذي كان يحرص على متابعة تنفيذها شخصياً. ولعل هذا الإصرار على المتابعة الشخصيّة، لدقائق الأمور وبسيطها، طالما كان متعلقاً بشؤون المواطنين قد انتقل بكامله إلى الشقيقين، اللذين كانا يُراقبان باهتمام واعجاب، هذه الهمّة العالية، التي يبديها سمو الحاكم، الوالد، والمعلم، والقدوة، تجاه مشكلات وقضايا الناس، واحتياجاتهم، وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات. من هنا، جاءت حياة الشقيقين، مسيرة عمل متواصلة في خدمة قضايا المواطن، وتحقيق بُنية خدماتية له، تكفل له حياة آمنةً، كريمة.

ومن جانب آخر شهدت البحرين في تلك الفترة حدثاً مميزاً آخر، حيث إنعقد في البحرين أول مؤتمر طبي في اوائل شهر نوفمبر عام ١٩٤٨، وقد حضر هذا المؤتمر ٢٧ طبيباً من بريطانيا وأمريكا وإيران والعراق والكويت، وذلك للنظر في المسائل المتعلقة بشؤون الصحة. وكانت اقامة مؤتمر يحضره أطباء من هذه الدول وفي تلك الفترة تُعتبر بلا شك إنجازاً كبيراً للقيادة في البحرين. وخلال هذا المؤتمر تشكلت لجنة من ٦ أطباء لوضع تقرير عن الوضع الصحي في دول الخليج، حيث تم رفع هذا التقرير إلى السلطات العليا في تلك الدول، وذلك في بادرة إنطلقت من البحرين وكانت الأولى من نوعها، حيث عكست جانباً من إهتمامات حاكم البحرين آنذاك.

وحتى ذلك الوقت ورغم مرور ما يقارب العام على الاضراب الذي وقع في شركة النفط وعلى المطالب التي تقدم بها العمال البحرينيون بتحسين ظروف العمل، إلا أن إدارة الشركة لم تُولِ هذه المطالب أي إهتمام يذكر، وقد استمر العمال بين حين وآخر في المطالبة إلا أن المسؤولين البريطانيين في إدارة الشركة رفضوا ذلك، وعليه فقد بدأ العمال في تنفيذ إضرابهم الثاني في عام ١٩٤٨ . وقد لاقت هذه المطالب بعض الإستجابة من قبل إدارة الشركة وذلك لمعرفتها أنها إن لم تستجب، فقد يعُاود العمال الإضراب مرة ثالثة ورابعة وهكذا. وبدأت شركة النفط في استحداث برنامج لتطوير القوى العاملة البحرينية ووضع سياسة للتدريب المهني من أجل تزويد المُستَخدَمين بمهارات جديدة مُتطورة. وانقسم هذا البرنامج إلى قسمين: الأول التدريب في موقع العمل، والثاني خارج

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في قصر الرفاع خلال تصوير احد الافلام الوثائقية

موقع العمل. وكان على قائمة برنامج التطوير تعليم العمال الأميين (والذين يشكلون الأغلبية) الكتابة والقراءة. وكانت خطة الشركة فتح صفوف مسائية في القرى والمدن الصغيرة بالتعاون مع مديرية التعليم بحكومة البحرين، ومن إيجابيات هذا البرنامج أنه لم يضم العمال في الشركة فحسب، ولكن التحق بهذه الصفوف الكثير من أفراد الشعب. وفي فترة قصيرة جداً كان للعمال البحرينيين مكانتهم، وشهد لهم تاريخ الصناعة في منطقة الخليج منذ تلك الفترة، حيث أقر التقرير السنوي لحكومة البحرين لعام ١٩٤٧ «ان العمال البحرينين لولا هجرتهم إلى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لكان مد انابيب «التابلاين» أكثر صعوبة ولاستغرق وقتاً أطول».

وكان من الأمور التي أزعجت سمو الشيخ سلمان كثيراً في ذلك العام ما قامت به الحكومة الإيرانية من تجديد مطالبتها بالبحرين وذلك مع بداية شهر سبتمبر عام ١٩٤٨ . وهذه لم تكن المرة الأولى التي تطالب فيها إيران بالبحرين، ولكن برودة الرد البريطاني في هذه المرة ضَاعَفَ انزعاج سموه حيث أن سموه قام آنذاك بمراجعة إتفاقية الحماية البريطانية التي وُقعت مع البحرين منذ القرن التاسع عشر ووجد أنه لا يوجد ما يشير إلى الحماية البريطانية عندما تتعرض البحرين لهجوم خارجي. وعليه طالب سموه من الحكومة البريطانية بمثل هذا الضمان، غير أن الحكومة البريطانية كانت تماطل في ذلك حرصاً على مصالحها الإقتصادية الكبيرة في إيران. وكان هذا من المواقف التي لمسها الشيخ سلمان في المسؤولين البريطانين وجعلته يُعيد النظر في العديد من الأمور السياسية والإقتصادية.

أمّا في طهران، فقد أخذت الإدعاءات والمطالبات الإيرانيّة، بالبحرين، طابعاً قوميّاً، وتجسّدت في ممارساتٍ عديدة، إذ وُضعت خرائط جغرافيّة جديدة، تُبيّن تبعيّة البحرين لايران.. وفي نفس السنة (١٩٤٨)، قدم أحد النواب إلى البرلمان الإيراني، اقتراحاً غريباً جداً، طالب فيه بتقديم جائزةٍ قدرها ٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، لمن ينجح «باعادة» البحرين إلى إيران !! وفي نفس الوقت، استصدرت الحكومة، قراراً من البرلمان، يدعمُ خطواتها ! ممارسة السيادة على جزر البحرين.

ولم تتوقف الجهود الإيرانيّة عند تلك الحدود، بل تعدَّتها إلى الوقوف في وجه مشاركة البحرين في المؤتمرات الدوليّة، إذ عارضت تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة دوليّة، واحتجت لدى المؤتمر الاقتصادي الآسيوي المُنعقد في

عرضة امام قصر الرفاع العامر

عام ١٩٤٩ بكراتشي، ولدى اتحاد البريد الدولي، على قبول البحرين عضواً في هذين المنبرين الدوليين.. ووصلت الاعتراضات الإيرانيّة حد الاعتراض على ورود اسم البحرين، بين دول الخليج، في بعض وثائق الأمم المتحدة، كما طبّقت نظام الرسوم البريدية الداخليّة على البريد الإيراني الصادر للبحرين.

أفراح قصر الرفاع

في ليلة الأثنين ٨ مايو عام ١٩٤٩ انطلقت روائح العود والبخور من قصر الرفاع العامر، وكانت العرضة تقدم عروضها أمام القصر وأفواج المواطنين تدخل قصر الرفاع من جميع فئاتها، فيما وقف سمو الشيخ سلمان بن حمد، وبجانبه أعمامه سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة وسمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة وأشقاء سمو الشيخ سلمان، وكبار شيوخ العائلة، لاستقبال المهنئين بالحدث السعيد... وقف الشقيقان عيسى وخليفة يتبادلان الاحاديث والابتسامات ورد تحية المهنئين... لقد كانت هذه الليلة واحدة من اسعد ليالي العمر، بالنسبة لسمو الشيخ سلمان، والليلة التي ينتظرها كل أب، وكانت السعادة تملأ أجواء القصر وفضاءات البحرين، بزفاف الشيخ عيسى بن سلمان إلى كريمة الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، كان فرح الجميع كبيرا في تلك الليلة، ولكن فرحة الشقيق ورفيق الدرب الشيخ خليفة بن سلمان كانت اكبر. حيث حرص منذ عدة أيام قبل الزفاف على ان يتابع بنفسه الأمور، وتأمين احتياجات هذه المناسبة السعيدة. وظل متواجدا طيلة تلك الأيام في قصر الرفاع للإشراف على الترتيبات وتوجيه المسؤولين في القصر لتوفير أفضل الخدمات للمهنّين، وأفضل الظروف للعروسين السعيدين.

يتذكر سمو الشيخ خليفة بن سلمان تلك الليلة ويقول: «لقد كانت فرحتي كبيرة بزواج الشقيق العزيز الشيخ عيسى رحمه الله، فقد كنا اكثر من شقيقين وكان ما يسعده يسعدني كثيرا، حيث كانت تربطنا علاقة حميمة منذ الصغر، وكان لوالدي الشيخ سلمان رحمه الله الدور الاكبر في تنمية وتوطيد هذه العلاقة، فكنا انا وشقيقي رحمه الله لا نفترق لحظة واحدة... لذلك كانت فرحتنا واحدة ... وحزننا واحداً.. وطموحنا وآمالنا وتطلعاتنا واحدة».

كان من الأمنيات التي شغلت فكر سمو الشيخ سلمان بن حمد في تلك السنوات، إصدار عملة وطنية للبلاد، حيث كانت البحرين وباقي دول الخليج

تستعمل الروبية الهندية كعملة رسمية، وكان للشيخ سلمان طموحه منذ بداية الأربعينيات في ان تكون للبحرين عملتها الوطنية. وقد تشاور عدة مرات مع مساعديه ومستشار الحكومة في هذا الموضوع، وفي العديد من المرات كان سموه يُصدر أمره بذلك كتابياً ! ولكن عدم رغبة المسؤولين البريطانيين في دعم طموحاته وقفت عائقا ليس فقط امام هذا الموضوع، ولكن امام العديد من الطموحات الأخرى التى كان من شأنها أن تدفع البحرين إلى الامام نحو التحديث. ومن خلال رسالة سمو الشيخ سلمان إلى مستشار الحكومة بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٩٤٩ نلمس إلحاح سموه لإصدار عملة وطنية، ورغبته الجادة في ذلك، حيث جاء فيها: «إلى جناب المكرم سعادة مستشار حكومتنا المحترم.... بعد السلام عليكم ... لابد وأنكم تذكرون أنه جرت مذاكرة من مدة في خصوص النقد والعملة التى ستُعمل لتداولها في البحرين وإن شاء الله تتسع إلى أَزْيَد. انني أرى من الواجب الأهتمام بذلك بالسرعة وان أحوج الأمر إلى خبير فني في معرفة النقد وتداوله، ممكن طلبه من لندن لأخذ إفادة من رأيه، ويكون إرتباط العملة بالجنيه الإسترليني. فأرجو ان تهتموا بأسرع وقت. هذا مالزم والسلام» والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا لم يقم المستشار بتنفيذ هذه الأوامر الصادرة من الشيخ سلمان؟ وهل كان عدم التنفيذ تصرفاً شخصياً أو بناءاً على سياسة بريطانيّة عليا؟

وفي تلك الفترة كان المسؤولون البريطانيون يفكرون في الاضرابات التي حدثت في شركة النفط عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ورأوا أن تداعياتها ونتائجها سوف تكون سيئة، إذا لم يعملوا على وضع حد لها، وأنها قد تمتد ليس في أرجاء البحرين فحسب وانما في جميع دول الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية. كما أن تعاطف سمو الشيخ سلمان بن حمد مع معظم مطالب هؤلاء العمال كان يُنظر اليه على أنه ذو دلالاتٍ خطيرة، وهنا عمد بعض المسؤولين البريطانيين إلى إستدعاء شعارهم السياسي الذهبي «فَرّقْ تَسُدْ» وبدأوا تطبيقه من خلال عملائهم المحليين.

وبدأت اللعبة في منتصف عام ١٩٤٩ ... ففي تلك الفترة نشطت معارضة الحكم البريطاني، فاغتنمها المعتمد السياسي فرصة لاعطاء الواقع شكلاً آخر. وقد أرسل المعتمد السياسي البريطاني في الاول من يونيو ١٩٤٩ رسالة سرية جداً إلى رئيس الخليج البريطاني يطلعه فيها على مجريات الأمور في هذا الخصوص جاء فيها: «تم إبلاغ (بيلي) مؤخراً بأن هناك مؤامرة تجرى للقبض على الشيخ بمساعدة البوليس المحلي وبعض رجال القبائل من قطر،



PERSIAN GULF RESIDENCY,
BAHRAIN.
June 1st, 1949.

E 7061

101

TOP SECRET.

(257/2/49G)

Dear Burrows

E 6774 /1057/91

Please refer to my despatch No.41 of June 1st about certain matters which are causing discontent in Bahrain.

2. Pelly was recently informed that there is a conspiracy on foot to seize the person of the Shaikh with the help of the local police and some tribesmen from Qatar and force him to abdicate in favour of one of his brothers. The leading spirits appear to be a clerk in the Imperial Bank of Iran and other persons who took part in the agitation against Belgrave in 1947. Certain members of the ruling family are reported to be sympathetic. Their grievances are those stated in my despatch. The message which Pelly received asked him to arrange to see representatives of the malcontents by night. I advised him to reply that he would be willing to listen to anybody who came to see him openly but that the correct course for the malcontents to follow was to make their grievances known in a constitutional manner to the Shaikh. The original information was given to Pelly in circumstances which made it impossible for him to pass it on to Belgrave or the Shaikh. I made enquiries myself from Belgrave about the political situation and as reported in despatch he replied with great confidence that no trouble whatever was expected.

3. I do not myself take the alleged conspiracy very seriously and I rather suspect that the opposition party here which is at present weak, so far as I am aware, and compelled to work underground is trying to frighten us into taking strong action with the Shaikh. I have thought it proper however to let you know what has occurred in case there may be any developments.

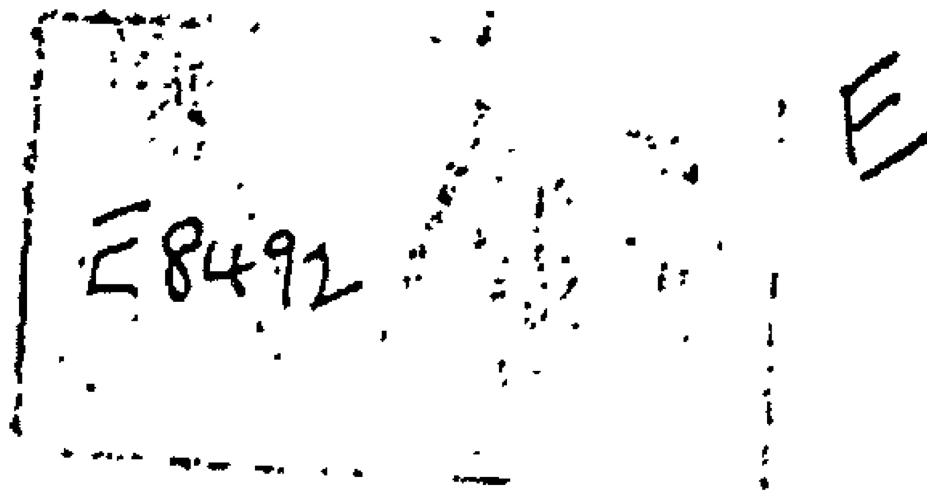
Yours ever,

W. Hay

B.A.B.Burrows Esq.,
Foreign Office,
S.W.I.

وثيقة مرسلة من قبل وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي البريطاني، تشرح عن محاولة زعزعة نظام الحكم في البحرين، وتشير إلى احد العاملين في البنك الايراني في البحرين وبعض افراد القبائل في قطر





E

Enter E

PERSIAN GULF RESIDENCY
BAHRAIN.
July 4th, 1949.

(257/4/49) G

TOP SECRET.

Dear Burrows

I agree with the view expressed in your letter No.E7061/10115/91G of the 22nd June that if we received definite information of a concrete attempt to upset the administration by violence we should have to warn the Shaikh. We have heard nothing further of the proposed Coup d' etat which according to Pelly's informant was to take place early in June and I feel pretty sure that the approach made to him was a "try on" of some kind, with what object I am not quite sure. I also feel convinced that if there was any real conspiracy to seize power by violence the last thing the conspirators would do would be to inform the Political Agent about it.

Yours ever,

[signature]

B.A.B.Burrows Esq.,
Foreign Office,
S.W.1.

وإرغامه على التنازل عن السلطة لمصلحة احد اخوانه. ويظهر أن الشخصية القيادية وراء ذلك هو احد المسؤولين في بنك إيران الملكي وأشخاص آخرون ممن اشتركوا في التحريض ضد (بيلجريف) عام ١٩٤٧ .. » وتستمرالرسالة السرية .. حتى تصل إلى فقرة مهمة جاء فيها: «أنا نفسي لا آخذ المؤامرة المزعومة بجدية كبيرة وأُفَضِّل الإعتقاد بأن الجهة المعارضة هنا ـ والتي هي في الوقت الحالي ضعيفة، على حسب معلوماتي، ومرغمة على العمل بشكل سري ـ تحاول إخافتنا للقيام باجراء شديد مع الشيخ. مع ذلك رأيت من المناسب إعلامكم بما حدث في حال امكانية حدوث أية تطورات..... المخلص ... ب. أ. ب. بوروز... وزارة الخارجية»

وبعد اثنين وعشرين يوماً، اي في يوم ٢٢ من نفس الشهر، بعث رئيس الخليج ردا على تلك الرسالة جاء فيه: «قرأنا باهتمام وبعض القلق رسالتك رقم (٤٩ / ١ / ٢٥٧) ورسالتك (٤٩ / ٢ / ٢٥٧) المؤرخة في ١ يونيو ١٩٤٩ عن الوضع الداخلي في البحرين.... إن إستلامنا لهذه المعلومات عن المخطط المزعوم بطريقة تعتقد أنت أنه من المستحيل علينا تمريرها للطرف الآخر يضعنا بلا شك في موقف صعب. لا نريد أن نرى الشيخ او الادارة الحالية وقد تم الاطاحة بهم، وفي ضوء علاقتنا القوية مع الشيخ، فان لدينا نوعاً من الواجب الأخلاقي على اقل تقدير بان نمرر له المعلومات التى قد تؤثر على أمن الدولة. من جانب آخر فإن قيامنا بتسريب المعلومات، يعني بدون شك أننا قد نقضنا بوعدنا للمُخبر، كما سيحول ذلك في المستبقل دون حدوث أي اتصال محتمل بيننا وبين هذه العناصر غير الراضية عن الادارة الحالية. وهذا سوف يعني انه في حال حدوث أي تغيير باستخدام القوة فإن ذلك بدون شك سيكون على حسابنا وعلى حساب الشيخ...». ونجد في هذه الرسالة اعترافاً صريحاً بوجود مخبرين للوكالة البريطانية في البحرين، ينقلون لها كل ما يدور في البلاد او يتصوره المخبرون. ولا شك أن بعض المسؤولين البريطانيين كانوا يستخدمون هؤلاء المخبرين في بعض الاوقات للقيام بادوار غير التي تتطلبها وظائفهم.

وفي ٤ يوليو رد المعتمد السياسي برسالة أخرى إلى رئيس الخليج بهذا الخصوص جاء فيها «عزيزي بوروز... أتفقُ مع وجُهة النظر التى عَبّرَت عنها في رسالتك رقم (٩١ / ١٠١١٥ / ٧٠٦١) بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٩ والتي تقول فيها أننا إذا استلمنا معلومات واضحة عن محاولة مؤكدة لزعزعة الادارة الحالية باستخدام العنف فان علينا تحذير الشيخ. لم نسمع أي شيء إضافي عن الموعد المقترح للإنقلاب والذى كان من المفروض حدوثه على حسب رواية المخبر الذى

ابلغ (بيلي) في بداية يونيو. وأنا لدي شعور اكيد بأن الأفصاح اليه بمثل هذه المعلومات، كان على سبيل (الأختبار) ولكن لست متأكداً من هدف ذلك» وينهي المسؤول البريطاني الكبير في وزارة الخارجية رسالته قائلاً: «أنا ايضاً متأكد بأنه لوكان هناك أي مؤامرة حقيقيّة للاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، فان آخر شيء يود المتآمرون فعله هو إبلاغ المفوض السياسي عن ذلك».

من خلال هذه الرسائل نستنتج الكثير من الامور التي كانت تدار من قبل المسؤولين البريطانيين، وكيفية تصورهم للعديد من الامور والتعامل معها. على الرغم من مساحة البحرين الصغيرة وعدد السكان المحدود ! بل نستطيع أن نجد البراهين المُوثقة على أن كل ما يُشاع عن عداء ضد الحاكم، كان موجهاً في الأصل ضد بريطانيا، إلاَّ أن سياسة «فرّقْ تَسُدْ»، التي كان ينتهجها معظم الوكلاء والمقيمين السياسيين، كانت تدفعهم أحياناً إلى تقديم معلومات غير حقيقيّة، ومفتعلة، عن الوضع في البحرين، لرؤسائهم، في العاصمة البريطانية.

هنا، لابد من التساؤل عن مدى الحاجة لاستخدام مخبرين، وأعوان، في بلد لايزيد عدد سكانه - آنذاك - عن مئة ألف شخص !! وإذا كان هذا التساؤل سيحيلنا إلى استنتاجات.. فسوف نتركها للقارىء.

وفي ظل سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين ووقوفه في وجه المسؤولين الانجليز، ومحاولاته الجاهدة لإقناع هؤلاء المسؤولين بتبني أفكاره وطموحاته، وفي خضم استحقاقات هذه المرحلة التى شهدت بروز ثُلّة من الشباب الوطني المثقف والمؤهل لمتابعة ودعم جهود الشيخ سلمان بن حمد الهادفة إلى بناء الدولة الحديثة، تَفَتَّح وجدان المغفورله سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وشقيقه وتوأم روحه سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وبدأ وجدانهما السياسي في التشكل برغم حداثة سنهما.

وجاءت بداية الخمسينيات لتحمل لسمو الشيخ سلمان بن حمد واحداً من أبهج الأخبار، ففي يوم ٣٠ يناير عام ١٩٥٠ بُشِّرَ سمو الشيخ سلمان بمولد حفيده الأول لنجله الأكبر الشيخ عيسى. وتكريماً لأبيه فقد اطلق على المولود اسم «حمد» تيمنا باسم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين (١٩٣٢-١٩٤٢). وتجددت الافراح في قصر الرفاع العامر، وتحققت واحدة من أعز أمنيات سمو الشيخ سلمان في ان يحتضن أول احفاده، ويشارك انجاله تربيتهم.



صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

قال لي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان: «كانت فرحة والدي رحمه الله كبيرة وهو يحمل بين يديه أول أحفاده.. الإبن العزيز حمد بن عيسى الذى تعتز البحرين اليوم به أميراً لها وقائدا لمسيرتها خلفا لوالده...» واضاف سموه قائلا: «لايمكن ان أنسى تلك السعادة التى غمرت وجه الوالد والتي لم تكن تُعَبِّر عن فرحة الجد بحفيده فحسب، وانما كانت ترسم صورة مستقبل البحرين بكل ما كان يرجوه سموه لها من عز ونهضة وَتَقَدُّم... كان سموه بنظرته لحفيده الأول انما ينظر للمستقبل. وبحمد الله سبحانه وتعالى فانني أظن بأن ما كان يعتمل ساعتها في نفس الوالد من آمال عريضة للبلاد على يد ابنائه واحفاده وابنائهم، يتحقق الآن ويسير دوما في طريق التحقيق والانجاز».



تيارات معاكسة



«ربما يستطيع الانجليز بقوّتهم أن يفعلوا ما يشاؤون. ولكنهم لن يستطيعوا الحصول على موافقتي على أمر ضد مصلحة البحرين»

الشيخ سلمان بن حمد

الفصل الرابع

تيارات معاكسة

كانت فترة الخمسينيات من القرن العشرين فترة إنطلاقات واسعة للمَدّ القومي في مختلف أقطار الوطن العربي، وساعد على ذلك قيام تيارات مختلفة ومتناقضة في عموم أرجاء العالم العربي. فظهرت هناك التيارات اليسارية والشيوعية والبعثية وحركة القوميين العرب، إضافة لحركات أصولية عديدة مثل «الإخوان المسلمون» و «حزب التحرير الاسلامي» وغيرها.

وقد ساعد نجاح بعض هذه التيارات أو التنظيمات الحزبية في الوصول إلى كراسي الحكم في دول عربية على تصدير أفكار عقائدية لهذه الأحزاب والتنظيمات إلى دول عربية أخرى. وفي الوقت نفسه فقد لاقت هذه الدعوات العقائدية بخطاباتها الحماسية، وأبجدياتها الثورية الرومانسية قبولاً لدى أعدادٍ كبيرة من أبناء الشعب العربي في دول مختلفة، وذلك نتيجة لما اعتبره هؤلاء قصوراً في بعض الأنظمة العربية، أونتيجة لآثار الممارسات الإستعمارية على شعوب المنطقة، مما رفع وتيرة النزوع للتحرر لديها. وكانت البحرين واحدة من دول المنطقة، تتأثر بما تتأثر به، نتيجة بدء إنتشار وسائل الإعلام وتبادل الثقافات وما عرف آنذاك بـ «الصحوة العربية».

وفي ٢٩ أبريل عام ١٩٥١ جرى تغيير كبير في الوضع السياسي في إيران أربك البريطانيين، وذلك عندما كلف شاه إيران محمد رضا بهلوي الدكتور محمد مصدق بتشكيل الوزارة. لقد كان الجميع يدركون أن شاه إيران والدكتور محمد مصدق لا يتفقان في الكثير من الأمور، إلا أن ثمة عاملاً مشتركاً بينهما، كان يخافه البريطانيون وهو «تأميم البترول» حيث كانت شركة «بريتش بتروليم» هي المسيطرة على النفط الإيراني. وبعد ان تولى الدكتور محمد مصدق رئاسة الحكومة كان طبيعياً أن تتصاعد الأزمة بين إيران وبريطانيا، فتطورت بالفعل من الإستعراض البحري المسلح البريطاني ضد إيران، إلى الحصار الإقتصادي، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وأخيراً إلى طرد البريطانيين من إيران ليمثل ذلك نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تاريخ ايران والمنطقة، القت بالتأكيد بظلالها على البحرين.

وبعد أن نجح الدكتور مصدق في التأميم، وارغم الشاه وعائلته على مغادرة ايران، إدعت إيران أن قرار التأميم يشمل البترول المستخرج من البحرين! وقدمت مذكرة إلى الأمم المتحدة بتأييد من روسيا في هذا الشأن، ولكن إثارة الدكتور مصدق للحقوق الإيرانية في البحرين، وسريان قانون تأميم النفط على الشركات العاملة في البحرين، لم تجد أية آذان صاغية في البحرين، ولدى الدول الكبرى، والأمم المتحدة.

وبدأ الدكتور مصدق يحاول بشكل ملحوظ قطف ثمار هذه التطورات التى كانت أمريكا تقف وراءها، محاولاً أن تعود نتائج هذه اللعبة لحسابه الشخصي، فمن ناحية رَفَضَ التوصل إلى حل يُوَفِّقُ بين كسر حدة غضب البريطانيين بالحفاظ على بعض مصالحهم، ويؤدي في نفس الوقت إلى إدخال الأمريكيين كشريك له وزنه في الإستفادة من البترول الإيراني، وذلك حين رفض مصدق المذكرة المشتركة التى أرسلها له في سبتمبر عام ١٩٥٢ كل من الرئيس الأمريكي «ترومان» ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل، والتي يقترحان فيها تسويةً للأزمة بين إيران وبريطانيا، وللنزاع المنظور أمام محكمة العدل الدولية. وعندما خلف الرئيس أيزنهاور الرئيس ترومان كرر المحاولة، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة.

نصف مليون دولار ثمناً لمصَدَّق !

في خريف عام ١٩٥٢ وبعد طرد البريطانيين مباشرة من إيران، كان رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته انتوني إيدن يخططان لقلب نظام الحكم في إيران، واستبدال الدكتور مصدق بغيره. وقد تأكدت هذه المعلومات للأمريكيين ومخابراتهم، من حديث جرى بين السير جون كرافران ممثل

رضا شاه (١٩٢١-١٩٤١)
وهو أول من عمل على تهجير
الايرانيين إلى البحرين





محمد رضا بهلوي شاه ايران
(١٩٤١-١٩٧٩)

المخابرات البريطانية وبين كرميت روزفلت ممثل المخابرات الأمريكية أثناء لقاء تم بين الأثنين في لندن، فقد ذكر الأول للثاني، أن تأجيل إزاحة الدكتور مصدق يضر بالمصالح البريطانية، ولذلك يجب ان يزول الدكتور مصدق حالاً. وانه ليس هناك أي مجال للتأجيل او إضاعة الوقت في غير هذا الإتجاه، ولقد حاول مندوب المخابرات الأمريكية إقناع مندوب المخابرات البريطانية بعدم التعجيل حتى تتوفر لديهم معلومات أكثر وأدق. إلا أن مندوب المخابرات الامريكية لاحظ أن البريطانيين قد حزموا أمرهم بصفة نهائية وانتهوا من وضع مخططهم لتحقيق هذا الهدف دون إصغاء لأي رأي بديل. بل تأكد للمخابرات الامريكية أن المخابرات البريطانية قد انتهت بالفعل من رسم خطة متكاملة لعزل مصدق تضع في إعتبارها كافة الإحتمالات السياسية التي يمكن ان تسفر عنها تلك المحاولة.

ومن هنا لم يعد أمام الأمريكيين خيار ولا مفر من أن يبادروا إلى تنفيذ خططهم لقلب نظام الدكتور مصدق، قبل أن يسبقهم البريطانيون، الذين سيصبحون ـ بعد نجاحهم ـ في وضع يُؤهلهم أن يُملوا على الامريكيين شروطهم، ومن يدري فقد لا يُلقون اليهم بالاً. ولذلك حزم الأمريكيون أمرهم وتسلم «كرميت روزفلت» التعليمات المحددة لتنفيذ خطة الإنقلاب المعروفة بإسم «أجاكس» ووضعوا تحت تصرفه مبلغاً يوازي مليون دولار بالعملة الورقية الألمانية ليُنْفِقَ منها على إثارة الشارع الإيراني، وتجنيد العملاء ضد الدكتور مصدق. ويبدو ان الأمر كان سهلاً حتى أن «كرميت روزفلت» ذكر انه لم يُنْفِقْ من هذا المبلغ إلا أقل من نصفه !

ونجح الإنقلاب ضد الدكتور مصدق. ولكن ذلك لم يكن مقبولاً من البريطانيين، اذ لم يكن أمامهم إلا ان يخضعوا للأمر الواقع وأن يكونوا أكثر مرونة بعد أن فقدوا كل شيء في إيران بضربة واحدة وَجّهَها لهم الدكتور مصدق. يُلاحظ كذلك أن الامريكيين قبل ان يقوموا بعمليتهم الانقلابية كانوا حريصين على ان يستوضحوا الشاه، طبيعة مواقفه منهم بعد نجاح الإنقلاب، مما يضمن لهم سير مخططهم الجديد في إيران في طريقه المرسوم. وذلك بالاضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بضمان سلامة التنفيذ وتحديد الدور المطلوب من الشاه القيام به لإنجاح المخطط. كأن يوقع مقدماً مراسم إقالة الدكتور مصدق ومراسم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي وغير ذلك من التفاصيل. وفي المقابل فإن الشاه طلب من كرميت روزفلت قبل العملية وضع النقاط على الحروف فرد عليه روزفلت قائلاً: «أرجوا أن أوضح أن هناك أشياءً كثيرة يجب أن نتفق عليها قبل التحرك» !

ركـز روزفلت فـي حديثه مع الشـاه على ضـرورة أن يُعيـد الشـاه ترتيب الأوضـاع من جديد بعد نجاح الإنقـلاب، بمـا يؤكـد تحلل الشـاه من كافة الأوضـاع السياسـية والإقتصادية التى سبقت وقوع الإنقلاب، كمـا كان على الشاه أن يُرشح رئيسـاً للوزراء تثق الولايات المـتـحدة فـي قـدرتـه، وحسـن نوياه تجـاه المـصـالح الأمـريكيـة. وقـد رشح الشـاه الجنرال فـضل الله زاهدي وهو تـرشيح أثار إرتيـاح الأمـريكيـين بالفـعل لانهم كانـوا يعـرفـون من تاريخ الجنرال زاهدي أنه لـن يكون بعواطفه مع البـريطانيين، الذين كانوا قـد اعتقلوه خـلال الحرب العـالميـة الثانيـة بتهمة الموالاة للألمان وتحَفَظّوا عليه آنذاك في فلسطين حتى نهاية الحرب، مما جعل من الجنرال زاهدي ضمـانة للأمريكيين ضد عودة النفوذ البريطاني لإيران. ولذلك لم يكد الانقـلاب ينجح ويتولى الجنرال زاهدي مقـاليـد رئاسـة الحكومـة حتى أعادت الولايات المتحدة لإيران مـا إنقطع من معونتهـا، وفي المقابل سَوّى الجنرال زاهدي المـوقف بالشكل الذي إرتضـاه الأمـريكيـون فـأعـاد العـلاقـات مع بريطانيـا، وهـي مسألة شكلية مفـروغ منهـا، ولكن الأهـم من ذلك أنه لم يُرجع إلى البـريطانيين ملكيتهم المُغْتَصَبَة لشـركـة «بريتش بتـروليم» وبـدلاً من ذلك عقد اتفـاقاً مع ثمان من الشـركـات البتـرولية العـالميـة المعـروفة باسم «الكونسرتيوم» والذي تشكل على النحو التالي:

- ❖ الشركات الامريكية وتملك ٤٠٪
- ❖ الشركات البريطانية وتملك ٤٠٪
- ❖ الشركات الهولندية وتملك ١٤٪
- ❖ الشركات الفرنسية وتملك ٦٪

وبهـذه النتيـجة فإن بريطانيا فقدت ٦٠٪ مـمـا كانت تملكة ولم يعد لهـا الا ٤٠٪. امـا الـولايات المتـحدة فقـد كسبـت ٤٠٪ من لا شيء، وبذلك أصبـحت شـريكاً له وزنـه فـي صناعـة البـتـرول الإيرانـي بمـوجب هذه الاتفـاقيـة التى يسـري مفعولها لمدة ٢٥ عاماً.

لقد كان للتطورات في إيران انعكاساتها المباشـرة وغير المباشرة على البـحرين، سـواء من خلال إدعـاءاتها بتبعيـة البـحـرين أو من خـلال بريطانيـا التى كانت طرفاً رئيساً في اللعبة الدائرة على صعيد الأحداث السياسية والإقتصادية في إيران آنذاك. ذلك أن البـحـرين على أعـتـاب عـام ١٩٥٠ كانت إمـارة صـغـيـرة تعـيش مـرحلة السـعي إلى تأسـيس أركان الـدولة الحـديثـة. كانـت مشـاريـع البناء كثيرة ومتنوعة نسبياً، وكانت الظروف الإقتصادية للدولة والشعب تشهد حالة من الإستقرار وَتَعِدُ بنمو كبير.

غزل أمريكي

مع بداية الخمسينيات كان المغفورله سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان قد بدءا يشعران بأن هناك أموراً يحرص سمو الوالد على متابعتها شخصياً، حيث لاحظا بأن الشيخ سلمان بن حمد كان يُمضي ساعات طويلة مع كبار المسؤولين في الدولة يناقش في موضوعات بعينها. وجلس الشابان عيسى وخليفة يتابعان بصمت ما يدور بين الحاكم ومساعديه، ووجدا بعد فترة أن الموضوع الذي كان يناقشه الوالد وصعب عليهما فهمه في الايام السابقة هو «ميزانية الدولة». فقد كان سمو الشيخ سلمان يحرص على ان يُدقق الميزانية ويُناقشها ويُوجه المسؤولين لتوزيعها بما يُحقق أولويات خدمات المواطنين وفي مقدمتها الصحة والتعليم. لقد كان الشقيقان يُتابعان في شغف مناقشات الوالد الحاكم في تدقيق الميزانية، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام لدى سموهما ينمو يوماً بعد يوم فيما يتعلق بمتابعة توزيع ميزانية الدولة، وما هي المشاريع وما هي الأولويات التى تتحكم في وضعها. ويتذكر سمو الشيخ خليفة كيف أن السيد محمود العلوي كان يشرح لسموهما بين فترة وأخرى مدى أهمية الميزانية للوضع الاقتصادي في البلاد، وكيف يلعب الاقتصاد دوراً هاماً في الوضع الأمني والإجتماعي. مُشيراً إلى أن السياسة الداخلية للبحرين، ظلت تمنح نفقات الصحة والتعليم الجانب الاكبر، عند وضع الميزانية، وذلك لإهتمام الوالد سمو الشيخ سلمان شخصياً بشكل كبير بهذين الجانبين.

ويُضيف صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان بأن هاتين الأولويتين هما تحديداً ما انتقل إلى وجدان واهتمام الشقيقين ثم اضافت التطورات الاجتماعية في البلاد اليهما اولوية ثالثة تمثلت في خدمات الاسكان. وكانت هذه الأولويات الثلاث موضع البحث الدائم والمشاورة المستمرة بين سموه وصاحب السمو المغفورله أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة على مدى سنوات طويلة، التقت خلالها إهتماماتهما معاً بضرورة التركيز على مواصلة تفعيل الخدمات الأساسية التى تُقَدَّم للمواطن.

وهناك قصة تُروى عن اهتمام الشيخ سلمان شخصياً بقضايا وأمور التعليم وتذكر أن عدداً من المدرسين العرب في البحرين أضرب عن العمل في مارس ١٩٥٢، فأمر سموه باستدعاء هؤلاء المدرسين للحضور أمامه وتحدث سموه اليهم شخصياً، وحثهم بحزم على إنهاء الإضراب، لما لذلك من تأثير على مستقبل التلاميذ. كما عُرف عن سمو الشيخ سلمان أنه كثيراً ما عمد إلى توبيخ مديرين بالمدارس شخصياً في حالة أن وصل إلى علمه أن هناك تقصيراً في بعض الأمور.

وفيما كان يسود البحرين في ذلك الوقت شعور بالتفاؤل والأمل بالأيام القادمة، كان القدر يخفي وراء كواليسه نسيجاً شريراً تنسجه بعض الأيدي الخَفّية، لزعزعة بشائر الإستقرار التى كانت البحرين قد بدأت تتذوق بواكير طعمها. وللأسف الشديد فقد كانت هذه الأيدي بحرينية، لكنها كانت موصومة بولائها لدول اجنبية ! ولسنا هنا في مجال اتهام أو تنديد، فالتاريخ لا يتهم ولا يندد.

بدأت الأمور تشهد مساراً غريباً، لم تعرفه البحرين من قبل، ولم يكن يُتَصَوّر أن يصدر عن أبنائها.... مسار يهدف إلى تعطيل مركبة البناء والعبث بأمن وإستقرار البلاد. وكانت أصابع الإتهام عادة ما تتجه إلى بعض المسؤولين البريطانيين في البحرين. فلقد كان من الأمور التي تُضَايق المسؤولين البريطانيين ذلك التقارب الذي حدث سريعاً بين سمو الشيخ سلمان بن حمد والقادة العسكريين الامريكيين. ذلك انه خلال الحرب العالمية الثانية كان هناك تواجد كبير للقوات البحرية الأمريكية في البحرين، وخلال تلك الفترة كان كبار القادة العسكريين المتواجدين يتوجهون من حين لآخر للسلام على سمو الشيخ سلمان الذي لمس أن هناك فرقاً كبيراً في التعامل بين القادة البريطانيين والأمريكيين وأن الأمريكيين أكثر بساطة في التعامل. وقد أدى هذا التقارب إلى إثارة إنزعاج البريطانيين. ووصلت الأمور ذروتها عندما تقدمت أمريكا بطلب فتح قنصلية لها في البحرين، فشعر البريطانيون بالخطر. وتم رفض هذا الطلب! ولم تستسلم امريكا لهذا الرفض البريطاني، وعليه تم إفتتاح قنصلية أمريكية في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية والتي لا تبعد سوى دقائق عن البحرين، ومن هناك بدأ الأمريكيون اتصالاتهم وعلاقاتهم بشكل اكبر مع البحرين.

وكان الساسة البريطانيون ووكلاؤهم السياسيون في البحرين والخليج يراقبون بعين التوجس وعدم الرضا نمو هذه العلاقات البحرينية الأمريكية. بالإضافة إلى ما ينتهجه سمو الشيخ سلمان بن حمد من برامج تنموية، لابد وأن تنتهي إلى تحديث الحياة وتطويرها في البحرين وبالتالي خروجها من تحت يد التحكم البريطاني. كانوا يدركون تماماً أن كل مسمار تدقه يد بحرينية للبناء والتنمية والتطوير، يقابله مسمار آخر يدق في نعش التحكم البريطاني لهذه الدولة الفتية، والتى لم يمر على اكتشاف النفط فيها سوى عشر سنوات، بينما لم تحصل على نصيبها من إيرادات النفط إلا في السنوات السبع الأخيرة. وكانت هذه السنوات وللأسف الشديد حافلة بالمصاعب والمعوقات التى لعبت دوراً كبيراً في تأجيل حركة البناء والتعمير وتنظيم الدولة ومؤسسات الحكم.

سمو الشيخ سلمان بن حمد في جولة تفقدية لإحدى المدارس الثانوية

SECONDARY SCHOOL

كـان سـمـو الـشـيـخ سلمـان يُدرك قـيـمـة العلم ودوره في بنـاء الدول والكيـانات القـوية وأثره فـي تقـدم الـشـعـوب، وتكريس كيـان الدولة. ولذلك فقـد حرص على الإهتمام بانشاء المدارس وتطوير مستوى التعليم في البلاد، ودعمه بالخبـرات التـعليـميـة من الدول العـربيـة بالذات. إضـافـة إلى إبتعـاث الطلاب للدراسـة في الجـامـعـات العـربيـة والعـالميـة. وفي نطاق تعمـيـر وبناء وتحـديث المدارس وتجهيـزها، كان سمـو الشيخ سلمـان يُتابع عن كثب كل مشـروع جـديد لزرع مـدرسـة جـديدة، مُدركـاً أن كل مـدرسـة جـديدة تعنـي جيـلاً من الطلاب المتعلمين، وخطوات نحو التقدم والرقي وتخريج الأفواج المتعلمـة القـادرة على التفاعل مع متطلبات التقدم والحضارة ودعم حركة التنمية بالكفاءات.

بيلجريف غير مرتاح

لعل شهادة الأسـتـاذ والمربي الفـاضل أحـمـد العـمـران في هذا الصـدد توضح الكثيـر، خـاصـة وأن الاسـتـاذ أحـمـد العـمـران شـغل مناصب تربوية عـديدة، فكان مـديراً للمعارف ثم وزيـراً للتربيـة والتعليم في عهـد المغفـورله سـمـو الشيـخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البلاد الراحل، ثم مستشاراً فيما بعد لسـموه... وهو من الرعيل الأول الذين وضعوا أُسس وأركان التعليم الحديث في البحرين.

يكشف الاسـتاذ العـمران في حديثه عـن تلك المرحلة الواعدة من عهد سمو الشـيخ سلمان أن رجال السياسـة البريطانيين في البحرين كانوا لا يتورعون عن الإعـلان أمـامـه عن اعـتـبـارهم لسـمـو الشـيـخ سلمـان «مـصـدراً للمـتـاعـب». ويضيف العمران موضحاً «كان بناء أو افتتاح مدرسة يعُتبر سبباً كافياً لانزعاج المستـشـار بيلجريف . ولا أستبعـد أنه كان يُصاب بالحُمىّ وإرتفاع درجة الحرارة كلما علم بانشاء مدرسة جديدة». ويستمـر الأستاذ العمران في حديثه قائلا: «في احـدى المـرات ذهبت وأخـبـرت المـسـتـشـار بيلجـريف عن بعض الإحـتـيـاجـات للمدارس، وهنا احمر وجه المستشار واستشاط غضباً بعد ان أخبرته بموافقة الشـيـخ سلمـان على تأمين هذه الإحتيـاجـات. وقـال المسـتـشـار غـاضـبـاً: «منذ أن أصبح سلمان حاكماً وأنا غير مرتاح ! »

وكان المسـؤولون البـريطانيـون يمـارسـون ضغوطاً مسـتـمـرة على رجـال التعليم البحـرينيين ويحاولون إعـاقـة أعمـالهم وواجبـاتهم، بل والتدخل في مناهج التعليم وتحديد أعداد الطلاب والمدارس. غير أن رجـال الرعيل الأول الأشـداء كـانوا يقـاومـون هذه الضـغـوط ويتـجـاوزونهـا. وعندمـا كـانت تشـتـد مـضـايقـات

سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة "وزير المعارف" والاستاذ أحمد العمران مدير المعارف
والمستشار بيلجريف وزوجته مديرة معارف مدارس البنات مع البعثة التعليمية المصرية ١٩٤٩

سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة "وزير المعارف" والاستاذ أحمد العمران مدير المعارف في جولة في إحدى المدارس

السلطات البريطانية لهم كانوا يلجأون إلى سمو الشيخ سلمان الذى لم يكن يتردد في مواجهة الساسة البريطانيين، ودعم موظفي الحكومة. ومن هنا نفهم سر اعتبار هؤلاء المسؤولين البريطانيين لسموه «مصدراً للمتاعب !». ولم تكن المسألة التعليمية هي المسألة الوحيدة التى تشكل ميداناً للصراع بين سمو الشيخ سلمان والمسؤولين البريطانيين. ففي كل أمر أو قضية تنطوي على مصلحة البحرين وطناً ومواطنين، كان لا بُدّ من الإختلاف بين المستعمر والحاكم.

ويستمر الأستاذ العمران في شهادته مشيرا إلى الصعوبات في التعليم في تلك السنوات قائلاً: «لقد كان المستشار بيلجريف وزوجتة التي تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية في بريطانيا والتي كان لها دور كبير في التأثير على توجهات زوجها يعارضان تطوير التعليم في البحرين، وبخاصة، التعليم الثانوي. وكانت زوجتة تردد كثيراً أنه يجب عدم تطوير مدارس البنات (وهي التى كانت ترأس دائرة تعليم البنات في ذلك الوقت!) وإقتصار تعليم البنات على القراءة والكتابة والخياطة فقط! ولكن والحمد لله كان سمو الشيخ سلمان هو السند الكبير لنا في دعم تطوير التعليم في تلك السنوات». وفي مذكراته ذكر المستشار بيلجريف أن طلاب المدارس هم أول من أدخل عادة الإضراب إلى الجزيرة، وهذا بلاشك غير صحيح. فقد شهدت البحرين العديد من الإضرابات في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين للعديد من الاسباب، وكان أشهرها الإضراب والمظاهرات التي جرت في عام ١٩١٩ عندما قررت بريطانيا فرض القانون المدني المطبق في الهند على البحرين، واعترض عليه حاكم البحرين في ذلك الوقت سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ودعمه في موقفه الشعب البحريني على مختلف قطاعاته.

ويجدر في هذا المقام تَذَكُّر المقولة المأثورة الشهيرة التى كان سمو الشيخ سلمان يُرددها دائماً ليَشُدّ فيها من عزيمة مساعدية وموظفي حكومته وكانت سنداً لهم في كل مناسبة يشعرون فيها انهم سيصطدمون مع ضغوط ومعوقات الساسة البريطانيين.. كان سموه يردد دائماً «ربما يستطيع الانجليز بقوتهم أن يفعلوا ما يشاؤون، ولكنهم لن يستطيعوا الحصول على موافقتي على أمر ضد مصلحة البحرين... حتى ولو عنوة». كان سمو الشيخ سلمان يقف بكل ما يملك من قوة في وجه المسؤولين البريطانيين، ويعمل على الحيلولة دون تدخلاتهم في الشؤون الداخلية للبلاد، وكان مُتَوقعاً أن يُخَططوا في الخفاء لوضع حد لمعارضة الحاكم العربي الشجاع، بل لم يكن من المستغرب أن يصل ما يخططون له حد العبث بأمن واستقرار البحرين، ومحاولة زعزعة شرعية الحكم ونفوذ الحاكم. !!

قصة هذه الألاعيب لم تبدأ عام ١٩٤٢ ..
كانت البداية قبل ذلك بكثير ..

ففي الثالث عشر من مايو عام ١٨٦١، دخلت البحرين تحت مظلة الحماية البريطانية بموجب معاهدة وقعها الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة مع السلطات البريطانية تحت تهديد الحصار الذي أقامته القوات البحرية البريطانية حول ميناء المنامة بناء على توجيهات من قائد القوات البريطانية في مدينة بوشهر الإيرانية، حيث كانت هذه المدينة مقراً للقيادة البريطانية في الخليج قبل إنتقالها إلى البحرين عام ١٩٤٩ . والحقيقة أن الحماية البريطانية كانت في تلك الأيام الغابرة تكاد أن تكون طلباً وأملاً تلجأ اليه الدول والدويلات الصغيرة الناشئة هرباً من وقوعها تحت نير الإجتياح من قبل دول أخرى قوية مجاورة. كان ثمة إعتقاد بأن الحماية تختلف عن الإنتداب أو الإستعمار، غير أن الأيام أثبتت فيما بعد خطأ هذا الإعتقاد. ولعل الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة قد إجتهد آنذاك من آجل الإبقاء على استقلال البحرين، والنأي بها عن مطامع دول مجاورة، وأخرى قوية ذات أهداف إستعمارية، فاختار أهون الشَرّين، خاصة وأنه حصل على وعود بريطانية مُوَثّقة بشمول البحرين بالرعاية ومساعدتها على تأسيس بنية تحتية ونهضة حضارية باستخدام مُقَدّارتها الطبيعية.

ويبدو أن اكتشاف النفط في البحرين غيّر مجرى الأمور. وفتح شهية بريطانيا لإستغلال ثروات البحرين، إضافة إلى السيطرة على موقعها الإستراتيجي الحساس، وهكذا بدأت الأصابع البريطانية تتدخل في خصوصيات البحرين، وحاول الحكام آنذاك تلافي الصدام مع دولة عظمى، ونجحوا في الإبقاء على «شعرة معاوية» بينهم وبين الساسة الانجليز. وقبل اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ ، قامت شركة بريطانية ببيع حقوق التنقيب عن النفط في البحرين لشركة أمريكية على أن تُسَجّل في كندا التى تعتبرها بريطانيا تابعة لها، وبدأت الشركات الأمريكية تتنافس للفوز بحقوق استخراج وتكرير النفط، وتصديره. ومع أن هذه الشركات كان تحصد الكثير من المكاسب إلاّ أن البحرين لم تبدأ بالحصول على حصتها من إيرادات النفط إلا في عام ١٩٣٥ وكانت حصتها قليلة جداً مقارنة مع ما كانت تأخذه الشركات الأجنبية.

ومع تولي سمو الشيخ سلمان مقاليد الحكم، بدأ يُعِدُّ العدة للحصول على الحقوق الطبيعية التى يجب أن تحصل عليها البحرين من إيرادات النفط، غير أن الظروف لم تكن مُناسِبة لهذه الخطوة، وهكذا ظل سموه يتحين الوقت المناسب،

رسالة تاريخية تعود إلى عام ١٨٩١ مرسلة من الشيخ عيسى بن علي إلى الحكومة البريطانية
تكشف رغبة سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩-١٩٣٢)
مدعوماً بكل اعيان ووجهاء البحرين بتعيين ابنه الاكبر سمو الشيخ حمد ولياً للعهد

صحيح خالد بن علي آل خليفه بيده

صحيح خليفه بن محمد آل خليفه

صحيح سلمان بن دعيج آل خليفه

بسم الله الرحمن الرحيم

صحيح عيسى بن علي آل خليفه بيده

صحيح علي بن احمد بن علي آل خليفه بيده

صحيح صباح بن محمد آل خليفه بيده

اقول وانا عيسى بن علي آل خليفه باني قد اخترت ولدي حمد بن عيسى وجعلته ولي العهد من بعدي على الرعية لعلمي بصلاحه وحسن سيرته ولطلب الرعية مني ما ذكر المرة بعد المرة فرايت ذلك صلاحا لما فيه من براءة الذمة لكونه من المصالح العامة وهو من الخصال المهمة وعليه بتقوى الله في السر والعلان والقيام بحقوق الله وحقوق العباد والتأني في الامور المهمة واقامة الحدود وانصاف المظلوم من الظالم وان لا ياخذه في الله لومة لائم وان لا يستغني عن المشاورة وان يقبل النصيحة وعليه بالعدل والاحسان الخاص والعام وان يكون مع الحق اينما دار ولو على نفسه وولده وان يغضب لله ويرضى لرضا الله واسئل الله الكريم المولى الرحيم ان يتولاه بحفظه وعنايته وحسن رعايته وان يوفقه ويساعده ويعينه على ما ذكر بمنه وكرمه ويصرف عنه شر الحاسدين انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وهو القوي المتين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل والله على ذلك شاهد وكفى بالله شهيدا حرر في [illegible] جماد الاول [illegible]

صحيح عبد العزيز بن محمد آل خليفه بيده

صحيح عبد الرحمن بن محمد آل خليفه بيده

صحيح ابراهيم بن محمد آل خليفه

صحيح علي بن محمد آل خليفه

خاصة وأن البلاد كانت على مشارف نهضة حضارية تستلزم نفقات هائلة. وجاء الوقت المناسب، وبدأ سموه في إجراء مفاوضات شاقة وطويلة مع شركة نفط البحرين للحصول على حصة عادلة للبحرين وكان سموه يباشر هذه المفاوضات بنفسه حرصاً منه على ضمان الوصول إلى الإتفاق المستهدف، وهو فعلاً ما توصل إليه في ٨ ديسمبر عام ١٩٥٢ ، ثم لم تمضِ أيام قليلة حتى حصلت البحرين على مميزات إضافية من خلال إتفاقية تاريخية تَم التوصل اليها في ٢٢ ديسمبر من العام نفسه، تضمنت أنه في حالة حصول أي من الدول الأخرى في المنطقة على مميزات لم تتضمنها إتفاقية ٨ ديسمبر تلتزم شركة «بابكو» أن تمنح البحرين الشروط نفسها. وإتفق الطرفان على تقاسم إيرادات النفط مناصفة... تم ذلك في عام ١٩٥٢، حيث كانت إيران تحصل آنذاك على ٨ روبيات عن كل برميل، بينما تحصل البحرين على ٣ روبيات و ٨ آنات. وإستطاع الشيخ سلمان تصحيح هذا الوضع المجحف، وضمن في الوقت نفسه إيرادات اكبر لتطوير البلاد.

ويعلم معظم من عاصر فترة حكم سمو الشيخ سلمان بن حمد دور سموه في زيادة إيرادات البحرين وتنويع مصادر دخلها. حيث عمل في تلك الفترة على مراجعة العديد من الإتفاقيات المبرمة مع البحرين، ومنها اتفاقية نقل وتكرير النفط السعودي في مصفاة البحرين. فوجد ان شركة النفط هي المستفيد مباشرة من هذا الموضوع، وعليه بدأ سموه مفاوضات مع الجانبين في انتاج النفط السعودي والبحريني، وبمناسبة إنشاء خط نفط ثان جديد بين البحرين والسعودية، حرص سمو الشيخ سلمان على فرض ضريبة رغم أنها كانت صغيرة جداً إلا انها شَكّلت مصدراً للدخل، وقد كانت هذه الضريبة خمسة سنتات ونصف سنت عن كل برميل يصل إلى مصنع التكرير.

والحقيقة آن نجاح المفاوضات ورغم كونه شَكّل تقدماً عزيزاً في موقف البحرين، وموقف سمو الشيخ سلمان، إلا أن الحقوق البحرينية لم تكن قد أستُرجعَتْ بكاملها، وكان سموه يشعر أن الأمر يجب أن لا يتوقف عند هذا الحد، باعتبارَ أن خيرات البحرين يجب أن تكون للبحرين وشعب البحرين. وكان هذا الموقف يزيد من تذمر المسؤولين البريطانيين.

كانت بريطانيا تمثل الطرف القوي بالطبع، ومع ذلك فقد باشرت المواجهة سراً وفي الخفاء، إذ بينما كانت تُظهر وجهاً باسماً لسمو الشيخ سلمان، وتُعلن أنها تعمل لمصلحة البحرين، لم يكن الواقع كذلك. وبالمقابل كان سمو الشيخ سلمان يُجاهر في مواقفه الوطنية. وزاد من توتر العلاقة مع

سمو الشيخ عيسى بن
سلمان آل خليفة
في مكتبه في بلدية المنامة



سمو الشيخ خليفة بن
سلمان آل خليفة خلال
رحلة صيد

بريطانيا التوجهات العربية والقومية التى باشرها سمو الشيخ سلمان، والتى تَكَرّست من خلال عقد اللقاءات الأخوية الدورية مع بعض الزعماء العرب. وهو ماكان لا يرضي المسؤولين البريطانيين.

كذلك فقد شرع سموه في السعي إلى فتح آفاق دولية للبحرين مع بعض الدول الكبرى، وأخرى متقدمة، من خلال إتصالات حثيثة ولقاءات ومخاطبات، أولاها سموه إهتماماً كبيراً وبدا ذلك واضحاً في العلاقات التى أقامتها البحرين مع الولايات المتحدة. وأدرك المسؤولون البريطانيون صعوبة الموقف، وربما إنعقد العزم لديهم على أن الوقت قد حان لوضع حد للرجل الذي قال لهم «لا»، ولعل عدم نجاح أية محاولة تعلنها بريطانيا ضد سمو الشيخ سلمان يعكس بما لايدع مجالا للشك مدى التفاف شعب البحرين حول قيادته.

كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسيّة تزعج البريطانيين من سمو الشيخ سلمان وهى قضايا ثلاث لم يكن سموه يقبل المساومة عليها: أولها مطالبة الشيخ سلمان المستمرة بحقوق البحرين الشرعية في الزبارة في شبه جزيرة قطر، وقد كان هذا الموضوع مهماً جداً للشيخ سلمان فيما كان الانجليز لا يولون القضية آية أهمية والادعاء أن فترة طويلة سرت على هذه المسألة وعلى الشيخ سلمان ان يقبل بتقليص حدود سلطة السيادة البحرينية !. والموضوع الثاني مطالبة الشيخ سلمان بزيادة عوائد النفط والذي كان يزعج المسؤولين البريطانيين. والموضوع الثالث العلاقات البحرينية الأمريكية والتي صارت تنمو بسرعة كبيرة، الأمر الذي اعتبرته بريطانيا إختراقاً لحقوقها في البحرين ودول الخليج.

ولعب الدهاء البريطاني دوره في هذا الصراع، وكانت المواجهة على أرض البحرين التى لم يكن لها من حارس أو حام غير الله سبحانه وتعالى ووطنية حاكمها وشعبها. وبدأت سلسلة من الإضطرابات التّي خُطط لها في الخفاء وتم تنفيذها بأيد بحرينية... بعلم وسؤ نيّة أحياناً... وبتغرير واندفاع ساذج في أحيان اخرى كثيرة.

بشارة خير

حتى عام ١٩٥٣، حيث كان عمر الشقيقين عيسى وخليفة، حوالي ٢٠ سنة، و١٨ سنة (على التوالي)، لم يكن سمو الحاكم، الشيخ سلمان بن حمد، يغيب كثيراً، عن البحرين، فقد كانت معظم زياراته ورحلاته الخارجيّة، قريبة

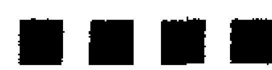


سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عند تعيين سموه في مجلس الوصاية

المسافة، وقصيرة الزمن. غير أن ما حدث في عام ١٩٥٣، استدعى غياب سمو الشيخ سلمان، لفترة طويلة بعض الشيء عن البحرين. فما كاد الربع الأول من هذه السنة، ينقضي، حتى أعلنت بريطانيا، عن وفاة ملكها إدوارد، فيما كانت ابنة الملك الراحل، ووريثة عرشه الأميرة اليزابث، في رحلة طويلة إلى افريقيا.. وبعد إنتهاء فترة الحداد بدأت بريطانيا الإستعداد لتنصيب ملكة بريطانيا الجديدة، ودعوة قادة دول العالم للمشاركة في هذا الحفل التاريخي، وكان من القادة المدعوين سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين. وجاءت هذه الدعوة لتحمل معها بشارة خير، حيث أصدر سموه أمره بتشكيل مجلس وصاية لإدارة أمور البلاد خلال فترة غيابه لحضور حفل تتويج الملكة، وقد شُكل هذا المجلس من خمسة أعضاء كان من بينهم سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة عم الحاكم وسمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة نجل الحاكم .. وكان لهذه اللفتة الكريمة من قبل سمو الشيخ سلمان لنجله الأكبر سمو المغفورله الشيخ عيسى أثرها الطيب ليس فقط لدى سمو الشيخ عيسى ولكن لدى شقيقه وتوأم روحه سمو الشيخ خليفة بن سلمان.

وقد ذكر لي سموه حفظه الله بأن فرحته كانت كبيرة لشعوره بأنه وأخاه قد كبرا بما فيه الكفاية لاقتناع الوالد بتكليفهما حمل مسؤوليات كبيرة، وبدء مسيرة العمل من أجل الوطن. ويضيف سموه بأنه كان صغيرا حيث لم يكن في هذه الفترة قد تعدى الثامنة عشرة من العمر ولكن شعوره بالمسؤولية وفرحة تكليف شقيقه كانا كبيرين جدا في نفسه.

وتمت الزيارة الأميرية لبريطانيا في شهر مايو عام ١٩٥٣، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها سمو الشيخ سلمان لبريطانيا، حيث حضر حفل التتويج، كما اجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل. وقد تطرق سموه في هذا الإجتماع إلى موضوع حقوق البحرين في الزبارة في شبه جزيرة قطر، إضافة لموضوعات أخرى، كانت على جدول الأعمال... ولدى عودة سمو الشيخ سلمان بن حمد إلى البحرين، خرج أهل البحرين - كما تذكر التقارير - عن بكرة أبيهم، لاستقبال شيخهم وحاكمهم المحبوب.



التحرك السياسي



«وذهبت مع الشيخ عيسى، والشيخ خليفة، إلى المدارس الثانوية، وتكلمت مع الطلبة، قائلاً لهم: بأن الذين تتظاهرون ضدهم، هاهم، منكم وفيكم، وهم أمامكم ويُضمرون لكم كل الحب والتقدير، وعليه هدأت نفوس الطلاب وانفضّت المظاهرات»

آحمد العمران

الفصل الخامس

التحرك السياسي

كان الوكلاء السياسيون لبريطانيا يمارسون رقابة حثيثة على الشخصيات البحرينية المؤثرة إجتماعياً أوطائفياً، ومن خلال هذه الرقابة استطاعوا فرز فئة تصلح لأن تكون مثل «حصان طراودة» تدخل من خلاله بريطانيا إلى صرح الأُخُوَّة التي تجمع بين شعب البحرين من السُنّة والشيعة. بحث المسؤولون البريطانيون عن أصحاب الأهواء والنزعات المتهورة واستخدموهم لتحقيق أغراضهم.

هنا، ربما نجد أنفسنا وللأمانة التاريخية أمام حقيقة يجب ان نتوقف عندها، وهي ان تصرفات بعض الوكلاء السياسين في البحرين لم تكن تُعَبِّر دائماً عن سياسة الحكومة البريطانية، فقد كان عدد من هؤلاء الوكلاء يتصرفون بدوافع شخصية، خاصة إذا لم يتجاوب حاكم البلاد مع رغباتهم. وكان البعض يُرَدِّدُ بين المقربين اليهم انه مهما حدث فان الحاكم لا يستطيع طرده من البلاد، فهذا من حق السلطات البريطانية العليا فقط!

البداية كانت في شهر محرم ... وكان الإختيار ذكياً وخبيثاً.. ففي هذا الشهر يحتفل الشيعة بذكرى إستشهاد الإمام الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه. وكانت الحكومات المتتالية تحرص على اعتبار يومي التاسع والعاشر

صور للمواكب الحسينية في نهاية الاربعينيات

صور للمواكب الحسينية في نهاية الاربعينيات

من محرم مناسبة دينية تُعَطَّل فيها الدوائر والمؤسسات العامة، وذلك مراعاة لمشاعر الشيعة. وجرت العادة أن تقام في هذين اليومين مسيرات حسينية ذات طابع ديني، مشحونة بالعواطف الجَيّاشة والحزن والندم. ولترتيب هذه المسيرات يجري تنسيق دقيق فيما بين مديرية الشرطة والإدارات الحكومية المعنية وهيئة المواكب الحسينية، وذلك دفعاً للارتباكات ومراعاة للمشاعر الجَيّاشة التي تسُيطر على المواطنين في هذين اليومين، إضافة لتأمين سلامة الجميع والمحافظة على الأمن والاستقرار.

أحداث العاشر من محرم

وفي صباح يوم الأحد ٢٠ سبتمبر عام ١٩٥٣ وفيما كان أحد المواكب الحسينية يسير في شارع الشيخ عيسى (شارع بيلجريف سابقاً) - وهذا الشارع يبدأ من شارع الحكومة إلى حديقة الأندلس - حدثت مشادة كلامية عادية بين عدد من المشاركين في الموكب وبعض المارة والمشاهدين. كان الأمر عادياً جداً على الأقل في البداية، وكان يمكن أن يحدث مثل هذا الحادث في أي يوم، وربما حدثت حوادث مشابهة في أيام أخرى وربما في مواكب أخرى سابقة، غير أن هذا الحادث لم يمض عادياً، فثمة أصابع خفية كانت تخُطط وتلعب بدهاء. والحقيقة أن عدداً من العقلاء والوجهاء النافذين، بادروا من فورهم إلى تسوية الأمور وتلافي تصعيدها. وكادت هذه الجهود المشكورة تنجح لو لم يكن هناك من يصب الزيت على النار!.

لم تكن الحكومة تتدخل في سير المواكب الحسينية إلا بالتنسيق مع هيئة المواكب، ثم القيام بواجباتها في حفظ الأمن والنظام، وتأمين الحماية والحراسة للمشاركين ومراقبة سير المواكب عن كثب. ولذلك كانت الحكومة تنشر أفراداً من الشرطة على جوانب الطرقات للسيطرة على أي طارىء... وكان أن تدخل رجال الشرطة في الحادث المذكور بُغَية تفريق الشباب الذين تحمسوا لنُصرة طرفي المشاجرة، ولإتاحة فرصة للعقلاء لإصلاح ذات البين. وكانت هذه هي الفرصة المناسبة لتدخل الفئة المُهَيّأة أصلاً لافتعال المواجهة، فسارعت هذه الفئة إلى تسخين الأجواء وتحريض المتحمسين على مواجهة الشرطة، وهذا ما دفع بقوات الشرطة إلى طَلِب تعزيزات أمنية للحد من الإندفاعات المتهورة، وإبعاد أصحابها عن الساحة.

CABLE AND WIRELESS LIMITED

(INCORPORATED IN ENGLAND)

OFFICE STAMP & DATE	NO.	CHARGE £ s. d.	CLERK'S NAME, NO. AND CIRCUIT AND TIME FORWARDED
	TIME		

OFFICIAL INSTRUCTIONS VIA IMPERIAL — NO. OF WORDS

INSTRUCTIONS TO BE SIGNALLED

NOTICE: This Telegram cannot be accepted unless the Declaration at the foot of the Telegram is previously filled in and signed by the Sender. The indication LT or ELT must be inserted between the double hyphens before the Address of this Telegram which indication is charged for as one word.

Please write the NAME AND ADDRESS in CAPITAL LETTERS.

TO= = TIMES
LONDON

DURING SHIA RELIGIOUS PROCESSION ON TENTH DAY OF MONTH OF MUHARRAM SUNDAY 20TH SEPTEMBER DISTURBANCES OCURRED BETWEEN PROCESSING SHIAS AND SUNNI SPECTATORS ABOUT 50 CASUALTIES BUT NONE FATAL FOLLOWING DAY OWING TO RECURRENCE OF SECTARIAL DISTURBANCES GOVERNMENT IMPOSED CURFEW AND FORBADE PUBLIC MEETINGS EFFORTS OF GOVERNMENT AND LEADERS OF BOTH SECTS

I hereby declare that the text of the above Telegram is entirely in plain language (the language or languages used being * ....) that it is written in accordance with the general usage of the language or languages, and that it does not bear any meaning other than that which appears on the face of it. I request that the Telegram may be forwarded on the faith of the foregoing declaration and subject to the conditions printed on back hereof by which I agree to be bound.

SIGNATURE AND ADDRESS OF SENDER
(Not to be Telegraphed.)

* State here the language used. P.T.O.

CABLE AND WIRELESS LIMITED

(INCORPORATED IN ENGLAND)

OFFICE STAMP & DATE	NO.	CHARGE £ s. d.	CLERK'S NAME, NO. AND CIRCUIT AND TIME FORWARDED
	TIME		

OFFICIAL INSTRUCTIONS VIA IMPERIAL — NO. OF WORDS

INSTRUCTIONS TO BE SIGNALLED

NOTICE: This Telegram cannot be accepted unless the Declaration at the foot of the Telegram is previously filled in and signed by the Sender. The indication LT or ELT must be inserted between the double hyphens before the Address of this Telegram which indication is charged for as one word.

Please write the NAME AND ADDRESS in CAPITAL LETTERS.

TO= = - 2 -

SUCCEDED TODAY IN RESTORING NORMAL CONDITIONS BAHRAIN POPULATION APPROXIMATELY HALF SUNNI HALF SHIA

- BELGRAVE -

I hereby declare that the text of the above Telegram is entirely in plain language (the language or languages used being * ....) that it is written in accordance with the general usage of the language or languages, and that it does not bear any meaning other than that which appears on the face of it. I request that the Telegram may be forwarded on the faith of the foregoing declaration and subject to the conditions printed on back hereof by which I agree to be bound.

SIGNATURE AND ADDRESS OF SENDER 22.9.53.
(Not to be Telegraphed.)

* State here the language used. P.T.O.

نسخة من البرقية التي ارسلها المستشار بيلجريف إلى صحيفة التايمز في لندن عام ١٩٥٣

Printed in England. July 1952 (50,000 pads.) FULL RATE TELEGRAM 5/47D

CABLE AND WIRELESS LIMITED

(INCORPORATED IN ENGLAND)

OFFICE STAMP & DATE	NO.	CHARGE £ s. d.	CLERK'S NAME, NO AND CIRCUIT AND TIME FORWARDED
	TIME		9-11-73.
OFFICIAL INSTRUCTIONS: VIA IMPERIAL		NO OF WORDS	
INSTRUCTIONS TO BE SIGNALLED			

Please write the NAME AND ADDRESS in CAPITAL LETTERS

TO TIMES
LONDON

STRIKE OF SHIA WORKERS IN BAHRAIN ENDED SATURDAY 10TH WHEN SITUATION RETURNED NORMAL STOP CAUSE WAS CONVICTION ON JUNE 30TH OF SHIAS INVOLVED IN FIGHT WITH SUNNIS STOP DEMONSTRATIONS ON JULY FIRST STOP NEXT DAY SHIAS ATTACKED POLICE FORT STOP POLICE FIRED KILLING FOUR PERSONS STOP RULER APPOINTED COMMITTEE INVESTIGATION INCLUDING SHIAS WHICH COMPLETED ENQUIRY YESTERDAY STOP

I request that the above Telegram may be forwarded subject to the conditions printed on back of this form by which I agree to be bound.

SIGNATURE AND ADDRESS OF SENDER (Not to be Telegraphed) م Telephone

Printed in England. July 1952 (50,000 pads.) FULL RATE TELEGRAM 5/47D

CABLE AND WIRELESS LIMITED

(INCORPORATED IN ENGLAND)

OFFICE STAMP & DATE	NO	CHARGE £ s. d.	CLERK'S NAME, NO AND CIRCUIT AND TIME FORWARDED
	TIME		
OFFICIAL INSTRUCTIONS: VIA IMPERIAL		NO. OF WORDS	
INSTRUCTIONS TO BE SIGNALLED			

Please write the NAME AND ADDRESS in CAPITAL LETTERS.

TO - 2 -

POPULATION APPROXIMATELY HALF SUNNI HALF SHIA TENSION BETWEEN SECTS HAS EXISTED FOR OVER A YEAR

- BELGRAVE CORRESPONDENT -

I request that the above Telegram may be forwarded subject to the conditions printed on back of this form by which I agree to be bound.

SIGNATURE AND ADDRESS OF SENDER (Not to be Telegraphed.) م 11.7.54. Telephone

P.T.O

نسخة من البرقية التي ارسلها المستشار بيلجريف إلى صحيفة التايمز في لندن عام ١٩٥٤

ويبدو أن البعض فهم حركة الشرطة على أنها نيَّة لإعتقال المشاركين أو هكذا أوهمتهم الفئة العابثة، فأدى ذلك إلى حدوث هَرَج بين المشاركين وإندفاعات خاطفة وسريعة. وبدأوا يركضون في جميع الإتجاهاتَ، فدخل بعضهم ساحة المعتمدية البريطانية القريبة من موقع الحادث. فحاول حراس المعتمدية منعهم من الدخول باطلاق النار في الهواء، مما رفع من حدة الموقف وأدى إلى حدوث اشتباكات كان بعضها عنيفاً. ونتج عنها إصابة عدد كبير بجراح تراوحت بين الخفيف والخطير. إضافة لأضرار أصلبت الممتلكات العامة والخاصة.

وعمدت الحكومة بتوجيهات من سمو الشيخ سلمان بن حمد إلى معالجة الموقف بحكمة ودراية فاستعانت بقوات إضافية من الشرطة للمحافظة على الأمن، ومنع حدوث مصادمات ثأرية بين الطرفين، إضافة إلى إسعاف الجرحى، ثم الإيعاز لوجهاء الطرفين ببذل مساعيهم لتهدئة النفوس وضبط الأمور. ولتمكين رجال الأمن ورجال الصلح من اتمام مهامهم على أكمل وجه أصدر سمو الشيخ سلمان أمراً بمنع التجول إبتداءً من الساعة الثامنة وحتى الساعة الخامسة صباحاً. كما تم منع التجمهر لأكثر من ستة أشخاص. وتحققت إرادة الحكمة والعقل سريعاً فلم تكد تمض ٢٤ ساعة على الحدث حتى كانت الأمور تعود إلى مجاريها وإلى سابق عهدها.

حقيقة .. لقد كانت الأحداث مؤلمة جداً فهزت البلاد، بل هزت قلب سمو الشيخ سلمان ليس بسبب الجراح التى تعرض لها أبناؤه من المواطنين فحسب، بل بسبب تحريك هذه الفتنة الأشد من القتل، في البحرين التي كانت نموذجاً لتعايش السكان من جميع الفئات والطوائف.

بالمقابل كان المستشار البريطاني بيلجريف لايزال يلعب وفقاً للقاعدة البريطانية الذهبية «فَرِّقْ تَسُد» وكان يحاول عبثاً التأثير على سمو الشيخ سلمان بالزعم بأن الإتفاق بين طائفتي الشيعة والسنة في البلاد يشكل عامل خطورة !! غير أن محاولات المستشار للدّس عند سمو الشيخ سلمان كانت دائماً تُواجه بحكمة سموه ودرايته وبُعد نظره وإيمانه بالبحرين دولة شعب واحد، وأسرة واحدة متماسكة. ويبدو أن المستشار الانجليزي أدرك فشله فيما كان يرمي إليه، فلجأ إلى اسلوب آخر وهو التهويل «ليجعل من الحَبّة قُبّة» كما يقولون... وانتهج لتحقيق ذلك اسلوباً غريباً جداً لاسيما من موظف كبير بهذا الوزن والقيمة، إذ جعل من نفسه مراسلاً صحفياً للصحف البريطانية يزودها بالأخبار الملفقة والمليئة بالمبالغات والدّس الرخيص حول ما يجري في البحرين.

ولعل من المناسب هنا أن نستشهد بخبر نشرته «التايمز» اللندنية عن تلك الأحداث يحمل قدراً كبيراً من الدّس والصيد في الماء العكر، يقول الخبر: «خلال أحد المواكب الدينية التي يقوم بها الشيعة في العاشر من محرم الذي صادف ٢٠ سبتمبر، جرت اشتبكات عنيفة جداً بين مجموعة من الشيعة ومجموعة من السُنّة». وإذا ما عرفنا أن هذا الخبر وصل إلى الجريدة من المستشار «المراسل !»، وإذا ما عرفنا آن برقيات أخرى أُرسلت منه إلى عدد من الصحف البريطانية تحمل نفس الدّس، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما هي دوافع المستشار الانجليزي من وراء مثل هذه الممارسة الغريبة، وغير المناسبة لمركزه بل والمتعارضة مع واجباته؟!

كانت جعبة المسؤولين البريطانيين في البحرين في تلك الايام حافلة بالمفاجآت.. وكان التاريخ يسجل... يسجل فشل أصحاب الفتنه في إشعالها لدرجة تهدد إستقرار البلاد وتزعزع أمنها... ويسجل حكمة سمو الشيخ سلمان في تلافي تصعيد الأمور والمواجهة...

كما سجل أيضا، واحداً من الأحداث، التي عَرَكَتْ خبرة الشقيقين المُبكَّرة، ومبادرتهما للتعامل مع الحدث، بالصورة التي رضي عنها سمو الشيخ الوالد، كحاكم يُراقب اسلوب تعامل مساعديه مع الأحداث الخطيرة، وكوالدٍ يُراقب ثمرة ما زرعه في أبنائه، ومنحهم إياه، من قدرة على إدارة الأزمات، ومواجهتها.

ويتذكر سمو الشيخ خليفة، كيف سارع وشقيقه، إلى الإلتقاء، فور سماع أخبار الحادث، وكيف بحثا الأمر معاً، وخرجا بقرار مدروس، حكيم، ففي الوقت الذي كانت حصة سمو الشيخ عيسى من الواجب، تقتضي منه، مواكبة الوالد، والوقوف معه، والاشتراك في المباحثات التي انعقدت في مجلس الحاكم، لحل تلك المشكلة، في نفس الوقت، توجه سمو الشيخ خليفة، إلى موقع الحدث، ووجه المسؤولين إلى ضرورة التعامل مع الأمر بالحكمة وضبط النفس.

حادث القلعة

وجاء شهر يونيو من عام ١٩٥٤ ليحمل معه مفاجأة جديدة بل ربما ليحمل معه مشروع كارثة جديدة! فعلى إثر خلافات فردية بين عاملين في شركة نفط البحرين، حدثت مشادة شارك فيها عدد من زملاء العاملين، وعلى الفور سارعت

شرطة البحرين في الخمسينيات

قلعة الشرطة في الخمسينيات

قلعة الشرطة

احد التجمعات الشعبية

احد التجمعات في المنامة في منتصف الخمسينيات

الشرطة إلى القاء القبض على المتسببين في الحادث، والتحقيق في القضية. غير أن أصحاب الفتنة سارعوا إلى إشعال فتيل التوتر مما أدى إلى وقوع اشتباكات أخرى متعددة، وجماعية. ورغم محاولات الحكومة الساعية إلى تهدئة الأوضاع، إلا أن هذه الجهود كانت تثمر في النهار ثم يعمد أصحاب الفتنة إلى نقضها في الليل.

لقد استغلوا الظرف لإشعال نيران فتنة جديدة، إذ باشروا التحريض والدعوة لتنظيم مسيرة إحتجاجية سارت إلى قلعة الشرطة في المنامة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. وعندما حاولت الشرطة تفريق المظاهرة حدثت بين الطرفين إشتباكات دامية تعكس بجلاء عبث فئة خفية بأمن وإستقرار البلاد. وعرف الحادث تاريخياً وشعبياً باسم «حادث القلعة».

وفي اليوم الأول من شهر يوليو عام ١٩٥٤تشكلت مظاهرة حاشدة، توجهت إلى دار المعتمد البريطاني، وأدى تحريض المتهورين إلى حدوث إشتباكات نتج عنها وفاة أربعة أشخاص. وسارع سمو الشيخ سلمان بن حمد إلى تطويق الحادث فأصدر أمره القاضي بتشكيل لجنة للتحقيق في الملابسات ورفع تقريرها إلى سموه. وصدر بذلك الإعلان التالي من الحكومة: «نعلن للعموم أنه بمزيد الأسف وقع الحادث الذي جرى في صباح هذا اليوم ١ يوليو ١٩٥٤ . وقد عينّا لجنة للنظر في هذا الحادث المؤسف تضم: الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والشيخ عبداللطيف بن محمد آل سعد، والشيخ عبدالحسين الحِلّي» كما ضمت اللجنة عضواً من المحكمة العليا البريطانية في البحرين... وأضاف الإعلان: «إن الحكومة على استعداد أن تؤدي الحقوق بالتمام وأن الحكومة جادة بإثبات المسؤولية وإجراء مايلزم. فعلى الشعب الهدوء والسكون وملازمة أعمالهم في أمن وطمأنينة. والحكومة محتفظة بالأمن العام» ..انتهى الإعلان.

وعاد سموه فأمر بضم عدد من الوجهاء والسادة الأفاضل إلى عضوية هذه اللجنة بُغَية الوصول إلى النتائج العادلة والدقيقة. وأصدر مرسوماً لاحقاً بهذا الخصوص إشتمل على تسمية التالية أسماؤهم أعضاءً في اللجنة وهم: فضيلة الشيخ محمدصالح بن عبداللطيف، والسيد منصور بن محمد العريض، والسيد أحمد بن يوسف فخرو، والسيد ابراهيم بن علي المسقطي، والسيد عبدعلي العليوات، والسيد محسن التاجر، والسيد صادق محمد البحارنة، والسيد حسين علي يتيم، والسيد محمد بن يوسف بن ناصر، والسيد محمد مبارك الفاضل، والسيد جبر محمد المسلم، والسيد حسن المديفع.

وانتهت اللجنة بعد تحقيقاتها إلى رفع تقريرها إلى سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ... وفيما يلي النص الحرفي للتقرير:

«لقد عهدتم الينا ياصاحب العظمة مهمة التحقيق فيما حدث بجوار القلعة في اليوم الحادي من شهر جولاي ١٩٥٤ . وهذه اللجنة التي تشكلت بأمر منكم بدأت جلساتها في اليوم السابع وانتهت في اليوم العاشر من جولاي. واستمعت إلى شهادة ٢٧ شاهداً. وقد ساعدنا المستشار بقائمة بأسماء شهود من الشرطة وقد استمعنا إلى أغلبهم. إن عبدعلي العليوات وهو أحد أولئك الذين طُلِبَ منهم حضور جلسات لجنة التحقيق قد تطوع وساعد اللجنة في إيجاد شهود من الشيعة الذين كانوا موجودين بقرب القلعة. وقد أحضر ثلاثة شهود جرحى وأربعة شهود من الذين كانوا في الطريق شمالي القلعة عند إطلاق النار. وهذه اللجنة تُعرب عن إمتنانها الشديد لعبدعلي على جهوده. لقد حاول جهده للحصول على شهود من الذين كانوا في ساحة القلعة ولكنه أخبرنا بعدم تمكنه من الحصول على من يعترف أنه كان موجوداً هناك. وقد تقدم أحد الشهود وهو مصير بن عبدالله زهران للإدلاء بشهادته. واللجنة تشكره على هذا الإحساس بالواجب فقد أثبت أنه شاهد مستقل.

وبعد التَمُّعن الدقيق في الشهادات التي أدُلي بها، تَبَيّن للجّنة أن الحقائق هي كما يلي: كانت هناك مظاهرة منظمة من البحارنة للسير إلى دار المعتمدية البريطانية في المنامة لتأمينهم. ولم نتمكن من التثبت من نوع الأمان الذي كانوا يطلبونه ولكنه كان واضحاً أنهم كانوا يقصدون الذهاب إلى دار الإعتماد. ويبدو أن جمهور البحارنة كان منظماً تنظيماً حسناً. وقد آستعُملِتْ ستة باصات للمجيء بهم من القرى، وكانت نمر هذه الباصات قد أطمست، ولعل ذلك لإخفاء حقيقتها. وقد تجمهروا جميعاً عند مسجد مؤمن شمالي القلعة.

وفي حوالي الساعة العاشرة صباحاً أخذ الجمهور الغفير الذي كان في تلك الناحية يمر من باب سياج القلعة مجتازاً ملعب الكرة إلى محل بقرب البرج الشمالي الغربي. ودخل قسم من الجمهور في الحديقة التي أمام بيت مدير الشرطة المستر هايد. وقبل أن يدخل الجمهور في ساحة القلعة دخل قسم كبير منهم في حوطة التوراني وسلحوا أنفسهم بعصي وبقطع من الأنابيب الحديدية وقطع سبرنكات قديمة. وعندما أخذ الجمهور يتقدم نحو البرج الشمالي الغربي من القلعة حاول خمسة عشر شرطياً ازداد عددهم بعد ذلك إلى أربعين مع ثلاثة عرفاء أن يقنعوا الجمهور بالإنسحاب.

وتقدم العريف حمد بن راشد وكان غير مسلح نحو الجمهور وحده، وطلب منهم الإنسحاب وناقشهم ورجا العقلاء منهم إقناع المتهورين بالإنسحاب، وقد أمر رجاله أن لا يتحركوا بدون أوامر وحذر ذوي المدافع الرشاشة على البرج الشمالي الغربي بأن لا يُطلقوا النار. وكان الجمهور كما يبدو في حِدّة متناهية. وقالوا بأنهم أتوا للقلعة للحصول على ما يريدون. وأنهم إذا لم يتمكنوا من دخول القلعة فسوف يذهبون إلى مساكن العائلات ويهاجمونها، وبينما كان العريف حمد بن راشد يحاول جهده في إقناع الجمهور بالتفرق، سمع صوت طلقتي مسدس آت من ناحية الجمهور. وقال أحد شهود البوليس أنه رأى رجلاً يحمل مسدساً يُطلق طلقتين أحدهما موجهة نحو الشاهد والأخرى أطلقها بينما كان الرجل يركض متجهاً نحو القلعة. وليس لدينا ما يثبت صحة هذه الشهادة. ولكن من الواضح لنا بأن رصاصتين أُطلِقتا من الجمهور. ثم أخد الرصاص ينطلق أيضاً من شرفة بيت المدير المستر هايد ومن سطح بيته ومن البرج الشمالي الشرقي للقلعة. وقد قال أحد الشهود من الشرطة أنه أطلق ثلاث رصاصات في الهواء من هذا البرج لتخويف الناس، ولم يُطلق «علي حسن الشراح» ورجلاه الإثنان النار من مدافعهم الرشاشة من أعلى البرج الشمالي الغربي.

وعندما ابتدأ إطلاق النار من القلعة أخذ الجمهور في التفرق والخروج إلى الطريق. وعلى كل فقد وجُدت ثلاث جثث على الأرض. إثنتان منها على بعد خمس وعشرين ياردة من البرج، وواحدة في ملعب الكرة. ولدينا الأدلة التى لا مجال للشك فيها بأن أفراداً من الجمهور شوهدوا يتساقطون من ضرب الرصاص على الساحة الواقعة شمالي غرب البرج. ومن الجَلّي الواضح أن بعض الشرطة قد أطلق النار لَيّقتل.

وقد تَحَقّق بأن البوليس قد أُمروا بأن لا يُطلقوا النار من بنادقهم بدون أوامر من ضباط أعلى، إلا في حالة الدفاع عن النفس. وقد قيل لنا بأن إطلاق النار من قبل البوليس هو مخالف لتعليمات الشرطة. وقد حاول بعض العرفاء أن يوقفوا رجالهم عن إطلاق النار، ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة عليهم، وقد بذل المدير هايد والمفتش سلمان بن جبر أقصى جهدهما لإيقاف إطلاق النار من البيت وعدا هؤلاء فانه لم يكن هناك أحد من ضباط الشرطة خارج القلعة أوعلى سطوحها بينما كانت تقع هذه الأحداث.

وقد استمعنا إلى شهادة الدكتور «سنو» من مستشفى حكومة البحرين، والدكتور «ستورم» من مستشفى الإرسالية الامريكية، وجيء كذلك بثلاثة جرحى





كان سمو الشيخ سلمان بن حمد يولي اهتماماً خاصاً بزراعة القمح في البحرين



كانت جراح أحدهم خطيرة جداً، ولكن أمكن إنقاذ حياته بعمليات نقل دم تبرع به شخصان إنجليزيان. وأدخل في المستشفى الأمريكي تسعة جرحى كلهم مصابون بالرصاص ما عدا واحد منهم. وقد تحقق لدينا من بعض الجرحى الذين طلبناهم كشهود أنهم جُرحوا في الطريق العام شمالي القلعة، ومن الواضح تمام الوضوح أنهم جُرحُوا بالرَصاص الذي أطلِق في الهواء، وكان أحد الجرحى الذين حَقّقْنا معهم صبَياً في الحادية عشرة من عمره قد مَسّهُ الرصاص في جبهته بينما كان جالساً خارج نادي الفردوسي الذي كانت تخفيه عن النظر أشجار حديقة البيت. ويتضح من شهادة الدكتور «سنو» أن أحد القتلى الذين جيء بهم إلى المستشفى أصيب بالرصاص من مسافة خمسين يادرة، وان أحد الجرحى قد أطلقت عليه النار من نفس المسافة. أما الآخرون فقد أطلقت عليهم النار من مسافات أبعد جداً وعندما تفرق الجمهور اتخذ الشيخ خليفة بن محمد (والد وزير الكهرباء والماء الحالي الشيخ دعيج بن خليفة آل خليفة) اجراءات عاجلة لاستدعاء سيارة الاسعاف لنقل الجرحى إلى المستشفى.

النتيجة:

إننا نرى أن جمهور البحارنة كان في حالة هياج وتهديد شديدين، وكانوا مسلحين بعصي وقطع من الحديد، وعند إطلاق رصاصتي المسدس لم يكن هناك خطر من هجوم مباشر في ذلك الوقت، ومع كل هذا فالبوليس كان في حالة هيجان شديد. وبالرغم من الأوامر التي لديهم فقد أطلق النار»... انتهى التقرير.

ولكن هل انتهت الفتنة ؟ وكيف تنتهي وأصحابها جاهزون دائماً لاستغلال كل الظروف لإيقاظها من غفوتها. لقد نتج عن تلك الأحداث المؤسفة، وفاة تسعة أشخاص وبالتالي فقد كانت مناسبة تشييع جنازاتهم فرصة لإيقاظ فتنة أخرى جديدة.

ولذلك فقد تم تشييع الجنازات بمسيرة عريضة، حمل فيها المشاركون جثامين الضحايا ملفوفة بالأعلام البريطانية !! وسار موكب التشييع إلى دار المعتمد السياسي البريطاني فيما كان المشاركون يهتفون بسقوط الحكومة والحياة لبريطانيا !! الحكومة بدورها إستطاعت أن تستوعب الأمر بحكمة وضبط نفس، ولذلك فقد تركت المُشَيّعين يمارسون طقوسهم الغريبة ولم تحاول التعرض لهم. وكاد الأمر ينتهي عند هذا الحد. نقول: كاد ينتهي.. لأن انتهاءه بسلام لم يكن ليُحَقق أغراض أصحاب الفتنة. وكانت أغراضُهم أكبر من مُجَرد إقامة مسيرة تهتف ضد الحكومة وتدعو بالحياة

لبريطانيا، ولذلك فقد باشروا الدعوة من أجل إعلان إضراب يستمر تسعة أيام. بعدد ضحايا الحادث، وفعلاً إستطاعوا بحنكتهم ودهائهم إقناع بعض الناس باعلان الإضراب. في الحقيقة هم أقنعوا الفئة المضُلَّلة، ولكنهم فشلوا في اقناع العُقَلاء وأصحاب الحل والعقد الذين عبروا عن عدم رضاهم لهذا الذي يحدث بما فيه من تعارض مع مصلحة الوطن. ولكن كان العقل في إجازة، وأعلن التهور والدهاء سيادتهما على الموقف. إستمر الإضراب تسعة أيام كانت كافية لتكبيد أصحاب الأعمال الحرة العاملين في الاسواق والمزارعين والصيادين وغيرهم خسائر مادية كبيرة وتعطيل وتيرة الحياة اليومية، وشحن الأجواء بالقلق والتوتر وتحضيرها للشائعات وانتشارها.

وعقدت اللجنة التى أمر الشيخ سلمان بن حمد بتشكيلها، أول إجتماعتها في الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٥ يوليو عام ١٩٥٤ في مبنى باب البحرين. وبعد عدة إجتماعات أصدرت اللجنة قراراً رفعته إلى سمو الشيخ سلمان، أوضحت فيه ملابسات الحادث المؤسف وأوصت بصرف تعويضات لعائلات الضحايا. وبناء على هذه التوصية أصدر سمو حاكم البلاد مرسوماً كريماً في السادس عشر من يوليو عام ١٩٥٤ أمر فيه بصرف تعويض مالي لكل عائلة من عائلات الضحايا، قدره خمسة آلاف روبية إضافة إلى عشرة آلاف روبية تُدفع من أموال سموه الخاصة. كما أمر سموه بصرف راتب شهري لكل عائلة بواقع مائة روبية ولمدة ثلاث سنوات.

وتنفيذاً لتوجيهات سمو حاكم البلاد قررت اللجنة تحويل هذه الأموال إلى دائرة أموال القاصرين، وشراء بيت لكل عائلة وذلك حفاظاً على حقوق القاصرين وعائلات الضحايا. لم تكن مكرمة سمو الشيخ سلمان شيئاً جديداً على شعب البحرين، ولم تكن أولى المكرمات غير آنها جاءت في وقت عصيب، وظروف غير عادية مما ألهج ألسنة المواطنين بالدعاء لسموه والضراعة إلى الله أن يحفظ البحرين وأن يعُيد اليها الدفء الحميم في العلاقة ما بين أفراد شعبها الواحد.

ومع صباح اليوم التالي كانت وفود المواطنين تزحف بعفوية إلى قصر الرفاع العامر للسلام على سمو حاكم البلاد، وتجديد ولائها والتعبير عن وقوفها صفاً واحداً وراء قائدها في وجه أصحاب الفتن ومثيري الشغب. وأستمر توافد المواطنين إلى قصر الرفاع العامر عدة أيام فيما عُدَّ بمثابة موسم وطني عفوي يعبر عن تلاحم الشعب والقائد. وإختار سموه أن يرد التحية لمواطنية بأحسن منها، فأصدر الإعلان التالي: «من سلمان بن حمد آل

خليفة إلى كافة إخواننا الذين أظهروا ولاءهم وإخلاصهم لنا من صداقة ووداد في هذه الأيام. إننا نقدر لهم هذا الشعور النبيل وهذه العواطف الودية، آملين من الله أن يوفقنا لما فيه خير البلاد والعباد. وأكرر شكرى لمن قدم ولاءه وإخلاصة راجياً من الله التوفيق والسعادة...... سلمان بن حمد آل خليفة ... في ١١ يوليو ١٩٥٤».. انتهى الاعلان.

كانت الإشاعة سلاحاً جديداً استخدمه أصحاب الفتنة للمزيد من البلبلة وعدم الاستقرار. كانوا يمكرون ليل نهار سعياً وراء مصالحهم ومصالح من يوجهونهم طمعاً في هدم الشرعية القائمة.

ومع اقتراب عام ١٩٥٤ من نهايتة ونتيجة لتوتر الأجواء وانتشار الشائعات واستعداد البعض لتصديقها، قرر ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي في المنامة إعلان إستقالتهم. ورغم أن هذه الاستقالات فَجَّرت ما يشبه الزوبعة في فنجان الحياة البحرينية، إلا أنها مرت دون أن تُؤَثِّر تأثير مباشراً على الحياة السياسية والاجتماعية. إستمرت الحياة وكان كيان الدولة أقوى من أن تحفره مظاهرة أو استقالة موظف.

وفي حديث لي مع الأستاذ أحمد العمران قال في هذا الخصوص: « كان أكثر ما يزعج سمو الشيخ سلمان بن حمد الإصابات في هذه الأحداث، وكان حريصاً جداً على ان لا يُمَسَّ أي من أبناء الوطن بسوء، وأنا شخصياً اؤكد لك ذلك حيث أن سموه رفض تماماً إستخدام القوة في هذه الأحداث وكان كثيراً ما يردد عندما يطلبون منه أوامر بإستخدام القوة ... هؤلاء جميعهم أبنائي... فقد بذلنا من أجل إعدادهم الكثير والآن تطلبون مني ان آمر بضربهم ».

ويمضى الأستاذ العمران مُستعيدا هذه الذكريات وأصابعة تداعب حبات المسبحة التي في يده وهو يقول: «في إحدى المرات التى جرت فيها مظاهرات من قبل طلاب المدارس استدعاني كل من الشيخ عيسى والشيخ خليفة وقالا لي ما الذي يجرى في المدارس وكيف العمل على تهدئة هذه الاوضاع؟ فقلت لهما يجب أن يأتي معي واحد منكما إلى المدارس. وعليه ذهبنا إلى المدارس الثانوية وتكلمت مع الطلبة هناك قائلاً لهم بأن الذين تتظاهرون ضدهم هاهم منكم وفيكم وهم أمامكم ويُضمرون لكم كل الحب والتقدير، وعليه هدأت نفوس الطلاب وانفضَّت المظاهرات».



صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في بداية الخمسينيات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان في زيارة تفقدية لإحدى المدارس

سمو الشيخ خليفة بن سلمان لدى عودته من زيارة للخارج

سمو الشيخ خليفة بن سلمان في زيارة لمركز التدريب المهني في شركة نفط البحرين - بابكو

هنا.. تبدو بوضوح هذه الشراكة المَتَفرِّدة بين المغفورله سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وشقيقة سمو الشيخ خليفة... شراكة جمعت بينهما في القلق على أمن واستقرار البلاد وجعلتهما يتشاوران معا فيما يمكن لهما ان يفعلاه للإسهام في تهدئة الامور، وقادهما فكرهما إلى استدعاء المسؤول عن التعليم ومشاورته. وبعد الإهتداء إلى الرأى الحكيم قاما معا بالتصرف.

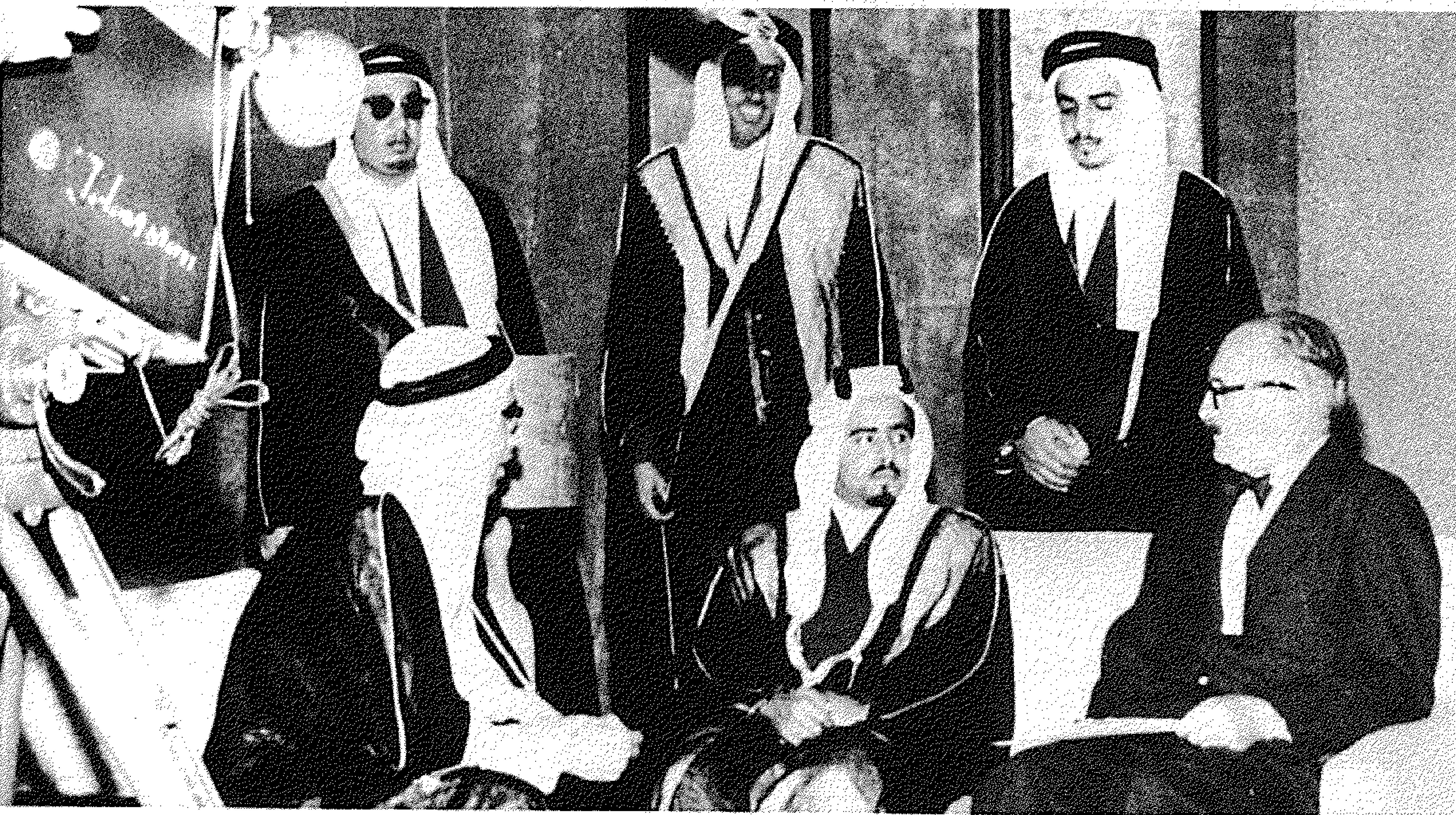
لم تكن الأحداث التي مرت بالبحرين في تلك الآونه نائية عن اهتمام سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وحكومته ومساعديه وفي مقدمتهم الشابين النابهين عيسى بن سلمان وخليفة بن سلمان اللذين كانا قد بلغا حينها التاسعة عشرة والسابعة عشرة من العمر. ففي الوقت الذى كان فيه سمو الشيخ سلمان يعمل على إستمرار وتيرة البناء والعمل الجاد، وإستمرار مؤسسات الدولة، كان ولداه عيسى وخليفة يتابعان الأحداث عن كثب ويحاولان تطويق هذه الفتن والعمل على التخفيف من آثارها السلبية على إستقرار البلاد وأمنها ومسيرة العمل والبناء. ويتذكر صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان بانه في تلك الفترة كثيرا ما سارع إلى التواجد في مركز الحدث، ولقد شُوهد لأكثر من مرة وهو يحُاور المواطنين ويُخفف من مصائبهم ويعمل على تهدئة النفوس. أما اليوم فيؤكد سموه: «لم يكن سهلاً ما كان يحدث للبحرين. ولم تكن تلك الممارسات الغاضبة تحدث بشكل عفوي. كان التخطيط لتصعيدها مستمراً ويزداد خطورة يوماً بعد يوم».

وقد قَيّضَ الله لهذا البلد حاكماً حكيماً وفئة من الرجال المخلصين واصلوا الليل بالنهار للخروج بالبحرين من تلك الأزمات المتدافعة كموج البحر الهائج، وعلى هذا فقد استمرت الأحوال تترواح بين أيام صفاء وعمل وإنتاج وأيام عصيبة متوترة.

ذكرى عزيزة

كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان يشاور أخاه الشيخ عيسى ويأنسا كلاهما إلى رأي محدّد، ثم يبادر الشيخ خليفة على اثر ذلك بالمشاركة في تلك الجهود التى كانت تهدف إلى دعم أمن واستقرار البلاد. وكان سموالشيخ سلمان بدوره يراقب هاجس العمل الوطني المخلص لدى نجليه وتميز كل منهما بصفات خاصة تشكل معا قوةً وسنداً لسموه، كما كان يتابع عن كثب تنامي ثقافتهما السياسية والعامة، خاصة وأن المنطقة كانت تفور بمجموعة من







سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان خلال لقاءاتهما المختلفة مع عدد من الشخصيات البارزة

الأحداث السياسية الهامة. ففي مصر كانت ثورة يوليو (١٩٥٢) التى أنجزها الضباط الأحرار توقظ حاجة الشعوب العربية إلى التحرر والنهضة. وفي ايران كانت ثورة محمد مصدق تعلن صحوة أمة جديدة. وثمة أحداث حافلة بالتغيير في عدة مناطق من العالم.

ويتذكر صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء انه في تلك الفترة، مابين عامي ١٩٥٢-١٩٥٤ كان مهتما بمتابعة التطورات التى كانت تشهدها المنطقة سواء على الصعيد العربي أو الاقليمي، تابعها سموه بعين المراقب الدارس الساعي إلى استخلاص النتائج والعبر والدلالات، ومن ثم كان يعرض على أبيه ما توصل اليه من نتائج. وفيما كان سمو الشيخ سلمان يُقَيّمُ مبادرات نجليه الوطنية وأسلوب تفاعلهما مع الأحداث ومعالجتهما للإشكاليات، بزغت مشكلة الإيجارات في البحرين نتيجة جشع بعض أصحاب العقارات والأملاك الذين رفعوا قيم الإيجارات إلى أرقام فلكية مما خلق موجة من الإحتجاج والشكوى لدى المُستأجِرين.

وبادر سمو الشيخ خليفة إلى السعي لمعالجة هذه القضية التى تَهُمُّ قطاعات كبيرة من الشعب، وبعد دراسة وافية لظروفها وملابساتها أصدر سمو الشيخ سلمان بن حمد مرسوماً في الأول من سبتمبر عام ١٩٥٤ يقضي بتشكيل لجنة عليا لبحث مشكلة الإيجارات وايجاد حل لها. ومع تشكيل هذه اللجنة كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان على موعد مع هديةٍ عزيزة غالية قدمها اليه سمو والده الشيخ سلمان، وكانت الهدية تعيينه عضواً في لجنة الايجارات. كان من الممكن ان تكون تلك هدية تشريفية، ولكن سمو الشيخ خليفة جعل منها أمراً تكليفياً وواجباً أَلقى على عاتقه بما كان يتعطش اليه من القيام بمثل هذه المسؤوليات من أجل البحرين ... ولا يزال لهذا التكليف ذكرى عزيزة لدى سموه حيث كان اول تكليف رسمي في خدمة الوطن. وكان عمر سمو الشيخ خليفة في ذلك الوقت ١٨ عاماً.

كان سمو الشيخ سلمان يُدركُ خطورة القضية، وكان تشكيله للجنة يُعَبِّرُ عن إهتمامه بها، وهكذا بدأت اللَجنة تعقد جلساتها برعاية مباشرة من سموه، ومشاركة فاعلة من سمو الشيخ خليفة. لقد كان ارتفاع الايجارات في البحرين آنذاك مشكلة تدخل في صميم الوضع الاقتصادي العام للبلاد، خاصة وأن ارتفاعا كبيرا في أسعار الأراضي والعقارات كاد يخلق نوعاً من التضخم في الإقتصاد البحريني، إضافة إلى ما نتج عنه من آثار إجتماعية.

وبهذا الفهم والإدراك الشفيف والدقيق لظروف القضية واستحقاقاتها الاقتصادية والإجتماعية عَبّر سمو الشيخ خليفة عن موقفه تجاهها عملياً حيث حرص سموه على حضور جلسات اللجنة والمشاركة في مداولاتها وتدارس ابعادها بكل دقة. وقد تابعت اللجنة اجتماعاتها على مدى عدة اسابيع، توصلت بعدها إلى الاسترشاد بقانون الإيجارات العراقي مع إجراء التعديلات عليه بما يتناسب مع الظروف والخصوصية البحرينية. وصدر قانون الإيجارات الأول في البحرين ليُحَدِّدَ نسبة الرفع على الإيجارات بما لا يزيد عن ١٠٪ من الايجار الأصلي في السنة. وطبعاً وككل قانون لابد له من معارضين ومدافعين عنه، إلا انه نجح في نهاية الأمر في إحداث إنفراج ملموس على الساحة.



عبرة التاريخ



«ياخليفة.. هؤلاء هم أبناؤنا، وأنا أعرفُ بهم. ولست ألومهم، أما اللوّم فيجب أن يكون من نصيب الذين يقفون وراءهم ويحرضونهم ويدفعونهم إلى هذه الأفعال»

الشيخ سلمان بن حمد

٢ مارس ١٩٥٦

الفصل السادس

عبرة التاريخ

كشأن كافة التوجهات العقائدية على مدى التاريخ كان ثمة رجال صدقوا وأخلصوا في انتماءاتهم وأهدافهم، وكان ثمة غيرهم، من المتسلقين الذين يسعون لمصالح شخصية أو مدفوعون لتحقيق رغبات سياسية ومصلحية من أطراف أخرى خارجية أو داخلية. ونتيجة للتفاعلات السياسية من جهة وللممارسات البريطانية من جهة أخرى بدأت تظهر في البحرين شعارات سياسية ذات اتجاهات متعددة، ولكنها تجمع في خطابها السياسي العام على ضرورة إجراء تغييرات إدارية وتنظيمية في البلاد، ورفع وتيرة التطوير والتحديث وإيجاد قوانين متطورة وسط شعارات خطابية تتراوح بين المنطق الهادىء والحماسيّة. ولم يكن هناك أي تعارض أو تنافر بين ما تسعى اليه هذه الدعوات وبين ما كان سمو الشيخ سلمان يهدف اليه من خلال حركة البناء والتطوير والتحديث التى عمل على تنفيذها في البلاد. والتي لم تساعد ظروف الفتن والإضطرابات وتداخلات الإنجليز في إستكمالها. ولذلك فقد تعامل سموه مع هذه الدعوات بتسامح كبير، بل وتجاوب في معظم الأحيان.

وهنا وجد بعض المسؤولين البريطانيين في البحرين آنذاك فرصة للعبث باستقرار البلاد من خلال توظيف بعض هذه الدعوات والتيارات السياسية لتحقيق أغراض معينة. اضافة إلى ذلك كانت هناك ثمة فئة ذات

سمو الشيخ سلمان بن حمد وجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز

جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية

أطماع سياسيّة، وكان لها دورها الرئيس في التطورات اللاحقة على الأوضاع الداخليّة في البحرين. وتراكمت كل هذه الظروف والأسباب لتُشكّل مخاضات أوليّة لسلسلة من الأزمات السياسية التى أَلَمّت بالبحرين وأدخلتها مُنعطفات وتحوّلات انعكست تأثيراتها إجتماعياً واقتصادياً وتموياً على مسيرة البلاد.

نصيحة ملك

كان سمو الشيخ سلمان بن حمد واعياً، ومتسامحاً في الوقت ذاته عما كان يجري في الخفاء من دعوات وإجتماعات تنظيمية تشترك فيها إتجاهات سياسية مختلفة. وكان سموه ينطلق في موقفه ذلك من قناعة وطنية بعدالة الكثير من تلك الدعوات والمطالبات التى تشتمل عليها برامج أو خطابات تلك التنظيمات، هذا مع العلم بأنها لم تكن تنظيمات شرعية معترف بها في الدولة، وكان هذا الموقف من سمو الشيخ سلمان يثير حفيظة الإنجليز، وبالتالي فقد اتخذوا موقفاً مشابهاً من هذه التنظيمات !! ولكن لأغراض أخرى، لعلنا لسنا بحاجة إلى التأكيد على أن الهدف منها كان استغلال أصحاب هذه الدعوات وبعض أعضاء التنظيمات لإثارة القلاقل في البلاد.

وهذا ما كان... حيث شهدت مدن البحرين وأحياؤها ومساجدها وبيوتها إجتماعات سرية تَعَدّدتْ فيها الأوراق والأطياف السياسية. وكان هدفها فرز تيارات سياسية تتولى العمل السياسي في البلاد. إلا أن بعض هذه الإجتماعات كان يهدف إلى إبراز آسماء محددة لشخصيات لم تكن معروفة من قبل بأي نشاط سياسي أو وطني وكان دور هذه الشخصيات مرسوماً بدقة من قبل أوليائهم ومُحَرِّضيهم.

من بين هذه الإجتماعات، الإجتماع الذي انعقد يوم الثالث عشر من اكتوبر عام ١٩٥٤ في منطقة السنابس، وضم تيارات سياسية مختلفة ومجموعات شيعية وآخرى سُنّية. وآصدر المجتمعون قائمة طويلة من القرارات، جاء في أحدها تشكيل هيئة تنفيذية عليا «للمؤتمر» ضمت الشخصيات التالية: السيد علي بن ابراهيم، والسيد محسن التاجر، والسيد ابراهيم بن موسى، والسيد عبدالله أبوذيب، والسيد عبدعلي العليوات، والسيد عبدالعزيز الشملان، والسيد ابراهيم فخرو. والسيد عبدالرحمن الباكر. الذى أنتُخِبَ أميناً عاماً للهيئة، فيما انتُخِبَ السيد محمد المحروس آميناً مالياً.

وبدأت هذه الهيئة تُعلِن عن نفسها وتشرح مفاهيمها وبرامجها السياسية من خلال النشرات والكتابة في الصحف البحرينية مثل مجلة «القافلة» والصحف العربية المعنية بمثل هذه الدعوات. وفي الوقت نفسه فقد اتجه بعض الأعضاء في تلك الهيئة إلى استقطاب التأييد والإعتراف بشرعية الهيئة والمؤتمر الذي تمثله من قبل بعض الدول العربية من خلال مراسلات عديدة. وكان من أبرز هذه المراسلات الخطاب الذي أرسله السيد عبدالرحمن الباكر إلى جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية في محاولة من الهيئة للحصول على دعم وتأييد المملكة العربية السعودية التي تحظى بمكانة كبيرة عربياً ودولياً وخليجياً.

وجاء في نص الرسالة التى حملت تاريخ العاشر من ديسمبر عام ١٩٥٤
«حضرة صاحب الجلالة الملك سعود
بن المغفور له عبدالعزيز آل سعود المعظم
تحية وإجلالاً وبعد...

إن الهيئة التنفيذية العليا وهي التي اختارها شعب البحرين لتكون ممثلة له في المطالبة بحقوقه الطبيعية المشروعة ليُشَرفها أن ترفع إلى جلالتكم جميع البلاغات التي أصدرتها مع خلاصة لجميع الخطوات التى اتُخِذَت من قبلها حتى الآن مع السلطات المحلية. وإننا إذ نرفع لجلالتكم هذه البيانات فلكي يتجلى لكم موقفنا العادي على حقيقتة قبل أن تصلكم معلومات يُقَصد بها تشويه هذه الحركة الشعبية، وإننا نطمح في أن تنال هذه الحركة تأييدكم لما نعهده في جلالتكم من حدب على أمتكم العربية ومناصرة لقضاياها.... وتفضلوا ياصاحب الجلالة بقبول أسمىً آيات الإحترام.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. الداعي لكم عن الهيئة التنفيذية العليا عبدالرحمن الباكر ».. انتهى الخطاب.

وإذ يحتفظ تاريخ الحركات السرية بهذه الرسالة في سجلاته، فإن رد جلالة الملك سعود على تلك الرسالة محفوظ في صفحة من أزهى صفحات تاريخ البحرين المجيد. كانت رسالة العاهل السعودي درساً في الوطنية وشهادة تاريخية مُوَثّقة من قائد وطني حكيم يُسجلها بحق قائد وطني حكيم آخر هو سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

جاء في الرسالة الملكية الرفيعة:
«من سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل...
إلى حضرة المكرم عبدالرحمن الباكر سَلّمه الله.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخذت كتابكم وإطلعت على محتوياته. وبما أنكم كتبتم لنا بهذا الموضوع، فالناصح مؤتمن. والعرب يهمني أمورهم في كل بلد، وأعتقد أن الطريق الذي سلكتموه ليس فيه مصلحة لكم ولا لبلدكم ولا لحاكمكم. وأنا أعلم من أخي الشيخ سلمان أنه أحرص الناس على مصلحة بلاده وأبنائه. وهو قريب من كل خير، والسبيل الوحيد لصلاحكم وصلاح البلد هو التفاهم مع حاكمكم. وكما قيل في المثل عند أهل نجد خصام إثنين مصلحة لثالث. ولذلك فلا أعتقد أن يستفيد من هذا الخلاف إلا أخصام البلد والمتربصين بها الدوائر. لذلك أكرر نصيحتي لكم بالاتفاق والتفاهم بينكم وبين حاكمكم وهو كما ذكرنا بعيد من كل شر وقريب من كل خير. ونسأل الله أن يتولانا جميعاً بتوفيقه .. والسلام ».. انتهى الخطاب الملكي.

ولعلي لست بحاجة للتعليق على هاتين الرسالتين مكتفياً في هذا الصدد، بما نقلته عن سمو الشيخ خليفة بن سلمان، وما نقلته عن عدد من معاصري هذه الفترة الحافلة بالنقيضين: الإضطرابات والقلاقل من جهة، والبناء والتعمير والتطوير من جهة أخرى، وشتان بين الإثنين بل شتان بين القائمين على كل منهما.

ومن الأحداث ذات الدلالة عن طبيعة تفاعلات هذه الفترة، تلك الرواية التى سمعتها من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان فيما رواه سموه عن أسلوب تعامل سمو الوالد مع الأحداث والمشاكل..قال سمو الشيخ خليفة: «كنت آرافق سمو الوالد أثناء عودته من المطار إبان زيارة السيد سلوين لويد وزير خارجيّة المملكة المتحدة في الثاني من مارس ١٩٥٦ للبحرين. وفي أحد شوارع المحرق فوجئنا بعدد من المواطنين يهتفون ضد بريطانيا وضد المستشار، وما أن شاهدوا السيارة حتى بدأوا بالقاء الحجارة عليها والهتاف ضد الحكومة... مما أثار غضبي الشديد، فقلت لسمو الوالد متسائلاً: ألا ترى أننا يجب أن نفعل شيئاً ياطويل العمر لوقف هذه الفوضى التى تعدت حدودها إلى حد الإعتداء على موكبكم بالحجارة ؟ هنا (يقول الشيخ خليفة) نظر اليّ سمو الوالد بحنان بالغ وبهدوء وتسامح وقال: يا خليفة هؤلاء هم أبناؤنا وآنا أعرف بهم ولست ألومهم، أما اللوم والعقاب فيجب أن يكون من نصيب الذين يقفون وراءهم ويحرضونهم ويدفعونهم إلى هذه الأفعال»... هكذا كان سمو الشيخ سلمان ينظر إلى الأمور، لا من خلال ظواهرها، بل من أعماقها وما تخفيه وراءها. ويترفع عن التعامل مع الأمور بارتجال آو من خلال ردود فعل متسرعة.

لم نكن نعارض الشيخ

في مراجعة لي مع أحد المشاركين البارزين في النشاطات السياسية التي وُصِفَتْ بالمعارضة إبان فترة الإضطرابات، سألته عن موقفه المعارض لسمو الشيخ سلمان... لماذا ؟ وعلى أي أساس كان ؟ فأجاب: «هذا الكلام غير صحيح، فنحن لم نكن نعارض سمو الشيخ سلمان، وكنا نكن له كل المحبة والتقدير والإحترام. وهو كان بمثابة الوالد للجميع. كما أننا لم نطالب في يوم من الأيام بقيام معارضة لحكم سمو الشيخ سلمان أو حكومته. كانت لنا أهداف إصلاحية تتماشى مع أهداف سموه وتدعمها. ولكن مكر الإنجليز ودهاءهم هو الذي إنحرف بتلك الأهداف والجهود- أقصد أهدافنا وجهودنا- عن طريقها الأصلي، لقد بذل الإنجليز مجهوداً كبيراً لإثارة الفتنة وراء الفتنة بين الحكومة والشعب. وبين فئات الشعب نفسه... والحمد لله أن الأيام أثبتت صدق ما أقول .. كما ذكر الكثيرون ممن عاصروا تلك الفترة أن بعض المطالب التي كانت الهيئة تنادي بها كانت معقولة وفي طريقها إلى التنفيذ، إلا أن الاسلوب في طلبها وإصرار البعض على تنفيذ جميع المطالب كان له الأثر الأكبر في تأخير تنفيذ هذه المطالب».

هنا ينتهي حديث السياسي النشط «السابق» وأنا أسجله هنا بغير تعليق مني، غير أنني أجد لزاماً علي أن أشير إلى مالمسته وما يبدو في حديث السياسي هذا من إكبار وإجلال لمواقف سمو الشيخ سلمان، ودوره الوطني العظيم. يعترف بذلك ويقره واحد من الذين لبسوا ثوب المعارضة في فترة ما، فما بالك بالذين اقتربوا من سمو الشيخ وخبروه ونهلوا من معينه الثرّ.. وهم كثيرون ومنهم الاستاذ أحمد العمران.

ففي حديث مع الأستاذ العمران كشف لي عن حوار دار في تركيا مع السفير البريطاني هناك السير برنارد برّوز (Sir Bernard Burrows). والذي كان يُشغل منصب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في الفترة من (١٩٥٤ -١٩٥٨). يروي الأستاذ العمران عن السفير البريطاني أنه اعترف أمامه بقوله: «لقد حاولنا مراراً عزل الشيخ سلمان... ولكنا فشلنا». وأعتقد أن هذا الإعتراف لا شك يُعيدنا إلى ماسبق أن ذكرنا عن اعتراف شبيه أدلى به المستشار السياسي البريطاني في البحرين للأستاذ أحمد العمران حين قال المستشار عن سمو الشيخ سلمان أنه « كان مصدر متاعب للانجليز ».

وبالربط بين هذين الإعترافين نجد أنهما يؤكدان صحة هذا التوجه ويكشفان مدى الضرر الذي لحق بفئة من السياسيين بدخول مدارات جانبية دون إدراك كامل لأسرارها وخفاياها فأفقدهم ذلك توازنهم وأوزانهم، وإنساقوا وراء ألاعيب السياسة البريطانية فاقترفوا ما اقترفوا بحق البحرين، وتاريخ البحرين.

من جهته، كان سمو الشيخ سلمان، يُدرك تماماً، تأثير مواجهته للتدخلات البريطانيّة، ووقوفه في وجه رغبات المستشار، والمعتمد السياسي البريطاني، بل وإختياره طريقاً، يُسبب المتاعبَ لهما.

من ذلك، توجهات سموّه، نحو تعريب بعض الدوائر المهمة، أو إضافة الطابع العربي والاسلامي لها، كما فعل بشأن إحضار عضو هيئة محلفين مُسلم، إلى البحرين، لصياغة قانون جزائي، وقانون مدني، وليتولى اعادة ترتيب المحاكم - كما يعترفُ بذلك المعتمد السياسي البريطاني السير برنارد بروز في خطاب أرسله لوزراة الخارجيّة البريطانيّة، يحمل تاريخ ٢٨ نوفمبر عام ١٩٥٥، ورقم ٥٥ / ١٢٧ / ١ /، ثم كلمة «سرّي» وفي هذه الرسالة، يعرب بروز، عن تخوّفه من إنفتاح الحاكم، على العرب، وخشيته من «خطر تزايد النفوذ المصري ! »

ويقول في رسالته: « .. صُدمتُ من التقدم السريع الذي حققهُ النفوذ المصري في الأشهر الأخيرة.. بينما النيّة التي أعلنها الحاكم، لإحضار قضاة أجانب - يقصدُ هنا عرباً ومسلمين ! -للمساعدة في المحاكم .. واحضار أخصائيين مصريين، أمّا أحدث الأمثلة، على هذا، فهو النجاح الذي رافق حملة تبرعات «سلاح لمصر»، هنا في البحرين، وهي الحملة التي لعب فيها الحاكم وعائلته دوراً قيادياً ! »

ويعترف السير بروز، في نفس رسالته السابقة، بأن «الحاكم قد تفوّق على المستشار.. وجرح مشاعر مستشاره القضائي»، في اشارة إلى سياسة سمو الشيخ سلمان، المعارضة للانجليز، والتي أشرنا إلى أنها كانت «تسبب لهم المتاعب».

إن جعبة التاريخ لا تنضب. وثمة دائماً وأنت تقرأ تاريخ البحرين أقوال وأفعال باهرة لسمو الشيخ سلمان ومواقف جديرة بالدراسة والتمعن فيها. يقول المقربون من سمو الشيخ سلمان، والذين عاصروه أنه كثيراً ما كان يكرر عبارة اشتهرت عنه حتى اعتمدها الموظفون والمساعدون الذين كانوا يعملون إلى جانب سموه، كان سموه يقول: «الحاكم الذي يجوع شعبه لاشرف له». وبالتأكيد فلم يكن سموه يعني في عبارته البسيطة تلك مجرد الجوع، بل كان يعني الفقر والحاجة





الشقيقان سمو الشيخ
عيسى وسمو الشيخ
خليفة خلال زيارتهما
للولايات المتحدة
الامريكية



وسبل العيش الكريم لأفراد الشعب. وإذ يستشهد سمو الشيخ خليفة بن سلمان بهذه العبارة التى يذكرها يرويه سموه عن سمو الوالد، فهو يجعل لها إطاراً ممتداً إلى مختلف مناحي الحياة، فجوع الشعب ـ يقول صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان ـ لا يعني جوعه للخبز فقط، بل يمتد ذلك من الصحة والتعليم إلى إستخدام أرقى وسائل التقنية. من هنا يمكن أن نفهم مغزى سياسة الحماية البريطانية باعتمادها مسألة إبقاء الشعب بحاجة دائمة لها مقياساً لنجاحها أو فشلها.

ومن هنا نفهم دلالة العبارة التي قالها الأستاذ أحمد العمران وآنا أحاوره في منجزات سمو الشيخ سلمان. فقد سألت الأستاذ العمران عن أهم إنجازات سمو الشيخ سلمان، وجاء جواب الأستاذ العمران مباشراً وقاطعاً وبغير تردد: «وقوفه أمام الإنجليز» كما ان سمو الشيخ سلمان كثيراً ما كان يردد عندما يغضب: «ما الذي يريده الإنجليز؟!» كان الإنجليز يعملون لإيصال الشعب إلى مرحلة الجوع وكان سموه يعتبر الحاكم الذي يجوع شعبه بلا شرف.

الشقيقان في أمريكا

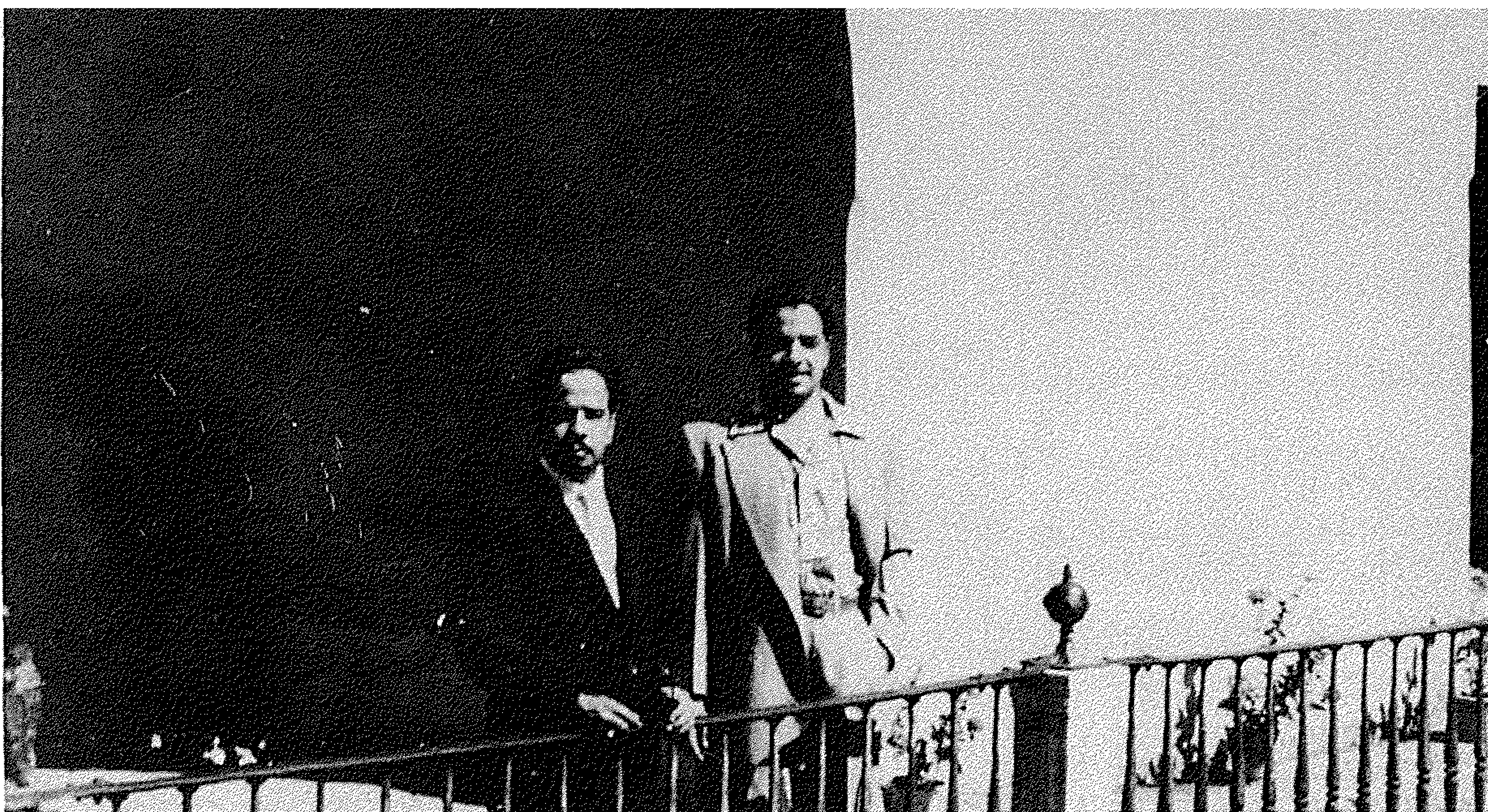
قلنا، أن سمو الشيخ سلمان، كان يحرص على تزويد نجليه عيسى وخليفة، بالثقافة والمعرفة والاطلاع، وما يُطَوِّرُ ويصقل شخصيتيهما... وكان في نفس الوقت، يفتح نوافذ على علاقاتٍ متطورة مع الولايات المتحدة، ولذلك، فقد استثمر سموه، أول بادرة، انجلاء وتحسن في الأحوال العامة، في البلاد، فرّتب مع المسؤولين الأمريكيين، وكبار رجالات شركات البترول، لتنظيم زيارة لصاحبي السمو عيسى وخليفة، إلى الولايات المتحدة.. عاد منها الشيخان، بالكثير من الأفكار، والطموحات، وشاهدا الكثير من الخدمات، التي ظلّت عالقة في ذهنيهما، وظلاّ يحلمان بتقديمها لشعب البحرين، حتى تحقق لهما ذلك .

ولنترك آمر الحديث عن هذه الرحلة الطويلة، للخطاب السري، الذي أرسلته السفارة البريطانية، في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٥، إلى وزارة الخارجية البريطانية، والذي أورد فيه السيد آر. دبليو. بايلي، تفاصيل تلك الرحلة:

«١-قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، اكبر آبناء حاكم البحرين، يرافقه شقيقه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وحاشية ترافقهما، بمغادرة نيويورك يومٍ آمس على متن السفينة «مورتيانا»، في ختام زيارة استغرقت ثلاثة أسابيع حلاّ فيها ضيفين على شركة نفط البحرين.

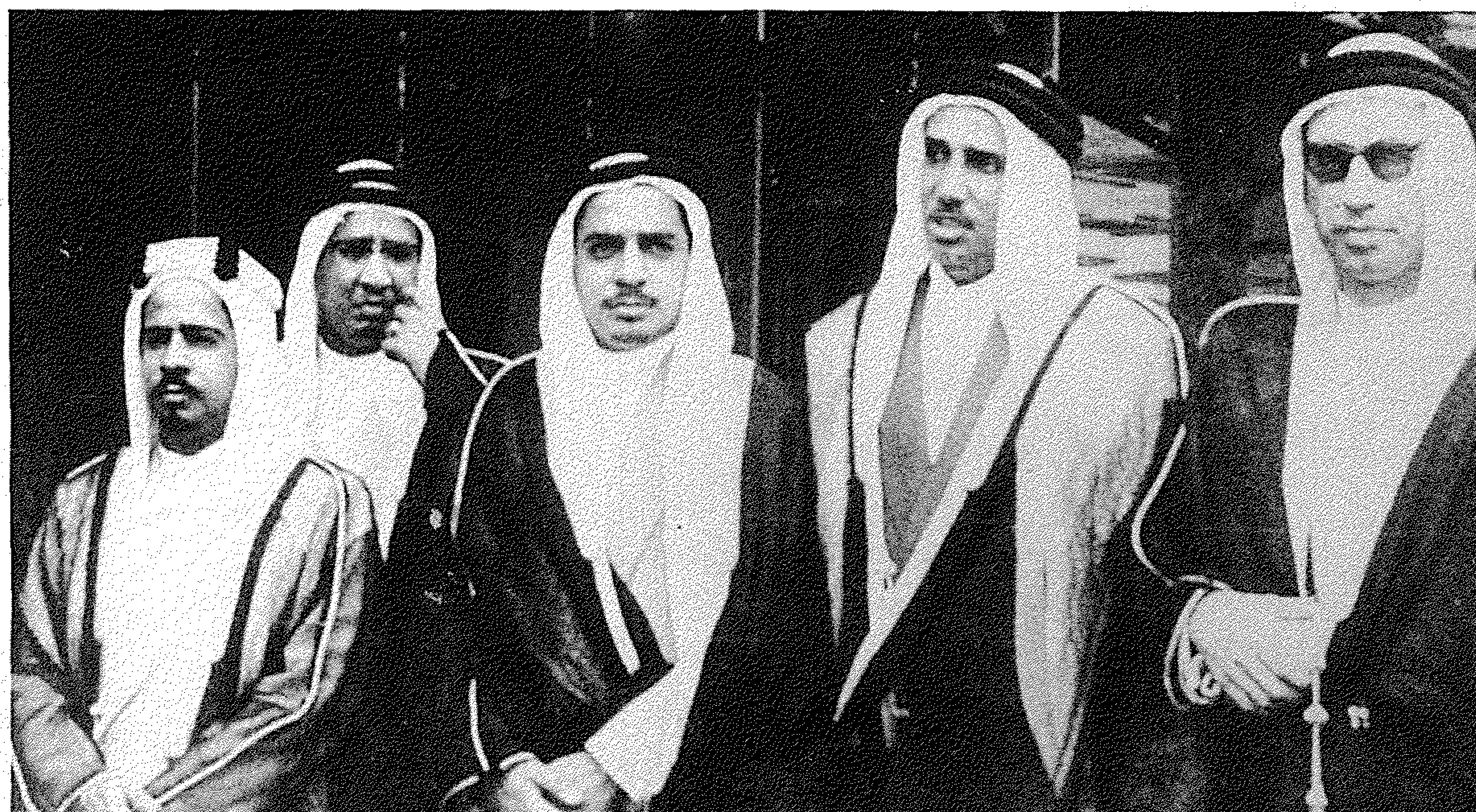


الشقيقان سمو الشيخ عيسى وسمو
الشيخ خليفة خلال زيارتهما
للولايات المتحدة الامريكية





الشقيقان سمو الشيخ
عيسى وسمو الشيخ
خليفة خلال زيارتهما
للولايات المتحدة
الامَريكية





FA 1941/2 | وزارين

E.

AIR BAG
CONFIDENTIAL
10715/2/10/55

BRITISH EMBASSY,
WASHINGTON, D.C.,
JULY 22, 1955.

My dear Ian,

Sheikh Issa bin Salman al Khalifa, the eldest son of the Ruler of Bahrain, accompanied by his brother Sheikh Khalifa bin Salman al Khalifa and a small suite left yesterday in the "Mauretania" from New York for the United Kingdom after a three weeks' visit to the United States as a guest of the Bahrain Petroleum Company.

2. Sheikh Issa arrived in New York on June 28 in the R.M.S."Queen Elizabeth." The following day, Her Majesty's Consul-General called on him at his hotel and the Sheikh and his party subsequently returned the call at the Consulate-General.

3. After some days in New York the party were taken on a conducted tour which included Niagara Falls, Chicago, San Francisco, Los Angeles and New Orleans. A summary of their tour is attached.

4. They arrived in Washington late on the afternoon of July 14 and I met them at the airport. They reached their hotel just in time for the reception given by the California Texas Oil Company (the parent company of the Bahrain Petroleum Company). The Ambassador and Lady Makins as well as a number of the Arab representatives, State Department officials and members of the oil companies in Washington, attended. Later the Sheikhs and a small party of us went on as the guests of the Company to dinner and cabaret at the Shoreham Hotel.

5. Sir Charles Belgrave the Adviser to the Governor of Bahrain arrived in Washington with Lady Belgrave at the same time as the Sheikhs, but coming from New York. He accompanied them when they called on the Ambassador on July 15 and also when I took the party to the State Department to call on Stephen Dorsey the Acting Director of the Office of Near Eastern Affairs. Both the Assistant Secretary and the Deputy Assistant Secretary were away. For this reason the Assistant Secretary in Charge of Economic Affairs (Mr. Waugh) acted as host at the luncheon given at Blair House by the United States Government. Those present included Sheikh Issa and his party, Sir Charles Belgrave, State Department officials, the Vice President and members of the staff of the Caltex Oil Company and myself. Later that afternoon, Mr. James Black a prominent figure in the Republican Party and a friend of the President gave a cocktail party. The Secretary of the Interior, Mr. McKay, was there and discussed Arab horses with Sheikhs Issa and Khalifa at some length.

6. In the evening the Ambassador gave a stag dinner party for them followed by a film show. The guests included Sir Charles Belgrave, State Department and Oil Company officials,

/ the

A.C.I. Samuel, Esq.,
Eastern Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.

وزارة الخارجية البريطانية كانت تتابع زيارة الشقيقين سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة لامريكا بشكل دقيق جداً. وهذه نسخة من أحد التقارير المرسلة من السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٥ إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الزيارة

٢-وصل الشيخ عيسى، والشيخ خليفة إلى نيويورك في ٢٨ يونيو على متن السفينة الملكية « اليزابيث». وفي اليوم التالي، قام القنصل العام لجلالة الملكة بزيارتهما في الفندق. ثم قام الشيخ عيسى والوفد المرافق بعد ذلك، برد الزيارة إلى القنصلية العامة.

٣- بعد قضاء بضعة أيام في نيويورك، تم إصطحاب الوفد في جولة شملت شلالات نياجرا، شيكاغو، سان فرانسيسكو، لوس أنجليس، نيو اورليانز، ومرفق بطيه ملخص للجولة.

٤- وصلوا إلى واشنطن ظهيرة ١٤ يوليو، وقمت باستقبالهم في المطار، وقد وصلوا إلى الفندق في الوقت المناسب لحضور حفل الاستقبال الذي أقامته على شرفهم شركة تكساس كاليفورنيا، «الشركة الأم لشركة نفط البحرين».. وحضر الحفل السفير، إلى جانب عدد من الدبلوماسيين ومسؤولين من وزارة الخارجيّة، وممثلين لشركات النفط في واشنطن... إلى آخر الرسالة».

وهكذا تستمر الرسالة، في ايراد وصف دقيق لكافة فعاليات الزيارة، بحيث يبدو واضحاً، آن بريطانيا، كانت تتخوّف من هذه العلاقة التي تنشأ، بين سمو الشيخ سلمان، والولايات المتحدة.

كما تشير الرسالة، إلى اللقاءات الرفيعة المستوى، التي عقدها سمو الشيخ عيسى، وسمو الشيخ خليفة، مع عدد كبير من المسؤولين في وزارة الخارجيّة الأمريكية، والدوائر السياسية والمالية الأمريكية، إضافة لأعضاء الكونغرس.

غير آن لفتة، انسانيّة، تطرقت إليها الرسالة، تشير إلى مدى حرص وتخوف الوالد سمو الشيخ سلمان، على نجليه، بل وتأكيده، للمضيفين، والمنظمين، على عدم تحرّك ولديه، من غير مرافقين.. « لم نترك لهم مجالاً لاكتشاف الأشياء بأنفسهم، كما عبروا هم عن ذلك، ... وقد أوضحت شركة النفط لي، بأن رغبة الحاكم في البحرين كانت واضحة أنه يجب عدم السماح لهم بالخروج لوحدهم».

ولاينسى، مرسل الرسالة. الاشارة إلى تذمر صاحبي السمو الشيخ عيسى، والشيخ خليفة، من عدم السماح لهما بالتجَول بحرية، «واكتشاف الأشياء بأنفسهم» طبعاً ودون آن يعلما بأن رغبة والدهما، كانت كذلك .. خوفاً عليهما.

لقد تركت هذه الزيارة، الطويلة، والتي شملت مدناً وأقاليم، وشركات وصناعات، وإدارات عديدة. أثراً كبيراً، في نفسي صاحبي السمو الشيخ عيسى،

شارع باب البحرين في الخمسينيات

مدينة المنامة في بداية الخمسينيات

والشيخ خليفة، وبقيت كثير من إنطباعات تلك الرحلة، تمور في خاطري الشقيقين، وهُما يُعِّدان الخطة التي سارعت في إدخال أدوات عصر التقنيات الحديثة، والرفاهية، إلى البحرين التي كُنَّا تركناها، وقد انفرجت فيها الأجواء لبعض الوقت... غير أن تداعيات عدة، كانت تحدث وراء الكواليس.

لقاءات سرية

شهدت البحرين في تلك الآونة فيضا من الإجتماعات السياسية التي كانت تجري في أماكن بعيدة عن إنتباه الحكومة، مثل مسجد مؤمن في المنامة، ومسجد الخميس، ومسجد العيد في العوضية. وقد يعتقد البعض أن تلك الإجتماعات كانت ذات طابع ديني، بإعتبارها تنعقد في المساجد. إلا أن هذا الاعتقاد خاطىء تماماً، ذلك أن المشاركين في هذه الإجتماعات كانوا من مختلف التنظيمات والتيارات السياسية، كاليساريين والبعثيين ... وحتى الشيوعيين.

على كل حال فالهيئة بعد رسالتها الشهيرة إلى جلالة الملك سعود ورده الحكيم عليها، بدأت تمارس نوعاً غريباً من النشاطات السياسية تدور كلها من خلال زيارات متبادلة فيما بين السكرتير الثالث في دار المعتمدية البريطانية والأمين العام للهيئة التنفيذية العليا. وهي زيارات إعترف الأمين العام بحدوثها في مذكراته التى صدرت في منتصف الستينيات (صفحة رقم ٧٧ و ٨١). غير أنه بَرَّرها بالقول أنها كانت تتم لبحث نقاط عامة تخص البلاد ! . ومع ذلك فلم يستطع الأمين العام أن يفسر الطابع السري لتلك الزيارات واللقاءات المتبادلة، خاصة بعد أن تم الكشف عن تورط موظف بحريني يعمل في دار المعتمد البريطاني في الترتيب لهذه الزيارات واللقاءات وتأمين السرية لها ! وفي آحد الإتصالات مع المعتمد السياسي البريطاني قال له المعتمد: « اذا كنتم ترغبون حقاً في تسوية سلمية وغايتكم الإصلاح فهناك طرق شتى عليكم أن تطرقوها دون هذه المسالك الوعرة كالإضرابات والبيانات الإستفزازية ثم يجب ان تكونوا أكثر واقعية فانكم تطالبون باشياء لم تتحقق بعد في أرقى بلدان الشرق الأوسط. واذا قستم وضعكم بالنسبة للبلاد المجاورة لكم فانكم في نعيم وفي حرية لم ينعم بها شعب بين شعوب هذه المناطق».

هنا، ربما يبدو ضرورياً، اَن نلقي نظرة على واقع الحركة الوطنيّة، في البلاد، وعلاقتها بالهيئة التنفيذية العليا.. والواضح، أن قيام هذه الهيئة، اتكأ في

البدايات على القيادات التقليديّة للحركة الوطنيّة في البحرين. غير أن الأمور تطورت فيما بعد، إذ دخل اليها، مجموعة كبيرة -نسبيّاً- من الشباب، والعمال، الذين تختلف مصالحهم الاقتصادية ومبادئهم ومستوياتهم الثقافية عن مستويات ومصالح ومبادىء القيادات، وقد شكل الشباب والعمال، ما عُرف بـ «لجنة المئة»، التي اتجهت اتجاهاً اكثر ثوريّة، مما أدى إلى ظهور تيار داخل الهيئة، يدعو إلى نبذ النهج السياسي للقيادة وشعار «خُذْ وطالب»، ومن هذا التيار تشكلت الجبهة التي تُعرف بـ «الجبهة الوطنيّة»، التي بدأت نشاطاتها بتوزيع منشورات سريّة، تتهجّم فيها على العائلة الحاكمة، والاستعمار البريطاني، مخالفة بذلك رأي القيادة، التي أصدرت باسم الهيئة التنفيذية بيانات تُنَدِّدُ فيها بهذه الجبهة، وتتنصّل من ممارساتها، ووصفتها بـ «الجبهة الوطنيّة المزُيَفّة»، طالبةً من الشعب البحريني عدم الإلتفات لطروحاتها، ومنشوراتها.

وفي أحد هذه البيانات، قالت الهيئة: «إننا لا نُقر الأعمال الارهابيّة مهما كانت، وعلى الشعب أن يبعد عن كل الجهات والتشكيلات التي تتخذ العنف والقسوة وسيلة لنيل حقوقها».

وهكذا، فإن الثغرة التي تشكلت منذ البداية، في جسد الهيئة التنفيذية، سرعان ما اتسعت، وأدّت إلى إصطفافات مُتضادّة، وخلافاتٍ بين طرفي « الهيئة».

في نفس الوقت، لاحظت بريطانيا، بحذرٍ كبير، أن سمو الشيخ سلمان، كان يسعى ويعمل من أجل ما وصفه السيد بوروز، في وثيقته السابق ذكرها بـ « علاقات وديّة مع الاصلاحيين»، وبالتالي، فقد بدأت بريطانيا، بدراسة ما أسماه السيد بوروز بـ « الفُرص التي يملكها الاصلاحيون»، وهي فعلاً باشرت إقامة إتصالات معهم، تهدف إلى استقطابهم، وإبعادهم عن سمو الشيخ سلمان، وكانت النتيجة ما سنراه في الصفحات التالية.

في هذه الفترة سنلاحظ حقيقتين تؤكدهما الوثائق:

الأولى: أن العلاقة بين الهيئة التنفيذية العليا ودار المعتمد السياسي البريطاني كانت علاقة وثيقة «سمن على عسل» كما يقول التعبير الشائع، في الوقت الذي يقود فيه بعض أعضاء الهيئة الدعوات المطالبة بعزل المستشار الإنجليزي السير تشارلز بيلجريف ويصفونه بالديكتاتور وحامي مصالح بريطانيا.

الثانية: أن نسبة كبيرة من الذين تنادوا للإنضمام للهيئة ومؤتمرها وشاركوا في نشاطاتها إنما جاء إنضمامهم اليها لقناعة تَوَلَّدت لديهم بأن أهداف

الهيئة تتوازى مع أهداف البحرين في التحرر والإستقلال عن الإدارة البريطانية، إضافة إلى الأهداف الوطنية الأخرى كالتحديث والتطوير والبناء وإصلاح المؤسسات وغير ذلك. وللتاريخ فقد إكتشف هؤلاء الحقيقة فيما بعد، وأعلن عدد كبير منهم ذلك وعَبّروا عن ندمهم لما كانوا قد غُرروا إليه. وبمناسبة الحديث عن التغرير فسيكون من المناسب هنا أن نُورد الحادثة التالية والتي تُشير إلى مدى ذلك التغرير الذي مارسته الهيئة على المواطنين، حتى في القضايا التي تخدم مصالح المواطنين.


إجتماع في القصر

فقد رأت الحكومة في تلك الفترة وبعد شكاوى عديدة من المواطنين، أن تصدر قانوناً لفرض التأمين الإجباري على السيارات العاملة (أي سيارات الأجرة) وكان من الواضح جداً للعموم مايُحققه هذا القانون من حفاظٍ على أرواح الناس وممتلكاتهم وتأمين الحياة الكريمة للسائقين في حالة إصابتهم، ولعائلاتهم في حالة تعرضهم للوفاة. ورغم كل هذه الفوائد الجلية والتي لا تخفى على أحد، ورغم ما بذلته الحكومة من جهد ووقت لشرح أهداف ومرامي هذا القانون، بل وإعتباره مطلباً شعبياً، إلا أنه من المضحك المبكي أن الهيئة والمتعاونين معها وآخرين من أصحاب الفتنة أشاعوا أن الهدف من وراء القانون دَعمُ وخدمة شركات التأمين الأجنبية، متغافلين عن كل الفوائد الأخرى للقانون.

ومع تراجع المنطق في هذا الإدعاء ورغم العقلانية في الطرح الذي أبدته الحكومة لدى شرح مميزات القانون، إلا أن الغوغائية تمكنت من إقناع السائقين بإعلان الإضراب عن العمل مما أَثّر سلباً على حركة المواصلات في البلاد وعَطّل الكثير من المصالح وأحدث إرباكاً في طبيعة الحياة في البحرين. والحقيقة أن الذين غَيّبوا العقل غَيّبوا أيضاً مصالح البحرين، في وقت كانت البلاد أحوج ما تكون للعمل الحقيقي والبناء والتجرد لصناعة الحاضر وتأمين المستقبل. غَيّبوا العقل والعقلانية وغَيّبوا العمل فماذا كانت النتيجة ؟

إنها الشعارات الرومانسية الصاخبة التي سيطرت على مساحة كبيرة من مساحات العمل السياسي العربي في فترة من فتراته، وكان للبحرين نصيب منها.

بالشعارات تمكنوا من إدخال الناس بيوتهم وترك أعمالهم ومباشرة الإضرابات التي أضَرّت بالحياة وعَطّلت مسيرها. والغريب أنهم كانوا يزعمون العمل لصالح البحرين. والأكثر غرابة أن يكون العمل لصالح البحرين بتوجيهات



سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

سمو الشيخ سلمان بن حمد يفتتح احد المستشفيات النسائية

سمو الشيخ عيسى بن سلمان
وسمو الشيخ خليفة بن
سلمان في زيارة لاحد
المصانع

سمو الشيخ عيسى بن سلمان
وسمو الشيخ عبدالله بن عيسى
في زيارة لاحدى المدارس



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وبرفقته نجله سمو الشيخ حمد وهو في السابعة من العمر

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وبرفقته نجله سمو الشيخ حمد في افتتاح احد المشاريع

من مدير الإستعلامات والسكرتير الثالث في دار المعتمدية !! وبطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال الاجتماع مع الأمين العام للهيئة.

إزاء هذه المفارقات الغريبة رأى سمو الشيخ سلمان أن يضع الهيئة ورجالها أمام التاريخ. كانت الهيئة قد دعت لإضراب عام يشمل كافة أرجاء البلاد وكافة فئات الشعب وهو الأول من نوعه في البحرين، وإستمر سبعة أيام أضرت بمصالح البلاد والناس حتى ان الذين شاركوا في الإضراب أبدوا سخطاً تجاه الهيئة ودعوتها وشعاراتها، ومُطالباتها التي تَتَعَدّى حدود المعقول. ورضوخاً لمطالب الناس بدأت الهيئة تلجأ للمناورة فعرضت إجراء حوار مع الحكومة وهو العرض الذي رفضته الحكومة باعتباره يتعرض لمبدأ السيادة ولهيبة الدولة. واشترطت الحكومة فَضّ الإضراب أولاً. وخرج الناس عن أوامر الهيئة، فعادوا لممارسة أعمالهم.

وهنا ومن أجل تجنيب البلاد كارثة محققة بسبب هذا الإحتقان السياسي، دعا سمو حاكم البلاد في السابع والعشرين من اكتوبر عام ١٩٥٥ إلى إجتماع عام في قصر الرفاع ، لمناقشة الأوضاع التي وصلت اليها البلاد وشملت الدعوة مختلف الأطراف السياسية والناشطين إضافة لكبار المسؤولين. ضم الإجتماع الذي إنعقد برعاية سمو الشيخ سلمان ورئاسته: سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة ، والسيد بيلجريف مستشار الحكومة، والسيد علي بن ابراهيم ،والسيد عبدالعزيز الشملان، والسيد يوسف الشيراوي، ومدير العلاقات العامة للحكومة. ومع أن هذا الإجتماع العام لم ينجح في إخراج البلاد من الأزمة كلياً بفعل تشدد المعارضين. إلا أنه نجح في إخراج البلاد من المنطقة الحرجة وأدى إلى إنفراج في الحالة العامة في البحرين. غير أن الأمور ظلت تسير باتجاه يُعاكس مصلحة البلاد. وكانت هذه مناسبة لرحلة صيد في الماء العكر، بادر اليها نفر من الطامعين في ضرب الشرعية. والذين لم يجدوا حرجاً في إطلاق الوعود لبعض أعضاء الهيئة بتلبية كافة مطالبهم إذا ما ساعدتهم الهيئة على الوصول إلى سُدّة الحكم. ولسوء حظ هذا النفر، أو ربما لحسن حظ البحرين، فلم تلق هذه الدعوة قبولاً ايجابياً لدى الهيئة ،لعدم ثقة بعض أعضاء الهيئة بالدعوة وأصحابها، ولرفض البعض الاخر من أعضاء الهيئة مناقشة الموضوع من حيث المبدأ، وإعلان ولائهم لسمو الشيخ سلمان واعتباره رمزاً لإجماع البحرينيين بمختلف فئاتهم. كانت عناية الله تحرس البحرين. وكانت هذه العناية قد هَيّأت للبلاد طائفة من الرجال المخلصين يعملون لخيرها حتى في أحلك الظروف.



Since my return I have been struck by the rapid strides which Egyptian influence has made in recent months, not only in Bahrain, but elsewhere in the Gulf. As Mr. Gault recognises, and as I pointed out in my telegram No. 771 of the 28th of October, the supervisory committees described in the enclosed Despatch are only too likely to serve as new channels for the introduction of Egyptian teachers, doctors and experts, while the intention which the Ruler has also proclaimed of bringing foreign Judges to help in the Courts will have the same result. Nor is the introduction of Egyptian specialists the only respect in which the new situation may favour the growth of Egyptian influence here. The close links between the reformists and the Egyptian revolutionary movement to which I have referred above, may induce the Ruler in his attempt to establish friendly relations with the former to pose as a friend of Egypt as well. The immediate usefulness of the time-honoured remedy of invoking foreign affairs to cure, or obscure, internal dissensions, is not lost upon the Ruler, although its longer term implications probably are. The latest and most deplorable example of this is the success which has attended the collections in Bahrain for "Arms for Egypt" - a campaign in which the Ruler and his family played a leading part not, I believe, out of conviction but largely for considerations of domestic politics.

4. The second danger lies in the operation of the supervisory committees themselves. Mr. Gault points out that, although subject to general Government control of

/a.

وثيقة مرسلة من المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية تكشف التخوف من تزايد النفوذ المصري من خلال استخدام مدرسين مصريين واحتمال استخدام اطباء مصريين، مما يشكل خطراً على السياسية البريطانية خاصة بعد تولي الرئيس جمال عبدالناصر القيادة في مصر



CONFIDENTIAL

Despatch No. 63

(10111/7/54)



BRITISH RESIDENCY,

BAHRAIN.

June 23, 1954.

Sir,

I have the honour to report that I took the opportunity of a meeting with the Ruler of Bahrain on June 20 to speak of my concern at the serious state of communal feeling between the Shi'a and Sunna sects in Bahrain which gave rise to the riot on the 10th Muharram last year, which has continued to be inflamed and which has lately broken out again in a communal fight at the Bahrain Petroleum Company's Drum Plant at Sitra in which Shi'i and Sunni villagers of Sitra Island joined and which resulted in a dozen or so casualties, one of them fatal.

2. I said I was aware that there was some talk of Sunni and Shi'i representatives getting together to settle their communal differences and that some meetings had been held with that purpose, but they had been discouraged by the Government, because it appeared that those concerned wanted to make these meetings an excuse for putting forward

/all

The Right Honourable Anthony Eden, M.C., M.P.,
Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs,
Foreign Office,
London, S.W.1.

وثيقة مرسلة من المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية تكشف عن ان هناك اجتماعات بين جماعات الشيعة وجماعات السنة لبحث خلافاتهم وتسويتها

وقد ذكر لي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان أن الوالد سمو الشيخ سلمان . وبرغم الضغوط والتحديات العديدة التى كان يواجهها سموه في تلك الفترة . إلا انه كان حريصا دوما على إطلاع ولديه عيسى وخليفة بحقائق وأبعاد كل ما يدور في البلد من أحداث. وأضاف سمو الشيخ خليفة أن سمو الشيخ سلمان كان يعرف النوايا السيئة من قبل البعض في زرع الفتن، وأن البلاد تمر بمرحلة خطيرة جداً يتوجب فيه سد الطرق على هؤلاء. وأن هذه الفئة مدعومة بشكل غير مباشر من قوة كبيرة خفية. وعليه شرع سموه في الإعداد إلى برامج سريعة لإعادة التنظيم في الدولة حتى يقطع على هؤلاء الفرصة في زرع الفتن. وبدأ سموه المشاورات مع المقربين بهذا الخصوص. وكان من هذه التنظيمات قانون الأشخاص الموقوفين الصادر بمرسوم أميري في التاسع من فبراير عام ١٩٥٦ والذي كان يُهْدَفُ من خلاله إلى ضبط النظام من جهة وحماية الاشخاص الموقوفين من جهة اخرى. وجاء في المرسوم: يُطلق على هذا القانون اسم «قانون الأشخاص الموقوفين لعام ١٩٥٦» ويسري مفعوله إبتداءً من اليوم الثاني عشر من شهر فبراير ١٩٥٦». وقد كان الهدف من هذا القانون حماية الموقوفين من بعض التصرفات الشخصية من قبل بعض المسؤولين وكان معظمهم من البريطانيين، حيث حَدّدَ القانون الفترة القصوى للتوقيف، وكذلك أن لا يتم التوقيف إلا بناء على أمر قبض، وعلى أن يتم تقديم تقرير بذلك. وقد لاقى هذا القانون إستحسان المواطنين. وعلى الرغم من أن صدور قانون الموقوفين خَفَّفَ حالة الهيجان لدى البعض، إلا انه لم يقتلعها، حيث ان الاوضاع في البلاد استمرت متوترة بسبب المشاحنات التي هَيّأت الأجواء للإشتعال لأي سبب مهما كان بسيطاً آوتافهاً.

حادث البلدية

من ذلك ما حدث في حوالي الساعة العاشرة والربع من صباح يوم ١١ مارس عام ١٩٥٦، فأثناء قيام أحد مفتشي بلدية المنامة بواجبه اليومي في تنظيم الأسواق لمنع تعدي الباعة المتجولين «والذين يفترشون الأرصفه والطرقات» على الشارع العام، حدثت مشادة بين مفتش البلدية وبعض الباعة الذين رفضوا تعليمات المفتش، فما كان من المفتش إلا أن جاء بشرطي حاول أن ينقل أغراض وصناديق البائع بالقوة، إلا أن البائع رفض ذلك وحدث شجار بينهما. في هذه الأثناء تجمع الناس شيئاً فشيئاً وحاولوا التصدي لعدد من الشرطة كانوا موجودين بالسوق. فهربوا إلى مبنى البلدية الذى كان قريباً من السوق والتجأوا هناك. وبدأ الناس يتجمعون عند البلدية وأخذوا يطالبون

الشرطة تطوق منطقة بلدية المنامة بعد الحادث

منطقة بلدية المنامة

بالشـرطي الذي ضـرب البـائع. واسـتـمـر النـاس في التجـمـع طوال اليـوم. وفي الساعـة الثالثة عـصـراً حـاولت الشـرطة المجيء بسيـارة شـحن كبيـرة إلى باب البلدية ليستقلها أفراد الشرطة المحاصرون في الداخل، إلا أن المحاولة فشلت. وبعد أقل من نصف ساعة سُمعت طلقـات رصاص من الشرطة في الهواء لتفريق الناس. وقد كانت الشرطة بقيادة الكولونيل البريطاني «همرسلي».

غير أن الباعة الغاضبين كانوا هدفاً سهلاً للتحريض الذي مارسَتْهُ فئات خفـيـة سـارعت إلى مـوقع الحـادث لإسـتـغـلال المـوقف. فـازدادت حـدة التـوتر بين الجانبين ووصلت إلى مرحلة الإشتباك بالأيدي وبعض الأسلحة الخفيفة كالمواسير والسكاكين والعصي. ويبدو أن أفراد الشرطة كانوا قلة أمام كثرة الباعة الغاضبين، وهذا دفع ببعض أفراد الشرطة، إلى إبداء ردود انفعاليّة غاضبـة، وإطلاق النار في الهواء، وفي جهات مختلفة، وهم في حـالة ارتباك شديدة، ممـا أدى إلى إصابة عدد من الأشخاص برصاصات طائشة. مع أن الأوامر الحكوميّة للشرطة كانت تشدد دائماً على عدم إطلاق النار بدون آوامر مباشرة.. وكان الكولونيل «همرسلي» يعلم ذلك. كانت الفرصة مناسبة للهيئة لممارسة نشاطها، وعلى الفور أعلنت الإضراب العام في البلاد! وسَيّرت المظاهرات الغاضبة في الأسواق والطرقات مما أدى إلى إشتعال أحداث العنف والغوغائية من قبل عناصر غاضبة ومتهورة، والتي وصلت حد إحراق العديد من السيارات والمحلات التجارية !!

هنا تبدو حقيقة تقاسم الأدوار بين بعض عناصر الهيئة والمستشار الانجليزي بيلجريف، الذي بادر من فوره إلى القيام بدور الوساطة بين الحكومة والهيئة والشعب! ورغم إدراك الكثيرين لخفايا دور المستشار وتورط بعض العناصر فيما حدث إلا أن جميع الاطراف وبتوجيهات من سمو الشيخ سلمان بن حمد أبدوا استعدادهم لقبول مهمة المستشار طالما كانت تسعى لتهدئة الأوضاع في البلاد. هنا لابد أن نشير إلى وعي فئة عريضة من الشعب بالدور الذى كان يلعبه المستشار بيلجريف، ولذا فقد إنطلقت المطالبات الشعبية بابعاده وعزله. والحقيقة، آن ما حَدَث في الأردن من إبعاد وعزل الجنرال كلوب، رئيس آركان الجيش في ٢٩ فبراير عام ١٩٥٦، كان مازال بآثاره الحماسيّة عالقاً في نفوس البحرينيين. الذين كانوا يربطون بين وجود بيلجريف في البحرين، مع وجود كلوب في الأردن. وفي نفس الوقت، فلا بُد من القول، آن ممارسات بيلجريف. قد شكّلت تذمراً لدى عدد من المسؤولين البريطانيين آنفسهم. فقد جاء في إحدى المراسلات السريّة، بين المعتمد السياسي، ووزارة الخارجيّة وهي تحمل رقم (٥٥ / ٨٦ / ١ / ١٠١١) وتاريخ ٥ سبتمبر عام ١٩٥٥: « في الواقع نحن

سوق الاربعاء في المنامة

الآن ندفع ثمن ثلاثين عاماً من سياسة سير تشارلز بيلجريف المتحيّزة المُستَبدّة في البحرين.. ومن ناحية أُخرى فإن نظام ادارة الرجل الواحد الذي يتبعه سير ريتشارد بيلجريف، والذي يُركِّزُ كل شيء ذو أهميّة بيده، حتى على مستوى توقيع شيكٍ بعشر روبيّات، يظهر بشكل يوميّ عدم ملاءَمته للتعامل مع العدد المُتزايد والمدى المُتسعِ للمشاكل..».

وعندما بدأ الشعب البحريني في المطالبة بعزل المستشار بيلجريف فلم يكن ذلك لأسباب شخصية، ولكن لادور الذي كان يقوم به. وليس هناك وصف أدق مما كتبه أحد الكتاب البريطانيين ويدعى السيد «اون» في كتاب صدر في لندن عام ١٩٥٧ واصفاً فيه ممارسات المستشار بيلجريف بقوله «كان باستطاعته (اي بيلجريف) القبض على اي شخص باعتباره رئيساً لسلك البوليس. ومحاكمته في المحاكم القضائية باعتباره رئيس سلك القضاء، وإصدار الحكم عليه والنظر في طلب الاستئناف المقدم منه ضد الحكم باعتباره رئيس محكمة الاستئناف !!»

وتوضيحاً لملابسات الحادث ومنعاً لسيطرة الشائعات المغرضة آصدرت الحكومة بياناً في الثاني عشر من مارس عام ١٩٥٦ جاء فيه: « تآسف حكومة البحرين على ضحايا يوم آمس غير آنها مُصَمِّمة على حفظ النظام في جميع الحالات، ولدى الشرطة آوامر بهذا الخصوص، وهم يقومون بها بحزم واعتدال. وعلى جميع المواطنين آن يعودوا لأعمالهم كالمعتاد ويستمروا فيها بهدوء. ستعطى الحماية اللازمة لجميع من يرغبون في مزاولة أعمالهم. إن ممثلي العمال في لجنة العمل والعمال قد وافقوا بآنه ليس قانونياً آن يُضرب العمال لأسباب سياسية وذلك كما هو معمول به في جميع البلدان التي لديها قانون عمل وعمال، وفي الوقت نفسه فالحكومة ستستمر في منهجها التقدمي. وتدعوا الجمهور للمساهمة في هذا عن طريق الإمكانيات الحالية وتلك التي سيُعلن عنها في القريب العاجل. ستجري الشرطة التحقيقات اللازمة عن الداعي الذي سبب كارثة يوم آمس».. انتهى البيان

كما صدر عن المعتمد السياسي البريطاني بيان في السادس عشر من مارس عام ١٩٥٦ تعرض للأحداث المؤسفة وجاء فيه: « بناء على رغبة صاحب العظمة حاكم البحرين قام المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة بمداولاتٍ مع بعض الأشخاص الذين حضروا لديه في شؤون البحرين. لقد رُفعت نتيجة تلك المحادثات إلى صاحب العظمة الذي سيعلن عن الخطوات التي سوف تتخذ حالما ينتهي الإضراب. إن المعتمد السياسي يود آن يحيط شعب البحرين علماً بآن

حكومة صاحبة الجلالة ستقف بجانب صاحب العظمة وهي على أتم إستعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة لحفظ الأمن والنظام في البلاد » .. انتهى البيان.

واذا كان من الغريب ان تتطور حوادث عادية تحدث منها العشرات يومياً في الأسواق إلى حوادث إطلاق نار ومظاهرات واضراب عام، فانه من الأكثر غرابة . أن تكون حوادث الخلافات بين الافراد أخباراً رئيسة في إذاعات بريطانيا !

ففي السابع عشر من مارس ١٩٥٦ صدر بيان لمصدر مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية في لندن جاء فيه: «يسرنا أن نعلن أن الحالة في البحرين أصبحت هادئة، إن لنا ملء الثقة بصاحب العظمة ومستشاريه وسوف نقدم لعظمته كل المساعدة اللازمة لتنفيذ البرنامج الذي سيشتمل على خطوات تدريجية لرفع مستوى المعيشة في البلاد. والسير بتقدمها الدستوري المنظم». كما صدر في نفس اليوم ومن نفس المصدر البيان التالي: «تناقلت بعض الإذاعات نبأ مفاده أن بعضاً من أفراد البوليس العراقي في طريقه إلى البحرين إن هذا الخبر عار عن الصحة وإن الإذاعة البريطانية في إذاعتها المسائية هذا اليوم نفت الخبر نفَياً باتاً».

وكانت حكومة البحرين قد سبقت هذه الإعلانات بإصدارها بياناً في اليوم نفسه جاء فيه: «نعلن للعموم بأنه سيجرى تحقيق في الحوادث التي حدثت أمام بناية بلدية المنامة يوم ١١ مارس ١٩٥٦ . سيكون ذلك التحقيق مُسْتَمَدّاً من التحقيق العام في الحوادث التي رافقها تعكير للأمن والتي حدثت في البحرين يوم الجمعة ٢ مارس ١٩٥٦ . وسيقوم بالتحقيق بصورة مستقلة كل من المستر بيس المستشار القضائي لحكومة البحرين والمستر موزلي نائب قاضي محكمة دار المعتمدية البريطانية في البحرين، وسيشتمل ذلك التحقيق مسؤولية التشجيع والتحريض على الإخلال بالأمن، وكذلك الموقف الذي اتخذته السلطات لمعالجة ذلك الإخلال. سَيُسمح للجمهور بحضور تلك التحقيقات وسننشر نتيجة التحقيقات وستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة على ضوء ذلك التحقيق ».

إن نظرة واحدة، على تشكيلة لجنة التحقيق بالحادث، وحصر أعضائها بموظفي الحماية البريطانية، دون غيرهم من موظفي الحكومة، تكفي لوضع مجموعة من علامات الاستفهام على حيادية هذه اللجنة، والدور المطلوب منها، خاصة إذا ما أخذنا بعين اعتبارنا، دور همرسلي، في الحادث.

الشقيقان سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة في مطار البحرين قبل سفر سمو الشيخ خليفة لبريطانيا للدراسة ١٩٥٧

سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع نجله سمو الشيخ محمد

وجاء المجلس الاداري

إذا كانت مجموعة الأحداث التي عصفت، بالبحرين، حالت دون استمرار سمو الشيخ سلمان بمشروعه العتيد، لتحديث كيان الدولة، فهي بالتأكيد، لن تظل تحول دون ذلك، إلى الأبد..

وكما أراد سمو الشيخ سلمان، لعهده، أن يكون فاتحة لدخول البحرين عصر الحداثة... فانه أراد آيضاً، أن يكون القراران (١٩، ٢٠) الصادران عن سموه في ٢٠ مارس عام ١٩٥٦ فاتحة لمشروع النهضة الإدارية، التي أرادها منذ بدايات حكمه..

كان لابد من الشروع، في تكريس كيان الدولة. وكان ثمة حاجة، لتقليص المركزية، وإدارة البلاد بشكل مباشر، من قبل الحاكم. وعلى ذلك، فقد حَدّدَ القرار رقم (١٩)، الاشخاص، الذين اختارهم سمو الحاكم، لمساعدته في إدارة، وتصريف شؤون المواطنين، من خلال مجلس سُمِّيَ بـ «المجلس الإداري».

وتشكل هذا المجلس، من: سمو الشيخ عبدالله بن عيسى رئيساً، وعضوية كل من: الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة، والشيخ دعيج بن حمد آل خليفة، والشيخ خالد بن محمد آل خليفة، والسيد جي. دبليو. آر. سميث، والاستاذ آحمد العمران، والاستاذ سالم العريض. وعلى أن يقوم الاستاذ يوسف الشيراوي بمهام السكرتارية لهذا المجلس.

وحدد القرار رقم (٢٠) صلاحيات المجلس، فجاء فيه: « على المجلس ألا يتدخل فيما يتعلق بدخل الدولة، أو العلاقات الخارجيّة، أو الشؤون السياسية... وعلى المجلس أن يبحث أية قضية إدارية تُقَدّم له، إما عن طريقنا -أي سمو الحاكم - أو سكرتير حكومتنا، أو بقرار خاص من المجلس، أو بطلب من أية دائرة حكوميّة. على إثر اقتراح من الجمهور، إذا ما وجد المجلس ذلكً مناسباً، ويحق للمجلس آن يستدعي أي فرد من الجمهور، إذا ما وجد المجلس ذلك مناسباً، ويحق له أن يستدعي أي موظف حكومي، عندما ينظر في أمر يتعلق بالدائرة التي يعمل فيها ذلك الموظف. وعليه آن يحسم قدر المستطاع كل المسائل التي تصل اليه. أما المسائل الكبرى، فيجب أن تُرفع مباشرة إلينا أو عن طريق مُستشار حكومتنا. وعلى المجلس آن يوجه عناية خاصة إلى العلاقات العامة، لكي يتسنى للعموم الإطلاع على قرارات الحكومة والأسباب التي دعت اليها»... انتهى.

سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد مع المستشار بيلجريف في احدى المناسبات في البحرين

الشقيقان سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع سعادة الشيخ محمد بن خليفة (وزير الداخلية) في مطار البحرين

سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع سعادة الشيخ محمد بن خليفة (وزير الداخلية) في حفلة عشاء خارج البحرين

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح معرض البحرين التجاري والزراعي



سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة



سمو الشيخ خليفة بن سلمان في احد سباقات الخيل في البحرين

وهكذا، بدأ المجلس الإداري، بوضع جدول أعمال، وخطة متكاملة للتنظيم الإداري، في البلاد. رأى المجلس، في هذا الصدد، أن من اولويات التنظيم الجديد، الانضباط في الدوام، لجميع موظفي الدولة، ووضع حد لغياب الموظفين عن مراكز أعمالهم، وبهذا الصدد، أصدر المجلس أمراً إدارياً عام ١٩٥٦، مُوجهاً إلى رؤساء الدوائر الحكومية، جاء فيه: «جميع موظفي الحكومة الذين تغيبوا خلال أيام الاضراب، سوف لا يستلموا رواتب عن الأيام التي لم يحضروا فيها.. يُرجى من جميع رؤساء الدوائر ارسال بيان عن الغائبين إلى مدير الحسابات».

ولدعم دور هذا المجلس، ولاستكمال تشكيل مؤسسات الحكم، التنفيذية، أصدر سمو الشيخ سلمان، بعد أيام قليلة، قرارين آخرين، لتأسيس مجلسين تنفيذيين جديدين، الأول للصحة، والثاني للمعارف.

وعلى الجانب الآخر، واصل سمو الشيخ سلمان بن حمد مساعيه، لنزع فتيل الأزمة، في البلاد واعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعها. فأبدى سموه، رغبة، بلقاء عدد من أعضاء «الهيئة»، لمحاورتهم والاستماع لمطالبهم، مؤكداً رغبة سموه، في تقريب وجهات النظر، التي تخدم المصلحة العامة.

الهيئة أمام التاريخ

وتم اللقاء المنتظر، في الحادي والعشرين من مارس عام ١٩٥٦، حيث مَثّل «الهيئة» في هذا الاجتماع السادة: محسن التاجر، وعبدعلي العليوات، وعبدالعزيز الشملان، وعبدالرحمن الباكر. وحضر الإجتماع المعتمد السياسي البريطاني، وبناء على المداولات التي جرت في هذا الاجتماع، آبدى سمو حاكم البلاد، رغبته الكريمة، في اتاحة الفرصة آمام «الهيئة» للمشاركة في العمل الوطني العام، من خلال وَضْعها الجديد، الذي اختارت له اسم «هيئة الاتحاد الوطني»، وأصدر سموه آمره بالاعتراف بهيئة الاتحاد الوطني، فوضعها بذلك أمام التاريخ.

ولم يكتف سمو الشيخ، بذلك، بل أبدى توجيهاته لرئيس وآعضاء المجلس الإداري، بالاجتماع مع آعضاء الهيئة، والتوصل معهم لما يَخدم مصلحة البلاد، ويُعيد أمنها واستقرارها إلى سابق عهدهما.

غيـر أن التفـاؤل، الذى بدأ يسـود، الجـو العـام، في البـلاد، سـرعـان مـا تراجع، بفعل رفض أعضاء الهيئة، الإجتماع مع رئيس وأعضاء المجلس الإداري. هنـا، وجـد سـمـو الشـيـخ، أن مـصلحـة البـلاد، تقـتـضـي منه التـرفّع عن بعض الاعتـبـارات، فـتـدخـل مـرّة أُخـرى، ليقطع الطريق على الفـتنة، التي توشك على الاستيقـاظ من جديد... فَوَجّهَ سمـوه رسـالة بليغة إلى أعضـاء الهيئة، وضعـهم فيـهـا أمـام التـاريخ، والأمـانة، وجـاء في هذه الرسـالة، التي تحـمـل تاريخ يوم ١٩ ابريل عـام ١٩٥٦: «إننا قادمون على برنامج إصلاحي لرفع مستوى البلاد. وقد وافقنا على كثير من النقاط الإصلاحيّة التي قدُمّت لنا. كما أنا رأينا في الوقت نفسه أن تُتَّخَذَ الخطوات اللازمـة، لتنفيـذ ذلك البـرنامج - آي برنامج الإصـلاح الإداري. ومنهـا هـذا المـجلس -أي المـجلس الإداري - إن هـذا البـرنامـج الإصـلاحي يحـتـاج إلى تعـاون مُـتـبـادَل بين الحكومـة وأبنـاء البـلاد. فـيـجب أن تُظهـروا اسـتـعـداداتكم للتـعـاون التـام مع الحـكومـة. وعليـه فـاننا نـرى رفـضكم للإجتمـاع مع المـجلس الإداري الذى يمثلنا، كمـا ذكـرنا آنفـاً، لا يتـمَشّى والـروح التعاونيّة اللازمة، والتي أشرتم اليها في كتابكم الأخير..».

لقـد كان لهذا المـوقف غيـر المُبَرَّر، من قبل أعضـاء الهيئة، أن كشف عنهم الغطاء الوطني، ممـا شـجّع عدداً كبيراً من الـذين انحازوا اليهم، على تغيير مواقفهم، والالتفاف حول الحكومة.

إن مـراجعـة، ذكيـة، لهـذه التطورات الأخيـرة، ومـا شـهـدته من تبّدل في مـواقف البـعض، وانكشـاف لمـوقف البـعض الآخـر، تكفـي من وجـهـة نظر البـاحث، لكشف الكثير مما كان يدور وراء كواليس الحـركة السياسـية في تلك الفترة. ومن خلال هذه القراءة يمكن أن نشير إلى مجموعة من الدلالات:

أولا: لقـد تدافـعت تطورات هـذه الحـركة مـبـاشـرة بعد أحـداث سـوق البلدية، وقـد تبَـيّن من مـلابسـات هـذه الأحـداث ومن خـلال البـيـانـات الحكومـيـة الصـادرة بهـذا الشـأن حـرص الحـكومـة على رأب الصـدع وتخـفـيـف حدة الأزمـة والتعامل معهـا بعدالة وشـفـافية، من خـلال إحـالتهـا إلى الجـهـات القـضـائيـة التي أعلنت أن جلساتها ستكون علنية.

ثانيـاً: كـان الطرف الآخـر علـى النقيض تمـامـاً من الأسلوب الذى التـزمت به الحـكومـة فـي مـعـالجـة الأزمـة.. حيث عـمـد هـذا الطرف وهـو «هيئـة الاتحـاد الوطني» إلى إستغلال الأزمة بغَضّ النظر عن الخسائر المادية والبشرية والمعنوية التي تلحق بالبحرين ومن أجل تحقيق مكتسبات وقتية وأخرى شخصية بحتة.

ثالثـاً: يلاحظ على البـيـانات الصـادرة عن كل من المـعـتـمـد السـيـاسـي

البريطاني ووزارة الخارجية البريطانية نزوعها الغريب والمريب في نفس الوقت للإفتئات على سمو الحاكم وحكومته، ومحاولة الإيحاء المباشر للناس «وللعالم» أن الإصلاحات السياسية والتنموية هي قرار بريطاني ورغبة بريطانية وليست رغبة الحاكم ! واقرأوا معي إن شئتم العبارات التالية: «إن صاحب السمو المعظم سيعلن عن خطوات سوف تُتَّخَذْ حالما ينتهي الإضراب» -من بيان المعتمد السياسي. - «وسوف نقدم لعظمته كل المساعدة اللازمة لتنفيذ برنامجه الذي سيشتمل على خطوات تدريجية لرفع مستوى المعيشة في البلاد والسير بتقدمها الدستوري المُنَظّم» -من بيان وزارة الخارجية البريطانية-.

رابعاً: رَكَّزتْ البيانات البريطانية باسلوبها الذى عُرفت به في تلك الفترة على ما وصفته بـ «الوقوف إلى جانب صاحب العظمة» و «الثقة بصاحب العظمة» وكأنما تُريد أن توُحي للناس في البحرين وخارجها أن سمو الحاكم يُعاني من وضع مهزوز أمام شعبه ومواطنيه.. وأنه يحتاج إلى دعم بريطانيا ضد شعبه وبلده !!

خامساً: على الرغم من معرفة سمو الشيخ سلمان الأكيدة بنوايا أعضاء هيئة الاتحاد الوطني وبحقيقة ودواعي تحركاتهم. إلا أنه أراد وضعهم أمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخيّة. وأتاح أمامهم العمل الوطني العام والمباشر والعلني. ولكن الهيئة هي التي وقعت في الحرج، عندما رفضت الإجتماع إلى المجلس الإداري. وإختارت إطلاق الشعارات بدلاً من العمل المؤسسي الجاد والملتزم.

إذن... كان الأمر مكشوفاً تماماً لكل ذي عقل وضمير. وفي الوقت ذاته كان التاريخ يستعد لمرحلة تالية تظهر فيها الحقائق تماماً ولم يكن ذلك بعيداً.

غضب الانجليز على الهيئة

بعد أن اكتسبت هيئة الاتحاد الوطني شرعية العمل العام والعلني، بدأت تظهر على السطح حفنة من الإحتقانات الشخصية بين أعضاء الهيئة وظهر إستبداد بعض الأعضاء واضحاً جلياً. وإكتشف الموهومون أن دعوات الهيئة للديمقراطية لم تكن سوى غطاء لتغليف أهداف أخرى. وببساطة فقد اكتشف بعض أعضاء الهيئة نفسها، أن عدداً من أبرز أعضاء الهيئة ينزعون إلى الإستبداد والتحكم وتغييب الديمقراطية في تعاملاتهم داخل الهيئة.

وابتدأت مشاعر النفور العام لدى الشعب تجاه الهيئة وأعضائها تزداد يوماً بعد يوم، وهو ما أدّى إلى ظهور دعوات داخلية من الهيئة بإعادة النظر في تشكيلتها وتنظيمها وإبعاد بعض الأعضاء من التشكيلة. غير أن

المسيرات التي جرت في البحرين لتأييد مصر

الأقوياء في الهيئة أدركوا حرج الموقف الذي انساقوا إليه.. ولجأوا للتفتيش في جعبتهم عن أزمات جديدة يُسقطون من خلالها أزمتهم الداخلية على الأوضاع في البلاد. غير أن الحظ ساعدهم هذه المرّة وجاء مُجَسّداً في العدوان الثلاثي على مصر، مما ألهب مشاعر الناس في البحرين فخرجوا في مظاهرات عفوية للتنديد بالدول المعتدية الثلاث: إسرائيل، فرنسا، بريطانيا. وإعلان وقوف البحرين الكامل مع الأشقاء في مصر. وقد حَدّثني سمو الشيخ خليفة بن سلمان، أنه كان خلال فترة العدوان الثلاثي على مصر في بريطانيا للدراسة وفي الوقت الذي كان يتحرق فيه شوقاً للعودة إلى البحرين، والمشاركة في الموقف الوطني والقومي والشعبي لمؤازرة الشعب العربي في مصر... جاءه أمر سمو الوالد الشيخ سلمان بالعودة الفورية إلى البحرين ليكون بخدمة البحرين وشعب البحرين.

وكانت فترة العدوان الثلاثي على مصر فرصة لإظهار المفارقة الصارخة بل المفارقة المضُحكة المبُكية بين موقف سمو الشيخ سلمان وأبنائه وحكومته من جانب، وموقف الهيئة وناشطيها من جانب آخر. ذلك أن ناشطي الهيئة استغلوا تلك المشاعر الوطنية المتفجرة لإشعال فتيل أزمة جديدة في البلاد... وهكذا تحولت المظاهرات العفوية من مظاهرات لمؤازرة مصر، إلى مُمارسات غريبة وعُدوانية تجاه البحرين. وكأن إحراق السيارات والمتاجر والإعتداء على مرافق الدولة يُساعد مصر في محنتها !!

لم تكن تلك هي الممارسة الغريبة الوحيدة التي استَغَلّت فيها الهيئة موجة المشاعر الوطنية المتأججة وحولتها إلى معول هدم للبناء في البحرين... فإثر إعتقال فرنسا للزعيم الجزائري أحمد بن بيلا تكررت نفس الممارسات العدوانية من خلال المظاهرات التي تبدآ عفوية شعبية وطنية... ثم سريعاً ما تنساق إلى أعمال الحرق والتدمير لبنية البحرين ومؤسساتها وممتلكات مواطنيها. كانت الخسائر فادحة في الأموال والممتكلات. وكانت الخسائر الأكثر فداحة وقوع ضحايا من المواطنين الأبرياء. وهنا تخلى الحظ عن الهيئة ورجالها.. وكأن الحظ كان اكثر إشفاقاً على البحرين وشعبها. ماذا جرى ؟ وكيف تبدلت الأمور، وانقلب السحر على الساحر؟

هنا تبدأ فصول أخرى ... فقد شعر الانجليز أن علاقتهم ببعض الأعضاء بالهيئة صارت مكشوفة للجميع، وأن رصيد عدد من الأعضاء البارزين في الهيئة لدى قواعدهم الشعبية تناقص إلى درجة أصبحوا معها غير قادرين على تحقيق المصالح البريطانية. كذلك استشعر الإنجليز آن مسار العلاقة الجديدة

المسيرات التي جرت في البحرين لتأييد مصر

الذي شرعه سمو الشيخ سلمان فيما بينه وبين بعض أعضاء الهيئة من الوطنيين سَيُؤدي إلى استلامهم زمام الأمور في الهيئة، وستصبح الهيئة حليفة لسمو الشيخ، وعليه تكون الهيئة قد إستنفدت أغراضها وبالتالي فلا داعي للإبقاء عليها بل يجب «شطبها». وكان ذلك الغضب الانجليزي، على الهيئة، مفاجئاً ليس لأعضاء الهيئة، فحسب بل للمواطنين، الذين أدركوا أن ثمة شيئاً يجرى وراء كواليس العلاقة بين الهيئة والبريطانيين، وكان لابد من نهاية مُنفذة بدقة لهذه الرابطة، التي جمعت بين مسؤولي الحماية البريطانية، وبعض قيادات الهيئة.

ولقد جاء إخراج هذه النهاية مفاجئاً، ففي الساعة الثانية من صباح يوم السادس من نوفمبر عام ١٩٥٦ قامت مجموعة من الضباط الانجليز بإعتقال خمسة من أعضاء هيئة الاتحاد الوطني وتم نقلهم على الفور إلى جزيرة جدة والتي كانت مخصصة كمعتقل وسجن. واستمر توقيف المعتقلين الخمسة في جدة حتى العاشر من ديسمبر عام ١٩٥٦، حيث بدأ التحقيق معهم في ذلك اليوم واستمر حتى التاسع عشر من ديسمبر، وكان القائمون على إجراءات التحقيق من الضباط الانجليز، فيما لم يشارك أي موظف بحريني بعلميات التحقيق.

وفي صباح الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٥٦ وصل أحد ضباط الإنجليز إلى جزيرة جدة، لنقل المعتقلين إلى مركز شرطة البديع، الذي تم تجهيزه ليكون بمثابة محكمة من أجل إجراءات محاكمة أعضاء الهيئة المعتقلين. وانعقدت المحكمة برئاسة الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة، وعضوية الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والشيخ علي بن أحمد آل خليفة، والأستاذ سالم العريض رئيس كتاب محاكم البحرين. وبدأت إجراءات المحاكمة بقراءة لائحة الإتهام التي أعدها الإدعاء العام بعضوية اثنين من البريطانيين الأول يدعى السيد «بن»، والثاني يدعى السيد «رايت» وقام ضابط قبرصي بترجمتها إلى العربية واشتملت اللائحة على:

أولاً: محاولة اغتيال الحاكم أو عزله، ومحاولة اغتيال ثلاثة من أفرد الاسرة الحاكمة، ومحاولة إغتيال السير تشارلز بيلجريف مستشار حكومة البحرين، تمهيداً للإستيلاء على الحكم بالقوة وعن طريق استخدام «فدائيين» كُلِّفوا بالقيام بهذه الأعمال بحسب وثيقة رسمية ضُبطَتْ بحوزة الكاتب العامل في مقر الهيئة. إضافة إلى محاولة نسف وتدمير القصر الجديد في القضيبيّة وتفجير مطار البحرين والإتصال بدولة أجنبية ساعدتهم على الإعداد لتنفيذ مخططاتهم.

ثانياً: تهييج الرأي العام في البحرين على مدى أربع سنوات وإحداث فجوة كبيرة بين الحاكم والشعب برسائل الدعاية المختلفة من منشورات واجتماعات

وندوات وخطب، إضافة لما كانوا ينشرونه في الصحف المحلية والخارجية من مقالات وأخبار، يشوهون فيها الحقائق توسيعاً للفجوة بين الحاكم والشعب.

ثالثاً: إدخال وتشكيل تنظيم عسكري مُسَلّح، تحت ستار تشكيل منظمة كشفية مزعومة، أُريَد لها أن تكون نواة لجيش غير شرعي، كان سيستخدم للإطاحة بالحكومة الشرعية كما اعترف بذلك نائب سكرتير الهيئة يوم الإحتفال بتدشين المنظمة.

رابعاً: الإخلال بالأمن خلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر عبر قيامهم بالإضراب والمظاهرات، تأييداً لمصر.

هذا من حيث الإتهامات... أما من حيث البَيّنَات فقد أبرز المدعي العام مجموعة من الوثائق والمخاطبات، أَيَّدَتْ تلك الاتهامات، وكان منها رسالة بعثها أحد أعضاء الهيئة إلى وزير دولة في الخارج يُؤكِّدُ له فيها نَيَّة الهيئة، الإنقلاب على الحكم الحاضر. والرسالة مؤرخة في الأول من أغسطس عام ١٩٥٥ . كما أبرز وثيقة بين مجموعة وثائق ضُبطَتْ في منزل أحد أعضاء الهيئة، تُشير إلى وعدٍ قطعه العضو على نفسه لأحد الصحفيين المصريين وهو مدير تحرير مجلة «آخر ساعة» ولشخصيات أخرى بأن يكون للصحفي المذكور، السبق في نشر خبر الإنقلاب في مجلته.

بعد قراءة لائحة الاتهام والبينات اعترض المتهمون على الاتهامات الموجهة إليهم، وعلى انعقاد المحكمة في مركز للشرطة مشيرين إلى عدم شرعية المحاكمة. وجاء رد المدعي العام على تلك الإعتراضات بأنها جاءت لغايات أمنية إحترازية. وبعد عدة جلسات قررت المحكمة إدانة المتهمين بما آسند اليهم. وأصدرت حكماً بالسجن لمدة أربعة عشر عاماً على المتهمين الأول والثاني والثالث وبالسجن لمدة عشرة سنوات على المتهمين الرابع والخامس.

وهنا قد يتساءل البعض لماذا تم القبض على أعضاء الهيئة والتي كان الإنجليز يدعمونها بشكل غير مباشر. وقد طَرَحْتُ السؤال بالفعل على الاستاذ أحمد العمران، فأجابني قائلا: «منذ حادثة مهاجمة موكب وزير خارجية بريطانيا خلال زيارته إلى البحرين في مارس ١٩٥٦ ، اكتَشَفَتْ بريطانيا أن العداء من جانب الشعب البحريني لاستمرار الاحتلال في تَصَاعُد مستمر، وقد زاد من غضب بريطانيا الهجمات من قبل المواطنين على مساكن وسيارات الانجليز في البحرين وتَعَرُّض عدد من الموظفين الانجليز لهجمات من قبل بعض البحرينيين، مما اشعر بريطانيا بالخطر من تواجدها في البحرين وعليه كان لزاماً عليها ان تجد كبش فداء لإنهاء هذه الأزمة».

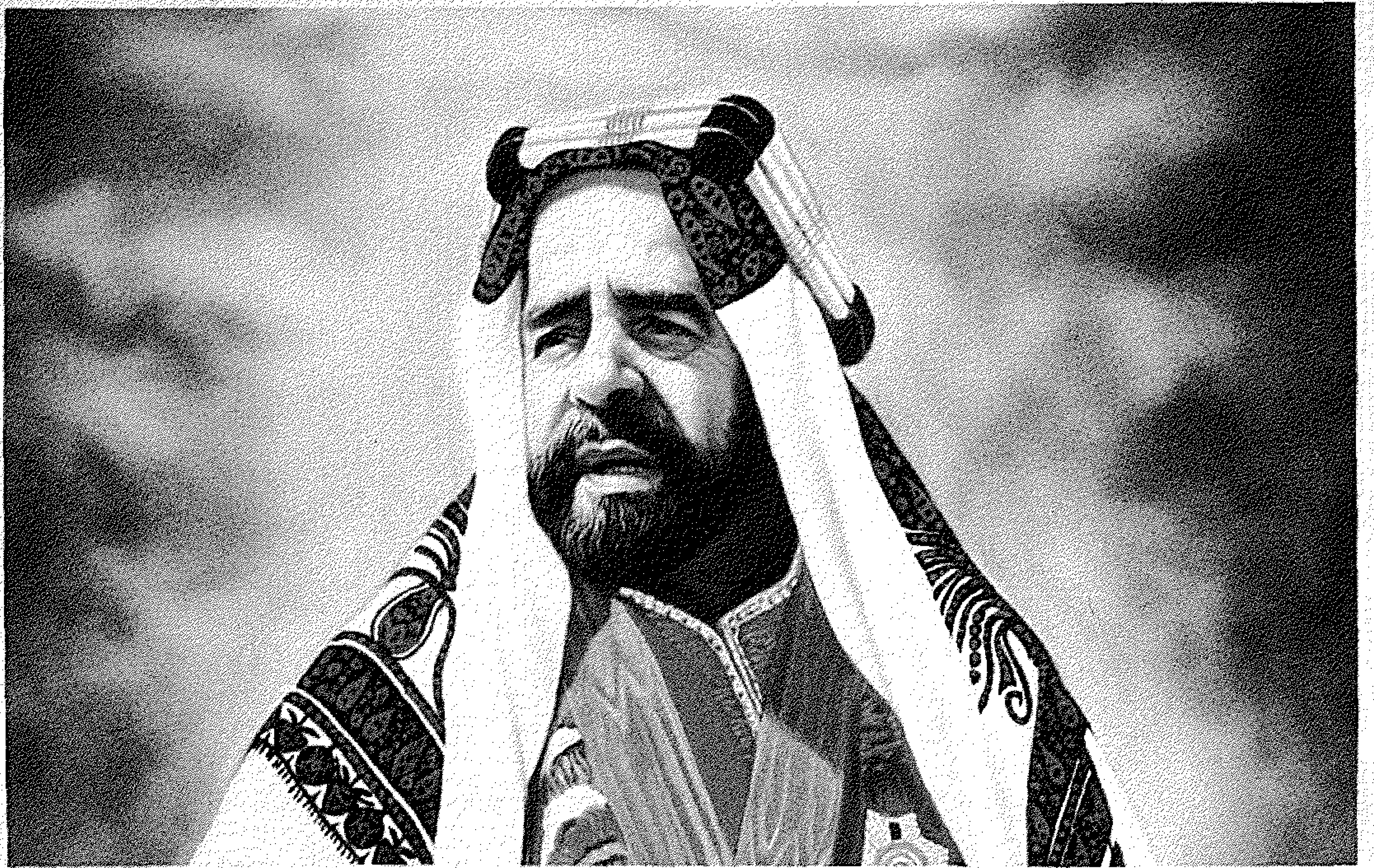
لقد أكدت المراجع التاريخيّة، والوثائق السياسيّة، أن تشكيل الهيئة، في البدايات، لم يكن بهدف معارضة سمو الشيخ سلمان بن حمد، ولكنه جاء، تعبيراً عن الشعور الوطني تجاه السيطرة السياسيّة والإدارية البريطانيّة، وتدخل الساسة والموظفين البريطانيين في الشؤون الداخلية بصورة مستمرة، إضافة إلى التصرفات الشخصيّة للسير بيلجريف، وغيره من الوكلاء والمعتمدين السياسيين في البحرين، وهي الممارسات التي وَلّدت إحتقانات شعبيّة مكثفة لدى عامة أفراد الشعب البحريني.

غير أن الهيئة، سرعان ما انقسمت على نفسها، وانحرفت لفئة أكثر اندفاعاً وحماساً، عن المسار الأصل، للهيئة، مما جعل المواجهة فيما بينها وبين الحكومة أمراً مُحَتَّماً.

وحتى بالنسبة لبريطانيا، نفسها، وموقفها من الهيئة، فاننا سنلاحظ أن المقيم والوكيل السياسي، حافظا في البداية، على موقف المراقبة عن كثب، أمام إصدار الهيئة لبيانها الأول، الذي بدا واضحاً منه أنه لا يَمَس وضع بريطانيا في البحرين والمنطقة بصورة جدّية، وانما يدعو إلى إصلاحات متعلقة بالإدارات، كإصلاح النظام القضائي مثلاً. وبخصوص المطالب الأخرى، فقد أوضح المقيم والوكيل السياسي، أنهما لا يؤيدان فكرة المجلس التشريعي التي دعت اليها الهيئة، وكذلك فيما يتعلق بتكوين نقابات للعمال. وعليه، فقد ظلت الأمُور، تجري على حذر، فيما بين الهيئة، وبريطانيا، حتى أعلنت الهيئة فعلياً عن معارضتها للاستعمار البريطاني، فغيَّرت الحكومة البريطانيّة موقفها، إزاء ذلك.. إلاَّ أن هذا التغيير، ترافق -من حيث التطبيق، وتطور العلاقة بين الطرفين: الهيئة والحكومة البريطانية- مع الكثير من علامات الاستفهام، التي أشرنا إلى بعضها، في السابق، من خلال اللقاءات السريّة التي كانت تتم بين قيادات الهيئة والمسؤولين البريطانيين، والتي اعترفت نفس قيادات الهيئة، بحصولها. ثم ارتفعت وتيرة التنسيق، إلى ما ستؤكده الأحداث اللاحقة. فالعلاقة بين بريطانيا وقيادات الهيئة، لم تنته، بصدور الأحكام السالفة، اذ كان الزمن الذي أخفى جانباً من هذه العلاقة، مُصراً على كشف ما كان أخفاه.



نهاية اللعبة



«.. ومن الأفـضل وضع إثنين أو ثلاثة من هؤلاء الرجال في عهدة البريطانيين، حيث سيجدون على الأقل صعوبة في الهرب»

من رسالة المعتمد السياسي
إلى وزارة الخارجية البريطانية
بشأن المبعدين الثلاثة..

الفصل السابع

نهاية اللعبة

إن فحص إجراءات المحاكمة ليس هنا مكانه، كما أننا لا نْشكك في صدقِيَّة المحكمة، وشرعيّة تشكيلها وعدالة أعضائها. ولكن لابد أن نُشير إلى أن المحكمة تتعامل مع الوثائق والبَيِّنات. وتحضير وإعداد هذه الوثائق والبَيِّنات وتوافقها مع الإتهامات هو دور سلطات التحقيق، وهي كما نعرف بريطانية. ولعل في هذه الإضاءة كفاية . بل لعل فيها مُؤشرات مُعَيَّنة ستقود فيما بعد إلى دلالات واضحة، ولكننا لن نستبق الأمور وسنعرض اليها كما رتبها التاريخ ووفق تسلسلها الزمني. وإلى ما بقي من فصول التمثيلية.

ففي يوم الجمعة الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٦ تم نقل ثلاثة من المحكومين وهم السيد عبدالرحمن الباكر، والسيد عبدالعزيز الشملان، والسيد عبدعلي العليوات، يصحبهم الميجور البريطاني «كرين» إلى البارجة البريطانية «لوخ إنش» الراسية في قاعدة الجفير البحرية التابعة للجيش البريطاني لتحملهم هذه إلى جزيرة «سانت هيلانة» تلك المستعمرة البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي، التي تبعد عن رأس الرجاء الصالح حوالي ١٧٠٠ ميل تقريباً.

سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين في قصر الشيخ حمد بعد تقليده وساماً بريطانياً
ويرى المستشار بيلجريف في الخلف

صورة للفيلا التي خُصِّصت لسكن المبعدين في سانت هيلانة

الحاكم لم يأمر بالاعتقال

ومن الغريب أنه منذ اللحظة الأولى لوصول المبعدين الثلاثة إلى جزيرة «سانت هيلانة» بدأت معاملتهم كضيوف مرموقين أكثر منهم متهمين أومحكومين. في البداية تم ارسالهم إلى أحد المستشفيات حيث أجريت لهم فحوصات طبيّة استمرت عدة أيام!. وأثناء ذلك كان العمل يجري على قدم وساق لترميم إحدى الفيلات الضخمة الواقعة في أجمل مناطق الجزيرة على سفح جبل، إلى الجهة الشرقية من مدينة «جيمس تاون»! ولإستقبال الضيوف تم تجهيز الفيلا ذات الطابقين بأفخر أنواع الأثاث والأجهزة!. إضافة إلى طاقم كامل من الخدم ورجال الحراسة وطباخ ومساعد طباخ لتأمين المزيد من الرفاهية للسادة المبعدين !. وحتى لا أُتهم بالمبالغة تعالوا نقرأ كيف وصف السيد عبدالرحمن الباكر في مذكراته بصفحة رقم ٢٩١ مَقّر الإقامة: «وتوجهنا رأساً إلى مستشفى المدينة لوزننا، ولاحظتُ انني نقصتُ في الوزن ٢٥ رطلاً منذ الإعتقال إلى وصولي للجزيرة. ثم توجهنا بعد ذلك إلى المعتقل المُعَدٍّ لنا فاذا به عبارة عن قصر قديم قد رُمِّمَ. يتألف من طابقين، الأول فيه غرفة كبيرة سعتها ٢٠× ٣٠ قدماً، ولها منافذ متعددة تُطلُّ على البحر من جهة، وتُطلُّ على مرتفع السفح من جهة اخرى، وغرفة ثانية أقل حجما منها، ومساحة كبيرة للتجول في الطابق الثاني، ومستودع للأمتعة وحمام كبير واسع، والطابق الأول يتكون من قاعة للطعام ومطبخ ثم دورتين للمياه خارج الطابق الأول أحدهما مخصصة لنا والأخرى للحراس. وللبيت ساحة فسيحة جداً يمكن استعمالها للزراعة لو نريد ذلك، لا سِيّما وانه قد بُدىء في زراعة قسم من الأرض، ومساحة كبيرة للتجول»... هذا هو السجن !!

كان هناك المزيد في جعبة الترفيه البريطانية. ففي اليوم التالي لوصول المبعدين الثلاثة إلى مقر إقامتهم الفاخر، قام كل من سكرتير حاكم الجزيرة، ومساعد الحاكم ومدير العلاقات العامة، ونائب الطبيب، ومدير الشرطة، بزيارات مجاملة عَبّرَت عن المَوَدّة البريطانية الخاصة التي أحيطَ بها المُبعدون. كما تم صَرفُ مُخَصّصات شهرية لكل واحد منهم إضافة لتأمين مراسلاتهم من وإلى الجزيرة. وكانت بريطانيا تَحْسِمُ تكاليف كل هذه الرفاهية من خزينة حكومة البحرين !!

وفي الأسبوع الأول كَتَبَ المعتقلون رسالة إلى حاكم الجزيرة وهى لا تحتاج إلى تعليق: «حضرة صاحب الفخامة حاكم جزيرة سانت هيلانة

المحترم.... تحية وبعد.... نُدرج أدناه حاجاتنا الضرورية، سنكون شاكرين لكم اذا أمرتم بتجهيزها ونود ان نُشير لسعادتكم إلى ان هذه الحاجات التى ادرجناها أدناه لا تُعتبر بأي حال من الأحوال من الطلبات الكماليِّة بل ضرورية بالنسبة لراحتنا المحدودة: ١- مصاريف جَيبيّة ٢- خادم يقوم بالتنظيف ويساعد الطباخ في أعماله. ٣- المذياع ٤- ثلاث خزانات لحفظ الملابس ٥- ستائر للنوافذ ٦- علاوة ثابتة لتصليح الملابس عند الضرورة، وَلسدِّ حاجتنا من الملابس وغيرها في المستقبل. ..... أملنا وطيد في ان سعادتكم ستساعدوننا للتغلب على المتاعب الجَمّة التى سنواجهها طيلة الفترة التى سنكون فيها تحت حمايتكم وحراستكم».

إلى ذلك فقد تم إعداد برنامج زيارات استطلاعية داخل أنحاء الجزيرة، فيما كان حاكم الجزيرة يقوم بزيارتهم بشكل دائم ومتكرر في المناسبات، التي كان آخرها الزيارة الوداعية التى قام بها الحاكم لـ «ضيوفه الأعزاء» بمناسبة سفره إلى خارج الجزيرة. إننا بالتأكيد سنحتاج إلى كم هائل من علامات التعجب لنشرها بين سطور الحديث عن هذه التمثيلية البريطانية التي كانت تجري، فيما كانت البحرين ماضية قدماً في تدشين العديد من المشروعات التنموية والاصلاحات الإدارية، وتشكيل المؤسسات... وكانت بريطانيا التى اكتشفت فشلها في البحرين تحاول إستغلال ضيوفها في جزيرة «سانت هيلانة» إلى أخر نقطة من أجل تعكير أجواء البحرين ومحاولة إلهاء سمو الشيخ سلمان عن خطواته الإصلاحية والتنموية. بدأت التحركات الجديدة من لندن. وكانت البداية من خلال حملة صحفية مُنَظَّمة باشرتها معظم الصحف البريطانية بما فيها «التايمز» و«الديلي اكسبرس» وصحف عديدة أخرى. وتركزت الحملة على الدفاع عن أعضاء هيئة الاتحاد الوطني المقيمين في «سانت هيلانة» والزعم بأنهم سجناء رأي، وأن سمو حاكم البلاد يقف وراء سجنهم، إلى غير ذلك من الإتهامات الباطلة التي رد سموه عليها بذكاء وواقعية حين صرح لصحيفة «الديلي اكسبرس» الصادرة يوم ٣٠ يناير عام ١٩٥٧ بأنه لم يكن طرفاً في قضية أعضاء الهيئة، وأنه لم يأمر بإعتقالهم ومحاكمتهم، بل وكشف عن رفضة لذلك، وبالتالي فقد أشار سموه إلى أنه غير مستعد هو وحكومته لتحمل نفقات إستضافتهم على تلك الجزيرة.

كان من الواضح أن بريطانيا لن تتوقف عند حد، سعياً وراء تعكير الأجواء في البحرين وأنها سوف تستبدل الورقة التى سقطت منها بأوراق أخرى. وبدا أن إحدى هذه الأوراق ربما ستكون من خلال بعض الأفراد الطامعين في الشرعية أو من خلال بعض المقربين لسمو الشيخ سلمان. كانت المنطقة العربية في ذلك الوقت َتمُرّ بسلسلة أحداث مُتغايرة منها إعلان الوحدة بين

سوريا ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة. وما تَبِعَ ذلك من إنقلابات في سوريا إضافة للإطاحة بالملك فيصل ملك العراق وإستيلاء عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف على السلطة هناك.

وذهب بيلجريف

ويتذكر صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ان والده، وبرغم كل الظروف التى كانت تمر بها البلاد والمخاطر التى كانت تُحدِقُ بها إلا انه رحمه الله كان يَمْنَحُه الكثير من وقته ويجلس معه لمناقشة أفكاره وارائه في الكثير من الأمور، وعندما لاحظ في تلك الفترة الدور الذى كان يقوم به سموه (اى الشيخ خليفة) في مجلس المعارف ومدى ما حظي به من احترام وتقدير الجميع لجهوده وافكاره، فقد قام سموه في ١٦ يناير عام ١٩٥٧ باصدار قرار باعادة تشكيل مجلس المعارف، مُسنِداً للشيخ خليفة بن سلمان رئاسة المجلس، الذي ضم في عضويته: الشيخ عطية الله آل خليفة، والسيد محمد جاسم كانو، والسيد راشد عبدالرحمن الزياني، والسيد صادق محمد البحارنة، والسيد محمد يوسف جلال، والشيخ خالد بن محمد بن عبدالله آل خليفة، والحاج عبدالله بن خميس الشروقي.

كما أُعيد تشكيل مجلس الصحة برئاسة سمو الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة وعضوية: الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله آل خليفة، والحاج محمد بن علي رضي، والسيد حسين يتيم، والسيد أحمد علي كانو، والسيد عبدالله أمين، والشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، والسيد يوشع اليوشع.

وفي نفس الوقت، كان سمو الشيخ عيسى بن سلمان يتابع الإضطلاع بمسؤولياته الهامة كرئيس لبلدية المنامة. اضافة إلى ما ينتدبه اليه الوالد من مسؤوليات.

وواصل سمو الشيخ سلمان بن حمد عمله في تطوير الهيكل الإداري في البلاد. وكان لابد بعد سلسلة التغييرات السالفة الذكر من خطوة جريئة، تعيد إلى الأمور بعض توازنها.. وتُلَبّي رغبة شعبيّة عزيزة، فكانت هذه الخطوة، عزل المستشار بيلجريف. ففي العاشر من يونيه عام ١٩٥٧، أصدر سمو أمير البلاد، قراراً يقضي بعزل بيلجريف من منصبه، والغاء منصب المستشار،



force is weak and they realise that it is frightened of the public. But I do not think they quite realise how far they might go in a real trial of strength, and that is perhaps the only hopeful thing that can be said for the immediate future. There is also the undoubted deterrent effect of the probable realisation by the nationalist movement that in certain circumstances Her Majesty's Government would regard themselves as obliged to intervene. The preparations I made for possible trouble at the end of last month will not have passed entirely unnoticed and it may well be that, while the High Executive Committee and its supporters will continue to abuse the Ruler and his Government as well as the British Government, they will still hesitate to take any drastic measures. The risk, however, is there, and it means that we must always keep one eye on the situation in Bahrain because if we let it get out of hand we affect our general position in the Gulf, in the other shaikhdoms, besides giving ourselves an unnecessarily difficult and unpleasant task in restoring order in Bahrain if a complete breakdown were allowed to occur.

4. In effect we are now paying for the thirty odd years of Sir Charles Belgrave's benevolent despotism in Bahrain. On the one hand the Ruler is tending more and more to resign himself to being carried along by Her Majesty's Government and to leave the work to the Adviser. On the other, Sir Charles' system of one man administration in which he has concentrated everything of importance into his own hands, even to the extent of signing cheques for 10 rupees, is daily showing its inadequacy to contend with the increasing number and widening scope of the problems which now affect Bahrain. Most notable is the way he has neglected the police force in recent years. In both cases Her Majesty's Government is put in the undesirable and unsatisfactory position of having to intervene, more or less directly, in matters of government which both the Ruler and the Adviser should normally be capable of managing themselves without prompting. Our interventions cannot but be known and we receive

وثيقة مرسلة من المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية تكشف ان بريطانيا تدفع الان ثمن ثلاثين عاماً من سياسية المستشار بيلجريف التعسفية في البحرين



سمو الشيخ سلمان بن حمد مع المستشار بيلجريف
على ظهر احدى السفن



المستشار بيلجريف
"١٩٢٦-١٩٥٧"

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع المستشار بيلجريف في رحلة بحرية

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع المستشار بيلجريف في قصر الرفاع

واستبداله بمنصب آخر، هو سكرتير الحكومة. واختار سموه لهذا المنصب السيد جي. دبليو. آر. سميث، مُحدَّداً بذلك الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها المستشار، ومعبراً عن حاجة وطنيّة كان لابد من تحقيقها.

كان السيد سميث، سكرتير الحكومة، الجديد، يُشغل منصب نائب المستشار.. غير أنه كان يتمتع باحترام الناس، على الصعيدين الرسَمي والشعبي. وقد شغل في البحرين، مناصب عدَّة، منذ أن حضر اليها عام ١٩٤٣، للعمل كمدير للجمارك والميناء، حيث عمل أثناء الحرب العالمية الثانية مسؤولاً عن دائرة التموين، التي أُنشئت لمراقبة أسعار المواد الغذائية، والاستهلاكية. وفي يونيو عام ١٩٤٦ مُنح السيد سميث وسام العضوية في الامبراطورية البريطانية (M.B.E.)، تقديراً لخدماته في البحرين، ثم عُيّن عضواً في لجنة العمل الاستشارية عام ١٩٥٥، وعضواً في المجلس الإداري عام ١٩٥٦، وهو إلى ذلك كان ينوب عن المستشار بيلجريف، أثناء غياب هذا الأخير.

وفيما كان سمو الشيخ سلمان، يُتابع مشاوراته، وجهوده لرفع سويّة الإدارات والأجهزة الحكوميّة، وتفعيل الدوائر الخدميّة، والتنموية، وكعادة الأقدار مع البحرين آنذاك، فقد كان ثمة شيء، مُعَدّاً في الخارج، وعلى القرب من البحرين، لاحباط مساعي سمو الشيخ، ومسيرة البحرين التنموية. ففي ١١ نوفمبر عام ١٩٥٧، فوجىء الشيخ سلمان، حاكم البحرين، بقرار أصدرته الحكومة الإيرانية، بناء على تعليمات من الشاه، باعتبار البحرين جزءاً من التنظيمات الإدارية الجديدة، وتسميتها الأقليم الرابع عشر، مع ما يقتضيه ذلك من تعيين حاكم ايراني، للبحرين، وشمولها باجراءات التمثيل النيابي في البرلمان الإيراني.. !

وترافقت هذه الخطوة، مع حملة صحفيّة واعلاميّة ذات نبرةٍ عدوانية وحماسيّة، كان من أبرز فرسانها الدكتور علي غولي أردلان، الذي نشر مجموعة مقالات، يُفسّر فيها المزاعم الايرانية، ويُدافع عنها. هذا طبعاً إلى جانب التلميحات، والتصريحات التي تصدر عن مسؤولين ايرانيين، رسميين، أونوابٍ، أو عسكريين حول المطامع أو «الحقوق» الايرانية في البحرين.

وجاء أول الردود، على هذه الخطوة، العدائية، من الشقيقة، السعودية، التي أعلنت تضامنها الكامل مع سمو حاكم البحرين، وشعبها، وكفاح البلاد من أجل الحرية والاستقلال.. وفي بيان شديد اللهجة، ذهب الملك سعود بن عبدالعزيز، إلى حد اعتبار مشكلة البحرين، تخصّه مباشرة، مُشَدِّداً على عروبتها.. واعتبر البيان البحرين امتداداً طبيعياً لشبه الجزيرة العربيّة.. «وهي

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع نجله سمو الشيخ عيسى بن سلمان بعد تنصيبه ولياً للعهد

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع نجليه سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة مع احد ضيوف البحرين





سمو الشيخ عيسى بن
سلمان وسمو الشيخ خليفة
بن سلمان في حفل توزيع
قسائم سكنية في احدى
القرى



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يفتتح محطة توصيل المياه

سمو الشيخ عيسى بن سلمان في احتفال توصيل الكهرباء لإحدى القرى

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يفتتح مستشفى الرفاع للولادة

جزء لا يتجزاء منها، وأنها ذات وضع قائم بذاته. وشعب البحرين يكافح من أجل الحرية والاستقلال، كي يشترك مع إخوانه العرب وجيرانه في وحدة العالم العربي. والتشكيك في هذا المبدأ، هو تشكيك في الحقائق الجغرافية الأوليّة. إننا نستطيع أن نصدق أي شيء، إلاّ المطالبة بالبحرين كولاية ايرانية أو جزء من إيران».

كانت تلك، خاطرة من خاطرات القدر، التي كثيراً ما عكرّت جهود، ومحاولات سمو الشيخ سلمان، للنهضة بالبحرين... ولذا فيبدو أن سموه وقد اعتاد مثل هذه المزعجات، وصل إلى حد اعتبارها بمثابة، حوافز تدفعه للمزيد من العمل، ومتابعة الانجازات. فرغم هذه الظروف السياسيّة الحرجة، ظلّت وتيرة العمل التنموي والتطوير، تتابع طريقها. وكان سمو الشيخ سلمان، ينظر إلى انجازاته الإدارية السابقة، كالمجلس الإداري، ومجلس الصحة، ومجلس المعارف، فيرى أنها لن تكتمل إلاّ بتشكيل مجلس آخر، للكهرباء، التي تُعتبر عموداً من أعمدة التنميّة، وأداة حضارية.. وعليه أصدر سموه قراراً في ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٧، يقضي بتشكيل مجلس، للكهرباء، وهو الأول من نوعه في البحرين، وكُلف هذا المجلس بوضع الخطط والدراسات اللازمة، لإيصال خدمات الكهرباء إلى جميع مناطق البلاد. واشتمل المجلس، على كل من: سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وسكرتير الحكومة السيد سميث، والسيد محمود أحمد العلوي مدير المالية، والسيد حسين يتيم.

عيسى ولياً للعهد

وكان لابد من تتويج لهذه الانجازات الإدارية، التي هدفت بمجموعها إلى تكريس كيان الدولة، وإيصال الخدمات إلى المواطنين، ووضع نظام مؤسسي للبلاد.. كان لابد من الخطوة التي طال انتظارها.. كما يصفها سمو الشيخ خليفة وهو يروي بعض ذكرياته عن تلك المرحلة، ويعني سموه، تنصيب سمو الشيخ عيسى بن سلمان ولياً للعهد. فقد كانت بعضُ مزاعم السوء، والطامعين، تصل إلى مسامع الشقيقين، وكان المواطنون في البحرين يسمعون هذه المزاعم، ويبدون رغبة حقيقية، للشيخ سلمان بضرورة تعيين ولي لعهده الميمون.

وفي تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٣١ يناير عام ١٩٥٨، وأثناء انعقاد مجلس الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البلاد، وبحضور كبار شيوخ العائلة الحاكمة، وبعد أن تناول الحضور القهوة العربيّة، وتطيّبوا بالطيب، أعلن الشيخ سلمان قراره التاريخي، بتعيين نجله البكر، سمو الشيخ عيسى، ولياً للعهد.

وحتى وقتنا الحاضر، ورغم تعدد المناسبات، التي عاصرها الشقيقان: عيسى وخليفة، فإن هذه المناسبة، ماتزال تثير الكثير، في وجدان سمو الشيخ خليفة، الذى يتذكرها، بفرح، كلما قاده الحديث اليها.

كانت الفرحة غامرةً، في قلب سمو الشيخ خليفة، لهذه اللفتة الكريمة، من سمو الشيخ الوالد، تجاه فلذة كبده، سمو الشيخ عيسى.. غير أن تلك الفرحة، كما يقول سمو الشيخ خليفة، كانت تمتزج بالشعور بضخامة المسؤولية، التي أُلقيتْ على سمو الشيخ عيسى، والتي ستقتضي من سمو الشيخ خليفة، مؤازرة ومساندة، تماماً كما كان دَأبُ الشقيقين، سابقاً ولاحقاً: يؤازران بعضهما البعض، بالرأي والمشورة، والفكر، والجهد، والسهر، والتعب، من أجل خير البحرين، وخير شعبها.

واستمرت مراسيم التنصيب، بسيطة، على جلالها ومهابتها... فبعد أن أعلن سمو حاكم البلاد قراره، الذي ألهج ألسنة الحضور، بالدعاء له بطول العمر، قام الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، عم الحاكم، ورئيس المجلس الإداري، فبارك للشيخ سلمان هذه اللفتة السامية، ثم تقدم إلى الشيخ عيسى، فأخذه من يديه، واوقفه إلى يمين الحاكم، مُهنئاً ومُباركاً. وبعد ذلك قام جميع أعضاء الأسرة الحاكمة لتهنئة ولي العهد الجديد.

أما في أوساط الشعب، فكانت الفرحه عارمة، وتمثلت بجموع المواطنين الذين توافدوا إلى قصر الرفاع العامر على مدى عدة أيام، لإعلان الولاء، وتقديم التهنئة للشقيقين: عيسى وخليفة.

كان ثمة انفراج في الجو العام ... وكان ثمة مشاريع مؤجلة، تمور في ذهن سمو الشيخ سلمان، وتُشغل فكره ... كان سمو الشيخ سلمان، حريصاً على تهيئة الأجواء، بينه وبين الأشقاء العرب، للمزيد من التماسك، والعلاقات الطيبة ... وكان ثمة قرار، آخر، يدور في خواطر سمو الشيخ... بشأن العلاقة مع السعودية.

مبادرة أمير .. واستجابة ملك

ظلت قضية ترسيم الحدود البحرية، بين البحرين والسعودية، تُراوح مكانها كقضية مؤجلة لسنواتٍ طويلة. وهي وإن لم تكن بالسخونة، التي

سمو الشيخ سلمان بن حمد وجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز في قصر الرفاع العامر

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز في زيارة لاحدى مدارس البحرين

سمو الشيخ سلمان بن حمد وجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز يتفقدان حرس الشرف

موكب ضيف البلاد جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية
مع سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين

تستدعي حلاً عاجلاً وسريعاً.. إلاّ أن حرص سمو الشيخ، على تنقية كل ما يشوب علاقات البحرين، مع الشقيقة السعودية، دفعه إلى استثمار فترة الانفراج التي تعيشها البحرين، آنذاك، لحل هذه القضية.

وفي يوم الخميس ٢٠ فبراير عام ١٩٥٨، ورغم أن صحة سمو الشيخ، بدأت بالتراجع، إلاّ أنه قرر التوجه إلى السعودية، يُرافقه وفدٌ رفيع، يتكون من: سمو الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وعدد من المسؤولين والمستشارين.

يقول أحد أعضاء الوفد الذى رافق سمو الشيخ سلمان، في تلك الزيارة التاريخيّة، وقد راجعته حول إنطباعاته عن تلك الزيارة: « كان عزم سمو الشيخ سلمان، قد استَقَرَّ على انهاء موضوع ترسيم الحدود، مع السعودية... ويبدو أن سموه، كان يشعر، بتدهور صحته، ويخشى أن يأتي أمر الله، دون أن يكون قد أغلق هذا الملف، الذي قد ينفتحُ على مشكلاتٍ بين البلدين..». ويضيف عضو الوفد الذي رافق سموه « .. وفي إحدى جلسات المباحثات مع الملك سعود رحمه الله، تَحدّث سمو الشيخ سلمان، بموضوع ترسيم الحدود، مشيراً إلى أنه يرغب لجلالته، أن ينهي هذه القضية، العالقة، فوراً.. غير أن الملك سعود، حاول ثني سمو الشيخ، مُشيراً إلى انه أيضاً يرغب بانهاء القضية، إلاّ انه يرى تأجيل البحث فيها، إلى موعدٍ آخر.

هنا، طلب سمو الشيخ، مجموعة من الخرائط، التى كان يصطحبها معه، قائلاً للملك سعود: ولماذا الانتظار، والتأجيل، ونحن مجتمعون حالياً !.. فخير البر عاجله.. ولا أعتقد أن هناك أفضل من هذا الوقت، الذي نلتقي فيه على الخير، لبلدينا، قال سموه ذلك وهو يفتح الخرائط بنفسه، أمام الملك، الذي أدهشته هذه الأريحيّة التي أبداها سمو الشيخ، فقابلها بمثلها، ولم تمضِ ساعات، حتى كان سمو الشيخ، وجلالة الملك، قد توصلا إلى حل يُرضي البلدين.. وفي يوم السبت ٢٢ فبراير، وقع الزعيمان الاتفاقية، المُتعلقة بهذا الصدد، والتي اشتملت على ٦ مواد، تتضمن حلاً نهائياً لقضية الحدود، وتقسيم المياه المغمورة بين البلدين... إضافة إلى تحديد المناطق، التي لم تحددها إتفاقية عام ١٩٤٩، حول استثمار قاع البحر، وهي الاتفاقية، التي نَصّت على مبدأ الاستثمار، ولكنها لم تحدد المناطق المشمولة.

لم تكن هذه الاتفاقية، على ايجابيّاتها، لترضي حكومة طهران.. وقد سارعت هذه الحكومة باعلان رفضها للإتفاقية، على لسان وزير خارجيتها، الذي القى بياناً في مجلس البرلمان الايراني، اعتبر فيه هذه الإتفاقية، عملاً موجهاً ضد سيادة ايران على البحرين! أما الحكومة البريطانية، فقد تجاهلت بدورها الاحتجاجات الايرانية، وسارعت بالتصديق على الاتفاقية.

كانت سنة ١٩٥٨، حُبلى بالكثير من الأحداث والمفاجآت، على الصعيدين المحلّي والاقليمي... وهي وإن كانت، بدأت بدايات بهيجة، وشهدت شهورها الأولى، انجازات محليّة، واقليميّة..إلاّ أن شهر مايو، كان يحمل معه أحداثاً، ستُشغل البحرين فترة من الوقت.

هذه الأحداث، لم تكن بحرينيّة، بل عراقيّة، ولكن، كان من الطبيعي، كما يذكر سمو الشيخ خليفة أن تتأثر البحرين، وتنشغل بما يجري من أحداث في دول الجوار.

نوري السعيد.. على طائرة شحن

كان نوري السعيد، رجل العراق القويّ، يستمتع باجازة عائلية في لندن. وكان من المقرر، أن تستمر إقامته في لندن، من بدايات شهر مايو عام ١٩٥٨، وحتى ١٤ مايو، موعد إجتماع ميثاق بغداد، الذي سيشارك فيه، باعتباره رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، المُكَوّن من مملكتي العراق والأردن.. غير أن البرقيات العاجلة التي وردته من العراق، تطلب منه الاسراع بالعودة إلى بغداد، لحل بعض القضايا المعلقّة، هذه البرقيات، أثارت قلقه، فقرر السفر إلى بغداد على أول طائرة. ورغم المحاولات الجادّة، للعثور على طائرة ركاب متوجهة إلى العراق، من أي مطار بريطاني، إلاّ أن الوزير المفوض، طارق العسكري، أبلغ نوري السعيد، بفشل هذه المحاولات، مشيراً إلى أن هناك طائرة نقل غير مخصصّة للركاب، ستقلع من لندن إلى بغداد.. فقرر نوري السعيد أن يستقل هذه الطائرة، وفعلاً، عاد إلى بغداد، على متنها، مستخدماً المقعد المجاور لمقعد الطيار، في كابينة القيادة. وبعد إنجاز القضايا التي استدعت عودته إلى بغداد، بالطريقة التي وصفناها.. تقرر سفر نوري السعيد، بصحبة جلالة الملك فيصل الثاني، إلى لندن، للمشاركة في إجتماعات دول ميثاق بغداد، المقررة يوم ١٤ مايو عام ١٩٥٨ .

سمو الشيخ سلمان بن حمد مع سمو الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق خلال زيارته للبحرين

سمو الشيخ سلمان بن حمد وجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق يتفقدان حرس الشرف

سمو الشيخ سلمان بن حمد وجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق في قصر الرفاع العامر
ويرى على الجنب سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ محمد بن سلمان

سمو الشيخ سلمان بن حمد يستقبل جلالة الملك حسين بن طلال ملك الاردن

في هذه الليلة، كانت مجموعة من الضباط العراقيين، اتخذت قرارها بالانقلاب على الحكم الملكي في العراق، وكان يتزعم هذه المجموعة عبدالكريم قاسم، ورفيقه عبدالسلام عارف.

ونجح ضباط الفرقة الثانية، بخداع قائدهم غازي الداغستاني، فسجنوه في حجرته داخل المعسكر، وتسلم عبدالكريم قاسم قيادة الفرقة، التي نفذت انقلاباً دموياً، ذهب ضحيته عدد من أفراد العائلة المالكة، وأعضاء في الحكومة الهاشمية، إضافة لرئيس الحكومة نوري السعيد.

لم تكن هذه الأحداث، لتمر دون أن تترك أثرها على البحرين... فهي إلى جانب دمويتها، التي أشاعت أجواء من الحزن، والسخط، في أوساط الشعب البحريني، كانت محل مراقبة، وانشغال، من قبل رجال الحكم، الذين أدركوا، أن هذا الانقلاب، سيوثر سلبياً على الاستقرار في المنطقة.

غير أن هذه الأحداث، لم تكن لتؤثر، على جهود البحرين، لتفعيل النهضتين الإدارية والتنموية، اللتين شرعهما سمو الشيخ سلمان، وبدأ بوضع الالية الإدارية، لتنفيذهما، خاصةً وأَنَّ سموه، راض عن سير عمل المجلس الإداري، الذي كان يتابع مهامه الوطنيّة، ويحقق الانجاز وراءَ الانجاز، على طريق تحديث الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية، للشعب.. وكانت عيون سمو الشيخ سلمان، ترقب انجازات المجلس، وترقب أيضاً، دَوْرَ فلذة كبده، سمو الشيخ خليفة، وسط خلية العمل، الوطنيّة.. وهو الدور الذي هيأ سموه، ليتحمل مسؤولية سكرتارية حكومة البحرين، أثناء غياب السيد سميث سكرتير الحكومة الرسمي، آنذاك... وكان الأمر بايلاء مهام السكرتارية، لسمو الشيخ خليفة، صدر في شهر أغسطس عام ١٩٥٨ . غير أن هذه، لم تكن سوى البداية، لموقع آخر، أكثر أهمية، وهو ماليّة الحكومة، التى حَمّل سمو الشيخ سلمان، أمانتها الغالية، لسمو الشيخ خليفة.

وكانت رئاسة مالية الحكومة، آنذاك، منصباً من أهم المناصب في البلاد، إذ كان شاغله، بمثابة وزير المالية، المعني بتخطيط السياسة المالية العليا للدولة، واعداد الموازنة، والاشراف على النفقات والايرادات.

في هذا المركز، الرئيسي من مراكز الحكومة التقى سمو الشيخ خليفة، بشخصية بحرينيّة، ذات كفاءات مالية واقتصادية عالية، وخبرةٍ مشهودٍ لها بالأمانة والعقل التخطيطي.. وهو السيد محمود العلوي، مدير المالية

حينذاك، والشخص الذى وجد فيه الشيخ خليفة ضالته، وأثبتت الأيام فيما بعد فراسة سمو الشيخ خليفة، بهذا الخبير البحريني، الذى أسّس لسياسة بحرَيَنيّة مالية واقتصادية، ما نزال نجني ثمارها حتى وقتنا الحاضر.

محكمة درجة أولى

نحن الآن في أواخر عام ١٩٥٨ ..

وكنا قد توقفنا عند حلول المبعدين في محل اقامتهم، بجزيرة «سانت هيلانة».

في ذلك الوقت، كانت الحملة البريطانية للدفاع عن المبعدين، قد أخذت مساراً عملياً.. حيث تقدمت مجموعة من المحامين البريطانيين، تمثلهم مؤسسة «شريدان وشركاه» بطلب استئنافٍ للحكم الذى صدر بحق المبعدين، عن محكمة بحرينيّة ! وكان ذلك، بعد حوالي سنة وتسعة شهور من صدور الحكم. وتم رفع الطلب، بالاستئناف، إلى إحدى محاكم لندن ! وهذه بدورها، رفضت الطلب. غير أن المحامين، تقدموا بطلب عرض الأمر على «مجلس الملكة» وهو يُعتبر أعلى سلطة قضائية في بريطانيا.

وبعد أخذٍ وردّ، وفي يوم ٢٥ يونيو عام ١٩٥٩ ـأي بعد سنتين ونصف من صدور حكم المحكمة البحرينيّةـ وافق «مجلس الملكة» على الاستماع لطروحات الاستئناف بهذه القضيّة، التي أشغلت الصحافة البريطانية، فترة طويلة.

وقرر «مجلس الملكة»، إحالة القضية، إلى محكمة استئناف خاصة.

وفيما كانت أصداء ملابسات هذه القضيّة، تسيطر على فضاءات لندن... كانت فضاءات المنامة، تعاني ألواناً قاتمة، بدأت تلوح في الأُفق.

ففي شهر يونيه عام ١٩٥٩، اشتد المرض على سمو الشيخ سلمان بن حمد، اثر نوبة قلبيّة ـ وعلى الفور، أُدخل سموه إلى مستشفى العوالي، التابع لشركة نفط البحرين، والقريب من قصر سموه في الرفاع الغربي.

واستُدعيَ أحد أشهر الأختصاصيين، من لندن، لفحص ومعالجة سموه، وقرر هذا، هو ومجموعة الأطباء الذين أشرفوا على علاج سموه، أن يخلد

سموه إلى الراحة، فمكث في المستشفى ٥٥ يوماً، غادر بعدها إلى سكن خاص، أُعِدَّ، ليتناسب مع الوضع الصحي الجديد.

أما في لندن، فقد أُعلن في الثامن من مارس عام ١٩٦٠، عن أن محكمة الاستئناف البريطانية، بدأت الاستماع لمناقشات قضيّة المبعدين الثلاثة: عبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز الشملان، وعبدعلي العليوات. وشارك في هذه المناقشات، والطروحات، شخصيات بريطانيّة، عديدة، مُدافِعَةً عن المبُعدين الثلاثة، في الصحف اللندنية التي كانت تتابع هذه المناقشات جنباً إلى جنب، مع مداولات المحكمة... وكانت تُسَرِّبُ إلى هذا الكم، من الأخبار، والتحليلات، بين حين وآخر، بعض الاشاعات، التي زعمت إحداها، أن هناك إحتمالاً لاعادة المبُعدين إلى البحرين !! ورغم أن الأمر، لم يكن يتعدى الاشاعة، فإن مجلس العموم البريطاني، أصدر بياناً يُعلن فيه، إستياءه ورفضه، لاحتمال إعادة الباكر ورفيقيه إلى البحرين.. وهو القرار، الذى حمله حاكم الجزيرة شخصياً لإبلاغه للسيد الباكر ورفيقيه.

وفي ردهم على ما حمله لهم حاكم الجزيرة، من أخبار، عن إحتمال ارسالهم إلى البحرين، وبيان مجلس العموم البريطاني بهذا الخصوص، قال أحد المبعدين الثلاثة لحاكم الجزيرة، انه ورفيقاه، يرفضون مبدأ العودة إلى البحرين « لأن السجون فيها بدائية» !

وفي الواقع، فإن كل هذه الزوبعة، لم تكن تهدف، إلاَّ إلى المزيد من تصعيد القضيّة، اعلامياً، بهدف استثمارها للضغط على سمو الشيخ سلمان، الذي شعرت بريطانيا، أنه يعمل للتخلص من سيطرتها... وهكذا فقد انقشعت هذه الزوبعة، عن إتفاق «بريطاني - بريطاني !» بانعقاد محكمة استئناف خاصة بالمبعدين، في جزيرة «سانت هيلانة» باعتبارها أملاكا بريطانية.

وفي السابع من يونيو عام ١٩٦١، وصلت سفينة، إلى الجزيرة، تحمل على متنها قاضياً ومحامين بريطانيين، وباشرت المحكمة عقد جلساتها منذ صباح اليوم التالي، لتقرر بعد ٥ أيام، الافراج عن أعضاء هيئة الاتحاد الوطني.

ومن مُذكرات عبدالرحمن الباكر، «صفحة ٤٤٤» سننقل لكم أبرز حيثيّات هذه المُحاكمة، لأنها تكفي بحد ذاتها، لتكون برهاناً. على ما أشرنا اليه، من ضلوع بريطانيا في هذه اللعبة.

يقول الباكر: «... وفي يوم الثامن منه، ابتدأت المحكمة في الساعة العاشرة صباحاً، فأعطيت الكلمة لمحامينا السيد (مكون)، فبدأ في مُرافعته، واستمرت المرافعة طول اليوم، حتى الساعة الرابعة مساءً. وقد رَكَّزَ مُرافعته على نقاط معينة، أهمها، حول كتاب حاكم البحرين الذى يأمر فيه رُبّان البارجة بنقلنا إلى جزيرة «سانت هيلانة». إذ يزعم ربان البارجة بأنه لايذكر بالضبط في أي مكان استلم الرسالة. هل في ميناء الجفير، أو في ميناء سترة، ولكنه يتذكر بأنه استلم رسالة مكتوبة بالعربية وقرأها له مترجم صومالي، كان في البارجة، والرسالة تحتوي على أمر من حاكم البحرين، بنقل الثلاثة، المساجين، إلى سانت هيلانة. ففند محامينا هذه المزاعم، وقال انها باطلة، إذ لايوجد على ظهر البارجة، بحار صومالي. ثم انه لا يمكن لحاكم البحرين أن يبعث أمراً خطيَّاً إلى ربان البارجة مكتوباً بالعربية، فان ربان البارجة يتلقى الأوامر من قيادة الاسطول البريطاني، وإذا كان ثمة ترتيبات من هذا القبيل فهي بين الحاكم والقيادة البريطانية، وهذا مالم يتم، ولم يؤكد لنا شيء فيه لا بواسطة المستندات ولا الشهود. ثم استند المحامي على شهادة الميجر كرين الذي َسَلَّمَنا لربان البارجة. وأكد كرين في شهادته، أنه لم يُسَلِّم لا رسالة، ولا اوراقاً إلى ضابط البارجة حينما سَلّمنا له.. ثم استطرد في نقاطه العديدة، حتى كسب القاضي بجانبه» !!

هنا، وإن كنت أُفَضِّل عدم التعليق على هذه المحكمة ومجرياتها،.. إلاّ أنني لا أستطيع تجاهل السؤال، الذي يطرح نفسه، بقوة، حول الجانب الرئيسي من هذه المرافعة.. فهل يُعقل أن تنتقل بارجة حربيّة بريطانية من البحرين إلى جزيرة «سانت هيلانة» في رحلة استغرقت ٣١ يوماً، بدون أمر من القيادة البريطانية ؟!

وعلى العموم، فمازال في جعبة السياسة البريطانية الكثير.. ومازال، لهذه القضيّة، مُلحقاتٍ، كان مسرحها لندن.

فبعد حفلة خاصة أقامها أعضاء الهيئة ابتهاجاً، بالافراج عنهم، وتقديراً لمحاميهم، في جزيرة «سانت هيلانة»، انتقلوا جميعاً إلى لندن، على متن الباخرة الفاخرة «واروك».. وفي الدرجة الأولى أيضاً ! .. وفي لندن كانت إقامتهم في فندق «مونت رويال» الفخم، حيث اقيمت على شرفهم سلسلة من حفلات الاستقبال، والمؤتمرات الصحفيّة.. ! .. وبعد أيام قليلة، كان أعضاء هيئة الاتحاد الوطني، الثلاثة، يحملون جوازات سفر بريطانية !

هنا، وقبل اسدال ستارة الختام، على هذه القضيّة، العجيبة، لن نسأل السؤال الذي يفرضُ نفسه، على مجرى الأحداث، وهو عن الجهة المُمَوّلة، لتكاليف هذه اللعبة الطويلة.. لن نسأل هذا السؤال، لأن أحد الأعضاء الثلاثة، سأل نفس السؤال، لكبير المحامين الذين ترافعوا عنه وعن رفيقيه، وهو المستر شريدان. وهو يقول في مذكراته، وعلى الصفحة رقم (٤٤٨): «لقد كان حديثي مع السيد شريدان طويلاً جداً، حول الجهة المَموّلة للقضيّة من أساسها، وقال لي: إنني لا أعلم المصدر، وكل الذي أعرفه، أن صديقكم في لندن يدفع لنا كلما طلبنا منه مبلغاً من المال. ويمكنك عند إجتماعك بالصديق أن تعرف عن المموّل للقضيّة كلها » !! هذا ما يقوله الباكر، نفسه. ولكن ماذا تقول الوثائق البريطانيّة السرّية، بهذا الخصوص.. بل بخصوص القضيّة كلها ؟

الوثيقة التي نحن بصددها، تحمل الرقم ١٠٤٩ تاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ . وهي مُرسَلة من البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، تحت بند «سري»، أما مرسلها فهو السير بوروز.. وتقول: « .. من الأفضل وضع إثنين أو ثلاثة من هؤلاء الرجال في عهدة البريطانيين، حيث سيجدون على الأقل صعوبة في الهرب. وقد تَقَدَّم لنا المُستشار بمقترح مُحَدَّد مفادُه أن تُرَتِّبْ حكومة البحرين لارسال هؤلاء إلى جُزر سيشل بوثائق سفَر صالحة لسفرة واحدة فقط، بحيث يُسمح لهم بالإقامة هناك، حيث تُطبّق عليهم إجراءات الهجرة العاديّة، والتي تجعل من الصعب مغادرة الجزيرة بدون جوازات سفر بالطرق العادية. وقد أعتَرف بالطبع بأنه قد يكون من الصعب منعهم من مغادرة الجزيرة بشكل سرّي على متن قارب محلي. وسوف يتسلمون مساعدة مالية من حكومة البحرين...» وتمضي الرسالة إلى القول: « .. قد يكون من الضروري طلب مساعدة إضافية من السلطات البريطانيّة في شرق افريقيا فيما يتعلق بالرحلة، مع أن حكومة البحرين أبدت رغبتها بارسالهم بطائرة خاصة إلى النقطة التي تغادر منها الباخرة إلى سيشل..»».

ويصل بوروز في برقيته، إلى قضيّة الاثباتات، التي استخدمت لإدانة المبعدين.. فيقول في بند «٢»: «تم العثور على بعض الوثائق الاضافية التي تخص أعضاء اللجنة، وتتشكل الأدلة الموجودة ضدهم في الوقت الحالي، بشكل رئيسي من:

١- رسالة «ذكرت سابقاً» إلى ممثل لقوة أجنبيّة «أنور السادات» تنص على أن أهداف اللجنة تشمل الإطاحة بالحاكم.

٢- مسوّدة كتاب صغير باسم «الفدائيين».. وينص الكتاب على:

- أن المستشار يجب أن لا يغادر البحرين حياً.
- يجب نسف وتفجير بعض المباني الأجنبيّة.



رئيس الوزراء اللبناني يقلد سمو
الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
ونجليه سمو الشيخ عيسى وسمو
الشيخ خليفة
اوسمة لبنانية رفيعة







سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مع نجليه سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة
في معرض البحرين الزارعي

ـ سيتم قتل بعض أعضاء الأسرة الحاكمة.
ـ سيتم إحراق المطار وقصر الحاكم»

غير أن بوروز، لا يلبث أن يُفَنِّد كل ذلك قائلاً، ومستدركاً: «لايُوجد أي دليل أن شيئاً من هذا صدر فعلاً. هناك ما يوحي في الوثيقة بأنه كان من المنوي نشرها، بعد وصول المخربين في الخارج..».

هذا ماتقوله، وتكشفة الوثائق البريطانيّة..
وهي تُؤكد أن أعضاء اللجنة، لم يكونوا سوى أداة، لتنفيذ الأغراض البريطانية.. وعندما انتهت مُدة صلاحية هذه الأداة، كان لابُد من تغييرها.. ولكن، على الطريقة البريطانيّة، التي يعتقد السيد بوروز، كما يقول في رسالته السالفة، أنها نجحت في أن تجعل «من الطبيعي أن يعتقد الحاكم، أن الحركة كانت موجهة للإطاحة به وبحكومته باستخدام القوة».

هل كان يجب أن تلجأ الهيئة، لكل هذه التخطيطات، لاغتيال الحاكم، أو أفراد اسرته ؟ .. وهو الذي يتجول في الأسواق - كما يذكر الذين عاصروا سموه - من غير حراسة أو احتياطات أمنيّة !! ولماذا يُزج باسم الحاكم، وأفراد عائلته، إلاَّ لسبب واضح وأكيد، وهو دفع الناس، لأخذ موقف سلبي من الهيئة، خاصة وأن الجميع يشعُرون بعاطفة خاصة، نحو الحاكم المحبوب.. إذن، كان لابُدَّ من توجيه نقمة الناس، على بريطانيا، باتجاه السادة أعضاء الهيئة. وهكذا ستخسر الهيئة قاعدتها الشعبيّة، في مجتمع يكن أفراده حباً صادقاً للأمير.. بل إن المستشار نفسه كان يتجول في الأسواق، بلا حراسة حقيقية. وهذا مايعني أن تنفيذ هذه المخططات لا يستلزم كل هذا التحضير والسرّية.

عموماً، كانت اللعبة قد انتهت، وختمت بريطانيا على ملف القضّية، التي دفع فيها المُبعدون وزملاؤهم ثمناً كبيراً، ودفعت فيها البحرين، ثمناً أكبر.. أما الذي دفعته بريطانيا، فهوْ ما يكشفه السيد «ليتيل فيلد» كاتب بريطاني أصدر كتاباً عن هذه القضيّة، « إن السجناء الثلاثة حصلوا على ١٥٠٠٠ جنية استرليني لكل واحدٍ منهم كتعويض عن المدة التي قضوها في السجن غير القانوني، إضافة لحصول كل واحدٍ منهم على ٥٠٠٠ جنيه استرليني كمصاريف أخرى... أما الزميلان الآخران فقد بقيا في السجن حتى أكملاُ مدة محكوميّتهما» !!



الوداع



«إذا كان لكل شخصيّة عظيمة مفتاح لفهمها، والدخول إلى عالمها، فمفتاح شخصيتي الشقيقين، هو تأثرهما بسمو الوالد، الشيخ سلمان حاكماً وإنساناً وأُمة في رجل»

المؤلف

الفصل الثامن

الوداع

كانت البحرين قد بدأت تتذوق بواكير طعم الاستقرار، عندما راحت المتاعب الصحيّة، تعرف طريقها إلى جسد سمو الشيخ سلمان، وكان الرجل يتحمل المشقة والتعب، بصورة مدهشة، فقد كان فارساً عربياً يُكابر الألم، ويكبر عن الشكوى.. لم يكن الشيخ سلمان يعرف طعم الراحة والاسترخاء، فساعات عمله تمتد إلى آخر الليل، وتبدأ مع أول النهار.

وكان برنامج سموه اليومي، يبدأ في الساعة الثامنة، حيث يصل، إلى مكتبه الخاص، في مبنى باب البحرين، الذى كانت تشغله عدد من إدارات الحكومة.. وبعد أن يرشف بعض القهوة العربيّة، كان يستقبل المواطنين الذين ينتظرون للسلام عليه، فينظر في طلباتهم، وأمورهم. ثم يبدأ عمله الرسمي، الذى يتضمن مقابلات، ولقاءات، وإجتماعات، ومراجعات يوميّة، ومخاطبات... وكان رحمه الله، يتجاهل في سبيل عمله للبحرين وشعب البحرين، نصائح الأطباء، الذين أبدوا الكثير من القلق على صحته، ونصحوه بعدم الاكثار من السهر، وتقليل ساعات العمل، غير أنه ظل مواظباً على برنامجه، الذي إختاره لنفسه، واعتاد عليه منذ الشباب.

ولعل الذين يعرفون سمو الشيخ خليفة، يتساءلون، عن هذا الاندفاع، ونكران الذات، والإصرار على العمل ساعات طويلة، وهذا الإقبال

على متابعة الشؤون العامة، والاشراف شخصياً على تنفيذها... لعلهم يتساءَلون، عن كل ذلك بدهشة، واستغراب.

وهؤلاء، سأُحيلهم على سر شخصية سمو الشيخ خليفة.

وعلى ما يذهب المفكرون، في أن لكل شخصية مفتاح لفهمها.. فمفتاح شخصيّة سمو الشيخ خليفة يكمنُ في تأثره الشديد، بوالده، المغفور له الشيخ سلمان.. واعتزاز الوالد، بنجله، الذي استطاع أن يحذو حذو والده، في حبه للبحرين، وانكار ذاته، في سبيلها. وهذا ينطبق أيضاً، وبنفس المستوى، على شخصيّة سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان، طيّب الله ثراه. وإن إختلف التعبير عن ذلك لدى الشقيقين، فهو إختلاف التكامل، لا اختلاف التضاد.

لقد كان سمو الشيخ سلمان، عمليّاً، في أُسلوبه، وتعاملاته مع مختلف القضايا.. وَتَجَّسدت هذه الصفة، كاملة، في نجله سمو الشيخ خليفة. فمما تَذَمّر منه بيلجريف، وهو يصف شخصية سمو الشيخ سلمان أن سموه «كان يُدَقق الميزانيّة بنفسه»، وهذا وإن كان يزعج بيلجريف، فإنه يشير إلى مدى حرص سمو الشيخ سلمان، على أخذ المبادرة، وانجاز الأعمال بنفسه، وهي من الصفات العملية، التي ورثها سمو الشيخ خليفة، أو تلقفَّها وهو يُراقب الوالد، فلاقت في شخصيته استعداداً.

والإخلاص، لأحلام، ونوايا، ومخططات السلف، وتحقيقها، صفة ظهرت واضحة لدى سمو الشيخ سلمان، ثم تجسّدت في شخصيتي الشقيقين. فالشيخ سلمان، أبدى إهتماماً حثيثاً بانشاء مجلس الشورى، وأعلن عن ذلك، بنفسه. وربما لن نستغرب لو علمنا، أن فكرة انشاء مجلس للشورى، كانت تسيطر على سموالشيخ حمد بن عيسى بن علي حاكم البحرين (١٩٣٢-١٩٤٢)، من قبل، فحملها الابن الشيخ سلمان، وحاول تحقيقها، غير أن العقبات التي زرعها بيلجريف، حالت دون ذلك، وإن حرص سموه على تطبيق فكرتها عملياً من خلال الرجال المخلصين الذين كان يحيط نفسه بهم، فيشاورهم، ويستمع إلى آرائهم، ويطلع على تفاصيل حياة الناس، ومطالبهم من خلال هؤلاء الرجال.

وعندما تسلم سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مقاليد الحكم، وأعطى دفة قيادة السفينة إلى شقيقه سمو الشيخ خليفة، عمل الشقيقان، منذ بواكير العهد، على انشاء مجلس تشريعي ديمقراطي، فكان المجلس التأسيسي، ثم المجلس الوطني، وعندما صارت هذه التجربة عقبة في طريق العمل، وتأسيس أركان الدولة، لجاء الشقيقان إلى إنشاء مجلس الشورى.

سمو الشيخ سلمان بن حمد يفتتح معرض البحرين الزراعي والتجاري

سمو الشيخ عيسى بن سلمان في معرض البحرين الزراعي والتجاري

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى وسمو الشيخ محمد بن خليفة

سمو الشيخ سلمان بن حمد في معرض البحرين الزراعي والتجاري

سمو الشيخ حمد بن عيسى وسمو الشيخ محمد بن خليفة في معرض البحرين الزراعي والتجاري

ولعل هذا الإخلاص، للسلف، يبدو اكثر وضوحاً، في المشروعات التي افتتحها الشقيقان وأنجزاها، في الأيام الأولى لتولي سمو الشيخ عيسى مقاليد الحكم، وهي المشروعات التي كان سمو الشيخ سلمان يحرص على قيامها. كما تبدو هذه الصفة، واضحة جداً، في الاهتمام الذي ظل الشقيقان يبديانه بقضايا التعليم، والصحة، والاسكان، ومجمل قضايا المواطن البحريني الحياتية.

وأستطيع، -من خلال ما قمت به من دراسات عن شخصية سمو الشيخ سلمان، ثم شخصية سمو الشيخ خليفة-، استطيع أن أشير إلى بعض الجزئيات المُدهشة، في المقاربة بين الرجلين.. غير أنني سأكتفي بالاشارة إلى أن مجمل المشروعات الوطنيّة الكبرى، التي تَبَنّى تحقيقها وانجازها، سمو الشيخ خليفة، هي ذات المشروعات، التي كان سمو الشيخ الوالد، يحلم بها، ويتمنى لو تتحقق للبحرين وشعبها... غير أن القدر لم يمهله كثيراً، وحالت الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البحرين دون تحقيقها.

لقد توجه سمو الشيخ خليفة، ومنذ بواكير تحمله المسؤولية، إلى تحقيق الانجازات الذي كان تدور في خَلَد الوالد، رحمه الله، وأعني إيصال الكهرباء والماء إلى جميع مناطق البحرين... وفعلاً، ففي ٣٠ ابريل عام ١٩٦٢، كان سمو الشيخ عيسى بن سلمان يفتتح واحداً من أضخم مشروعات البلاد، حينذاك.. وهو المشروع الذي وضع حجر أساسه، سمو الشيخ سلمان، وأَعَدَّه، وخطط له، وأنجزه سمو الشيخ خليفة... ونعني ميناء سلمان، الذي اعتبر وما يزال واحداً من أضخم موانىء المنطقة.

وفي ديسمبر من نفس العام، تم افتتاح مطار البحرين الدولي، الذي اعتُبِر في ذلك الوقت، واحداً من أحدث المطارات في المنطقة... وفي نفس اليوم، تم افتتاح التوسعة الضخمة لجسر الشيخ حمد، الذي يربط بين المنامة والمحرق.

لقد اقتسم الشقيقان: عيسى وخليفة، فيما بينهما، أحلام سمو الشيخ الوالد، التي كان يرى البحرين من خلالها، فعملا معاً على تنفيذها، وتبنّى كل منهما، أفكار شقيقه، وطموحاته، وَشّكلا معاً، تكاملاً عَزَّ نظيره.

من ذلك، قيام سمو الشيخ خليفة في عام ١٩٦٢، بالعمل على استكمال توصيل الطاقة الكهربائية إلى قرية كرباباد، وتوزيع سموه ٢٠٠ وثيقة ملكية على أهالي قرية المالكية. كان حلم سمو الشيخ خليفة، الكبير، يتجسد في توفير

سمو الشيخ سلمان بن حمد يستقبل احد الضيوف ويرى سمو الشيخ خليفة بن سلمان يقوم بالترجمة لسمو الحاكم

سمو الشيخ سلمان بن حمد وانجاله سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة وسمو الشيخ محمد وكبار مدراء شركة نفط البحرين

المسكن الصحي، اللائق، لكل مواطن في البحرين، ومن أجل هذا الحلم، تحدّى، كل اعتراضات المعترضين، والخبراء، عندما فكر بانشاء مدينة نموذجيّة، سكنيّة... وبالصبر، والعزيمة، والتخطيط، استطاع سموه أن يجعل الحلم حقيقة، من خلال المدينة، التي حرص على أن تحمل اسم شقيقه الحبيب وتوأم روحه... فكانت مدينة عيسى.

وواصل سموه، التبشير بهذا الحلم، في شرق البلاد، وغربها، فاستمر يمنح دعمه، الكامل، لمشاريع الاسكان الموجهة، للمواطنين... فقام بنفسه بتوزيع ٤١ بيتاً على المستفيدين في مدينة المحرق، و٢٤٤ بيتاً على المستفيدين في المنامة.... إلى غير ذلك، من الانجازات التي يضيق عن حصرها كتاب ضخم.

ولقد كان سمو الشيخ سلمان، قريباً دائماً من الناس، بسيطاً في تعامله معهم، إذ كان سموه يلقاهم في الأسواق، كأي مواطن بحريني، ويستفسر عن أحوالهم. وكان يتعامل معهم، من خلال موقع الأب، وشيخ العائلة. وهذه الصفة انتقلت إلى سمو الشيخ عيسى بن سلمان ، الذي مارس نفس الدور، بحيث يؤكد الذين اقتربوا من سموه، أنه كان يعرف عدداً كبيراً، من أبناء البحرين بالاسم، والعائلة، والمهنة، ويستقصي أخبارهم، وأخبار عائلاتهم، وحتى اليوم الذي لاقى فيه سموه وجه ربه، كان أخر واجباته، لقاؤه مع أفراد بعثة الحج البحرينيّة، وكنا أشرنا، إلى استفساره من المذيع البحريني جليل الطريف، عن شقيقه طبيب القلب حبيب الطريف وأخباره.

قلنا، أن سمو الشيخ سلمان، ظل يرفضُ نصائح الأطباء، بالخلود إلى الراحة.... ولو توقف الأمر عند هذا الحد، لكان خيراً، فالرجل الذي اعتبر البحرين قطعة من قلبه، كان يؤلمه كثيراً، ما يحدث لها، من أبنائها، ومن الدول الطامعة بها. وكانت الأعباء الصحيّة، تزداد يوماً بعد يوم، بفعل ازدياد أعباء البلاد، وهمومها.

وحاول الشقيقان: عيسى وخليفة، التخفيف بعض الشيء، عن والدهما، فكانا إضافة إلى اقناعه، بالركود إلى الراحة، ينقلان اليه أخبار البلاد بالتفصيل، ويتلقيان توجيهاته، بشأن تصريف بعض الأمور... وكان سمو الشيخ خليفة، لايكاد يفارق والده، في أيامه الأخيرة... وخاصة بعد أن انتقل سمو الشيخ الوالد، للاقامة في منطقة «سافرة»، نتيجة تردّي وضعه الصحي.

وظل الفارس يغالب المرض، والشكوى، غير أن إرادة الله، لم تمهل سموه كثيراً، إذ صعدت روحه إلى بارئها في حوالي الساعة التاسعة من صباح



سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين (١٩٤٢-١٩٦١)

يوم الخميس، الثاني من نوفمبر عام ١٩٦١، عن عمر يناهز ٦٧ عاماً، بعد حوالي ٢٠ سنة، أمضاها سموه على سُدّة الحكم، يقود سفينة البحرين، في بحرٍ متلاطم الأمواج، ويخرجها كل مرّة، أقوى، وأقدر، وأصلب عوداً.

دمعة حزن

كان سمو الشيخ سلمان رحمه الله، رجل دولة من المؤسسين، الأفذاذ، استطاع أن يُوَظِّف ما امتلكه من مَلَكات فكريّة، وشخصيّة، وجسديّة، وفراسة وحنكة، وايمان عميق، لانجاز دوره الوطني الكبير، رغم كل الصعوبات التي رافقت مراحل هذا الدور. وهو وإن كان حاضراً بانجازاته، في أسفار التاريخ، ووثائقه، إلاَّ أنه حاضرٌ في وجدان البحرين الشعبي، ليس فقط، بهذه الانجازات، التي لا ينكرها، إلاَّ مكابر، بل بشخصيّته الفذة، التي جمعت الحُنُوَّ والحنان إلى الحزم والقوّة، وعرفت الطيبة وصفاء القلب، إلى الذكاء والحنكة وجمعت بين شخصيّة الزعيم المجاهد، الجَادّ، وشخصيّة الانسان الوديع، والأب والعم والخال والشقيق، القريب دائماً، إلى مشاكل وهموم عائلته، وآل بيته.. وربما لن نبالغ، لو قلنا أن حياة الشيخ طيّب الله ثراه، في بيته، وبين أهله، ومع عائلته، تستحق لوحدها كتاباً، يُصَوِّر لأبناء البحرين، من الأجيال الحاضرة، والآتية، عَظَمة هذا الرجل، وتميزه، ولطف معشره.

ومن مَرويّات الشيوخ من آل خليفة، عن سمو الشيخ سلمان، حَدّثني الشيخ سلمان بن دعيج آل خليفة، إبن عم سمو الشيخ عيسى، وسمو الشيخ خليفة، أن العلاقة بين سمو الشيخ سلمان، وشقيقه الشيخ دعيج كانت ذات طابعٍ خاص، وطرازٍ نادر، تجمعُ بين الحميميّة، والهيبة والإجلال.. حتى أن سمو الشيخ دعيج، كان يحرص على مشورة شقيقه سمو الشيخ سلمان، في مختلف الأمور العائلية حتى لو كانت صغيرة. ادراكاً من الشيخ دعيج لإهتمام سمو الشيخ سلمان بكل صغيرة وكبيرة، من أمور العائلة.

أما سموه، فكان رغم مشاغله، ورغم هموم الحكم، ومتاعبه، يُبدي حرصاً شديداً على منح بعض وقته لعائلته، مستفسراً عن شؤونها ومتابعاً أمورها.

يقول الشيخ سلمان بن دعيج: «في نهاية الأربعينيات، أحببت تعلم ركوب الخيل، وكانت هذه الرياضة، منتشرة جداً في ذلك الوقت، بل كان من



سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يتسلم لوحة زيتيه لسمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين (١٩٤٢-١٩٦١)
من شركة نفط البحرين المحدودة - بابكو

الطبيعي، أن لا تجد شاباً في تلك الأوقات، إلاَّ ويمارس ركوب الخيل والفروسيّة، ويمتلك فرساً أوحصاناً، أو عدداً من الخيول.. وطلبتُ من الوالد، الإذن لي بتعلم ركوب الخيل، ومع أَن الأمر، كان بسيطاً جداً من وجهة نظري -آنذاك-، إلاَّ أن الوالد الشيخ دعيج، أَبى أن يأذن لي بشيء، إلاَّ بعد أن يستأذن هو بدوره شقيقه سمو الشيخ سلمان، ويسأله رأيه في الأمر !!

أما القصة الثانية، التي يرويها الشيخ سلمان، فذات دلالات عظيمة.. نتركها لكم، ونكتفي بروايتها على لسان الراوي، الشيخ سلمان بن دعيج الذي يقول: «في عام ١٩٥٣، طلبتُ من والدي أن يشتري لي سيارة. وبعد الحاح طويل، وافق الوالد، وأمرني بالذهاب إلى وكلاء السيارات، وإنتقاء السيارة التي أريدها، غير أنني أخترت سيارة «فورد». وكانت غالية جداً، إذ وصلت قيمتها إلى ١٣٠٠ روبيّة. ولم يكن الوالد قد خصص هذا المبلغ للسيارة، كما أنني شخصيّاً لم أكن أملكه. فأمرني الوالد، بالذهاب إلى عمي، سمو الشيخ سلمان، وطلب مساعدة مالية منه، لأتمكن من شراء السيارة».

ويمضي الشيخ سلمان بن دعيج فيقول: «رغم فرحتي، إلاَّ أنني كنت أتهيب مفاتحة سموه بالموضوع، ولذلك، فقد كتبت خطاباً، شرحتُ فيه حاجتي لمبلغ من المال، أُضيفه إلى المبلغ المتوفر لدينا، لأتمكن من دفع ثمن السيارة. وذهبت إلى مجلس عمي، الحاكم، وبكثير من الحرج، والمهابة، قدَّمت لسموه الخطاب، فيما كان يستعد لأداء صلاة العصر. فقرأ سموه الرسالة، ولكنه لم يُعلِّق عليها بشيء، واكتفى بوضعها في جيبه، ثم ذهب لأداء الصلاة.

وبعد الصلاة، استدعاني سموه إلى مجلسه، فدخلت اليه، وملامحي تفضح ارتباكي، ورهبتي، ويبدو أنه رحمه الله، أدرك ذلك، فأجلسني إلى جانبه، وطيّب خاطري ببعض الكلمات، ثم سألني، من أين تريد أن تشتري السيارة ؟ .. فأجبت سموه، أنها من شركة الحاج خليل كانو. فقال لي سموه، وهو يبتسم بطيبةٍ وتواضع، وحُب: إذهب وقل للحاج خليل كانو، أن يُرسل الينا فاتورة بقيمة السيارة، حتى نأمر بصرف ثمنها كاملاً اليه».

أما عن علاقة سمو الشيخ سلمان، بأشقائه، وخاصة سمو الشيخ دعيج، فيروي الشيخ سلمان بن دعيج، أنها وإن كانت تميل إلى الرسميّة، أحياناً، بمقتضى البروتوكول، فإنها في نفس الوقت، ذات حميميّة واضحة.. وصادقة، فذات مَرَّة، كان ثمة إختلاف في وجهات النظر، بين سمو الشيخ سلمان، وشقيقه

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يتوسطهما عمهما
سمو الشيخ دعيج بن حمد رئيس محاكم البحرين

سمو الشيخ دعيج. وأقام سمو الشيخ سلمان، مأدبة غداء في قصر الشيخ حمد القريب من بيتنا في القضيبيّة. غير أن سمو الشيخ سلمان لم يُرسل بدعوة شقيقه الشيخ دعيج، لعتبٍ ـ ربما ـ أو لشيء آخر.

وعندما عَلِمَ الشيخ دعيج، بالأمر، سارع إلى ارتداء البشت، وذهب إلى القصر، وحضر تلك المأدبة.. وهناك، وما إن سنحت له الفرصة للإنفراد، للحظات بسمو الحاكم، حتى بادره بالقول: لم أكن من المَدعوّين، اليوم، ولكني جئت بلادعوة، اعتزازاً بمكانة سموكم كشقيق وحاكم».

ومن مرويّات الشيخ سلمان بن دعيج أيضاً، أن سمو الحاكم، زار شقيقه الشيخ دعيج في بيته القديم، فلاحظ ضيق البيت، بساكنيه، ومن غير أن يخبر شقيقه بما أضمره في نفسه حين ذاك، بادر إلى الأمر ببناء بيت كبير، قرب قصر الشيخ حمد بالقضيبيّة، ليكون بيتاً لعائلة شقيقه. كما أمر ببناء مزرعة في منطقة قلالي، منحها لشقيقه الشيخ دعيج.

«كانت أياماً هنيئة» تقول كريمة سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، رئيس المجلس الإداري (١٩٥٦-١٩٦٦)، وحَرَم سمو الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة، رئيس المحاكم في البحرين، سابقاً.. وتضيف: « غير أَنَّ الانجليز كانوا يعملون دائماً على زرع الفتنة، في البلاد، وكان السيد ديلي ماكراً للغاية، فكان يُشيع بين الناس، أن أبناء العائلة الحاكمة، مختلفون فيما بينهم». وتمضي الشيخة في الحديث لتقول لي: «لاتُصَدِّق ما قد تسمعه عن خلافات، أو مشاحنات، بين سمو الشيخ سلمان وشقيقه الشيخ دعيج، أوبقية الأشقاء.. فما بينهم، كان أقوى بكثير من محاولات الانجليز الذين عندما فشلوا بخلق الخلاف، أشاعوا أنه موجود. وهذه كانت سياستهم منذ القديم، ففي عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين (١٨٦٩-١٩٣٢)، كُنّا نذهب -تقصد عائلة الشيخ عبدالله بن عيسى- في الصيف إلى منطقة القلعة «السلمانية حالياً»، لجَوّها اللطيف، بسبب كثرة الأشجار، والنخيل. وذات يوم، سقط في حوش البيت، حجر، ملفوفة عليه رسالة، فأخذتها إحدى العاملات، وأحضرتها إلى الوالد، الذي قرأ الرسالة، فوجد فيها نصيحة من أحدهم تقول إن الشيخ حمد بن عيسى سوف يقتل الشيخ عبدالله بن عيسى ! فحمل الوالد الرسالة، وذهب بها إلى والده الشيخ عيسى بن علي. وبعد أيام، حضر اليه الشيخ حمد، وهو يحمل رسالة مماثلة، تزعم أن الشيخ عبدالله يُخطط لقتل الشيخ حمد.. وهنا إبتسم الشيخ عيسى، وأخرج الرسالة التي سقطت في حوش بيتنا، والتي لم يكن أعلمَ

سمو الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين وسمو الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت وسمو الشيخ
دعيج بن حمد في منزل سمو الشيخ دعيج حيث اقام على شرفهما مأدبة غداء

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة سلمان خلال حفل الغداء الذي اقامه
سمو الشيخ دعيج بن حمد في منزله لحاكم الكويت

سمو الشيخ خليفة بن سلمان برفقة عمه سمو الشيخ دعيج بن حمد

الشيخ حمد بأمرها، قائلاً للشقيقين: انهم يحاولون زرع الفتنة بينكم منذ الآن.. فلا تجعلوهم يحققون أهدافهم من خلالكم».

وتضيف الشيخة كريمة الشيخ عبدالله بن عيسى: « إن هذه الوصيّة الحكيمة، ظلت تُتَوَارَثُ من السلف إلى الخلف.. إذ أن مكائد الانجليز، ظلت مستمرة، وعلى نفس الوتيرة. ولكن علاقة الأشقاء، ظلت دائماً أقوى من محاولات الأعداء، الذين كانوا ما إن يدركون فشل محاولة حتى يبدأون أخرى.

ومن هذه المحاولات، كما تروي الشيخة، أن اشاعة انتشرت أيام الشيخ عيسى بن علي، أن الشيخ عيسى يعامل الشيعة معاملة سيئة، وكان هذا الأمر، غير صحيح على الإطلاق، بل إن المسؤولة عن غرفة الشيخ عيسى، التي ينام فيها، كانت سيدة شيعيّة، وكانت الوحيدة التي يُسمح لها بدخول هذه الغرفة. كما أن زوجها ويُدعى السيد هاشم، كان هو المسؤول عن احضار طلبات الشيخ عيسى، وكانا يعملان لدى سموه باخلاص، أما الشيخ فكان يثق بهما كثيراً ويحبهما، ويعطف عليهما كثيراً».

وقبل أَن نترك ذلك الزمن الجميل، بقصصه الحلوة، سأستأذنكم، برواية هذه القصة الظريفة، الحلوة من ذاكرة سمو الشيخة، التي تُعتبر نبعاً لا ينضب، والقصة على طرافتها، وعدم ارتباطها بموضوع الحديث، إلاَّ أنها تشير إلى الأُخوَّة والتواضع الذي كان عليه الحُكام، الكبار والصغار من آل خليفة.. والبساطة التي كان يتمتع بها الحكام والشيوخ والأمراء.

فقد ذهب سمو الشيخ دعيج بن حمد، وسمو الشيخ أحمد بن حمد، وسمو الشيخ عبدالله بن حمد إلى العراق للقنص. وأخذوا معهم عدداً من المرافقين والخدَم، وكان بين هؤلاء سيّدة يهوديّة الأصل أسلمت في البحرين، تُدعى مسعودة، وكانت هذه السيدة، تتقن فنون الطبخ، وتتميز أصنافها التي تُعدها بأنها لذيذة جداً. وعند رجوع الشيخ دعيج مع أشقائه في الباخرة، من ميناء البصرة العراقي، توقفوا في ميناء الكويت، حيث صعد على الباخرة، سمو الشيخ عبدالله السالم، وكان في تلك الفترة ولياً للعهد في الكويت. وكان في طريقه إلى الهند، وعلى نفس الباخرة.

وأثناء الطريق، كانت مسعودة، تُعدُ الطعام على السفينة، فرأت رجلاً يمر بالقرب منها، ويرتدي ملابس عربيّة عادية، فنادته قائلة: «أنت يا رجل.. هل أنت من خُدّام الشيوخ؟ فرد عليها الرجل: ماذا تريدين ؟ فأجابته: إذهب وقل

لحسين الحرامي - أحد الخدم - أن طعام الشيوخ جاهز، فليأت ليأخذه.. وضحك الرجل، وذهب يسأل عن حسين الحرامي، لينقل له الرسالة... ثم جاء إلى حيث يجلس الشيوخ، ليروي ما حدث معه، وهو يضحك، فقد كان هذا الرجل، هو سمو الشيخ عبدالله السالم، ولم تكن مسعودة تعرفه !!

وظلَّت هذه الحادثة، محل تَنَدُّر الشيخ دعيج، والشيخ عبدالله السالم، كلما إجتمعا معاً.. إذ أنها كانت سبباً بنشوء صداقة حميمة، بين الرجلين، استمرت إلى ما بعد تولي سمو الشيخ عبدالله السالم، مقاليد الحكم في الكويت. وهو في الحقيقة، تولى الحكم، في أثناء هذه الرحلة، إذ جاءَت الأخبار بوفاة أمير الكويت، فعاد الشيخ عبدالله السالم من فوره إلى الكويت ليتسلم مقاليد الحكم. أما العلاقة التي ربطت ما بينه وبين الشيخ دعيج، فظلت مستمرة، وكانت تجري بينهما زيارات متبادلة، إذ كان الشيخ عبدالله السالم يحرص على زيارة بيت الشيخ دعيج، كلما زار البحرين.

أما الذين عرفوا سمو الشيخ سلمان عن قرب، فلا يكادون يستشهدون بأحد، غيره، حين يتحدثون عن التواضع. فقد كان سموه، بسيطا في معيشته، بل أقرب إلى الزهد، كما يصفه أندرو ويتكروفت، في كتابه «حياة وعصر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة»، وهو حين يتحدث عن تواضع سمو الشيخ سلمان، يستشهد بحادثتين عميقتي التأثير، والمعنى، مؤكداً أن الوقائع التي تروى عن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة غالباً ما تتجاوز نطاق الحكايات.

كان سموه عائداً ذات مرّة من بيته إلى المنامة، عندما تَعطّلت سيارته، فسأل أحد مُرافقيه أن يُوقف أية سيارة تالية مارّة، وقُدِّر أن تكون هذه السيارة شاحنة صغيرة بالية، فحاول المُرافق التّدخل لإثناء الشيخ عن ركوب مثل هذه السيارة، غير أن الشيخ أصَرَّ على الركوب، وفعلاً صعد سموه إلى جوار السائق المدهوش إلى حد الصدمة، إذ أصبحت سيارته البالية سيارة يركب فيها أمير البلاد... ولم تكن السفرة مُريحة، ولكن الشيخ سلمان نزل أخيراً، أمام بيته، وقال سموه بابتسامة ساخرة للمرافق الذي أصر على عدم لياقة الشاحنة بمقام الشيخ: « والآن، هل نزل قدْرُ الشيخ سلمان عمَّا كان عليه ؟!

ويروي السيد يوسف الشيراوي، والمصدر هنا، هو كتاب وتيكروفت- أن سمو الشيخ سلمان، وبعد أن قام بزيارة تفقديّة للمستشفى الذي أنشأه عام ١٩٥٧، أبدى اعجابه بالمعدات والخدمات والخبرات الممتازة، لكنه تحدّث له بما يَنِمُّ عن

حفل اربعين المغفور له سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الذي اقيم في احدى مدارس البحرين

أسف شديد، مُشفقاً على الأمهات والأطفال، الذين يجدون كل هذه الرعاية، والظروف الصحيّة النقيّة، في المستشفى، ثم يعودون إلى القرى، حيث الفقر، والمرض.

«لقد كان سموه يهتم دائماً بأبسط البحرينيين وأفقرهم» هكذا يُعلّق ويتكروفت، الذي التفت في كتابه عن سمو الشيخ سلمان، إلى أن سموه عَبَّر عن حصافة بالغة، عندما تَنَبّهَ إلى ضرورة الاهتمام بالصحة الوقائية، جنباً إلى جنب مع الصحة العلاجيّة، وفي وقت مُبكّر جداً، من الزمن، بحيث لم تكد تمضي سنوات على بدايات حكمه، حتى كانت البحرين تخلو من مختلف الأمراض السارية المعروفة في ذلك الوقت، مثل الكوليرا، والملاريا، وغيرها.. بل كانت البحرين، مركزاً طبيّاً وعلاجيّاً، مُتقدِّماً في الجزيرة العربيّة.

بهذه الروح، وبهذه الشخصيّة الجديرة بالاعجاب، وبهذه العقليّة الناهضة، استطاع سمو الشيخ سلمان، منفرداً، إلى حدٍ ما، أن يُقيم أركان دولة حديثة، تتقدم بتسارع في مختلف مجالات الحياة، وتلحق بركب التنمية وتقنيات الحضارة.. وبهذه الفراسة والاستشراف، اللذين يَدُلاَّن على عمق ملَكة التحليل لدى سمو الشيخ، وَجَّه سموه جُلَّ إهتمامه إلى جيل الشباب، فأحاط نفسه دائماً-كما يعترف بيلجريف مُتذمراً- بكوكبة من الشباب البحريني الواعد، فهيّأ سموه بذلك، للبحرين، جيلاً من القادة.. الذين رافقوا نجليه: عيسى وخليفة، منذ البدء، ونهلوا من مدرسة الحكم الكثير.

وهكذا، كان سمو الشيخ سلمان، عندما إنتقل إلى جوار رَبّه، قد أنجز بدايات النهضة البحرينيّة، ووضعها على أول طريق الحداثة فانتقل إلى الرفيق الأعلى، مطمئناً إلى أن البحرين، ستُكمل المسيرة، إذ ستنتقل رايتها إلى الشابين اللذين أعدَّهما منذ البداية لحمل هذه الراية.

أما الشقيقان: عيسى وخليفة... اللذين تعلما في مدرسة القائد، والوالد، والأمير، الحكمة، والصبر على المصيبة، فرغم أن عمر سمو الشيخ عيسى، لم يكن يتجاوز الثامنة والعشرين، بينما لايزيد عمر سمو الشيخ خليفة عن ٢٦ سنة.... رغم ذلك. إلاّ أنهما تلقيا أمر الله، الذي لا رادّ له، بايمان، وصبر، وحكمة... وتعاهدا لحمل هذه الامانة الغالية، فكان هذا العهد من أعظم نعم الله على البحرين.

وعَمّت أرجاء البحرين دمعة حزن عميقة. وتدافعت فور إعلان النبأ الحزين جموع المواطنين إلى قصر سمو الشيخ سلمان لتُوَدِّع أميرها الأمين



سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين

ووالدها المحب وقائدها الملهم. كانت القلوب الحزينة المكلومة تحاول الصمود عبثاً، ولكنها غالبت الصدمة لتقف إلى جانب سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة في المحنة العظيمة. فهذا أوان رد الجميل للرجل الذى حمل البحرين في قلبه الكبير. وحانت ساعة إيداع الراحل الكبير ثرى الأرض التى أحبها وأخلص لها وتُوفي وهو يُجاهد من أجلها. وسار موكب الجنازة المهيب يتقدمه سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان محفوفين بأعمامهما، وكبار شيوخ آل خليفة، وجموع البحرينيين الذين توافدوا من شرق البلاد وغربها. سار الموكب المهيب من قصر الرفاع إلى مقبرة الحنينية، وهناك وُسِّدَ سمو الراحل الكبير الثرى إلى جانب والده رحمه الله.

وعلى مدى ثلاثة أيام كان الشقيقان سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة يتلقيان التعازي والمواساة في قصر الرفاع الذى أَمَّتهُ جموع المعزين من داخل البحرين وخارجها. ومع آخر ساعات يوم السبت الرابع من نوفمبر عام ١٩٦١ كانت البحرين تُوِّدعُ عهداً وتستقبل وعداً جديداً. كانت تحاول أن تغالب حزناً عميقاً لتتهيأ لاستقبال عهد جديد وهي تُنَصِّبُ حاكمها الجديد، وابن حاكمها الراحل وتبايعه على السمع والطاعة والولاء وبيايعها على العهد الذى حمله من السلَف من آل خليفة الذين عملوا على اقامة العدل وحفظ الأمانة وسطروا للبحرين صفحات مشرقة في سفر التاريخ.



عهد عيسى[1] .. ودور خليفة



«.. كانت الأيام الأولى التي تلت رحيل الوالد الشيخ سلمان، وتولي سمو الشيخ عيسى مقاليد الحكم، أياماً صعبة للغاية علينا (شقيقي المغفور له الشيخ عيسى وانا) فقد شعرنا ان الرجل الذي كان عمادنا، وركننا المكين قد رحل، وأن مدرسة الحكمة التي كانت تفتح أبوابها دائماً لنا قد أغلقت إلى الأبد».

سمو الشيخ خليفة بن سلمان

الفصل التاسع

عهد عيسى.. ودور خليفة

كانت مقتضيات ادارة الدولة وتصريف شؤونها تتطلب تجاوز مرحلة الحداد حزنا على وفاة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، صحيحٌ، أن وفاة الراحل الكبير كانت مُصاباً جللاً أليماً، ترك غَصّةً لاذعة، وحزناً عميقاً في القلوب، ولكن هذه القلوب كانت تُؤمن بأن عدة الايام تنتهي، وأعمار الرجال تنقضي، ويبقى الوطن.

كان يجب أن يبقى الوطن... وكان يجب ان تبقى البحرين وتنفض أحزانها، لتبدأ مرحلة جديدة، من مراحل البناء والعمل. ولتفتح صفحةً جديدة ناصعة، من صفحات تاريخها المُتَجَدِّد المجيد. هكذا كانت حال البحرين، عشية الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٦١م.... كانت الترتيبات قد أُعدت ليكون اليوم التالي، يوم عز وفَخَار، من ايام البحرين العزيزة، وموعداً لمبايعة سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، حاكماً جديداً للبحرين، وقائداً وأميراً لركب مسيرتها على طريق المستقبل المشرق.

ومع أول أنفاس صباح السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٦١، كانت البحرين أرضاً، وشعباً ومؤسسات، قد استكملت استعدادها، وارتدت أبهى زينتها، لتستقبل هذا اليوم الأغر، وكان موعد اللقاء قصر القضيبيّة، الذي شَيَّدَهُ

جماهير المواطنين تجمعت حول قصر القضيبية يوم تنصيب
سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكماً على البحرين في ١٦ ديسمبر ١٩٦٢

جماهير المواطنين تجمعت حول قصر القضيبية يوم تنصيب
سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكماً على البحرين في ١٦ ديسمبر ١٩٦٢

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين لحظة وصوله لقصر القضيبية يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٢

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في احتفالات يوم التنصيب

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين لحظة وصوله لقصر القضيبية يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٢

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يتوسط المقيم السياسي البريطاني والمعتمد السياسي البريطاني

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة في احتفالات التنصيب

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يلقي كلمته السامية لشعب البحرين يوم التنصيب

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في مقدمة المهنئين يوم التنصيب

المغفور له الشيخ سلمان بن حمد قبل حوالي سبع سنوات، وأَعَدَّهُ لإستقبال وإقامة كبار ضيوف البحرين، من الملوك والرؤساء والأمراء. والى هذا القصر توافد البحرينيون، من مختلف أنحاء البلاد لمبايعة حاكمهم الجديد، وإعلان ولائهم للخَلَف بعد السلف من آل خليفة البررة.

وفي الساعة التاسعة تماماً، ضجّت جُنبات القصر بالهتاف والدعاء لسمو الشيخ عيسى، وشقيقه سمو الشيخ خليفة، فيما كان الموكب الأميري المهيب يدخل ابواب القصر، محفوفاً بثلّةٍ من حرس الشرف على خيولهم العربية المطهّمة. كان القصر وردهاته وساحاته مزدحما بالمواطنين، كذلك كان ازدحام الأيدي التي تمتد للسلام على الشقيقين عيسى وخليفة. وهكذا وصل سمو الحاكم الجديد الى منصة الاحتفال الرئيسة بصعوبة، فيما أخذ سمو الشيخ خليفة مقعداً متقدماً في الصف الأول، وباشر من فوره إلقاء توجيهاته على المساعدين، للإطمئنان على اكتمال الإستعدادات. ثم جلس سموه في مقعده، ومن حوله كبار افراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الدولة والمسؤولين.

وران الصمت الجليل على القاعة الفسيحة، فيما بدأ سمو الشيخ عيسى بن سلمان يُوَجِّهُ لمواطنيه وإخَوتِه وأبنائِه، أولى كلماته كحاكم لدولة البحرين، وهو الخطاب الذي اراده سموه عهداً ووثيقة حب وتفاهم بين الحاكم والشعب، وحَدَّدَ به نهجه في الحكم والرياسة ، واهدافه لرِفْعَةِ البحرين وتَقَدُّم شعبها. وَتحَفظَ الوثائق كلمات الخطاب المفعمة بالصدق والتفاؤل والتواضع، كما تحفظ الصدور انطباعاتٍ حميمة جليلة عن تلك اللحظات المباركة من تاريخ البحرين.

وكان مما قاله سموه: «إننا في هذه اللحظات، ونحن نتوجه اليكم باول خطاب بعد تَوَلَّينا حكم البلاد، نرى أن أول ما يجب البدء به، هو الإفصاح عمّا نُحِسُّهُ من شعور بالإمتنان لكم، ولكافة أفراد شعبنا الوفي الكريم، على ما أظهره الجميع من مشاركة صادقة في مصابنا الأليم، كانت لنا أحسن عزاء وأجمل مواساة. ثم على ما أظهر الكل، أفراداً وجماعات، من استبشار وغبطة بمناسبة إضطلاعنا بمسؤولية الحكم، خلفاً لعاهل البلاد الراحل، اسكنه الله فسيح جنّاته...» وأضاف سموه : « ... ونحن بعد حمدنا لله على ذلك، نُبْدي اننا بعد الإتكال عليه، وطلب العون منه، سنسعى ما وسعنا السعي، لأن يكون عهدنا، رخاءً وصفاءً، واستقراراً وازدهاراً، لهذه البلاد العزيزة في شتى الميادين. وَنَوَدُّ ان نُوجزَ بعض الاهداف التي نسعى لتحقيقها بإذن الله، وأولها المحافظة على كيان هذا البلد العربي الأمين، ورفع شأنه وتثبيت دعائمه، والسير في حُكْمِهِ

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يتلقى التهنئه من المعتمد السياسي البريطاني

احد شوارع البحرين وقد زينت في يوم التنصيب

شوارع البحرين وقد زينت في يوم التنصيب

بمـا يرضي الله، ويحـفظ شـرائعـه، ومواصلة السعي في سياسـة التطور، والسـيـر الحثيث في شتى المجالات، التي وضع أسُسـهـا الفقيـد الراحل، مع بذل الجـهد لايجاد المزيد من الموارد، والعوائد، بما يحقق الازدهار المأمول، ثم تثبيت وتدعيم الصلات التي تربطنا وأشقاءَنا، دول وشعوب البلاد العربية، والآخرين من أصدقائنا وحلفائنا، بما يُحَقِّقُ التعاون المتكافىء، ويوفر للجميع الطمأنينة والرفاه...».

وبعـد أن وضع سـمـوه شـعـبـه الحـبـيب في صـورة المـرحلة، ومتطلبات تحقيق المستقبل، إختتم خطابه الكريم، بالقول : «... وستجدوننا كما كان عليه آباؤنا، وأجدادنا من قبل عوناً لكم في السراء والضراء، وما توفيقنا بعد ذلك إلاّ بالله، عليه توكلنا، ومنه جَلّ وعَلا نستمد القُوّة ونستوحي السداد والتوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير...».

وبعد أن أنهى سمو الشيخ عيسى إلقاء خطابه ، بدأت مراسم المبايعة، ورفع التهاني الى سموه، وسمو الشيخ خليفة. ووقف الحضور صفوفا مُتراصّة ، يتقدمهم سمو الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة «كبير السن في العائلة الحاكمة». كانت أطياف الفرح والإستبشار تمتزج بأطياف الذكرى في فضاءات قصر القضيبية، وكان ثمّة عدد من الحضور عاصروا وشاركوا في مبايعة المغفور له الشيخ سلمان بن حمد قبل حوالي ١٩ عاماً. ولعل بعضهم عادت به الذكريات الى ذلك اليوم، الذي وقف فيه المغفور له الشيخ سلمان بن حمد. يتقبل مُبَايَعة المواطنين كحاكم للبحرين... ولعل هؤلاء ربما ربطوا بين ذلك اليوم الذى مضى وهذا اليوم الحاضر، وبين الوالد الراحل والإبن الواعد. أما سمو الشيخ خليفة بن سلمان، اقرب الناس الى وجدان الحاكم الجديد، وشقيقه ورفيق دربه وعمره ، فحين يصف إنطباعاته ومشاعره عن تلك اللحظات، وهو يقف الى جانب شقيقه لتَلَقِّي مُبَايَعَة المواطنين، فإن سموه يعود بذكرياته الى ما قبل ذلك اليوم بحوالي عشرين عاماً، حين وقف الى جانب شقيقه عيسى مثل هذا الموقف، وهما يُراقبان مراسم مُبَايَعة والدهما في قصر الشيخ حمد كحاكم للبحرين. وكيف أن جلال المناسبة والحدث ورهبة الموقف، لم يمنع عنهما الشعور بالفرح الغامر، وهما يتابعان كل القلوب والايدي تمتد لتصافح والدهما العزيز. غير ان تلك الفرحة الطفولية غير المدركة لخطورة المسؤولية، سرعان ما غابت ليحل محلها إدراك جسامة المسؤولية، التي أُلقِيَتْ على عاتق والدهما. الذي اختلى بهما ذات يوم، وفاتحهما على الرغم من صغر عمريهما بمشاعره التي راودته، وهو يرقبهما يقفان ببراءة في احدى باحات القصر. وكيف لم يستطع ان يمنع إشفاقاً مَرَّ في خاطره، وهو يرى ببصيرته ولده عيسى. يقف في مثل موقفه هو في يومٍ آت ليتقبل مبايعة المواطنين. وحكى لهما

الوالد المشفق الحكيم، انه توجه الى الله بالدعاء، ان يبقي على المحبة والتفاهم والمودة بين ولديه، وان يكون ولده خليفة خير سندٍ ورفيق ومؤازر لشقيقه عيسى، ليتعاونا معاً لما فيه خير ومصلحة البحرين وصالح شعبها.

ويحلو لسمو الشيخ خليفة دائماً، ان يحكي عن تلك العلاقة العميقة الشفافة، التي ربطت بينه وبين شقيقه المغفور له باذنه تعالى سمو الشيخ عيسى، وهو يفاخر دائماً بتميز تلك العلاقه، وتفوقها حتى على أوثق علاقة بين أي شقيقين، ويقول سموه إن امور الحياة والدسائس والمؤامرات التي تَعَرَّضَ لها الوالد والعائلة والبحرين بشكل عام، كانت دوما تزيدها متانةً وقوة وشفافيةً، ويضيف سمو الشيخ خليفة: كان الوالد رحمه الله يرى ان دوام متانة هذه العلاقه، هو لصالح وخير البحرين ولا شك ان فراسته كانت حكيمة للغاية.

إنقضى يوم المبايعة كما بدأ: عظيماً جليلاً مهيباً وعاد البحرينيون الى بيوتهم، والأمل يُراودهم ببدء مرحلة جديدة من العمل والبناء، في ظل راية الحاكم الجديد الحكيم. عاد البحرينيون الى بيوتهم وهم يُمَنّونَ النفوس بعهد مستقر، وأيام ناهضة بالعمل، والكفاح. وربما لم يخطر في نفوسهم، ان فئةً قليلةً، أوَتْ الى بيوتها لتحيك سلسلة من الاشاعات، والمؤامرات، تستهدف بها امن البلاد، والتعكير على الحاكم الجديد، والنيل منه ومن شقيقه سمو الشيخ خليفة.

مواجهة التحديات الاولى

يقول سمو الشيخ خليفة «كانت الأيام الأولى التي تلت رحيل الوالد الشيخ سلمان، وتولي سمو الشيخ عيسى مقاليد الحكم، أياماً صعبة للغاية علينا (شقيقي المغفور له الشيخ عيسى وانا) فقد شعرنا ان الرجل الذي كان عمادنا، وركننا المكين قد رحل، وأن مدرسة الحكمة التي كانت تفتح أبوابها دائماً لنا قد أغلقت إلى الأبد».

غير ان تكاتف المخلصين من أبناء البحرين، وأبناء العائلة الحاكمة، الذين التَفُّوا حول الشقيقين المكلومَين بوفاة والدهما، والحاملين لامانة عزيزة ثقيلة، ومسؤولية عظيمة جسيمة، ساعدَ سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ



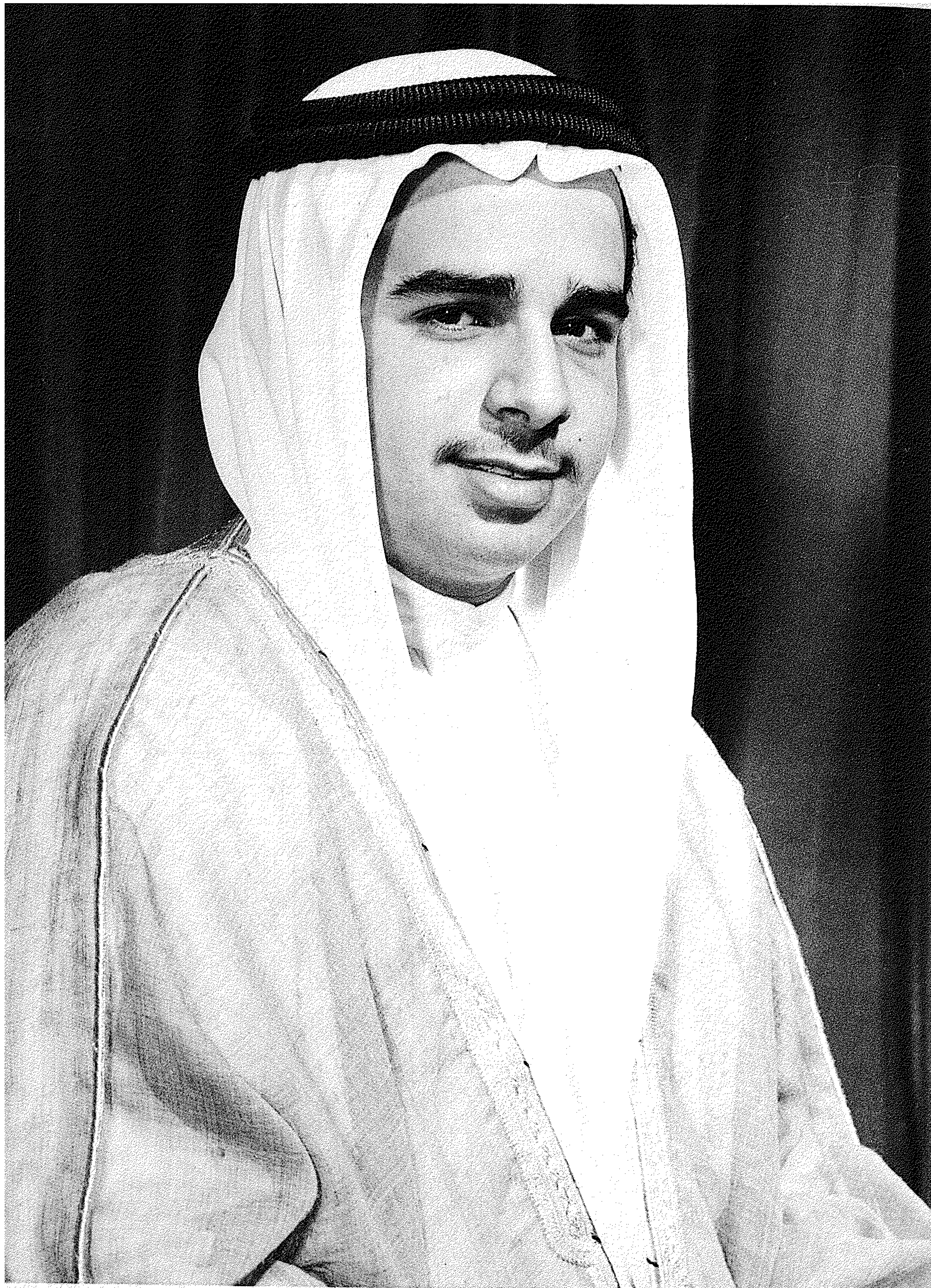
سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين (١٩٦١-١٩٩٩)

خليفة على تجاوز تلك الصعاب، التي سريعاً ما بدأت تظهر في درب مسيرة العهد الجديد، فقد كانت اخبار دسائس الفئة القليلة، الخارجه عن إطار الاخلاص للوطن والحاكم، تتوالى الى مسامع الشقيقين، فيشعران نحو اصحابها بالإشفاق، وبالرثاء لهذه النفوس المجبولة على الخبث والمرض، اكثر من الحقد عليها أو الرغبة في الانتقام منها. لقد اعتادت تلك الفئة بث الاشاعات بُغْيَةَ الفتنة، ولذا فقد إنتهزتها فرصة، حين باشرت نشر أقاويلها هنا وهناك عن صغر سن الشقيقين الشابين وعدم كفاءتهما لتولي مقاليد الحكم، بزعم أنهما لا يمتلكان الخبرة الكافية.

كان سمو الشيخ خليفة بمثابة الوزير الأول لشقيقه، وكان يُدِيرُ أمور المشاورات والإجتماعات من مكتبه في المبنى الذي يسميه أبناء البحرين «مبنى السكرتارية»، نسبة الى منصب «سكرتير الحكومة»، وهو المنصب الذي كان يتولاه سابقا «المستشار». وكان هذا المبنى في المنامة بالقرب من السفارة البريطانيه حالياً، وهو يضم عدداً من الإدارات الحكومية الرئيسة، وفي مقدمتها الإدارة المالية التي كان يرأسها سمو الشيخ خليفة نفسه، الى جانب مسؤوليات عديدة أخرى أهمها رئاسة بلدية المنامة التي كانت في ذلك الوقت تضم معظم الإدارات التنفيذية للدولة، أي كانت بمثابة السلطة التنفيذية في البلاد. كذلك كان سموه رئيساً للجنة الاسكان، التي استطاعت بجهوده، وبتوجيهات سمو الأمير عيسى بن سلمان، أن تُنجز نهضة عمرانية وتؤمن االمساكن النموذجيّة لآلاف المواطنين.

والحقيقه أن تلك الفترة الحافلة بالعمل والتحديات وجهود المخلصين من أبناء الوطن ما تزال محفورة في وجدان سمو الشيخ خليفة، بكل ما فيها من سهر وتعب وصعوبات بل وحتى دسائس، وبكل ذكرى عَمّنْ عمل مخلصاً لجعلها مرحلة نهضوية واعدة. مثل السيد محمود العلوي رحمه الله الذي يعتبره سمو الشيخ خليفة رفيق دربه وشريكه في حمل مسؤوليات الإدارة المالية للدولة، وهي الإدارة التي انبثقت عنها معظم مشاريع نهضة البحرين الحديثة في تلك الفترة.

كان المغفور له سمو الشيخ عيسى بن سلمان يدرك ببعد نظره وثاقب بصيرته، أن اي تصرف انتقامي ضد أصحاب النفوس المريضة، الذين يُشَكِّكُون بقدرته وكفاءته وشقيقه، سينعكس على أمن البلد واستقرارها، ووحدة شعبها وتماسكه. ولذلك فقد اتفق الشقيقان على عدم الإلتفات إلى تلك المقولات، واثقَين أن حب أبناء الشعب واخلاصهم لحاكم البلاد وشقيقه سيقف في وجه المشككين، ويرد كيدهم، وهذا ما حدث فعلاً، إذ كانت المسيرة التنمويّة، تتسارع



سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عند تعيينه ولياً للعهد

يوماً بعد يوم. وهي في الواقع بدأت منذ الأيام الأولى لإستلام سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مقاليد الحكم، فبدت وكأنما هي تكملة لمسيرة الخير التي كان شرعها سمو الشيخ سلمان رحمه الله.. فلقد انخرطت البلاد في ورشة من البناء والإنشاءات الضخمة، فتم افتتاح مطار البحرين الدولي في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٢ تم افتتاح ميناء سلمان، ومبنى بلدية المنامة، وأرسى سمو الشيخ عيسى طيّب الله ثراه، في ديسمبر عام ١٩٦٣، حجر الأساس لمدينة عيسى السكنية، التي كانت جهود سمو الشيخ خليفة وراء فكرتها، وقيامها، على صورة نموذجيّة مُدهشة.

أما على القُرب من البحرين، فقد حدثت متغيّرات هامّة، في الجزيرة العربيّة، والعالم العربي، انعكست تأثيراتها سلباً، أو ايجاباً على البحرين، ففي الكويت كان ثمة مسيرة مماثلة من النهضة الشاملة، التي جاءَت بعد إستقلال الكويت في عام ١٩٦١، وفي اليمن جاءت سنة ١٩٦٢ حاملة معها انتهاء نظام الأئمة وقيام الجمهورية اليمنيّة، على يدى المشير عبدالله السَلاّل. أما في السعودية، فقد شهد عام ١٩٦٤ تخلي الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية عن العرش لأخيه سمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وكانت المملكة العربية السعودية في وضع مالي صعب، مع بداية تسلم الملك فيصل لسدة العرش ولم يكن العالم يدرك قوة هذا الرجل حيث كانت الظاهرة الناصرية هي المسيطرة على الأجواء العربية والعالمية. ومع مرور الأيام بدأ العالم يلتفت نحو هذه الشخصية السعودية الجديدة. خاصة بعد أن بدأت إيرادات المملكة العربية السعودية تتحسن بشكل سريع، وبعد أن بدأت تشهد نموّاً متسارعاً، وأداءاً فذاً، على مختلف المستويات، محلياً وعالمياً.

فارس جديد

كان أيضاً ثمة فارس جديد، يعتلي صهوة المجد، التي ورثها كابراً عن كابر. ففي السابع والعشرين من يونيو عام ١٩٦٤، كانت البحرين على موعد مع المرسوم الأميري الذى سَمّى فيه أمير البلاد، نجله البكر، سمو الشيخ حمد بن عيسى ولياً للعهد.

يرى سمو الشيخ خليفة بن سلمان، وهو يسترجع ذكريات ذلك اليوم، الذي بايعت فيه البحرين، والعائلة الحاكمة بكرَ أميرها، أن سمو الشيخ حمد بن عيسى، كان مُدركاً منذ الطفولة المُبكّرة، للدور الذي ينتظره في مسيرة تاريخ البحرين، ويقول سموه: «كان الأبن العزيز سمو الشيخ حمد، دقيق

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بحضور سمو الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة
يوزع قسائم الإسكان على المواطنين من قرية البديع

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بحضور سمو الشيخ مبارك بن حمد آل خليفة وسمو الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة يشمل برعايته حفل توزيع القسائم السكنية لاهالي قرية الجسرة

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يشمل برعايته حفل وضع حجر الاساس لمشاريع الاسكان لقرية جو وعسكر

سمو الشيخ حمد بن عيسى يفتتح احدى محطات البترول في البحرين

سمو الشيخ حمد بن عيسى يزور احدى السفن الكبيرة الراسية في البحرين

سمو الشيخ حمد بن عيسى في الفصل المدرسي في المرحلة الثانوية

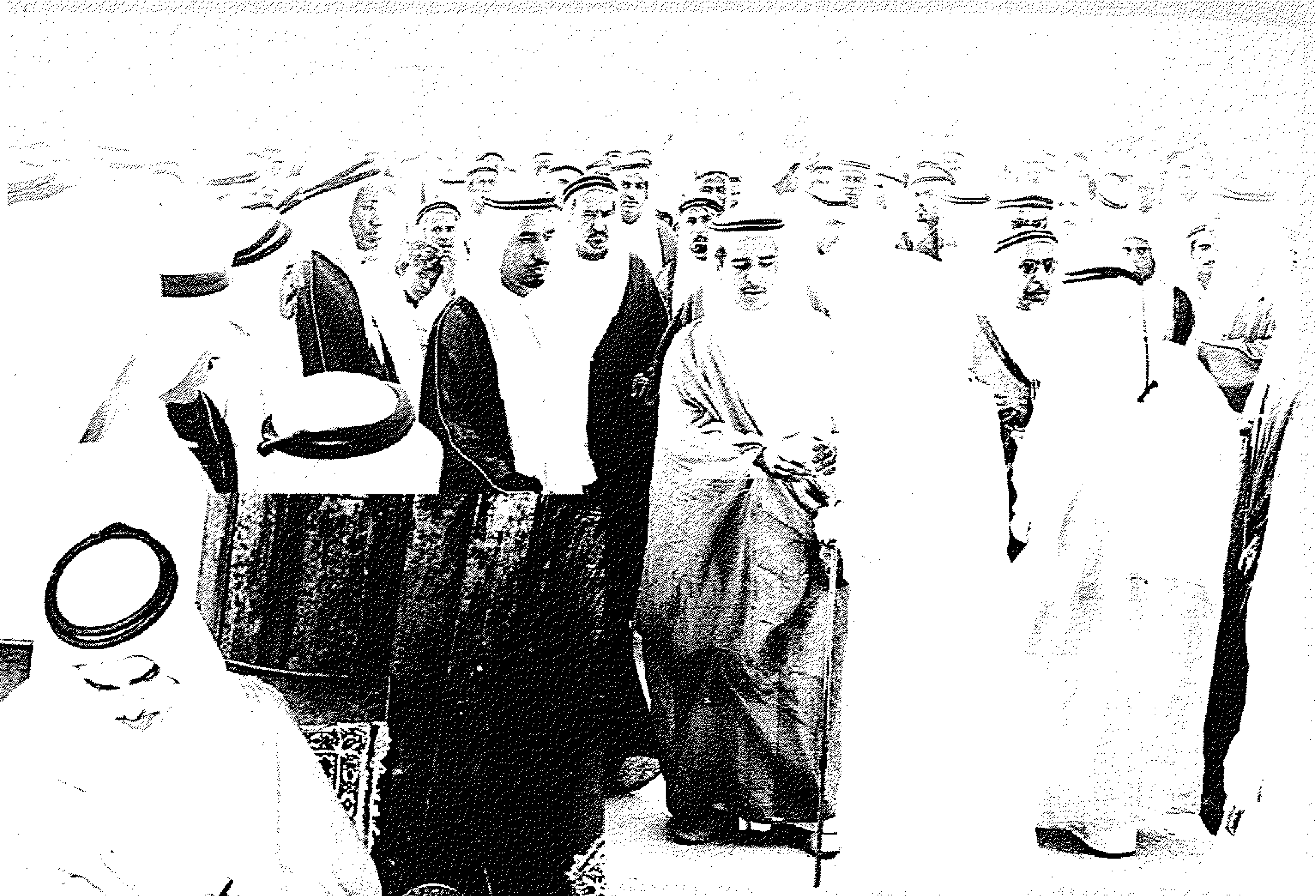
الملاحظة، كثير الأسئلة، تواقاً دائماً للمعرفة، ومواظباً على حضور مجالس والده، الأمير الراحل، قريباً ما وسعة الوقت والظرف، من حيث يُصنع القرار، وتُدار سياسة البلاد، وتصريف شؤون الإدارات والمواطنين. وكان سموه، قارئاً نهماً، وكثير الإطلاع، ومتابعاً لمجريات الأُمور على الساحتين المحلية والخارجيّة».

كانت أقدار البحرين، تتشكَّل في علم الغيب، أما في علم الحاضر، فقد كان ثمّة من يعملون لجعل أقدار البحرين، زاهيّة، بهيجة، ويُكَرِّسون لها إمكانياتهم ومُقدّراتهم، وكان هناك من يُضمر لهذا البلد وشعبه وتاريخه، غير ذلك، وستكون لنا وقفاتٌ، عديدة، مع هؤلاء، وأولئك.

في مستهل فترة الستينيات حيث بدايات العهد الجديد في البحرين، كان العالم العربي يمر في نفق مظلم من المفارقات والتناقضات السياسية، وكانت هناك تيارات سياسية وعقائدية دخيلة بمبادئها وتوجهاتها ومفاهيمها، على الشريعة الاسلامية، وعلى عادات وعرف العرب والمسلمين، وكانت هذه التيارات اليسارية، تسعى للتأثير على شعوب المنطقة وتثويرها، من أجل تغيير انظمة الحكم في عدد من الدول العربية التي كانت تُوصف آنذاك «بالرجعية»، والتي شهدت تَدَخّلات مباشرة، في شؤونها المحليّة، من قبل أنظمة الحكم التي كانت تصف نفسها «بالثورية»، حتى صارت المظاهرات الغوغائية الشعبية، تكاد تكون خبراً يومياً في عدد من الدول العربية. فيما تعمل دول أخرى عربية على تضخيم هذه المظاهرات، غير مهتمة بالدمار والتخريب الذي تحدثه لمقدرات تلك الشعوب وممتلكاتها وخيراتها وبُناها التحتية، بل وأرواح أبنائها.

والحقيقه أن إشتداد زخم هذه التيارات ترافق مع صحوة قومية شمولية، شهدت فوراناً للمد القومي العربي، في مصر، والجزائر وتونس وسوريا وغيرها، وقد كان ذلك سبباً لإختلاط الأمور وامتزاج الغث بالسمين، والتقاء الشعارات الخبيثة والغوغائية، مع الطموحات والدعوات الوطنية الصادقة والمخلصة، عند هدف واحد وهو التحرر ومقاومة الاستعمار. وهكذا فقد اختلطت الأمور حتى على المراقب الحثيث فلم يعد يَقدِر على التمييز بين حركات المد القومي الوطنية الصادقة، والتيارات الدخيلة الساعية لإثارة الفتن وقلب الأنظمة. وكانت الشعوب العربية من المحيط الى الخليج، تتعرض في تلك الآونة الى ما يمكن أن نسميه عملية «غسيل دماغ» إنفعالية، شاركت فيها الأحزاب والتيارات الثورية اليسارية، مثل الشيوعية والماركسية واللينينية والبعثية جنباً الى جنب مع بعض الإذاعات وأجهزة الإعلام العربية. وكانت هذه التنظيمات اليسارية

سمو الشيخ حمد بن عيسى يتابع
امور المواطنين في قصر الرفاع
العامر ويتسلم التماساتهم
ويبحث حل مشاكلهم









تجتاز حدود الدول بسهولة ولين، إذ ان حامليها كانوا على الأغلب من أبناء تلك الدول الذين يدرسون في الخارج، وخاصةً في الدول الاشتراكية والشيوعية اضافة الى دول عربية مثل مصر ولبنان وسورية والعراق، ولم تسلم البحرين من هذه الحركات وتأثيرها السلبي على سير الحياة العامة ومسيرة البناء. وبالتالي فقد شكّلت هذه التيارات وتحركاتها التي ترافقت مع بداية عهد سمو الشيخ عيسى بن سلمان وبدء النهضة الحديثة في البلاد، شكّلت «مَطَبّات» حاولت اعاقة وتيرة البناء والتنمية، وتعطيل المخططات الجَادّة لدفع مسيرة البلاد التنموية في مختلف المجالات وخاصة في المجال الإقتصادي، الذي كان يقود نهضته سمو الشيخ خليفة.

لقد ساهمت بعض المجموعات الطلابية من شباب البحرين الذين درسوا في الخارج والهيئات التعليمية الوافدة من دول عربية، بنشر أفكار وعقائديات التنظيمات الإشتراكية والشيوعية، بمختلف اتجاهاتها. وبدأت تتشكل في البحرين خلايا سرّية، تُدار من الخارج، وتعمل على نشر مفاهيمها وأفكارها بين أوساط الطبقة العاملة والمتوسطة. ويرى معاصرو تلك الفترة أن هذه التنظيمات لجأت في البداية الى إظهار محبتها وولائها للأسرة الحاكمة، وتوافقها مع العقائد والمبادئ الاسلامية، وخاصة ما يتعلق منها بالشورى والمساواة، كما أبدت تعاطفاً ملحوظاً مع طموحات المواطنين التحررية، فأيدت بطروحاتها مطلباً شعبياً عاماً، يسعى للخلاص من التسلط البريطاني. ولذلك فقد انخرط عدد من الشباب والمتحمسين في هذه الحركات والتيارات.

وأما في الخارج فقد تأثر بعض الذين يدرسون في بيروت إلى حد بعيد بحزب البعث الاشتراكي، حتى أن بعضهم أصبحوا أعضاءً بارزين في الحزب خصوصاً في نطاق الجامعة الامريكية في بيروت، وكانوا لسان الحزب الناقد لحكومة البحرين. بينما وجدت حركة القوميين العرب أنصاراً متحمسين لها بين صفوف الطلبة البحرينيين في كل من القاهرة وبيروت، حتى أن بعضهم أصبحوا أعضاء قياديين في هذه الحركة على المستوى القومي. كما وجدت مجلة «الحرية» الناطقة باسم حركة القوميين العرب سوقاً رائجة في البحرين في تلك الفترة. ولم تجد كل من الحركتين صعوبة في إيصال أفكارها وكسب الأنصار في البحرين، فعند عودة الطلبة البحرينيين إلى وطنهم في الإجازة الصيفية أو بعد إتمام تعليمهم، كانوا يسارعون إلى كسب تأييد أصدقائهم والطلبة الأحدث سناً. ونجحوا بذلك في تكوين خلايا سرية لكل من الحركتين في البحرين خاصة في المحرق والمنامة. كما استطاع الشيوعيون أيضاً كسب بعض الأنصار في البحرين وكانت بعض النوادي مثل «نادي الفجر» في المنامة و«نادي النور» مراكز للنشاط الشيوعي في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وبالرغم من أن الشيوعيين كانوا أقل الحركات





سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يفتتح شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ويرى في الصورة الوجيه أحمد علي كانو رئيس مجلس الادارة



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يتفقد احد المشاريع النفطية

عدداً، إلا أنهم كانوا الفئة الأكثر نشاطاً داخل وخارج البحرين، حتى أن الحزب الشيوعي البحريني أرسل وفداً من منطقة الخليج لحضور مؤتمر الأحزاب الشيوعية العربية في بيروت في مايو ١٩٦٥، ومع ذلك فإن هذه الحركات لم تكن لتجرؤ على بدء صراع مكشوف مع الحكومة، وذلك بسبب مراقبة الشرطة الشديدة لهذه الحركات والتيارات السياسية.

محاولات فاشلة

لقد أصبح تأثير حركة القومية العربية أمراً ملموساً في الاتجاهات السياسية في البلاد. وكانت بعض الحركات والتنظيمات السياسية تحذو حذو بعض البلدان العربية الاخرى وتربط نفسها بالحركات القومية هناك، كحركات البعث والقوميين العرب. الا أن تأثيرها كان محدوداً جداً، إذ لم تكن لها سياسة واضحة بالنسبة للأحداث السياسية في البحرين. كما كانت هذه الحركات تقدم دعمها السياسي للبلدان العربية الأخرى من حين لآخر. لكن هذا التأييد كان ينطلق من دافع عاطفي لا من منطلق أيديولوجي. وللأسف الشديد فان هذه الحركات لم تفهم الأهداف الحقيقيّة من الوحدة العربية. ولكنها كانت تعتقد أن تغيير النظام هو الهدف الأساسي من ذلك. لذلك لم تستطع ان تقدم أي عمل على المستوى المحلي في البحرين. ولاشك أن الاسباب الرئيسية وراء هذه الحركات والتنظيمات لم تكن معارضة الحكومة او النظام في البلد ولكن تزايد النفوذ البريطاني في البحرين ودول الخليج وتدخله المستمر في الشؤون الداخلية لهذه الدول. كما ان عدم حرص بريطانيا على إدخال الإصلاحات البناءة والتطور في البلاد، كان له الدور الكبير في قيام هذه الحركات. غير ان هذه الحركات والتيارات سرعان ما انحرفت عن حقيقتها، وأبدت نوايا جديدة تجاه الحاكم، ثم تجاه الشرائع السماوية والعادات والأعراف العربية الأصيلة، وبدأ كثير من الذين انضموا الى هذه الحركات يدركون انها تخضع لايدٍ موجهة من الخارج، وأنها لا تكترث بشيء في سبيل تحقيق مآربها. ولذلك فقد انفضَّ المخلصون منهم عن هذه الحركات والتيارات، وساهموا مساهمة فاعلة في كشفها للناس، وتوضيح غاياتها وأهدافها الحقيقية. وجاء ذلك بموازاة وبفعل الجهود الحكومية المسؤولة التي قادها سمو الشيخ خليفة بن سلمان نتيجة المشاورات المستمرة التي كان سموه يجريها مع شقيقه سمو الشيخ عيسى بن سلمان، ويقول سمو الشيخ خليفة: «لقد كانت لدينا القناعة التامة بأن هذه الحركات والتنظيمات تهدف الى زرع الفتنة بين المواطنين وزعزعة الامن والاستقرار في هذا الوطن، وزرع الافكار الغريبة عن مجتمعاتنا وتقاليدنا

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يفتتح أحد المشاريع الصحية في قرية سترة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يتفقد المشاريع الاسكانية شخصياً وبشكل مستمر

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يرعى حفل انتهاء الاحصاء السكاني لعام ١٩٦٥ في مبنى بلدية المنامة

الاسلامية العربية. ولقد بادرنا ومنذ البداية الى اعلان موقفنا منها وفندنا طروحاتها بالحجج والبراهين، وكشفنا للناس حقيقتها. وها نحن اليوم وبعد مرور اكثر من خمسة وثلاثين عاماً على محاربتنا تلك الافكار والتنظيمات، نجد انها سقطت وتَكَشَّفَتْ اوراقها للناس والعالم، وبانت هشاشتها وضحالة افكارها ومبادئها، بحيث لم تستطع الصمود حتى في الدول التي أسستها وقامت عليها وعملت على دعمها بالمال والرجال والسلاح. وللأسف الشديد - يتابع سموه- فقد خسرنا الكثير من الجهد والمال والوقت الذي لو كنا انفقناه في العمل لصالح البلاد، لكانت ثماره تحققت مبكراً».

لقد برزت حركات عديدة في المجتمع البحريني إبان تلك الفترة، مثل الشيوعية التي تعتبر من أقدم التنظيمات تواجداً في البحرين. وقد لاقت الشيوعية في بداية انتشارها بين الناس رواجاً وترحيباً من فئات عديدة من الشعب، وساعد على تلك النجاحات المؤقتة الإنتصارات التي حققها الثوار في منطقة ظفار بسلطنة عمان، إضافة إلى أثر حزب «توده» ودعمه الكبير للاتجاهات الشيوعية والماركسية الناشئة في البحرين. أما الحركة الماركسية فقد بدأت بالظهور كحركة سرية خلال سنة ١٩٥٥ . وتعود جذور هذه الحركة في المنطقة الى عام ١٩٤٦، حيث كان حزب «توده» الماركسي الإيراني قد عقد إجتماعاً كبيراً في العاشر من يونيو ذلك العام في نادي «أرني» بطهران، وكان المتحدث الرئيسي في هذا الإجتماع المهندس كريم، الذي كشف عن تحريك خمسة أعضاء من الحزب في منطقة خوزستان لتصدير الفكر والمبادئ الماركسية التي يعتنقها حزب «توده» إلى البحرين، وأضاف المهندس كريم ان قيادة الحزب ستدعم هؤلاء الذين يشكلون طليعة البعثة الماركسية إلى البحرين باثنين من قياديي الحزب، إضافة إلى إرسال بعثات أخرى إلى الكويت. وفي فبراير عام ١٩٤٨ ، افادت مصادر المخابرات البريطانية في العراق، ان اثنين من اعضاء حزب «توده» الإيراني نجحا في الدخول إلى البحرين وهما: «السيد علي اكبر باقر زاده» و«السيد اسماعيل كاظمي» وكان دخولهما إلى البحرين عن طريق الحدود البحرية، وكانا ينقلان كمية من الحديد مرسلة من «السيد عبد الرسول توراني» إلى إيران ، وبترتيب مع «الشيخ احمد يوسف البستكي»، واشارت تقارير المخابرات البريطانية إلى ان «السيد كاظمي» اقام في البحرين ثلاثة اسابيع فقط، بينما تمكن «السيد باقر زاده» من المكوث لمدة خمسة اسابيع بكفالة «السيد توراني» ويُعتقد ان علاقة السيد عبدالرسول توراني مع هؤلاء تجارية فقط وليس له علم بالسبب الرئيسي لدخولهم البحرين. وبالطبع فيمكن ان نتوقع ان هذين الشخصين كانا تحت الرقابة المباشرة من المخابرات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يتابع مخططات احد المشاريع الاسكانية

البريطانية، اذ رصدتهما أثناء الدخول والإقامة، وهذا ما يعترف به المستشار البريطاني في تلك الآونة اذ يقول أن هذين المبعوثين من حزب «توده» لم ينجحا في إجراء الإتصالات المُستهدفة داخل البحرين، وبالتالي فقد فشلت مهمتهما التنظيمية، مما استدعى تجنيد آخرين في مهمات أخرى أكثر سرية وتنظيماً.

وقد راجت في عام ١٩٤٩ اشاعات عن تشكيل تنظيم بحريني لحزب «توده» الإيراني الماركسي، يهدف الى قلب نظام حكم سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وضم البحرين الى ايران.. (!!) وعلى إثر ذلك بادرت الجهات المعنية إلى اعتقال «السيد باقر زاده» فيما كان على ظهر سفينة في طريقها الى البحرين. وفي مايو عام ١٩٥٠ ذكرت مصادر امريكية في البحرين، ان سكرتير حزب توده الايراني «السيد محمد رئيس» متواجد على الأرض البحرينية، وقد تم تسريب هذه المعلومة الى المعتمد البريطاني الذي أمر بمتابعة القضية، وعلى إثرها تم إعتقال «محمد رئيس»، الاّ انه أبرز وثيقة تؤكد ان اسمه هو «محمد ارجي»، وفيما بعد اعترف اثناء التحقيق معه انه تخلى عن استخدام اسم «محمد رئيس»، وبالنتيجه صدر قرار بابعاده عن البحرين مع رفيق آخر.

لقد استطاعت الحركات والتنظيمات اليسارية والشيوعية، التغلغل وسط الطبقة المتوسطة والعاملة، ولاشك أنها أَثَّرَتْ في المشهد السياسي والشعبي العام، غير أن هذا التغيير ظل تحت السيطرة جراء الجهود الواعية التي بذلها سمو الشيخ خليفه بن سلمان، في وقوفة ومتابعتة شخصياً لتحرك هذه التنظيمات الدخيلة، وتوجيهاته لأصحاب الرأي والمشورة، والوجهاء، والمثقفين، لمواجهة أصحاب هذه الدعوات، بالحجة والبرهان، غير أن هذه الحركات بدأت تنتهز الفرص، وتتصيد المناسبات لتعمل على إحداث الفتنة والمظاهرات في البلاد، وكان من أبرز هذه الأحداث الإضطرابات التي انفجرت في البحرين، عندما أقدمت شركة نفط البحرين «بابكو» على إنهاء عمل عدد كبير من عمال الشركة، ولهذه الاحداث قصه تستحق ان تروى.

ففي السابع من مارس عام ١٩٦٥ قررت شركة نفط البحرين تسريح فوج كبير من العمال، فوجدتها الحركات الشيوعية والتنظيمات اليسارية فرصة مناسبة لإثارة القلاقل وسارعت بالإعلان عن إضراب عام يوم التاسع من مارس. ولتحريض المواطنين فقد تم نشر والقاء عدد كبير من المنشورات والنداءات تدعو للقيام بأعمال التظاهر والعنف، بزعم «مقاومة الاستعمار» !! والحقيقة ان الجهود الوطنية التي بادر إليها المخلصون من أبناء البحرين،

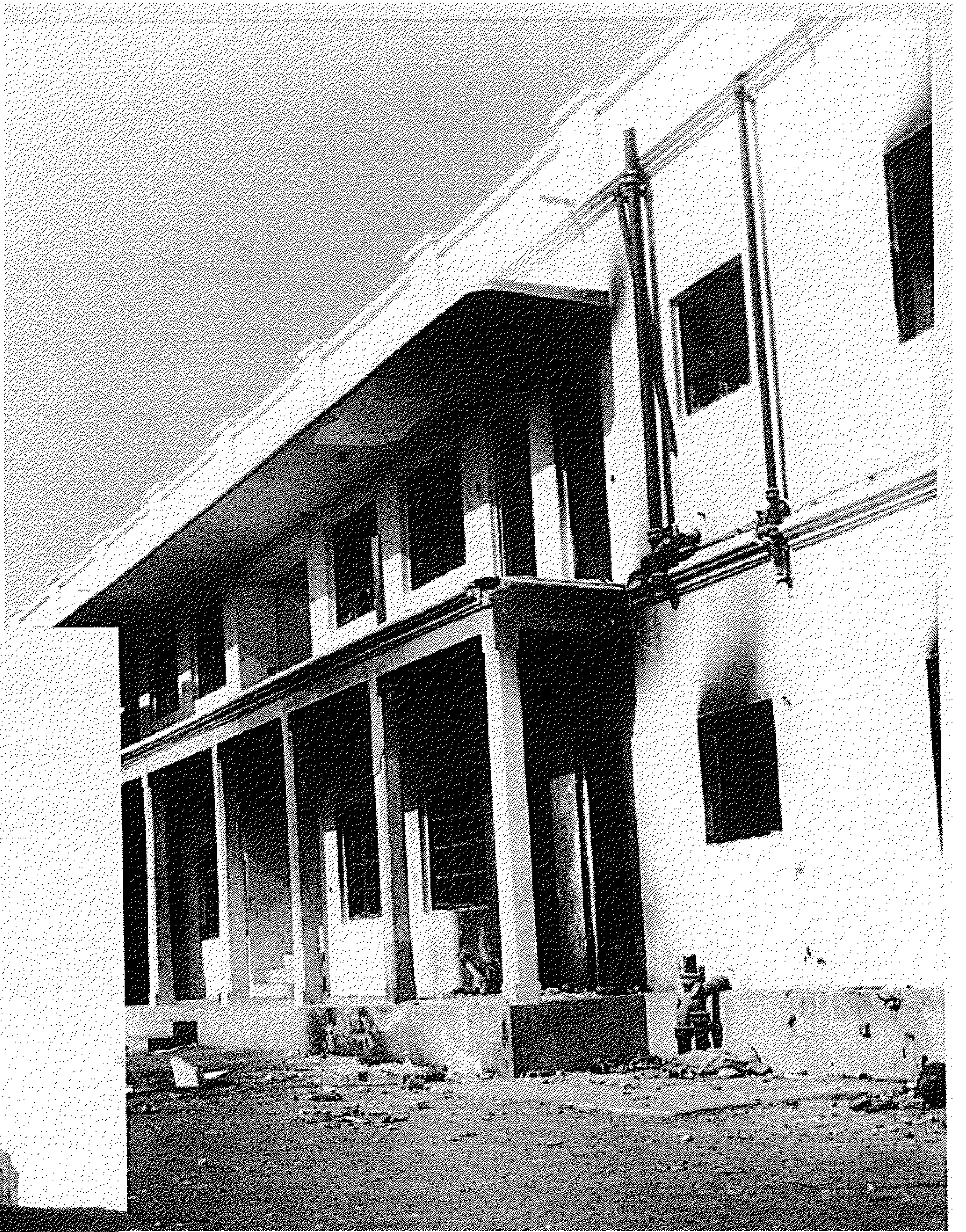
حاولت منذ البداية الحيلولة دون قيام هذه التحركات، لعلمهم بأنها سوف تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، غير ان سيطرة التنظيمات على الغوغائية في الشوارع، كانت أقوى من تلك الجهود، خاصة وأنها تتلقى الدعم الكبير من جهات خارجية، إضافة للامكانيات الإعلامية والخطابات والشعارات الثائرة الهادرة التي كانت تصدر من عدد من الإذاعات العربية، إلى جانب التقارير الإخبارية المُضَلِّلة، التي كانت تنشرها الصحف العربية التي تدّعي القومية. وقد دفعت هذه الحادثة التجمعات السياسية في البحرين، كالبعثيين والقوميين العرب والشيوعيين وغيرهم، إلى توحيد صفوفهم لتشكيل تنظيم مشترك للعمل عُرف في ذلك الوقت باسم «الجبهة الوطنية للقوى التقدمية».

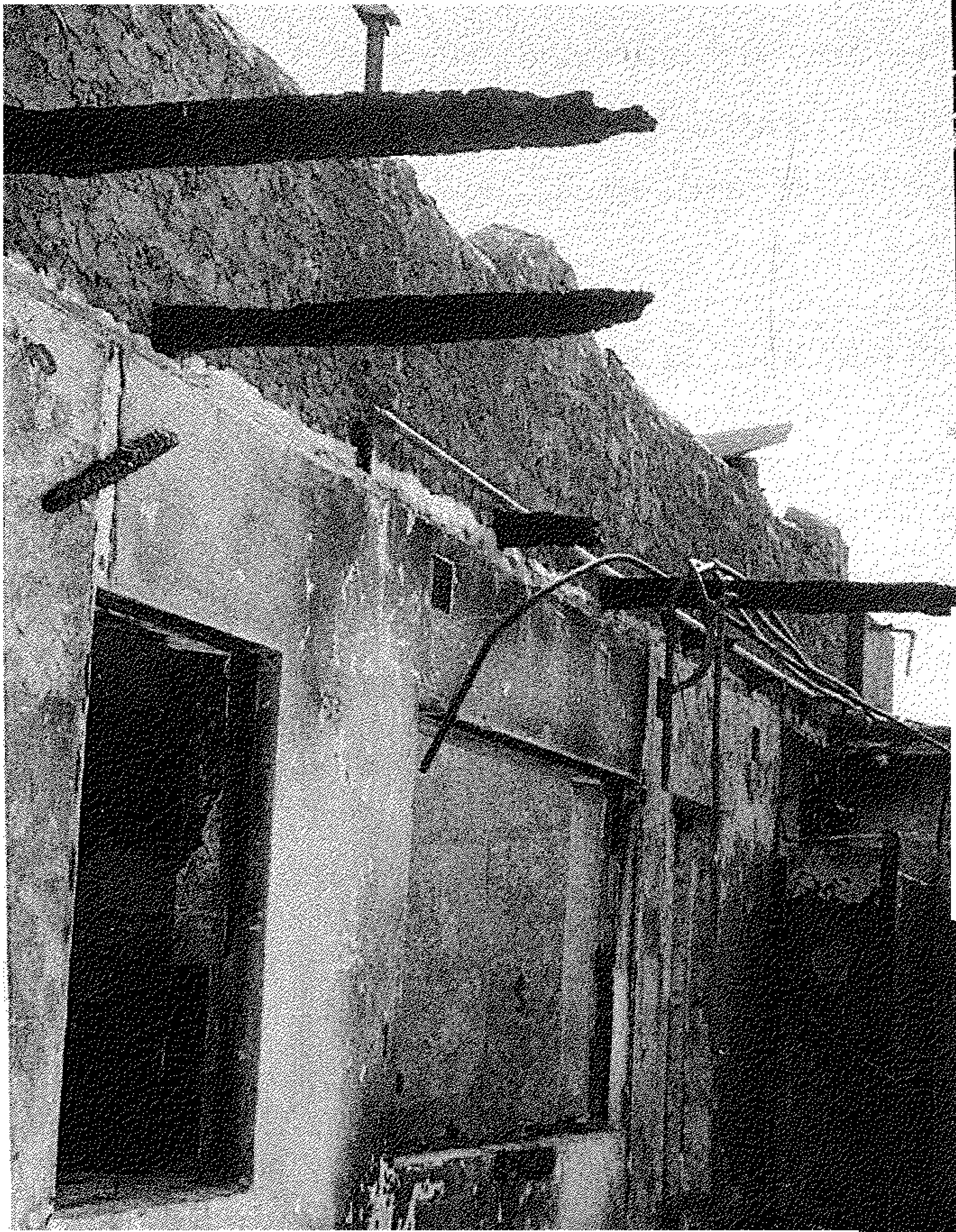
الذين خذلوا الوطن

لقد بدت اضطرابات مارس ١٩٦٥ للكثير من المواطنين البحرينيين كأنها كابوس مخيف،إذ رأوا فيها ما يُشير إلى عودة السنوات الصعبة التي عاشوها في منتصف الخمسينيات، وكانت الأشهر التالية لشهر مارس مليئة بالتوتر الشديد، وتنذر بالخطر وذلك بسبب العنف الذى اتسمت به الاضطرابات من تدمير وحرق للمنشآت العامة والخاصة.

ويُسَجِّل تاريخ البحرين لسمو الشيخ خليفة بن سلمان أنه قاد بنفسه التحركات الوطنية والشعبية المناهضة لهذه التنظيمات، وكان يباشر شخصياً إجراء المشاورات والاجتماعات مع رجالات البلاد، الى جانب مباشرة سموه لتحركات اخرى هدفت الى التقليل من آثار الاضرابات، والاعمال التخريبية التي نفذها الغوغائيون، وقد لاقت هذه التحركات استحساناً وإكباراً من المواطنين الذين تعرضوا لخسائر فادحة في ممتلكاتهم ومصادر أرزاقهم. وللحقيقة، وحسب ما أكدته التداعيات اللاحقة فيما بعد، فإن كثيرين من الذين شاركوا في الأعمال العدائية وانضموا الى الحركات اليسارية، عادوا وتحرروا من هيمنة شعارات هذه التنظيمات، وأكدوا أنهم كانوا قد انضموا الى تلك التيارات عداءً للاستعمار، ومن أجل مواجهة التواجد الأجنبي في البحرين، وليس عداءً او كراهيةً لحكم سمو الشيخ عيسى والأسرة الحاكمة. بل ولقد اعترف هؤلاء فيما بعد بأنهم كانوا هدفاً لمعلومات مُغرضَة ومُضَلِّلة شاركت فيها أجهزة إعلامية عربية، مارست مع غيرها من المنابر الاعلاميّة التي تدّعي التقدميّة، عملية صبِّ الزيت على نار الفتنة، بنشر الأخبار والتقارير المغرضة، والتي كان يتلقفها المتحمسون، فيخرجون للشوارع يعيثون فساداً بالأبنية والممتلكات، وعلى مدى

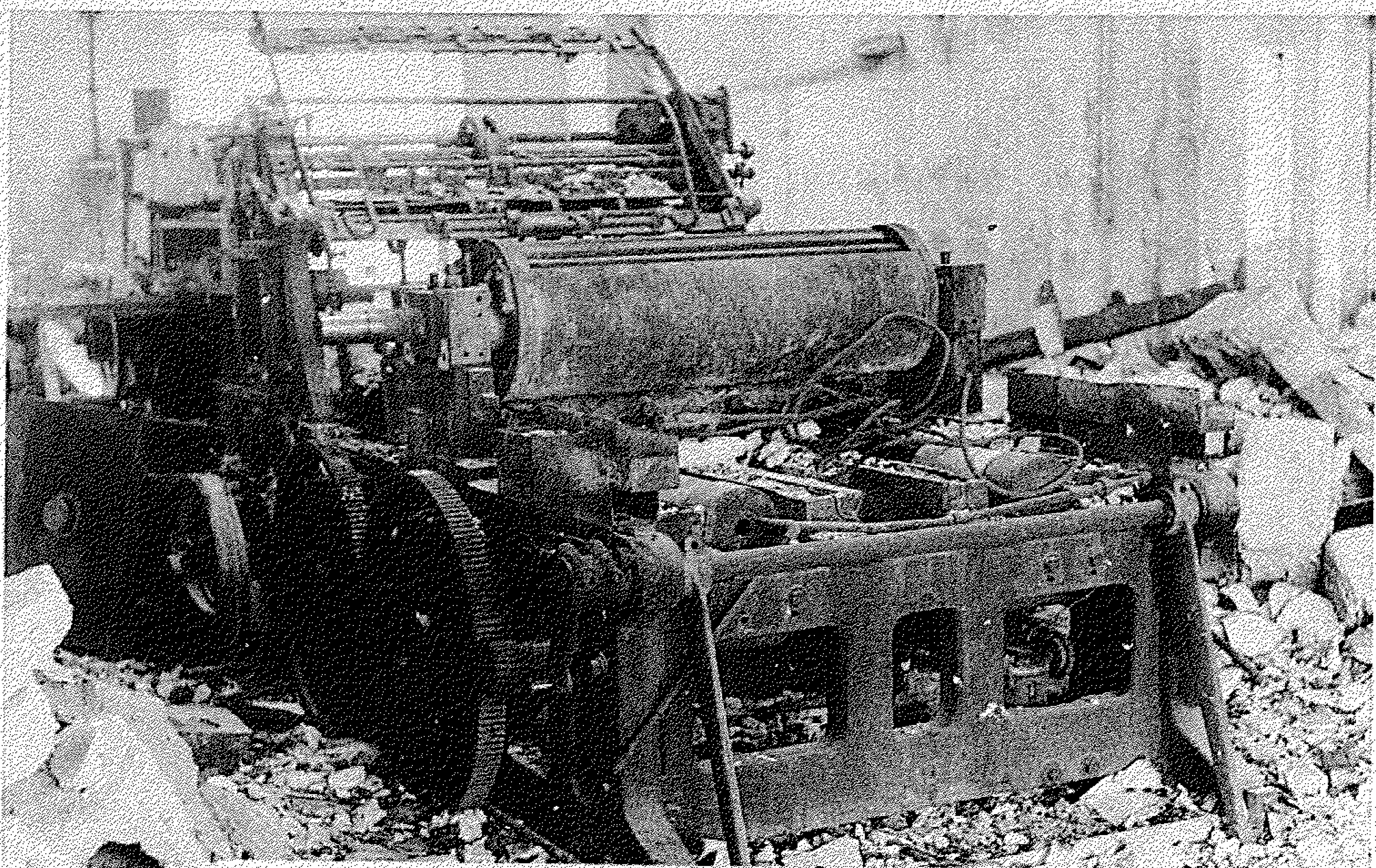
اثار التخريب في المنشآت العامة
١٩٦٥

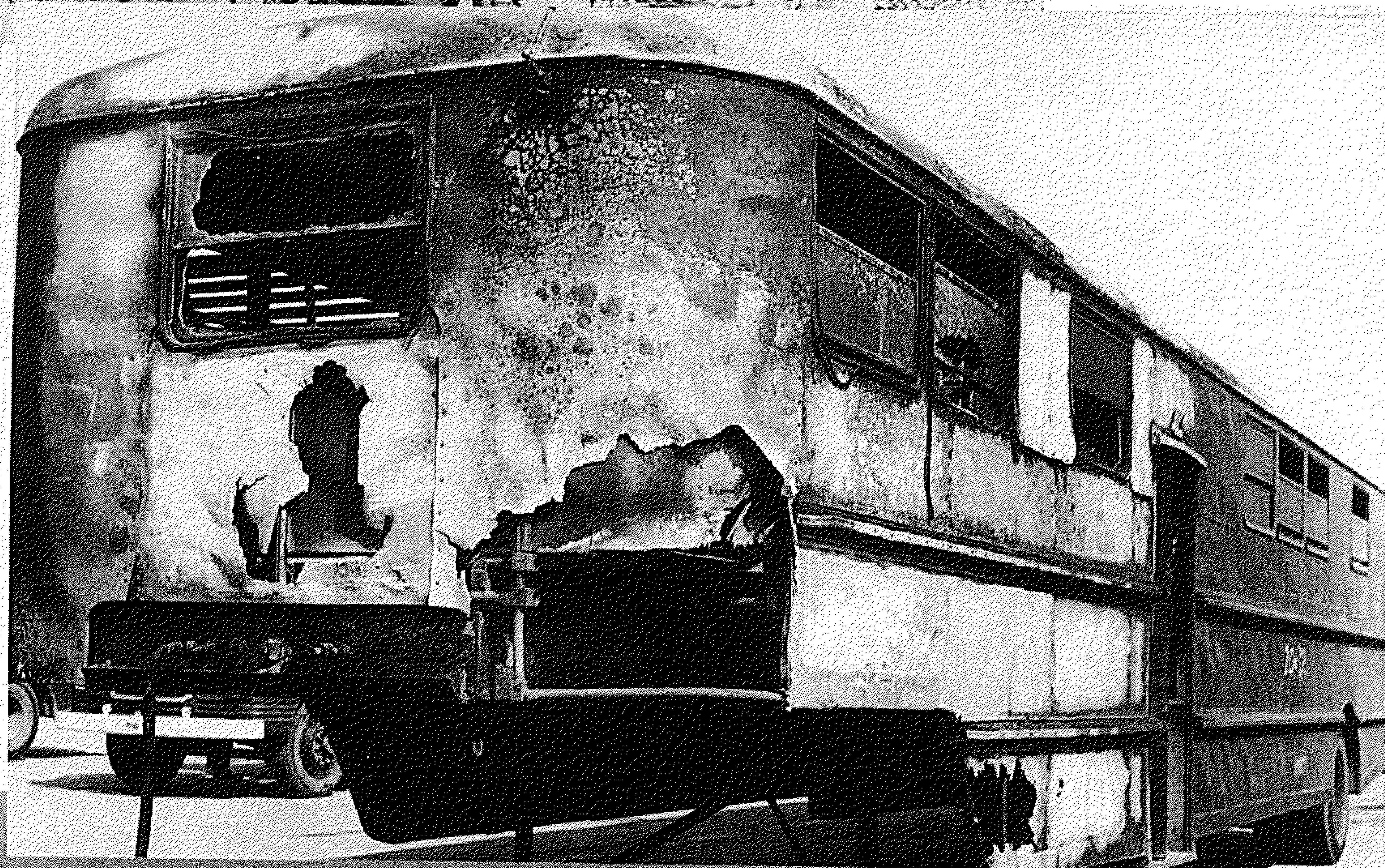






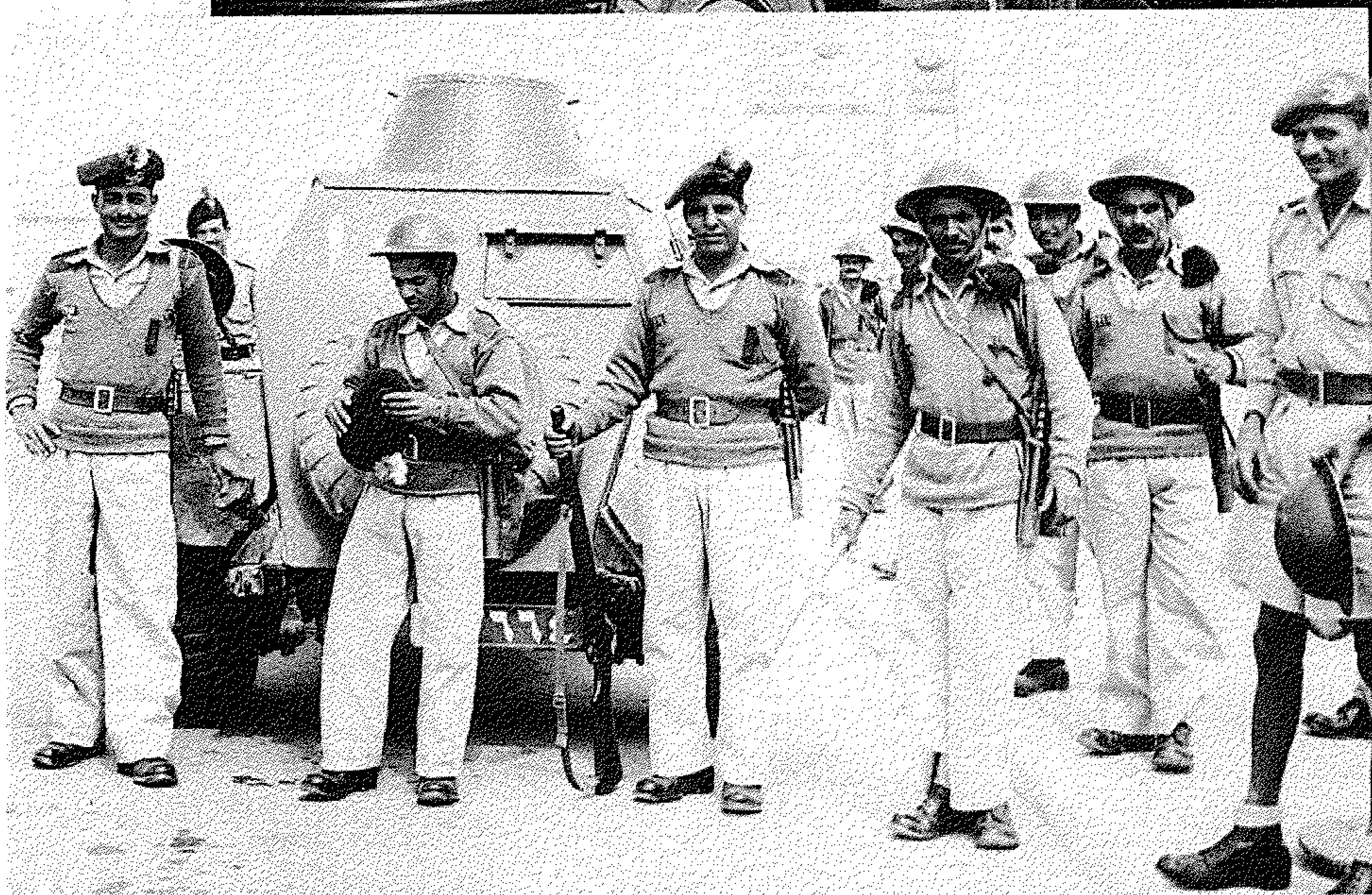
اثار التخريب في المنشآت العامة
١٩٦٥





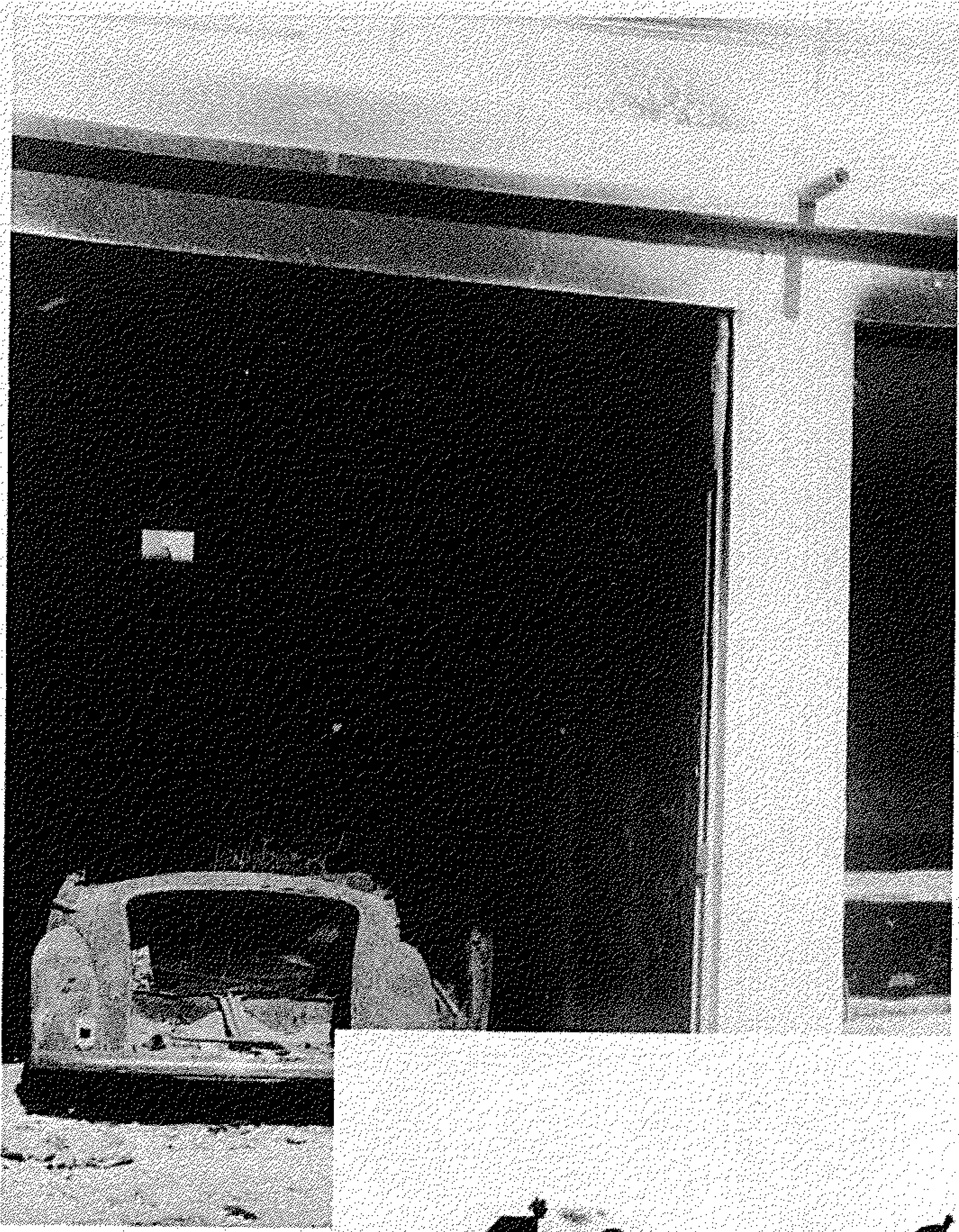






اثار التخريب في المنشآت العامة
١٩٦٥





اثار التخريب في المنشآت العامة
١٩٦٥





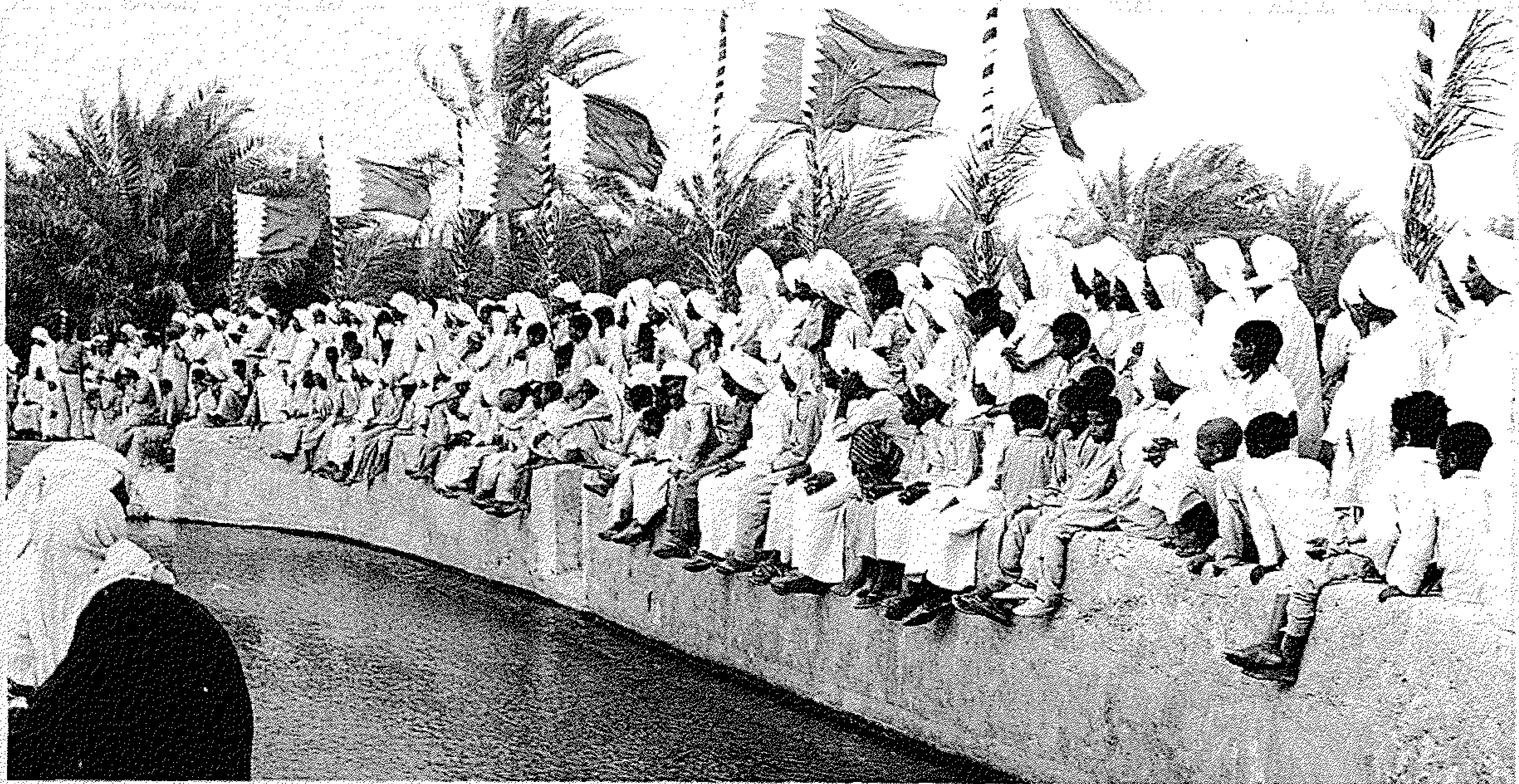
ثلاثة اسابيع كاملة، كان المغفور له سمو الشيخ عيسى بن سلمان في تشاور مستمر مع شقيقه سمو الشيخ خليفه، حول اسلوب مواجهة هذه الحركات، التي أدرك الشقيقان أنّ منفذيها، لم يكونوا سوى أدواتٍ في أيدي المخططين فعمل سمواهما على عدم تصعيد الأمور، وممارسة سياسة ضبط النفس، حرصاً على أرواح المواطنين ومقدرات البلاد.

وحين يعود سمو الشيخ خليفه بن سلمان بذاكرته الى تلك الفترة، فانه دائما يُشير إلى الوالد سمو الشيخ سلمان بن حمد، الذي كان الغائب الحاضر بالنسبة للشقيقين، اذ يقول سمو الشيخ خليفة بن سلمان انه خلال هذه الفترة الصعبة كان يستلهم حكمة الوالد الراحل، ويستعيد أسلوبه في مواجهة مثل هذه الأمور والتي كانت قد اجتاحت البحرين سابقاً، وهكذا فقد نجح إرث الحكمة والبصيرة في تجاوز «المَطّبات» التي صنعتها الحركات والتنظيمات اليسارية، ونجحت توجيهات سمو أمير البلاد، وسياسة الشيخ خليفة، ومعالجته الذكية لتداعيات الأحداث في الابقاء على تماسك الشعب ووحدته، وإعادة الاستقرار الى البلاد في فترة قصيرة. وإثر إنتهاء تلك الأحداث، أمر سمو الشيخ عيسى بن سلمان بتشكيل لجنة خاصة، حُدِّدَت مهمتها بتهيئة البلاد لتجاوز تلك المرحله الصعبة، وإجراء المشاورات مع مختلف القوى السياسية والشعبية ومساعدة المواطنين والمؤسسات المتضررة، وإعادة الحياة إلى سابق عهدها في البلاد، وقد ترأس اللجنة سمو الشيخ خليفة بن سلمان، فيما ضمَّت في عضويتها: الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، والشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة، والسيد صادق محمد البحارنه، والسيد راشد عبد الرحمن الزياني، والسيد محمود احمد العلوي، والسيد يوسف فخرو. وباشرت اللجنة على الفور أداء المهام الموكلة اليها. ونجحت جهود سمو الشيخ خليفة في إعادة الأمور الى نصابها، وبدأ المواطنون يتذوقون طعم السكينة والإستقرار، فيما اتجهت طموحات وآمال سموه لإيصال البحرين الى مرحلة من الرخاء من خلال برامج اقتصادية طموحة، تعيد للبلاد ما كان فاتها من فرص، كان يمكن ان تتوجه لتحقيق النمو والرخاء لاقتصادها وشعبها.

لقد اخذ سمو الشيخ خليفة بن سلمان على عاتقه، دفع المسيرة الإقتصادية للبحرين. ومثل هذا المشروع الوطني الضخم لم يكن موجهاً فقط الى النواحي الإقتصادية بمنظورها المالي، فثمّة أهداف اخرى إلى جانب ذلك تتمثل في دفع المسيرة التعليمية، والإهتمام بالكوادر البشرية المتعلمة والمثقفة والخبيرة، إضافه إلى تكريس البُنَى التحتية الأساسية والتي لا بد لكل نهضة إقتصادية من الإعتماد عليها. هذا إلى جانب ركيزة أساسيّة، كان لابد من تحقيقها، هي الأمن







سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بحضور سمو الشيخ دعيج بن
حمد آل خليفة يفتتح احدى محطات المياه في احدى القرى

والاستقرار، والأنظمة والقوانين. وكان سمو الشيخ خليفه في هذه المرحلة المبكرة في حياته السياسية صاحب رؤية شمولية عظيمة وككل أصحاب الرؤى الشمولية، كان سموه يكتم معاناة شخصية، مما يجري في البحرين على أيدي أُناس كان الواجب والوطنية يُحَتِّمان عليهم أن يبادروا لدعم بلادهم لا لخذلانها. وفي هذا الصدد يقول سمو الشيخ خليفة: «ان اكثر ما كان يزعجني شخصيا، ويتسبب بمعاناتي المريرة، هم اولئك النفر من الموسرين وأصحاب رؤوس الأموال العريضة التي جنوها من خيرات البحرين. والذين كنت اتوقع وانتظر منهم ان يضعوا انفسهم وأموالهم في خدمة الوطن ومستقبله وخيره واستقراره، ولكنهم كانوا أول من خذل الوطن حين بادروا الى تحويل أموالهم الضخمة الى الخارج، وبالتالي فقد بادرتُ شخصياً لوضع وتنفيذ خطة إستثمارية طموحة ونهضوية. ولجأتُ الى تأمين قروض مالية شخصية كبيرة من جهات مختلفة، ووضع خطة للاستثمار في البلد بَدأتُها انا شخصياً. وهكذا نجحنا بتحرير البحرين من التبعية لأصحاب رؤوس الأموال اولئك، وبالتالي نجحنا في إنجاز مشروعنا النهضوي، بالاعتماد على أنفسنا».

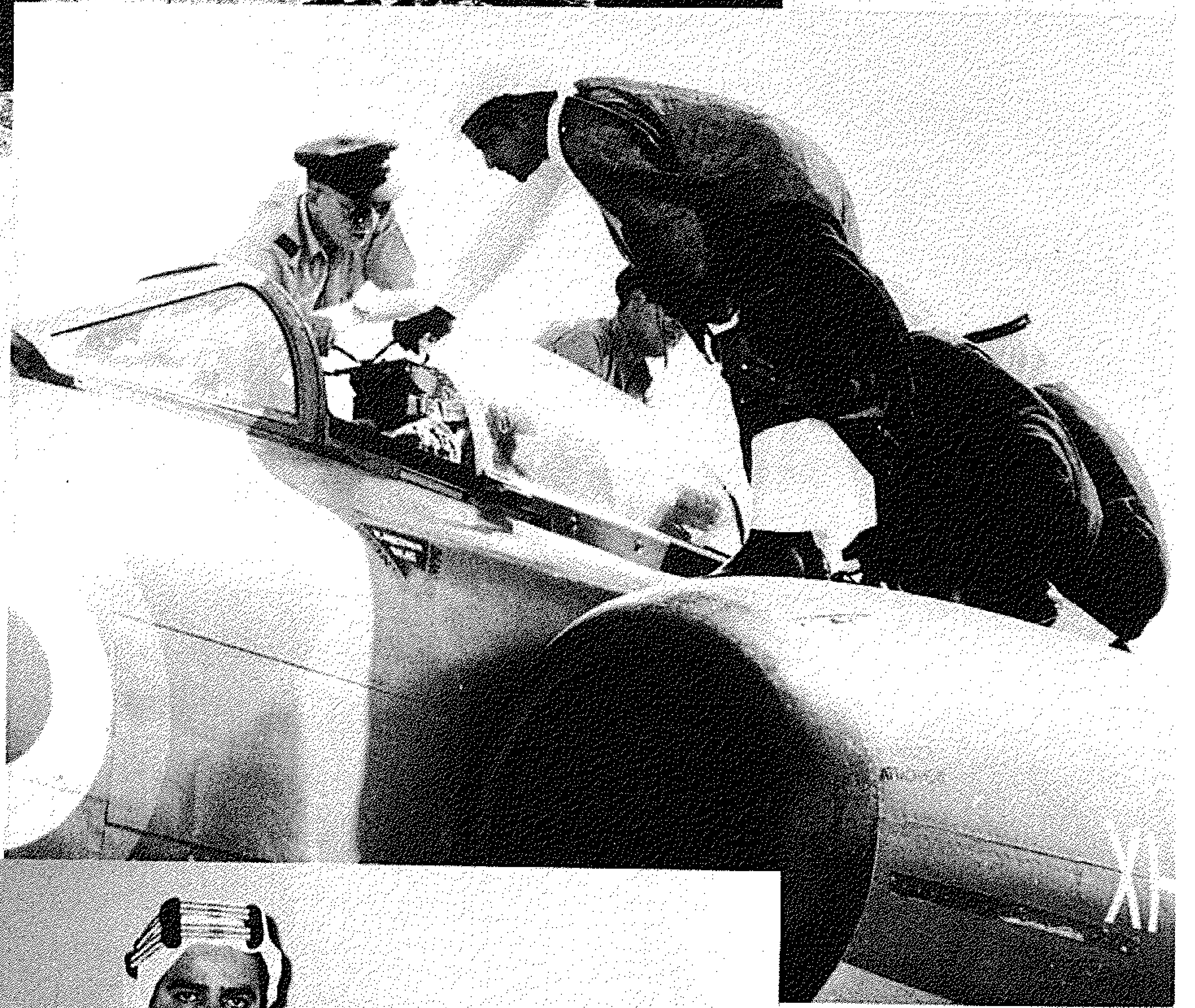
الجندي الأول

منذ اللحظة الأولى التي تسلم فيها سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مقاليد الحكم، إتفقت توجهاته مع توجهات سمو الشيخ خليفة، على ضرورة إعادة النظر، في تفاصيل العلاقات البريطانيّة البحرينيّة، فقد كان الشقيقان، يدركان تماماً مقدار ما عاناه والدهما، سمو الشيخ سلمان رحمه الله، من الممارسات البريطانيّة، وأطماع المسؤولين والمستشارين البريطانيين، ولذلك، فقد باشر سمو الشيخ خليفة، وبهدؤ وسلاسة، خطة، لتأهيل الشباب البحريني للعمل، في الإدارات المختلفة، ولهذه الغاية، ارتفعت وتيرة البعثات الطلابيّة إلى الخارج، وأرسل العديد من الموظفين، والشباب النابهين، إلى بريطانيا، وأمريكا، ودول عربيّة، في بعثات ودورات تدريبيّة وتعليميّة، وكان في مقدمة هؤلاء الشباب، سمو ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى، الذي بدأت توجهاته المبكّرة، تميل نحو العمل العسكري، ولهذا فقد التحق سموه للدراسة في مدرسة ليز بكمبردج. وفي نفس الوقت كانت أفواجٌ محدودة، من الشباب البحريني، تلتحق بكليات وجامعاتٍ عديدة ذات تخصصات مختلفة.

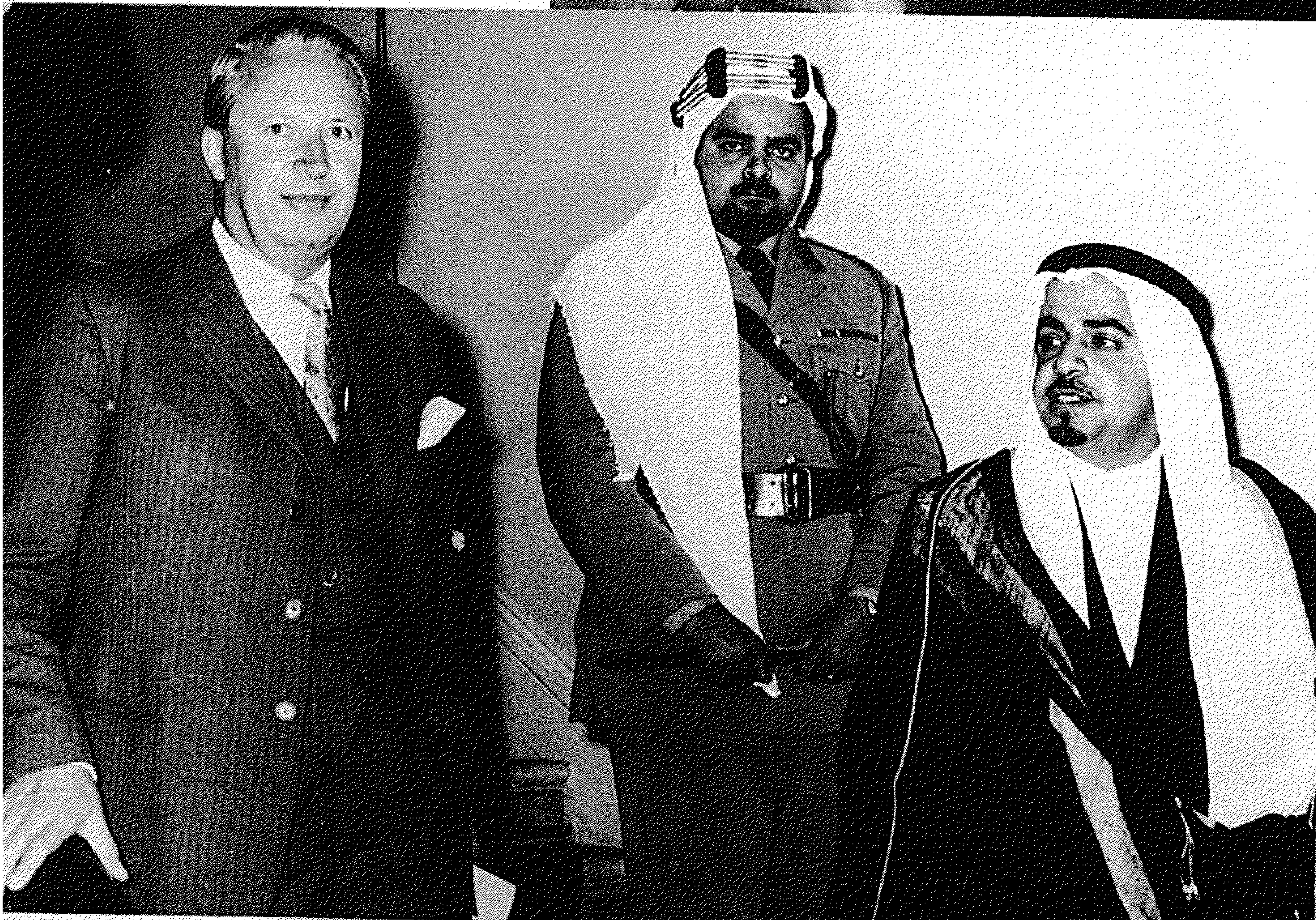
كذلك، وعلى طريق اعادة النظر، في العلاقة مع بريطانيا، وَجّه سمو أمير البلاد، بضرورة اعادة دارسة المعاهدات، والاتفاقيات المُوقعة مع الحكومة البريطانيّة، وأشرف سمو الشيخ خليفة بنفسه على ذلك. وكانت النتيجة



سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع
إثنين كبار المسئولين البريطانين



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتفقد إحدى
الطائرات الحربية البريطانية



سمو الشيخ خليفة بن سلمان
وسمو الشيخ محمد بن سلمان
وضيف البلاد السيد ادوارد
هيث رئيس وزراء بريطانيا

سلسلة من التغييرات، شملت عدداً من الاتفاقيات الموقعة في السابق، كان من أبرزها إتفاقية تأجير القواعد العسكرية. إذ أن البحرين كانت لا تتقاضى اكثر من ٢٥٠ جنيهاً استرلينياً كل سنة، لقاء تأجير القواعد العسكرية، للقوات البريطانيّة المتواجدة على الأرض، والمياه البحرينيّة !!

وخلال الزيارة التي قام بها إلى لندن سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس مالية حكومة البحرين، جرت مباحثات خلال الفترة من الحادي عشر إلى الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٦ بين سمو الشيخ خليفة بن سلمان والسيد والتر برادلي (Mr. Walter Bradly) وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، تم خلالها التوصل إلى اتفاق تدفع بريطانيا بموجبه مبلغاً مبدئياً إجمالياً قدره مليون جنيه استرليني على أن يلي ذلك دفع ٥٠٠ ألف جنيه استرليني سنوياً كايجار لقواعدها في البحرين. وأُعلن بعد الاتفاق أن بريطانيا سُتَشجِّع الإستثمارات البريطانية في مؤسسات الاعمال المحلية البحرينية التى يمتلكها بحرينيون، ووعدت بريطانيا أيضاً باستئجار بعض المنازل والشقق في البحرين لإقامة الضباط. وكان هذان الإجراءان الاخيران يهدفان إلى دعم الاقتصاد البحريني. إذ ترتّبَ عليهما تشجيع حركة البناء والعمران، والصناعات الخفيفة، وهذا انعكس بالتالي على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة.. أما الاتفاقية، فلم تُحّدِّد مدة الايجار، إلا أنه اتفق على أنه يحق لأي طرف إنهاؤه بموجب إشعار بالاخلاء يعطي للطرف الآخر مهلة خمس سنوات. وكانت مسألة إحتفاظ بريطانيا بوجودها العسكري شرقي السويس موضع جدل ونقاش في الأوساط السياسية البريطانية، خصوصاً على ضوء حالة الإقتصاد البريطاني وتجربة بريطانيا في عدن، وكانت للخبراء البريطانيين المختصين بالمنطقة آراء عديدة متضاربة بهذا الصدد.

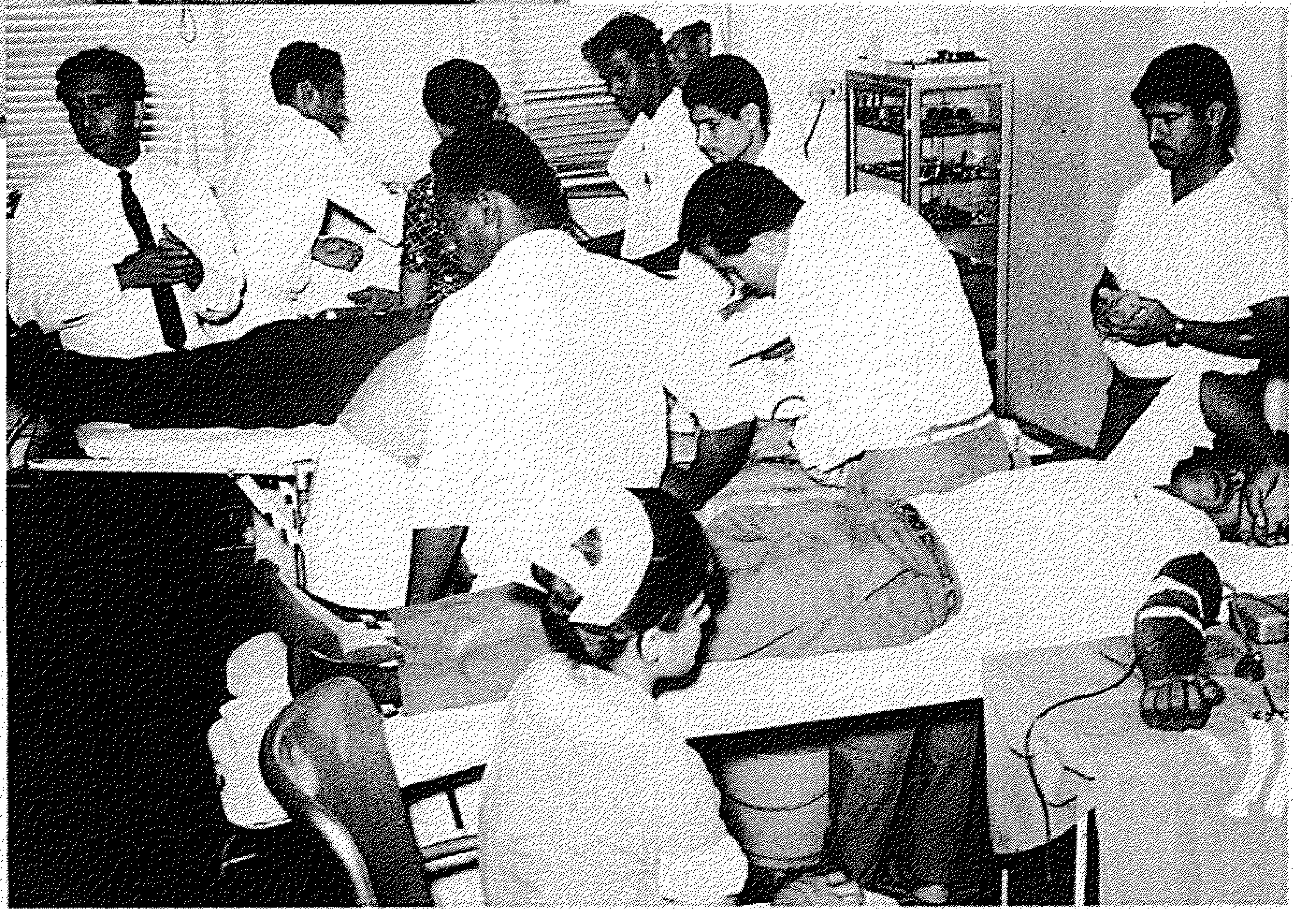
ومع منتصف الستينيات تابع سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان التطورات التي تجري في الوطن العربي، والتي كان لها الأثر الكبير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط. حيث تسلم سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عام ١٩٦٦ حكم إمارة أبوظبي خلفاً لأخيه سمو الشيخ شخبوط بن سلطان. ومنذ اليوم الأول لتولي حكم الشيخ زايد بن سلطان كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان يقدم الدعم والمساندة للشيخ زايد، خاصة وأن أبوظبي في تلك الفترة كانت تعيش أول فترات إكتشاف النفط فيها، وعليه لم تكن هناك تنمية ملموسة في البلاد أو حركة عمرانية.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في حديث اخوي مع سمو الشيخ
زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

سمو الشيخ حمد بن عيسى وسعادة الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية في حديث اخوي مع سمو
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة



المواطنون البحرينيون يتهافتون على التبرع بدمائهم للجنود العرب في حربهم مع الاسرائيليين



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ محمد بن سلمان في
حفل توزيع قسائم سكنية في احدى القرى

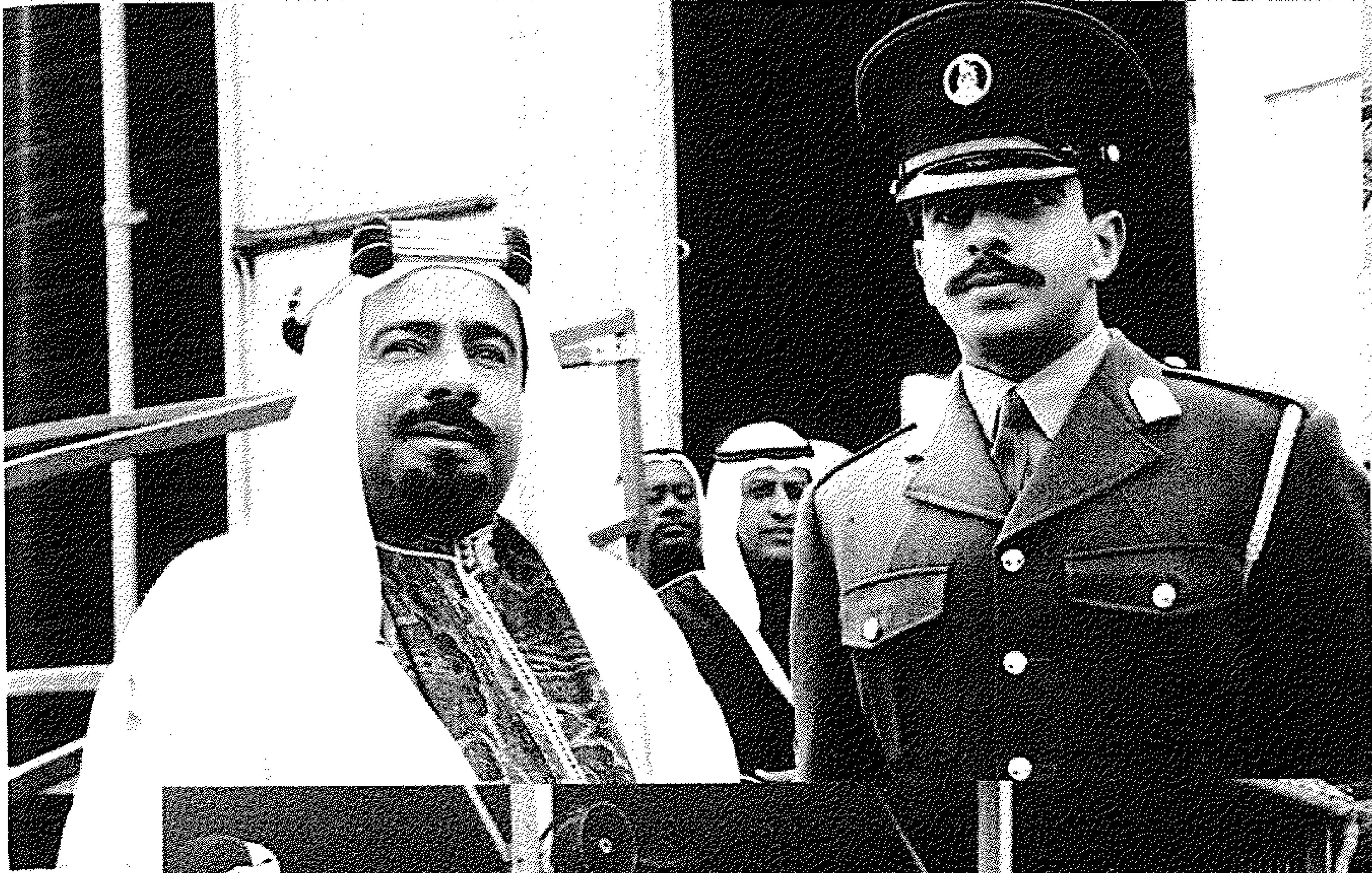
حفل توزيع قسائم سكنية في احدى القرى

استقبال جماهيري للاشقاء في حفل توزيع القسائم

وفي هذه المرحلة كان اكبرالأحداث التي هزت الوطن العربي ومنه دولة البحرين، ذلك الذي حدث في الساعة الثامنة إلا ربعاً صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، عندما شَنّت القوات الجوية الاسرائيلية غارات جوية على عشرة مطارات مصرية في وقت واحد، فاصيب تسعة منها في اللحظة ذاتها، واصيب العاشر بعد دقائق قليلة. وفي خلال ساعتين كانت القوات الجوية المصرية ممثلة بطائراتها المقاتلة قد جُمِّدت وشُلّت حركتها بكاملها وهي على الارض مما الحق بمصر أقسى هزيمة عسكرية فيما عرف بحرب الأيام الستة، التي كانت حرباً شاملة، إذ شنت القوات العسكرية الاسرائيلية هجوما واسع النطاق على سوريا والأردن ولبنان، وتمكنت خلال الأيام الستة للحرب من احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الاردن بما فيها مدينة القدس، وكذلك مجمل أراضي شبه جزيرة سيناء المصرية. ولقد ساعدت الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من اجل تنفيذ ذلك. وحدثت من ناحية اخرى أخطاء جسيمة مؤكدة من قيادات عسكرية وسياسية عربية، مما الحق بالعرب أسوأ نكباتهم منذ قيام دولة اسرائيل. وفي العاشر من يونيو صدر قرار من مجلس الامن يحمل رقم ٢٤٢ يطلب وقف القتال. وقد كان ذلك القرار فضفاضاً بحيث تلاعبت به اسرائيل حتى يومنا هذا.

وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ اهتز جنوب اليمن من قيام نظام جمهوري في اليمن الشمالي، ذلك النظام الذي دعمته مصر بالمال والسلاح والجنود. ولم يكن اليمن الجنوبي بلا ثوار ناقمين على الوجود الاستعماري البريطاني، وجاءت نكسة عام ١٩٦٧ وازدياد الكراهية للامبريالية والاستعمار المساندين لاسرائيل، فسارعت بريطانيا بالخروج من اليمن الجنوبي، وقامت هناك جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية. ذات التوجهات العقائدية الماركسيّة. وكان هذا يعني الكثير للبحرين، ويزيد الأمور صعوبة وتعقيداً، أمام سياسة الشقيقين التي بدأت تؤتي ثمارها، وازدادت الحدّة بعد نجاح وصول البعثيين في سوريا إلى دفة الحكم، إذ قام رجال حزب البعث في العراق بالاتفاق مع عدد من كبار قادة القوات المسلحة العراقية، ومنهم العقيد عبدالرحمن داود والعقيد حامد شهاب والعقيد عبدالرزاق النايف، للانقلاب على نظام الحكم هناك ونجح الانقلاب في ١٧ يوليو عام ١٩٦٨، ولكن سرعان ما سيطر المدنيون من حزب البعث على الأوضاع واستبعدوا العسكريين، وشكلوا مجلس قيادة الثورة الذي اعتبر ولا يزال أهم سلطة سياسية في العراق. وكان أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، كما تم تعيين السيد صدام حسين نائبا لرئيس الجمهورية في العراق.





سمو الشيخ عيسى بن سلمان يحضر حفل
تخريج سمو الشيخ حمد بن عيسى في
بريطانيا





أما في البحرين، فقد كان تعيين سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ولي العهد، قائداً لقوة دفاع البحرين، تتويجاً لتلك التوجهات التي أبداها سموّه، مُبكرًا، نحو تأسيس مؤسسة عسكرية بحرينيّة.. وكان سموه وبعد أن أنهى دراسته في ليز، بكمبردج، التحق بكلية مونز الحربيّة، وتخرج منها في ١٦ فبراير عام ١٩٦٨، ثم باشر منذ تلك الفترة، التخطيط والإعداد، لإنشاء قوة دفاع البحرين،الذي جاء على مرحلتين، دشن سمو أمير البلاد المرحلة الأولى منها، في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٨، حين أصدر مرسوماً أميرياً بتعيين سمو الشيخ حمد بن عيسى رئيساً للحرس الوطني، الذي تحول فيما بعد إلى قوة دفاع البحرين.

وباشر سمو الشيخ حمد بن عيسى، منذ تسلمه هذه المهمة الجليلة، مرحلة استقطاب المجندين البحرينيين، وتأسيس الكوادر العسكرية المدربة.. والحقيقة، أن قصة قوة دفاع البحرين، تعتبر واحدة من أبرز قصص الشرف والبطولة البحرينيّة. غير أننا سنلتزم تسلسل الأحداث، وسنكتفي هنا، بهذا القدر، إذ سنلتقي مع قوة دفاع البحرين، في صفحات قادمة، وذلك عند الحديث عن الاستقلال، الذي كان سمو الشيخ حمد، يُعدُّ هذه القوة، من أجل صيانته.. غير أن الحديث عن تعيين سموه، قائداً عاماً، للقوة، يستوجب الرجوع قليلاً إلى أيام صبا سمو الشيخ حمد بن عيسى، ففي تلك الأيام، كان سموه، ككل الشباب البحريني، يزعجه أن يُشاهد الجنود البريطانيين، يتجولون على الأرض البحرينيّة، وكأنما يستعرضون قوتهم. ويقول سموه: «رؤية الجنود البريطانيين والأجانب وهم يتجولون في هذا البلد، بحجة حمايتها، في الوقت الذي أعتبر حمايتها من صميم واجبات أبنائها، كانت تدفعني منذ الصغر، لاختيار طريق الجندية، لقد أدركت مبكراً أن البحرين ستحتاجُ في يوم قريب، لجنود من أبنائها، وحلمت بأن أكون واحداً منهم...»

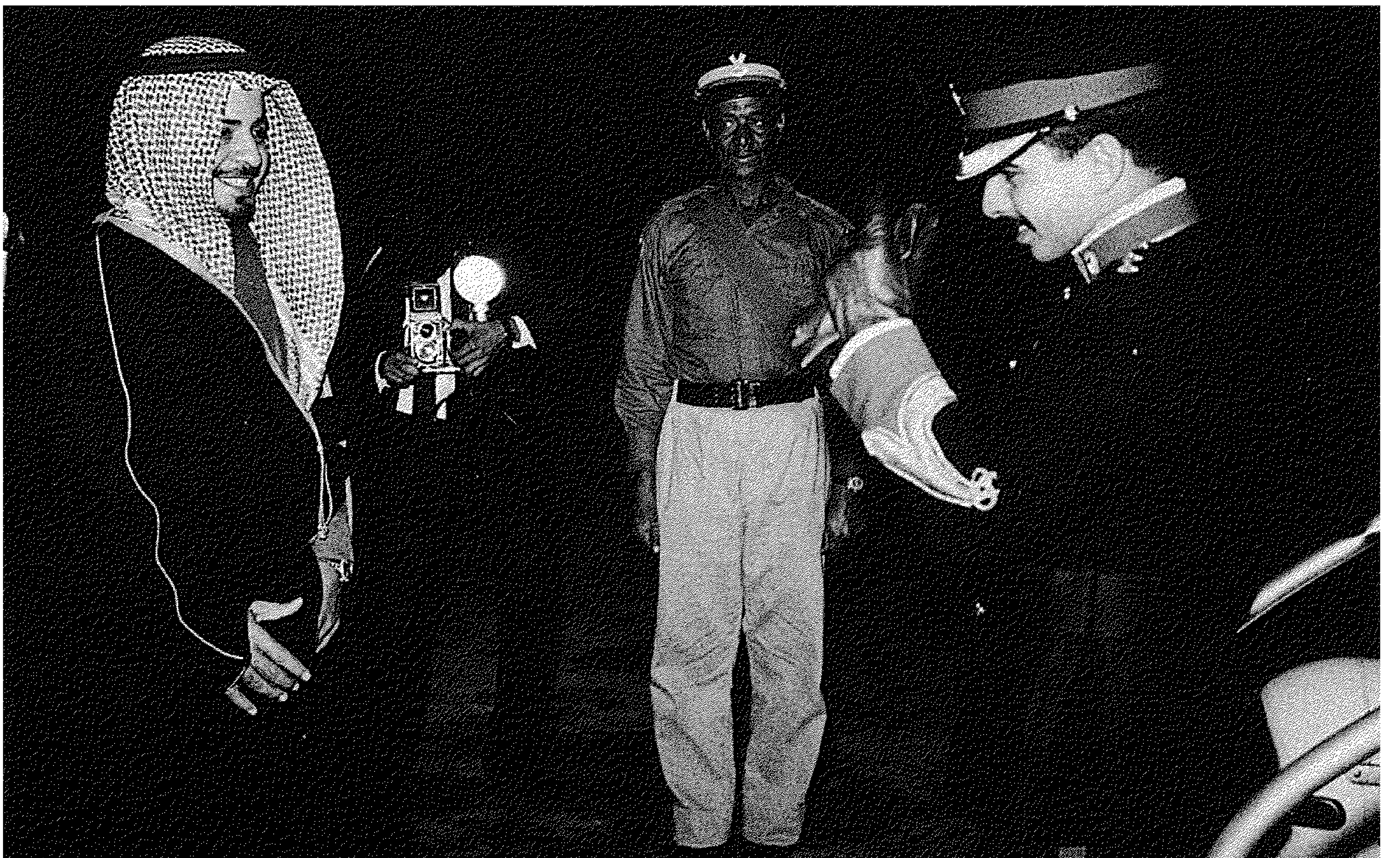
وفي نفس الوقت الذي، كانت فيه أحلام الفتى الصغير، تكبر، وتكبر، كان الشقيقان: عيسى وخليفة، يُدركان أن الحاجة تقتضي إنشاء جيش بحريني، مُدَرّب، فأيام الحماية، لن تطول، مهما لبثت، ومسؤولية الوطن، وأمنه، تقتضي تجهيز كفاءات بحرينيّة، تحمل على عاتقها هذه الواجبات. ويبدو أن قرب الشقيقين، الحميم، أتاح لهُما مراقبة طموحات ولدهما المعلنة، فشرعا، بتهيئة هذا الشبل، ليكون الجندي البحريني الأول.. وفي حديثه، عن سمو الشيخ حمد بن عيسى، يبدو الاعتزاز واضحاً على مُحَيّا سمو الشيخ خليفة، وهو يستذكر تلك الطموحات الرفيعة، وذلك الشوق الجامح الذي كان سمو الشيخ



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يحضر حفل تخريج سمو الشيخ حمد بن عيسى في بريطانيا



سمو الشيخ خليفة بن سلمان في مقدمة مستقبلي سمو الشيخ حمد بن عيسى لدى عودته لأرض الوطن بعد تخريج سموه



حمد يديه، نحو الانخراط في العسكرية. وهو حين يصف سمو الشيخ حمد بالجندي الأول، يؤكد أنه لا يمنح سموه لقباً، بل يقرر حقيقة، فسموه هو أول جندي محترف، في قوة دفاع البحرين.



غروب شمس الامبراطورية



«.. وهؤلاء اعتبرتهم بريطانيا بحكم القراصنة، مع أنهم لم يكونوا يتعرضون للسفن بالنهب والسلب، بل كانوا مدفوعين بنخوتهم العربيّة والتزامهم القبلي، والديني، يمارسون الدفاع عن النفس والمال والعرض، تجاه اعتداءات القراصنة الحقيقيين من البحارة البرتغاليين، والاسبانيين، والانجليز»

المؤلف

الفصل العاشر

غروب شمس الامبراطورية

لم تكن البحرين هي الدولة الوحيدة التي تعاني من مخاضات سياسية واجتماعية وظروف حرجة وتقلبات في مختلف جوانب الحياة. كانت المنطقة كلها تمر بفترة انتقالية تترافق مع مخاضات مختلفة تنسحب على جميع مناحي الحياة. وشكلت نتائج حرب حزيران، صَدمة عربيّة، كان لها آثارها اللاحقة فيما بعد.

بريطانيا كانت قبل نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات الدولة التي لا تغيب الشمس عن ارضها، غير انها في هذه الآونة بدأت تعاني من الضمور والاضمحلال شيئاً فشيئاً امام ضهور قوىً كونية اخرى،مثل امريكا والاتحاد السوفييتي والصين، كانت تتسابق لاحتلال صدارة العالم، وبسط نفوذها على المواقع الاستراتيجية في مختلف جوانب الارض، وبالتالي فقد كانت العواطف العربية مستعدة للترحيب باي قادم جديد للمنطقة، يأتي بوعد الحريّة وتقرير المصير، لشعوب عانت طويلاً من نير الاستعمار.

الى جانب ذلك ساهمت حركة الوعي العربي والشعور القومي المتحمس، بتغيرات مشهودة في جوانب عدة من الساحة العربية، كان لها تاثيرها الايحائي على الشعوب، والمواطنين في الجوانب الاخرى. ففي اليمن كانت

الامامة تتعرض لضربات قاسية أودت بها وحجبت شمسها نهائياً، فصدر اعلان وفاتها خلال ثورة ٢٦ ديسمبر عام ١٩٦٢ . وفي الجزائر نجح كفاح الشعب الجزائري بطرد المستعمر الفرنسي، مما اضفى تسارعا وزخما قويين على مسار حركة التحرر العربية من نير الاستعمار. كذلك فقد كانت الهند والباكستان تنفضان عن كواهلهما ادران عمر كامل من الحكم البريطاني الذي تَحَكَّم بالمنطقة، واذاق شعوبها اكثر الوان العبودية ذلا ومهانة. وهنا وهناك كانت تظهر دعوات قومية ومبادرات تحررية، تقضي على بواقي نفوذ بريطانيا. الى جانب ذلك، كانت بريطانيا نفسها تعاني من اعباء اقتصادية ومالية ضخمة، نتيجة اتساع رقعة البلاد المشمولة بحمايتها والخاضعة لانتدابها وسيطرتها واحتلالها العسكري، ونتيجة حروبها المتتالية وانحسار مواردها التي كانت تأخذها من مقدرات الشعوب التي حكمتها ثم تحررت من نيرها.

كل هذه الظروف، اضافة الى اختلاف المفاهيم العالمية الكونية، دفع بحكومة العمال البريطانية الى اتخاذ قرار في الرابع من يناير عام ١٩٦٨، يقضي بتخفيض النفقات البريطانية في الخارج، وبالتالي فقد تقرر ان تتخلى بريطانيا عن بعض التزاماتها العسكرية في الشرق الاقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي. وعلى هذا الاساس، وضع مجلس الوزراء البريطاني خطة، تُفضي الى سحب القوات البريطانية المتواجدة في المناطق المذكورة سالفاً، وحدد لهذه الغاية موعداً نهائياً هو شهر ديسمبر عام ١٩٧١، اي بعد حوالي مئة وسبعين سنة من تواجد بريطانيا في المنطقة، وهو التواجد الذي بدأ فعلياً حوالي عام ١٨٠٠، وكان لهذا التواجد قصة، بل قصص تحفظها وثائق التاريخ.

خرافة القراصنة

في بدايات القرن التاسع عشر، كانت منطقة الخليج، تشتمل على مجموعة من الكيانات القبائلية والمشيخات العائلية، اضافة الى حكام وسلاطين، وأئمة يحكمون هنا وهناك دولاً غير مكتملة، وتفتقر الى الكثير من المؤسسات الضرورية لقيام الدول. وكانت العلاقات بين معظم حكام هذه الكيانات والشيوخ والسلاطين تجمع بين التناقض والاحلاف قصيرة الأجل، ولا تخلو من الاطماع والحسد بل والمزاجية احياناً. فعلى سبيل المثال، كانت البحرين تحت حكم آل خليفة تعاني من اطماع جيرانها في قطر، واطماع «سعيد بن سلطان» حاكم مسقط القوي (١٨٠٧-١٨٥٦)، كما كانت تعاني من التهديدات

الايرانية «الفارسية»، التي لا تتوقف عن الوعيد باحتلال البحرين وضمها الى الاراضي الفارسية. وكانت الاحوال والظروف في البحر والمحيط، ليست بأفضل منها على الارض، فقد كانت حركة الملاحة مهددة دائماً بممارسات البحّارة الغربيين، الذين كانوا يتعرضون للسفن العربيّة في عرض البحر، ويجبرون ركابها، وملاّحيها وأصحابها على دفع الاتاوات لهم، أو يقومون بسلبهم، بل واختطافهم، أحياناً.

وكان هؤلاء البحارة الخارجون على القوانين، مدعومين بسفن مُجَهّزة قويّة، وبنفوذ القادة العسكريين، أو الاقطاعيين أحياناً، مما جعل حركة الملاحة في البحر والمحيط، والخليج العربي، تنوء تحت رحمة هؤلاء، ودفع ببعض الملاحين والبحّارة العرب، إلى شن غاراتٍ انتقاميّة على بعض السفن البريطانية والهندية التابعة لبريطانيا، وهؤلاء اعتبرتهم بريطانيا بحكم القراصنة، مع أنهم لم يكونوا يتعرضون للسفن بالنهب والسلب، بل كانوا مدفوعين بنخوتهم العربيّة والتزامهم القبلي، والديني، يمارسون الدفاع عن النفس والمال والعرض، تجاه اعتداءات القراصنة الحقيقيين من البحارة البرتغاليين، والاسبانيين، والانجليز. وعلى العموم فإن هذه الأحوال، كانت تنعكس بآثار سلبيّة على الحياة الاقتصادية لدى أبناء الخليج العربي، الذين كانوا يعتمدون على التجارة، والغوص، والملاحة.

هنا، ربما يقتضي منّا الأمر، الاشارة إلى مداخلة تاريخيّة، يفرضها علينا واقع الحال، وتستدعيها المزاعم الاستعمارية التي تأسست عليها أولى حملات بريطانيا العسكرية، البحرية، ضد كيانات الخليج العربي.. ونعني خرافة «القراصنة» التي أشاعتها آلة الإعلام البريطانية آنذاك، وفيما بعد، لتبرير غزو بريطانيا العسكري للخليج. والحقيقة أن مثل هذه الإدعاءات كانت، وماتزال، تبريراً تلجأ اليه الدول القوية، لمهاجمة إحدى الدول التي قويت شوكتها، أو خرجت عن مشيئة تلك الدول، والشواهد التاريخية، في هذا الصدد، كثيرة جداً، ولاحاجة لتكرارها. غير أننا هنا، لا نهدفُ إلى تفنيد المقولة البريطانية الاستعمارية، التي فنّدها التاريخ نفسه، بقدرما نهدف إلى تذكير الذين يستخدمون هذه الكلمة، من غير وعي بحقيقة ما وراءها. وللأسف فبعضهم أو غالبيتهم، من المثقفين والمتعلمين، ولكنهم يُرددون ما زرعته فيهم آلة الترويج البريطانية، دون تمحيص لغاياتها، وأهدافها.

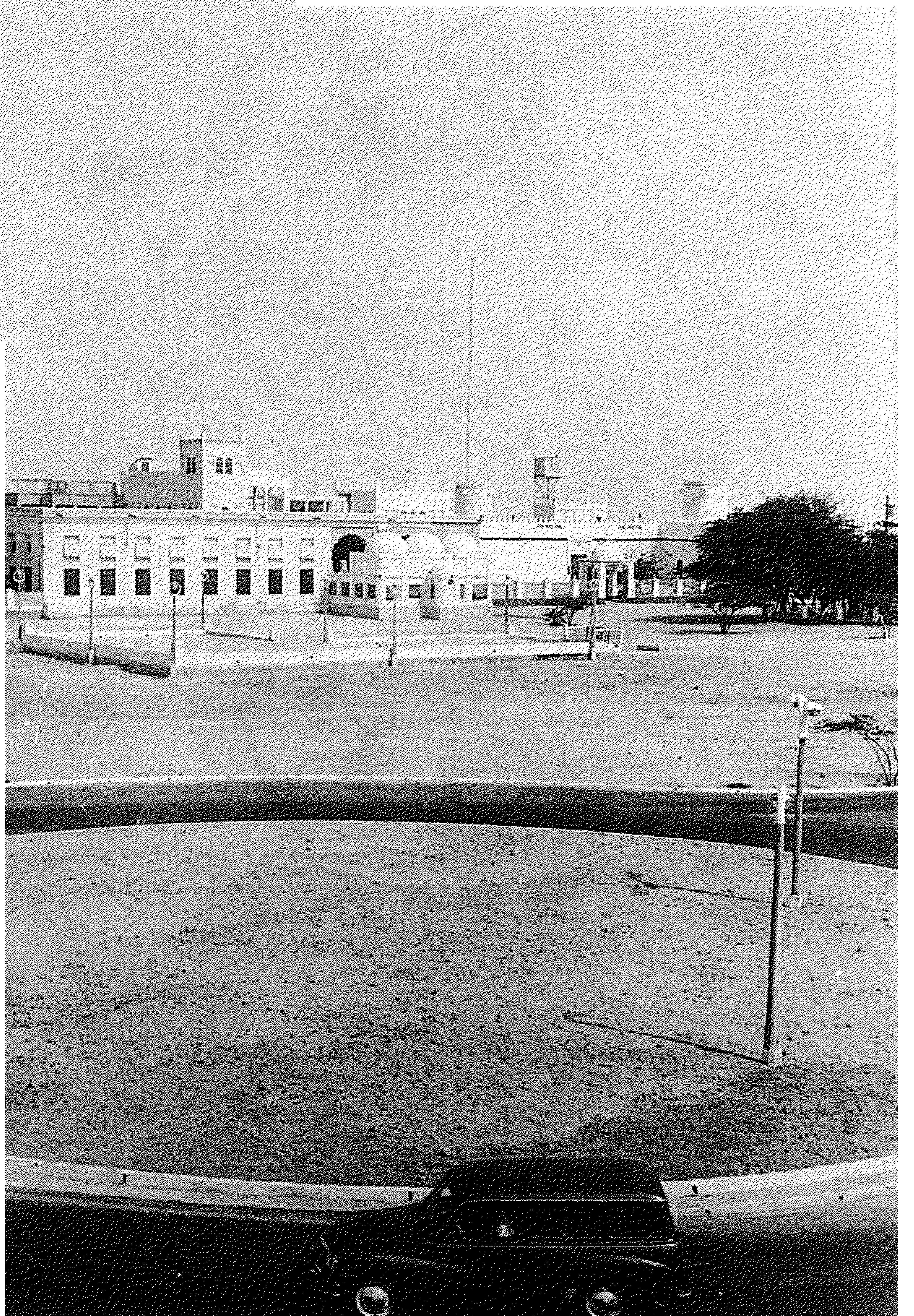
لقد كانت الأنظمة والكيانات العربيّة المحاذية للخليج العربي، كيانات ذات أنظمة وأعرافٍ عشائرية، عربيّة أصيلة، من أصول مبادئها، حماية

منطقة باب البحرين في المنامة نهاية الخمسينيات

منطقة شارع الشيخ حمد وسينما اللؤلؤ (القصيبي) في المنامة نهاية الخمسينيات



قصر الرفاع العامر في الخمسينيات



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في افتتاح نادي الاصلاح

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يوزع قسائم الإسكان على المواطنين من قرية البديع

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يكرّم قدامى العاملين في شركة بابكو

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يفتتح نادي الرفاع

الغـريب، ونُصـرة المظلوم، وعـدم الاسـتـقـواء على الضـعـيف، والتـرفع عن هتك الأعراض، وسلب الأموال. وكانت الضـوابط العشـائرية والقبليّة، في ذلك الوقت، وحتى وقت قـريبٍ من عصرنا هذا أكثر تأثيراً في الناس، من الضوابط الرسمية والسلطوية، بل إنَّ حكام الكيانات الخليجيّة كانوا يحكمونها بسلطة ونفوذ زعيم القبيلة، لا بسلطة الزعامة السياسيّة. هذا إلى جانب قرب الناس، من العهود الاسلاميّة والتزامهم أحكام الدين.

نكتـفي بهـذا القـدر من المـداخلة، التي رأينا أن واجب البـحث يقتضيها، هنا.. ونعود إلى ما كنا بصدد الحديث، عنه، من أحوال المنطقة، في بدايات القـرن التـاسع عـشـر... وإذا كنّا أشـرنا إلى الأحـوال في منطقة الخليج، فثمة على مشارف الخليج، أي في نجد والحجاز، كانت الحركة الوهابية تعلن عن نفسها وتسعى لاعـادة تشكيل المنطقـة، وبالتالي فقد اعتبرها بعض الحكام والسلاطين تهديداً حقيقياً لنفوذهم ووجودهم، ومن هؤلاء «سعيد بن سلطان» حاكم مسقط الذي كان يلح كثيراً على بريطانيا طالبا حمايتها من خطر الوهابيين، وكانت بريطانيا تتجاهل هذا الالحاح تلافيا للتورط في مواجهةٍ غير محسوبة العواقب في نجد والحجاز.

في عام ١٨١٩ كانت ثمة تغييرات قد حدثت في منطقة الجزيرة العربية والخليج، وكانت بريطانيا في اوج جبروتها وقوتها، بعد ان خرجت من معاركها الاوروبية منتصرة وتمكنت من تحطيم آخر معاقل المهراجات في الهند، وبالتالي فقد تفتحت شهيتها الاستعمارية لضم مجموعة جديدة من الدول والاراضي الى نفوذها وسيطرتها، ولذلك فقد رأتها فرصة سانحة للتدخل، حين قام محمد علي باشا نائب السلطنة العثمانية في مصر، بمد سيطرته على نجد والحجاز. ولقطع الطريق على محمد علي باشا من الالتفاف نحو منطقة الخليج العربي والسيطرة بالتالي على المعابر المائية الاستراتيجية، بدأت بريطانيا تُعِدُّ العُدَّة للسيطرة على القبائل البحرية المحاذية لشواطئ الخليج، من اجل ضمان طريق اساطيلها التجارية في ذهابها وايابها من والى الهند. في ذلك الوقت كان حاكم بومباي يمثل السلطة والنفوذ البريطانيين على شبه القارة الهندية وما جاورها، وبالتالي فقد كانت منطقة الخليج تدخل ضمن مناطق نفوذ قوته وتحركاته، مع انها لم تكن خاضعة له فعلياً، وكان «السير إيفان نيبيان» حاكم بومباي من انصار التدخل العسكري في الخليج وبسط السيطرة البريطانية المسلحة على جميع المعابر المائية والسواحل المحاذية للخليج العربي. اما الحكومة البريطانية، فمع انها كانت تسعى فعلياً وتخطط للسيطرة على تلك

المنطقة الاستراتيجية، الا انها كانت تريد تحقيق نفس الغرض، ولكن باسلوب مختلف. وكان ثمة طروحات وخيارات عدة على بساط بحث الموضوع بين الساسة والقادة البريطانيين، فهناك اجتهادات كانت ترى ان يقتصر الدور البريطاني على مُصادرة نفوذ رجال القبائل الساحلية في مياه الخليج، دون اي تدخل في انظمة الحكم هناك. وفي الجهة المقابلة كان ثمّة اجتهادات ترى ضرورة التدخل البريطاني الشامل، واعادة رسم خريطة الخليج العربي، والدويلات الواقعة عليه، بما يحقق المصالح والرغبات البريطانية، ويجعل المنطقة وسكانها من تابعي التاج البريطاني.

وفي ابريل عام ١٨١٩ استقر رأي الحكومة العامة في كلكتا على انتهاج اسلوب محدد، بالتدخل في منطقة الخليج العربي وضمن مبادئ محددة منها: عدم التدخل في نُظُم الحكم واحترام نفوذ رؤساء القبائل والكيانات، وعدم التورط في خلافاتهم وصراعاتهم على النفوذ، الا في حالة قبولها للتدخل إذا ما طُلِبَ منها ذلك، من قبل احدى الجهات المتصارعة وفي هذه الحالة يكون تدخلها لصالح صاحب الحق (!) وعلى هذه القاعدة، فقد تجاهلت بريطانيا طلبات حاكم مسقط المستمرة للسيطرة على البحرين وضمها الى منطقة نفوذه. كما رفضت اقتراحاً -في احد المشاريع- بالتغاضي عما يفعله العثمانيون لبسط نفوذهم على الجزيرة العربية والخليج. ووقع اختيارها على جزيرة «قشم» الايرانية لاقامة قاعدة عسكرية دائمة فيها.

ولتحقيق هذه الاهداف تحركت حملة بريطانية كبرى من بومباي، في الثالث من نوفمبر ١٨١٩، تتألف من ست سفن حربية ضخمة وعدد كبير من السفن الحربية الخفيفة، وجيش مؤلف من ثلاثة آلاف جندي بقيادة الجنرال وليام جرانت، وكانت رأس الخيمة الهدف الاول لهذه الحملة، وقد وصلت الى مشارفها مع اوائل ديسمبر، فواجهت مقاومة عنيفة جداً من قبائل القواسم، الذين ابدوا شجاعةً واستبسالاً عظيمين دفاعاً عن ارضهم ومياههم، ورغم التفاوت الكبير في العدة والعتاد بين الفريقين، الاّ أن بريطانيا لم تستطع النزول الى رأس الخيمة الاّ بعد ستة ايام متواصلة من المعارك التي استخدمت فيها القوات البريطانية المدفعية، فدكّت بها رأس الخيمة والحقت فيها خسائر كبيرة، مما ارغم القواسم على التراجع. ويبدو ان هذه المعركة وما نتج عنها من خسائر وما مارسته بريطانيا فيها من قسوة، أثّرَتْ على معنويات القبائل الاخرى التي لم تُبدِ أية مقاومة تذكر في وجه الزحف البريطاني، وهكذا أنزلت الحملة جنودها على الشواطئ، واقامت حاميات عسكرية في المعاقل الرئيسية

والاستراتيجية كان اهمها رأس الخيمة، التي باشرت بريطانيا منها، حملة لإرغام رؤساء القبائل الساحلية على الدخول في معاهدات معها، كانت بمثابة تفويض للحكومة البريطانيه في الشرق، بادارة شؤون الجنوب الشرقي من بلاد العرب، وعُرفت هذه المعاهدات بـ «معاهدات ١٨٢٠» .

البحرين لم تكن من بين الكيانات التي شملتها الحملة العسكرية. ولكنها كانت من الموقعين على معاهدات ١٨٢٠ . لأنها كانت تتعرض لاطماع عديدة من كيانات ودول مجاورة ، وكان حكام البحرين من آل خليفة يُجْبَرُونَ على دفع الأتاوات لاسترضاء حكام تلك الدول والكيانات. إذ كانت البحرين وعلى مدى سنوات عديدة من تاريخها آنذاك، تشكل مطمعاً للعديد من حكام الكيانات الخليجية لثرواتها وموقعها ومميزاتها العديدة، وكان حكام قطر من اقرباء آل خليفة ينظرون بحسد بالغ لابناء عمومتهم حكام البحرين، ويُبدون طمعاً واضحاً بالاستيلاء عليها ونهب خيراتها. وتذكر قصص التاريخ المحاولات الحثيثة التي بذلها البحار القطري الشهير «رحمة بن جابر آل جلاهمه» للاستيلاء على البحرين، وقد اغرى هذا البحار عام ١٨١٠ «سودا» بالاستيلاء على البحرين، غير ان محاربي آل خليفة سرعان ما استردوها، مما دفع برحمة بن جابر الى اغراء سلطان مسقط عام ١٨١٦ لاحتلالها، وفشل هو الآخر بالسيطرة عليها، فيما استمر رحمة بشن غاراته الانتقامية على السفن البحرينييّة حتى قتل عام ١٨٢٧ .

إلى جانب هذه التهديدات، كانت مطامع مشيخات ساحل عمان تجاه البحرين لا تتوقف، وبلاد فارس تنظر اليها بجشع كبير، وبالتالي فقد وجد آل خليفة في النُظم البريطانية الجديدة لتأمين حركة الملاحة، متنفساً لهم، فعمدوا الى تكريس الاستفادة من هذه النُظم بعقد اتفاقية تجارية مع بريطانيا، سمحت هذه الاخيرة بموجبها للسفن البحرينية برفع العلم البريطاني، وقد اعتبرت الاتفاقية في حينها، بمثابة اعتراف ضمنيّ من بريطانيا بالبحرين ككيان مستقل.

وخلال الفتره من ١٨٢٠ وحتى ١٨٦٠، استثمر حكام البحرين من آل خليفة، الظروف الآمنة في المنطقة فعملوا على توسيع تجارة البحرين، وتأمين المزيد من الموارد لها وتكريس استقلاليتها، بل باشروا اقامة علاقات تجارية «شبه دبلوماسية» مع عدد من الدول المجاورة من ابرزها العراق وبلاد فارس، إذ نجح الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة باقامة علاقات تمثيلية مع

بغداد وطهران، نَصّت على انتداب هاتين الاخيرتين، وكلاء لهما في البحرين، فاعتمدت دولة فارس وكيلاً لها في البحرين، يدعى «ميرزا مهدي خان» كان معروفاً بعدائه لبريطانيا، مما ادى الى اعتراض بريطانيا على هذه الخطوة، وعلى توجهات الشيخ محمد بن خليفة وطموحاتة السياسية والتجارية وقيامه بانشاء قوة بحرية قوية.

حصار البحرين

غير ان الشيخ محمد بن خليفة، لم يُعِر الاعتراضات البريطانية غير الواضحة، أُذناً صاغية. كما ان بريطانيا بدورها لم تعمل على تصعيد القضية مباشرة، وبالتالي فقد استمر الشيخ محمد بن خليفة في جهوده النهضوية، واستمرت بريطانيا ترقب هذه الطموحات بحذر بالغ، وتَخَوُّفٍ حقيقي حتى عام ١٨٦١، حيث خرج «المستر جونز» من كلكتا على رأس حملة عسكرية بحرية، مكونة من اربع سفن حربية لمهاجمة البحرين وبعد حصار لميناء المنامة، ومفاوضات شاقة وطويلة مع الشيخ محمد بن خليفة، توصل الطرفان الى توقيع معاهدة صداقة، في الثلاثين من مايو تضمنت اعترافاً بريطانياً رسمياً بالبحرين كإمارة مستقلة.... وجاء في تلك المعاهدة:

«نظراً للاضطرابات التي احدثتها القبائل البحرية، فإني محمد بن خليفة، أُعلن انضمامي الى معاهدة الصداقة والسلم الدائم، التي تهدف الى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التي تستخدم البحر لملاحتها». وتعرضت المعاهدة لمجموعة من الشروط والمبادئ، منها: «تاكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا، وتعهد شيخ البحرين بالامتناع عن اي اعتداء بحرب او الاشتراك باعمال (القرصنة)، ما دامت بريطانيا تمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التي تسكن الخليج. وتنفيذاً لهذا التعهد يقبل شيخ البحرين، ان يُخبر المقيم العام البريطاني، بكل حادث اعتداء يقع عليه في اقرب وقت ممكن، ويقبله حَكَمَاً بينه وبين المعتدين، ويتعهد بألا يتخذ هو او احد رعاياه اي اجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية وفقط في حال اذا رأت بريطانيا ضرورة ذلك، ويتعهد المقيم البريطاني بان يتخذ من جانبه الاجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين او رعاياه، كما يقبل شيخ البحرين الاحكام التي يصدرها المقيم ضد احد رعاياه، اذا كان معتدياً. كما يستطيع الرعايا البريطانيون الاقامة والتجارة في البحرين دون قيد



No. 42 of 1869.

GOVERNMENT OF INDIA.

FOREIGN DEPARTMENT.

Secret.

To

HIS GRACE THE DUKE OF ARGYLL, K.T.,

Her Majesty's Secretary of State for India.

FORT WILLIAM, *the 14th December* 1869.

MY LORD DUKE,

IN continuation of our despatch dated 16th November 1869, No. 25, we have the honor to forward a copy of the papers specified in the accompanying Abstract of Contents, relative to the affairs of Bahrein.

2. Your Grace will have learnt from the Viceroy's telegram of 9th December that Lieutenant-Colonel Pelly has successfully carried out the instructions of Government; that Mahomed bin Khuleefa and Mahomed bin Abdoolla have been made prisoners; and that Esau bin Ali, the son of the late Chief, has assumed the Government of Bahrein.

3. We have authorized Colonel Pelly to address a letter to the Ameer of Nejd stating that the pirates concerned in the late attack on Bahrein embarked for that place from his dominions; that one of them, Nasir bin Mobarik, with his followers, has fled back there; and that much of the plunder has been openly taken to Kateef. We have also directed Colonel Pelly to express a hope that such proceedings may be prevented in future, but we have not thought it advisable to hold out any threat to the Ameer.

We have the honor to be,

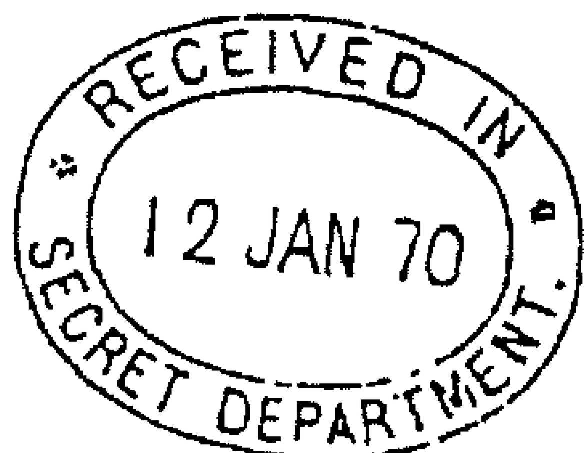
MY LORD DUKE,

Your Grace's most obedient, humble Servants,

لحريتهم، على ان يدفعوا جمركيّة عن بضائعهم، لا تزيد على ٥٪ من قيمة تلك البضائع، ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الدولة الأَوْلى بالرعاية، وتُحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين اهل البحرين الى المقيم البريطاني في «بوشهر»، اذا لم يستطع الوكيل المحلي في البحرين تسوية هذه الخلافات، وكذلك يستطيع المقيم البريطاني منح وساطته، بشأن المنازعات التي تقع بين رعايا الامارة وبين احد سكان موانئ الخليج، التابعة للقبائل الحليفة لبريطانيا».

لقد جاءت هذه الاتفاقية مُشابهة لاتفاقيات الهدنة التي ابرمت سابقاً بين بريطانيا ومشيخات الساحل، غير ان هذه الاتفاقية تميزت عن سابقاتها بالاعتراف البريطاني الصريح بالبحرين كإمارة مستقلة، كما تميزت بإقرار امتيازات قنصلية وقضائية، اضافة الى امتيازات ضريبية وجمركية، وهي وان كانت تشابه الاتفاقية التي ابرمتها بريطانيا مع حاكم مسقط من حيث الامتيازات، فإنها لم تذهب الى درجة اقرار نظام حماية رسمي من قبل بريطانيا للبحرين. وعلى العموم فقد حاول الشيخ محمد بن خليفة، الاستفادة الى اقصى حد مما تتيحه له هذه الاتفاقية، وتوظيف ذلك لصالح البحرين. إلاَّ ان العلاقة بين الشيخ محمد بن خليفة وبريطانيا ظلت دون مستوى الرغبة البريطانية، برضوخ الشيخ محمد بن خليفة لها. وفي عام ١٨٦٧، اي بعد توقيع تلك الاتفاقية بحوالي ست سنوات، شن الشيخ محمد بن خليفه غارة على شبه جزيرة قطر التي كان يعتبرها تابعة لنفوذه ويسعى لضمها الى البحرين.

لقد كانت بريطانيا، وعلى مدى السنوات الست التالية لتوقيع معاهدة ١٨٦١، تشعر بالانزعاج من تصرفات وممارسات الشيخ محمد بن خليفة، المعروف بقوة شكيمته وعدم خضوعه للضغوط والاغراءات البريطانية، ولذلك فقد سارعت باستثمار واستغلال ما اعتبرته مخالفة صريحة لما نصت عليه معاهدة ١٨٦١، فأصدر المقيم البريطاني انذاراً للشيخ محمد بن خليفة، يدعوه فيه الى وقف هجماته على قطر والعودة الى بلادة، غير أن الشيخ محمد بن خليفة لم يُذعن للانذار البريطاني، واعتبر حملته على قطر عملاً داخلياً لا يخضع لبنود المعاهدة السابقة الذكر. وهنا عمدت بريطانيا الى استخدام قوتها العسكرية، فأرسلت قوة حربية مجهزة باحدث الاسلحة وباعداد كبيرة، وحاصرت البحرين في اغسطس عام ١٨٦٨، وكان يقود هذه الحملة العسكرية «المستر بيلي»، الذي ابدى تشدداً واضحاً جداً في مفاوضاته مع الشيخ محمد بن خليفة، واصر على تنحيته عن الحكم ومغادرة البحرين، وتسليم مقاليد الحكم الى شقيقه الشيخ علي بن خليفة.



Telegram, dated 8th December 1869.

From—Assistant Political Secretary, Bombay.

To—Foreign Secretary, Calcutta.

Colonel Pelly telegraphs :—" Bahrein harbour, 2nd December 1869. I respectfully report your Excellency's instructions concerning Bahrein have been executed with complete success. Mahomed bin Khuleefa was surrendered by garrison of Moharrag Fort. Sheik Nasir was surprised at sea. Mahomed bin Abdoolla, the Chief in possession, was out-manœuvred and surrendered himself. Nasir bin Mobarik was shelled out of his fort, and subsequently from another retreat with loss. A demonstration by the gun-boats then compelled him to embark with his followers and fly to the Wahabee coast. All the prisoner Chiefs are on board, and will go to India. Esau bin Ali, son of the late Chief, was invited over from Guttar, and assumed the Government of these islands. This is the 2nd of December, under the conditions named in my recommendation of 5th October. He was popularly welcomed, and all the town and shipping instantaneously hoisted flags. The Persian letters to the pirate Chief were obligingly made over to me by the latter and are important. Captain Douglas contused by explosion of mine, but is all right again."

وتَسلّم الشيخ علي مقاليد الحكم في البحرين، غير ان الحصار البريطاني لم يُرفع، الاّ بعد تعهد الحاكم الجديد باحترام اتفاقية ١٨٦١، اضافة لقبوله بشروط تأديبية فرضها المقيم العام. وقد جاء في الوثيقة التي وقعها الطرفان: «بما ان محمد بن خليفة ارتكب عملاً من اعمال (القرصنة)، فإن صفته الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه...»١ ثم تعرضت الاتفاقية الى مجموعة من الشروط كانت بالغة القسوة، حيث تضمنت تسليم جميع السفن الحربية البحرينية الى بريطانيا، ودفع مبلغ كبير كغرامة، تدفع الى المقيم البريطاني، اضافة الى الاشارة لإبعاد الشيخ محمد بن خليفة عن البحرين، مع الاشتراط على الحاكم الجديد، تسليم الشيخ محمد بن خليفة الى المقيم البريطاني في حالة دخوله الى الاراضي البحرينيّة. وفي حالة مخالفة الشيخ علي بن خليفة لنصوص هذه الوثيقة فإنه يُعتبر قد ارتكب عملاً من اعمال (القرصنة). كما فرضت الوثيقة على الشيخ علي، تعيين مندوب دائم له في «بو شهر»، ليكون ممثلاً للحاكم لدى المقيم العام.

لم يُكتَب النجاح والاستمرار لهذه الوثيقة القاسية، فقد حاول الشيخ علي بن خليفة التحلل منها، وكان ينتهز الفرص للخروج عليها. ورأت بريطانيا أن في نزوع الشيخ علي للخروج على سيطرتها خطورة تعادل خطورة ممارسات شقيقة الشيخ محمد بن خليفة، ولذلك فقد عادت الى التدخل العسكري مرةً اخرى، وفرضت على الشيخ علي اعتزال السلطة، وتسليم مقاليد الامور الى ابنه الشيخ عيسى بن علي، الذي اصبح حاكماً للبحرين في عام ١٨٦٩، وكانت هذه الحادثة فاتحة لمزيد من التدخلات البريطانية، وبداية لفرض العديد من الشروط على البحرين، بلغت ذروتها في عام ١٨٩٢، حيث كان مجمل هذه الشروط والاتفاقيات غير المتكافئة يتضمن ما يلي :

- لا يحق للبحرين الاتصال باية دولة اخرى او انشاء علاقة دبلوماسية، او اية علاقة دولية معها الا بموافقة بريطانيا.
- لا يجوز للبحرين عقد مفاوضات او معاهدات، او اية اتفاقيات دولية، مع اية دولة اخرى باستثناء بريطانيا، الا بموافقة من الحكومة البريطانية.
- عدم التنازل عن اي جزء من اراضي الدولة او حقوقها اومياهها الاقليمية لصالح اية دولة اخرى، الاّ بموافقة الحكومة البريطانية.
- حصر الامتيازات التي تُمنح لاستخراج النفط والمعادن الاخرى، واية امتيازات غيرها بالموافقة البريطانية المسبقة، ومقابل هذه الشروط والالتزامات، فقد ابدت بريطانيا التزامها بحماية البحرين من

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يترأس بحضور سمو الشيخ خليفة بن سلمان اول جلسة لمجلس الدولة

الاعتداءات الخارجية، والمحافظة على استقلال البلاد الذاتي، وعلى المصالح السياسية والاقتصادية للبحرين، اضافة لحماية مصالح المواطنين البحرينيين في الخارج، وتسيير الامور المتعلقة بالشؤون الخارجية.

مجلس الدولة

كنّا توقفنا عند المقررات التي اتخذها مجلسا العموم والوزراء البريطانيين، بالتخلي عن التزامات بريطانيا في منطقة الخليج، وسحب القوات البريطانية وانهاء التواجد العسكري في المنطقة، واعتبار شهر ديسمبر من عام ١٩٧١ موعداً نهائياً لاكتمال هذه الاجزاءات. وكانت هذه المقررات متوافقة تماما مع رغبات قيادات وشعوب المنطقة، بل هي في الواقع تمثل مطلبا شعبيا ورسميا في جميع الدول الخاضعة للسيطرة البريطانية، ومع ذلك فقد كانت هذه القرارات والفترة التي حُدِّدَتْ لتطبيقها، تُهدد بحدوث فراغ كبير في الدول المعنية، وخاصة في النواحي الامنية والسياسية. فالحكومات المحلية في تلك الدول لم تكن مهيأة لاستلام مقاليد الامور الامنية والعسكرية. اذ ان هذه الامور كانت في يد بريطانيا، التي لم تعمل على تكريس مؤسسات محلية لادارة هذه الشؤون، كذلك فقد فتحت هذه المقررات الباب امام مطامع الدول الكبيرة، المُطِلّة على الخليج العربي باجتياح الدول الصغيرة وضمها اليها، وكانت البحرين من اكثر هذه الدول تأثراً بالقرارات البريطانية، خاصةً وانها كانت هدفاً للمطامع الايرانية منذ القدم.

كانت ايران في تلك الفتره تشكل قوة عظمى في المنطقة، وتُعتبر من حيث تجهيزاتها العسكرية القوة الخامسة في العالم، وكان لها ثمة مطامع عديدة في المنطقة، وإدعاءات بتابعية جزر واراض عربية لاراضيها. ولذلك فقد صدر رد الفعل الايراني على المقررات البريطانيًة فورياً ومباشراً، وبشكل يُهدد اكثر من دولة خليجية عربية، وبالتالي فقد ابدى حكام الدول الخليجية المتأثرة بالقرارات البريطانية، ترحيباً بهذه القرارات من حيث المبدأ، غير انهم اعلنوا تحفظات عليها من حيث التطبيق، وخاصةً فيما يتعلق بموعد تطبيقها، والفترة القصيرة المحددة لذلك، وهي التي اعتبرها الحكام غير كافية لنقل امور الادارة العسكرية والامنية الى ايدي محلية. ونتيجة لهذه التحفظات والتهديدات الايرانية، قامت بريطانيا بارسال مبعوث خاص الى المنطقة لشرح وجهة النظر البريطانية، والمبررات التي كانت وراء هذه القرارات، وبدأ المبعوث البريطاني جولته بزيارة ايران في السابع من يناير

استقبال رسمي وشعبي لسمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ خليفة
بن سلمان آل خليفة ويرى الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في
زيارة لضريح الامام الحسين بن علي بن ابي طالب في كربلاء في العراق

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في
زيارة لضريح الامام الحسين بن علي بن ابي طالب في كربلاء في العراق

سمو الشيخ عيسى بن سلمان يستقبل كبار العلماء ورجال الدين الشعية في العراق

سمو الشيخ حمد بن عيسى يتسلم حصاناً عربياً هدية من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية العراقي

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتسلم هدية من الدكتور عبدالله السامرائي وزير الإعلام العراقي - ١٩٦٩

سمو الشيخ حمد بن عيسى يتسلم حصاناً عربيّاً هدية من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية العراقي

عام ١٩٦٨، ثم انتقل منها الى الدول الخليجية العربية، حيث وصلها في التاسع من نفس الشهر واختتم جولته بزيارة للسعوديه، هدفت الى التباحث مع المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية، بشأن القرارات البريطانية وانعكاساتها على دول وشعوب المنطقة. لقد كانت المبررات التي ادعتها بريطانيا لاتخاذ قراراتها السابقة مبررات مالية، حيث قُدِّرَت كلفة التواجد العسكري البريطاني في الخليج آنذاك بحوالي ١٢ مليون جنيه استرليني في السنة ولذلك فقد ابدى بعض حكام الخليج استعداداً لدفع تكاليف الوجود العسكري البريطاني في المنطقة لفترة انتقالية محدودة، يُصَار خلالها الى انجاز المؤسسات اللازمة وتجهيز وإعداد قوات عسكرية محترفة، تحل محل القوات البريطانية، وتضمن سلامة وامن الحدود والداخل، اضافة الى انجاز المؤسسات المعنية بادارة السياسة الخارجية. غير ان بريطانيا رفضت العروض الخليجية، وفي نفس الوقت فقد وعدت بانجاز مسألة الخلافات الحدودية، واقناع ايران بالتوقف عن تهديدها للمنطقة، قبل انهاء التواجد البريطاني فيها.

وعلى العموم فقد ادركت القيادة البحرينية، ان المرحلة تقتضي منها تحركات عاجلة وشاملة لحماية البحرين من التهديدات الايرانية بشكل خاص، ثم لانجاز بنية مؤسسية قادرة على ادارة شؤون البلاد امنياً وعسكرياً، وفي مختلف مناحي الادارة والسياسة .

وفي هذا الصدد يقول سمو الشيخ خليفة بن سلمان، انه وضع نفسه تحت تصرف سمو المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البلاد، ثم باشر من فوره اجراء مشاورات حثيثة ومتواصلة، في الداخل والخارج لاطلاع الدول العربية والصديقة، على تفاعلات المرحلة وانعكاسات القرارات البريطانية على المنطقة، وما سوف تتمخض عنه من تداعيات. ولعل من الضروري هنا، الاشارة الى ان اتصالات سمو الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان مع زعماء الدول الصديقة والشقيقة، لم تكن من اجل البحرين فقط، بل من اجل جميع الدول الخليجية المتأثرة بالقرارات البريطانية. كما يجب ان نشير الى ان هذه المباحثات والاتصالات ترافقت مع مباحثات ومشاورات موازية، باشرها قادة وحكام الدول الخليجية المعنيه فيما بينهم ومع زعماء الدول الشقيقة والصديقة، لتلافي حصول مواجهات عسكرية في المنطقة والوصول الى دعم هذه الدول، ومساندتها للقضية الخليجية، اضافة الى توفير الكوادر المساندة، والتي سوف تحل محل الموظفين والخبراء البريطانيين.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ محمد بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى مع كبار مديري شركة نفط البحرين المحدودة بابكو

سمو الشيخ عيسى بن سلمان في قصر الرفاع العامر

وفي هذا الصدد، فقد باشر الشقيقان، الاستعداد لمرحلة ما بعد الانسحاب، مُبَكّراً. وعلى الأصح، فيمكن القول، أنهما تابعا هذه الاستعدادات. فقد كان الشقيقان، ومنذ بواكير عهد سمو الأمير الشيخ عيسى بن سلمان، في مطلع الستينيات شرعا بتنفيذ خطةٍ أتاحت للبحرين بُعداً جديداً في علاقاتها الدولية، من خلال المشاركة التدريجيّة، وبقدر ما يسمحُ لها وضعها القانوني، بالدخول والانضمام إلى المنظمات الدولية، وبناء علاقاتٍ بدأت شخصيّة مع الزعماء والحكام العرب والأجانب، ثم صارت تأخذ أبعاداً رسميّة.

كما عمل الشقيقان، ومنذ البداية، على إدخال العنصر البحريني، والعربي، في الإدارات، وتكثيف أعداد البحرينيين، المتعلمين في مختلف الأجهزة والدوائر.. وعلى ذلك، فقد بدأ الشقيقان، مشروعهما لتهيئة البلاد، لمرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني، مبكراً جداً، وبعد التصريح البريطاني بالانسحاب، فانهما باشرا العمل، من خلال أرضيّةٍ مُؤسَّسية، وتنظيمات إدارية على درجة لابأس بها من التطور والخبرة.

أما أول القرارات، الجديدة، بهذا الخصوص، فكان الأمر الأميري، الذي صدر يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٩٦٨، بتعيين سمو وليّ العهد، الشيخ حمد بن عيسى رئيساً للحرس الوطني، وتكليف سموه مهام تطوير هذه القوّة الفتيّة، لتكون قاعدة لجيش بحريني محُترف ومُجَهّز بأحدث الأسلحة والمعدات. وكان هذا الهدف، حُلماً داعب أفكار وتطلعات سمو الشيخ حمد بن عيسى، منذ مراحل الطفولة والصبا والشباب، وأملاً وعهداً أعلنه سموه لوالده، وعمّه، فباركاه، وتابعا تحقيقه عن قرب.

وقد شهدت هذه السنة، بداية أُخرى لسمو ولي العهد- آنذاك -، وهي بدء سموه بتكوين أسرته. إذ احتفت البحرين، رسميّاً وشعبيّاً يوم التاسع من اكتوبر عام ١٩٦٨، بزواج ولي عهدها الشاب، وشاركته فرحة العمر، وهو يُزَفُّ إلى عروسه، شاباً واعداً، وجندياً إختار ميدان انجازه، وما يقدمه لهذا الوطن.

أما أبرز القرارات، المُهَيِّئة لمرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني، فجاء الاعلام عنه، من خلال خطاب سمو الحاكم شخصيّاً، بمناسبة عيد جلوسه، في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٦٩، وفي هذا الاعلان، أبدى

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في افتتاح محطة الكهرباء في المنامة

سمو الشيخ حمد بن عيسى
وسمو الشيخ خليفة بن سلمان

سـمـوه نيتـه بتشكيل مـجلس تنفيـذي، مُتخصص، يكون بمـثـابة حكومـة إنتقـاليـة، تبـاشـر سيـاسـة البـلاد التنفيـذية والداخليـة والخـارجية، وتقـود البـلاد خـلال هذه المرحلة الانتقالية، واختار سموه لهذا المجلس اسم «مجلس الدولة».

ولتطبيق هذه الرؤية، فعلياً، أصدر سمو الحاكم، ثلاثة مراسيم، تضمنت تشكيل واختصاصات، وصلاحيات هذا المجلس. إذ اشتمل المرسوم الأول على الإرادة الأميرية بانشاء المجلس، وجاء فيه: « .. وإن مجلس الدولة هو الجهاز التنفيذي والإداري الذي يتولى السياسة العامة للدولة، وفق القوانين والمراسيم والأنظمة».. وأضاف المرسوم، مُحدَّداً إختصاصات مجلس الدولة في «إصدار القرارات الإدارية وسن المراسيم والأنظمة وإعداد ميزانية الدولة وغير ذلك من الشؤون الإدارية». كما عالج المرسوم، آلية عمل المجلس، فجعل مداولاته سريّة، وتصدر قراراته بالأغلبيّة المتضمنة صوت رئيس المجلس، وفي حالة تساوي الأصوات، يُرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

أما المرسوم الثاني فعالج التنظيم الإداري المؤسسي للدولة، إذ قسّم دوائر الدولة، إلى احدى عشرة دائرة رئيسة، ورثت من حيث إختصاصاتها ومسؤولياتها، ستاً وعشرين دائرة فرعيّة، كان يتشكل منها المجلس الإداري، الذي جاء مجلس الدولة، ليحل محله. وأعطى المرسوم لرئيس كل دائرة حق إصدار الانظمة واللوائح الداخلية، للدائرة، وإصدار القرارات المتعلقة باختصاص دائرته، بعد عرضها على المجلس.

وجاء المرسوم الثالث، حاملاً أسماء رئيس وأعضاء مجلس الدولة، وتضمن تعيين سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيساً للمجلس، وتعيين الرؤساء الأحد عشر، الذين يشكلون الفريق الحكومي.

وفي الجهة الأُخرى، من المشهد السياسي العام، كانت جهود سمو الأمير الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان، تأخذ أبعادها الأخويّة، مع الأشقاء، من حكام الامارات الخليجيّة، وبريطانيا، لحل الاشكاليات التي ستترتب على الخروج البريطاني المفاجىء، والتفريغ السريع الناتج عن ذلك في المنطقة. وكانت هذه الجهود، قد أثمرت مبدئياً، بالاقتراح الذي طرحته الحكومة البريطانيّة، في فبراير عام ١٩٦٨، والذي يرمي إلى قيام شكلٍ من أشكال الوحدة بين دول المنطقة شبيه بفدرالية اتحاد الجنوب العربي، التي لم يحالفها النجاح في وقتٍ سابق. كذلك فقد أجرت بريطانيا محادثات مع ايران،

هدفت لحل الاشكالية التاريخية فيما بينها وبين البحرين. وهكذا دخلت المنطقة في دوامة من القلق والتهديدات وسلسلة متواصلة من المشاورات والمحادثات والزيارات المتبادلة، وبحيث اصبحت منطقة الخليج العربي بؤرة توتر، وهدفاً لانظار العالم.

منذ التواجد البريطاني في الخليج، حرصت بريطانيا على إعتماد مندوبين، أو وكلاء لها في المنطقة يمثلون التاج البريطاني. ويجمعون بين أيديهم السلطات الإدارية والتنفيذية، والنفوذ. ورغم إختلاف مُسَمَّيات هؤلاء الوكلاء، والمندوبين، فانهم كانوا بقدر أو آخر يمثلون المصالح البريطانيّة، بمختلف جوانبها، وأهدافها. على أن الثابت تاريخيّاً، أن بريطانيا، بدأت تفكر برفع مستوى تمثيلها في البحرين، من مستوى الوكيل السياسي «Political Agent» إلى مستوى المُقيم السياسي «Political Residnce»، الذي يُعتبر من حيث التصنيف الإداري، أعلى موظف بريطاني في الخليج، ويتبعه، ويعمل تحت إشرافه وإدارته، وكلاء سياسيون، في إمارات الخليج.

غير أَنَّ فكرة نقل المقيميّة البريطانية، إلى البحرين، من مدينة بوشهر الايرانيّة، ظلت رغبة بريطانية، مُؤجّلة، بسبب ظروف الحرب العالمية، حتى عام ١٩٤٦، حيث أصبحت البحرين مقراً للمقيم السياسي البريطاني في الخليج، إضافة إلى اعتماد وكيل سياسي، أيضاً، يُمَثل المقيم في البحرين. وكان نفوذ المقيم السياسي ينسحب على جميع منطقة الخليج العربي، في حين ينحصر نفوذ الوكيل السياسي، ضمن حدود الإمارة المعُتمد لديها، وفي الأمور الداخلية والمحليّة فقط، بينما تنعقد الولاية السياسية على الصعيد الخارجي والديبلوماسي، للمقيم السياسي، الذي يعُتبر المسؤول عن العلاقات الخارجيّة لجميع امارات الخليج، بما فيها البحرين، حيث مقر اقامته.

وحتى عام ١٩٠٠، ظل الوكلاء السياسيون أو «الوكلاء البريطانيون»، ينتخبون من التجُار ويُعتمدون من خلال حكومة الهند البريطانيّة، ثم جرى تغيير هذا النظام، فتم تعيين موظفٍ بريطاني، مُعتمد من قبل وزارة المستعمرات كوكيل سياسي في البحرين. وأول هؤلاء الوكلاء الرسميين هو مستر ف. ب. بريدو، الذي إختار مقراً رسميّاً له في المنامة، اعتمد فيما بعد، كمقر دائم للوكلاء البريطانيين، ثم الوكلاء السياسيين، الذين زَوّدتهم الحكومة بمجموعة من جنود المُشاة الهنود، يبلغ عدد أفرادها حوالي ٣٠ جندياً. وارتفع هذا العدد، بالطبع، مع اعتماد مقيم سياسي، في البحرين، هذا إلى جانب الجنود العاملين في القواعد العسكرية البريطانية، والموظفين الإداريين، ورجال الشرطة.







سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يشاركان في اجتماعات اتحاد امارات الخليج

ولقد تحالفت أسباب عديدة، لاختيار البحرين مقراً للمقيم السياسي البريطاني، من أهمها، كثافة التواجد العسكري في البحرين، ورغبة بريطانيا بالسيطرة على شؤون البحرين الداخلية والخارجيّة، وثرواتها الطبيعيّة، وموقعها الاستراتيجي، إضافة إلى أن وجود المقيم السياسي في البحرين- التي كانت هدفاً للإدعاءات الايرانية- كان يُمَثِّلُ اشارة واضحة لإيران، بهذا الخصوص.

وعلى العموم، فقد كان النفوذ البريطاني في الخليج، شاملاً لمختلف مناحي الحياة، وبحيث كانت مُختلف الإدارات بيد موظفين بريطانيين، وخاصة الإدارات الأمنية. وكان ذلك بالتأكيد، وراء عدم ارتياح حكام الدول الخليجيّة، لسرعة الخروج البريطاني من المنطقة، مما يُفَرِّغها تماماً من الإدارات القادرة على استمرارية تصريف شؤون المواطنين، من جهة، ويجعلها، وهي التي لا يُوجد فيها قوات عسكرية محليّة، مطمعا للدول المجاورة، وخاصة إيران.

لماذا لم تنضم البحرين إلى الاتحاد ؟

على إثر الاقتراح البريطاني بتشكيل نوع من الاتحاد، فيما بين الدول الخليجية التي تضمها الحماية البريطانية، بادر حكام الدول التسع المعنية الى اجراء سلسلة من المشاورات والاجتماعات، تَوّجَها الاجتماع الذي انعقد في الفترة من الخامس والعشرين وحتى السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨، والذي أُعلن في ختامه عن اتفاق الحكام التسعة على انشاء «الاتحاد الفدرالي للامارات العربية»، واعلن الشيخ زايد بن سلطان حاكم امارة ابوظبي قيام الاتحاد من تسع دول هي: البحرين ، قطر ، ابو ظبي ، دبي ، الشارقة ، ام القوين ، عجمان ، رأس الخيمة ، الفجيرة .

وصدرت في هذا اليوم «وثيقة الاتحاد»، التي اعتُبِرَتْ حين ذاك ميثاقاً مؤقتاً للدولة الجديدة الى حين وضع الصيغة النهائية لدستور الاتحاد، ولذلك فقد اكتفى الميثاق بتحديد اغراض الاتحاد، وتوزيع السلطات الدستورية بين حكام الامارات التسع، والاشارة الى التنسيق والتعاون فيما بينها، ودعم كل منها لاستقلال الاخرى، واحترام سيادتها اضافة الى النص على توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والدفاع الجماعي الى جانب امور عامة اخرى، تصب في مجملها في الشؤون والمصالح المشتركة لهذه الدول.







سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يشاركان في اجتماعات اتحاد امارات الخليج

على الضفة الاخرى من المشهد السياسي في المنطقة، كانت ايران ترقب ما يجري بين الامارات التسع بحذر بالغ، وتصدر عنها تلميحات هنا وهناك مُعارضِة لهذه الاجتماعات والهدف منها. وظلت هذه التلميحات تصدر عن الصحف واجهزة الاعلام الايرانية وبشكل غير رسمي، فيما كان حكام الامارات التسع جَادّين في تكريس وضع الاتحاد الذي اتفقوا على انشائه.

ويبدو أن محاولات ايرانية كانت تجري وراء الكواليس لاجهاض هذا الاتحاد. ولذلك فعندما وجدت الحكومة الايرانية ان الحكام التسعة للامارات العربية مستمرون في جهودهم، وان هذا الاتحاد سيكتسب الصفة الرسمية، بادرت في الاول من ابريل عام ١٩٦٨ لاصدار بيان، اوضحت فيه موقفها الرسمي المعارض لقيام اي اتحاد بين امارات الخليج العربي. وفي السابع من مايو نفس العام عادت واكدت موقفها السابق، مضيفة انها تعتبر دعوة البحرين للانضمام الى الاتحاد، عملاً موجهاً ضد السيادة الايرانية ومصالح ايران في المنطقة. غير ان حكام امارات الخليج تجاهلوا الاعتراضات الايرانية، واعتبروا امر الاتحاد شأناً داخلياً، وعملا من اعمال السيادة، ولذلك فقد استمرت الاجتماعات والمداولات، وعلى مختلف الصعد والمستويات، وهي الاجتماعات التي بدأت تفرز نقاطا، ومواقف خلافية مبدئية بين الامارات التسع. وعندما بدأت تتسع شقة الخلافات، قرر الحكام اتاحة الفرصة للمزيد من المباحثات، لتشريح القضايا الخلافية، والوصول الى حلول وسطية ترضي جميع الاطراف، وبالتالي فقد تقرر تكليف نواب الحكام بعقد اجتماعات تفصيلية خلال شهري يونيو واكتوبر من عام ١٩٧٠، لبحث هذه القضايا، تمهيداً لمؤتمر قمة للحكام ينعقد في شهر اكتوبر من نفس العام.

غير أن الخلافات بين الامارات كانت على ما يبدو أوسع من أن تُحتَوى، رغم المحاولات الجادة التي كان يبذلها بعض الحكام، لاقناع اصحاب المواقف المتشددة منهم بالتنازل لصالح قيام الاتحاد العتيد، والحقيقة ان النقاط الخلافية دارت حول اربعة محاور رئيسة هي:

اولاً : سلطات الحكومة الاتحادية. كانت بعض الامارات ترى أن تتولى الحكومة الاتحادية الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع حصراً، اضافة الى تقديم الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية، فيما تحتفظ الامارات بسلطات سيادية مستقلة على الشؤون الاخرى، وقد عارضت امارات اخرى هذا الرأي، وكان توجه البحرين الى توسيع السلطات التنفيذية، والتشريعية للحكومة





سمو الشيخ عيسى بن سلمان
وسمو الشيخ خليفة بن سلمان
يشاركان في اجتماعات اتحاد
امارات الخليج



سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسعادة الشيخ محمد بن مبارك في أَحد اجتماعات اتحاد امارات الخليج

سمو الشيخ حمد بن عيسى بن حمد (ولي العهد انذاك) وسعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
(مدير دائرة الخارجية انذاك) يشاركان في اجتماعات اتحاد امارات الخليج

الاتحادية، وان تكون الامور المالية والاقتصادية تحت ولاية الحكومة الاتحادية، وهو الموقف الذي عارضته امارات اخرى.

ثانياً : التمثيل في المجلس الوطني. كانت الامارات التسع تقريباً، ترى ان يكون تمثيلها في المجلس الوطني متساوياً، بغض النظر عن عدد السكان، وقد رأت البحرين أن هذا الاتجاه يهضمها بعض مكتسباتها، نظراً لأن عدد سكان البحرين يعادل نصف عدد سكان الاتحاد كاملاً، وبالتالي فقد اقترحت أن يكون التمثيل في المجلس الوطني، بحسب نسبة محددة الى عدد سكان كل امارة، علماً بانها لم تتشدد بان يكون لها نصف اعضاء المجلس الوطني، كذلك فقد اقترحت البحرين أن يكون اختيار اعضاء المجلس الوطني، بالانتخاب الديمقراطي المباشر من الشعب، وفي كل امارة على حدة، غير ان الامارات الاخرى رفضت هذا الاقتراح، واقرّت الاتجاه الذي يقضي بتعيين اعضاء المجلس الوطني من قبل الحكومات.

ثالثا : عاصمة الاتحاد. كان رأي معظم الامارات، ينصرف الى انشاء عاصمة جديدة لحكومة الاتحاد، واقترحت منطقة كموقع لهذه العاصمة على الحدود فيما بين امارتي ابوظبي ودبي، والحقيقة ان البحرين رأت في هذا التوجه امراً غير منطقي، تبعا لما سيُرَتِّبُه من تكاليف مالية باهضة وجهود كبيرة، من الاجدى ان تنصرف الى تسريع نهضة الدولة الجديدة، وتحديث الأطُر المؤسسية فيها. وبعد نقاشات طويلة اقتنعت بقية الامارات بالطروحات البحرينية، واتفقت جميعها على اختيار ابوظبي عاصمة مؤقتة، وهو الرأي الذي طرحته البحرين.

رابعاً: مبدأ التصويت في المجلس الاعلى للاتحاد. لقد اقرَّت اتفاقية دبي، الموقعة في السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ مبدأ الاجماع في التصويت على قرارات المجلس الاعلى للاتحاد، وقد رأت البحرين وعدد من الامارات الاخريات، أن هذا المبدأ سيُعَرقل الوصول الى قرارات مصيرية، تستلزم مبدأ الديمقراطية في التصويت، ولذلك فقد اقترحت ان يكون التصويت بالاغلبية.

ولما رأت البحرين ان الخلاف سيشتد، وربما سيُؤَدي الى تعطيل الاتحاد، اقترحت للخروج من الازمة، ان يُعتمد العمل بمبدأ ثلثي الاصوات في الشؤون الموضوعية، فيما يُعتمد العمل بمبدأ الاغلبية المطلقة في





سمو الشيخ عيسى بن سلمان
وسمو الشيخ خليفة بن سلمان
يشاركان في اجتماعات اتحاد
امارات الخليج



الشؤون الاجرائية، ومع ان هذا الاقتراح لاقى قبولاً من بعض الامارات، الاّ ان الصغيرة منها اصرَّت على موقفها بالرفض، والاحتكام لاتفاقية دبي السالفة الذكر. وفيما بعد فقد تبين ان مشروع الدستور، الذي أعَدَّه الفقيه الدستوري الكبير وحيد رأفت، يذهب الى ما ذهبت اليه البحرين بشأن مبدأ التصويت. ومع ذلك فقد بقي موقف الامارات المعارضة على ما هو عليه. ورغم اقتناع البحرين بأن مواقفها واجتهاداتها، تنبع من أُصولية دستورية وتوجه ديمقراطي، وتصبُّ في النهاية في مصلحة الاتحاد، فقد تنازلت عن كثير من آرائها، ومواقفها نتيجة للوساطتين السعودية والكويتية، ووافقت من حيث المبدأ على ان يتضمن الدستور المؤقت للاتحاد، نصاً يقضي بإعادة النظر في مبدأ النسب التمثيلية المتساوية للامارات في المجلس الوطني، وذلك بعد اجراء احصاء سكاني للامارات، من قبل الحكومة المركزية، كذلك فقد وافقت البحرين على موضوع اعتماد مقر مؤقت للعاصمة، بل كانت هي التي اقترحته اصلاً.

وفي اجتماع المجلس الاعلى الاخير، الذي انعقد في ابو ظبي خلال الفترة من٢١ وحتى ٢٥ اكتوبر عام ١٩٦٩ . عاد حكام الامارات ووافقوا على جميع النقاط التي كانت محل خلافات فيما بينهم، وفق الرؤية التي اقترحتها البحرين. وبالنتيجه فقد أُعدت مسودّة البيان المشترك الذي سيصدر عن الاجتماع، وكانت تتضمن ثلاث عشرة مادة، منها الاتفاق على اختيار رئيس للاتحاد ونائب للرئيس ورئيس للوزراء، وانشاء عاصمة دائمة بين ابو ظبي ودبي، كما تحدد اعضاء المجلس الوطني بستة وثلاثين عضواً، وبواقع اربعة اعضاء لكل امارة، اضافة لاعتماد ميزانية للاتحاد، وانشاء لجنة من كبار المستشارين القانونيين، لمراجعة مشروع الدستور المؤقت للاتحاد، والذي تقدم به الدكتور وحيد رأفت. وفي اللحظات الاخيرة، ظهرت تطورات جديدة عمّقت شقة الخلافات من جديد، حيث أصرّت الامارات الصغيرة، على صدور قائمة باسماء الوزراء، وان تتضمن هذه القائمة نصيبا من الوزارات السيادية المهمة لهذه الامارات، ولدى إصرار امارات اخرى على عدم ادراج هذا الطلب، واحتفاظ الامارات الصغيرة بموقفها، فقد استحكمت الخلافات مرةً اخرى، مما أدَّى الى فشل مؤتمر المجلس الاعلى، وعدم صدور البيان الختامي المقرر، الذي صدر بدلاً عنه بيان مقتضب، يشير الى ان المجلس سيواصل اجتماعات دورته الرابعة في المستقبل القريب، وهكذا انتهى الاجتماع الى اللاشيء، وانتهت فكرة اتحاد الامارات التسع. رغم تدخل الوساطات العربية، ووساطة السير«وليم لوس» الممثل الخاص لوزير الخارجية البريطاني، الذي كلِّف بوضع مقترحات عملية، تُقَرِّب من وجهات النظر المختلفة، وهي المقترحات التي كان نصيبها الرفض.

يقولون ان التاريخ لا يرحم...

والحقيقة ان حقائق التاريخ، قد لا ترحم البعض، ولكنها بالتاكيد توضح الحقائق، التي قد يُغْفِلها البعض لفترة أو يَتَعَمّدُون اخفاءها. والرجوع للتاريخ تماماً كالرجوع لسمو الشيخ خليفة بن سلمان، الذي يورد رأيه بصراحة موضوعية بشأن قضية الاتحاد، وكيف انها تعرضت لكثير من المواقف غير المتوقعة، ولو انها كانت مفهومة، فقد كان سمو الشيخ خليفة إبّان تلك المرحلة، يتحرك على جميع الاتجاهات والاصعدة. فإضافة الى الصعيد المحلي، وما كانت الظروف استلزمته، من قيام سموه بجهود اسطورية، ضخمة لتكريس البنية المؤسسية والادارية للدولة، واضافة الى التهديدات الايرانية للبحرين، والتي كان سموه يحاول التعامل معها بحكمة وضبط نفس من جهة، ويسعى لكي لا تؤثر على مسيرة الحياة العامة في البلاد، من جهةٍ اخرى، فقد كان سمو الشيخ خليفة يعمل ليل نهار لانهاض فكرة الاتحاد واقامته على ارضية دستورية صلبة. وكان يسعى جهده البالغ لرأب الصدع، والتوفيق بين الآراء والمواقف المتعارضة بل ويُجبر نفسه على قبول التنازلات البحرينية العديدة، في سبيل المصلحة العامة لشعب الاتحاد. ومع ذلك فقد تبين وبشكل واضح، ان الخوف من التهديدات الايرانية والتخوف من التطور والحداثة التي وصلت اليها البحرين، في المستويات التعليمية والثقافية والحضارية مقارنة مع اوضاع الامارات الاخرى، تشكل جميعها اسباباً، تكمن وراء التشدد والمواقف المعارضة التي تتبدل وتتغير من اجل اجهاض مشروع الاتحاد. وكأن الهدف كان ابعاد البحرين، وعدم ضمها الى الدولة الاتحادية المقررة وهذا ما حدث فعلاً.



ميلاد دولة



«... إن البحرين قد تكون صغيرة المساحة، إلاَّ إننا سوف ندافعُ عنها بكل ما نملك من قوة، وايمان، وعزيمة، وحتى آخر قطرة من دمائنا. ولن ينزل جندي أجنبي على أرضنا، الاَّ ليجدها ناراً مشتعلة».

سمو الشيخ خليفة بن سلمان

الفصل الحادي عشر

ميلاد دولة

عند البحث في قضية الخلاف الإيراني البحريني، لا بُد لأي باحث من الرجوع إلى ما تفيض به ذاكرة سمو الشيخ خليفة بن سلمان، حول الأصول التاريخيّة، والجغرافية، والسياسيّة لهذا الخلاف... ولا بد من الرجوع إلى رؤية سموه لتداعيات هذه المسألة، والكيفيّة التي انتهت اليها، فسموه يُعتبر المُنظّر المركزي للطريقة التي أدارت بها البحرين معالجة خلافها مع ايران، وهي الطريقة التي اعترف بذكائها الأعداء قبل الأصدقاء، واعترف بجدواها ونتائجها الباهرة، كل العالم. والحقيقة، أنّ خلافاً مبدئياً بين دولتين، واحدة في أوج قوتها، والأخرى في بواكير نشأتها لن ينتهي لمصلحة الدولة الصغرى، بحسب ما حدث ويحدث على امتداد التاريخ. وبالتالي فيمكن أن نتصور الجهد، والقدرة والحكمة التي تحلّى بها سمو الشيخ خليفة، وهو يعالج هذه المشكلة، التي انتهت باعتراف الدنيا بأسرها بحقوق البحرين وسيادتها واستقلالها. وكانت واحدة من أبرز وأخطر التحديات التي واجهت الشقيقين: الشيخ عيسى، والشيخ خليفة.

تعود مسألة الخلاف الايراني البحريني، إلى أكثر من مئة وخمسين عاماً، كانت البحرين خلالها تسير على درب النهضة، وتتعرض لكثير من المعيقات والأطماع، والظروف الاستثنائية، فيما كانت ايران لا

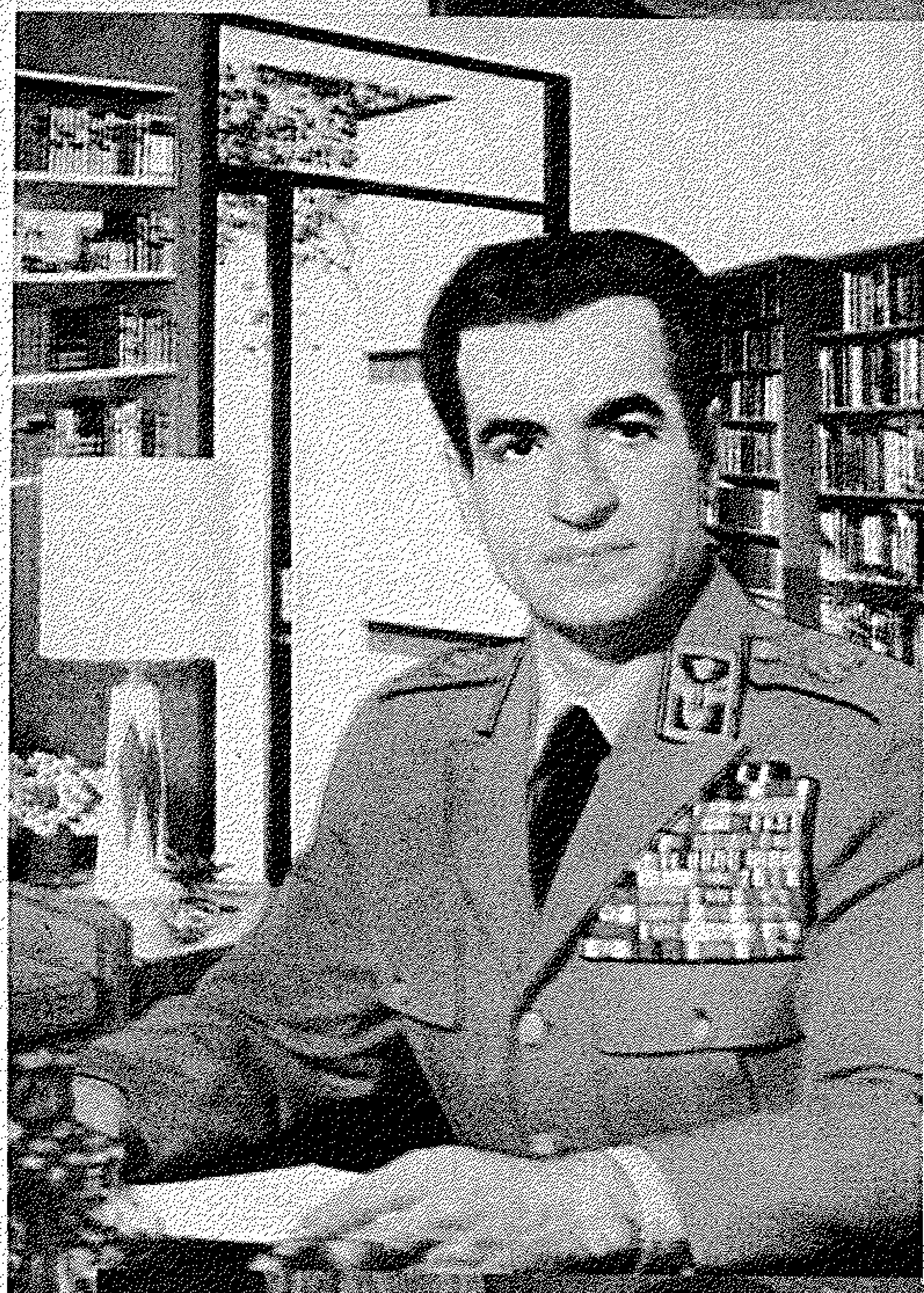
تكف عن الإدعاء بحق لها في الأراضي البحرينيّة، وتعلن تهديداتها بين حين وآخر بضم البحرين، واعتبارها الاقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانيّة.

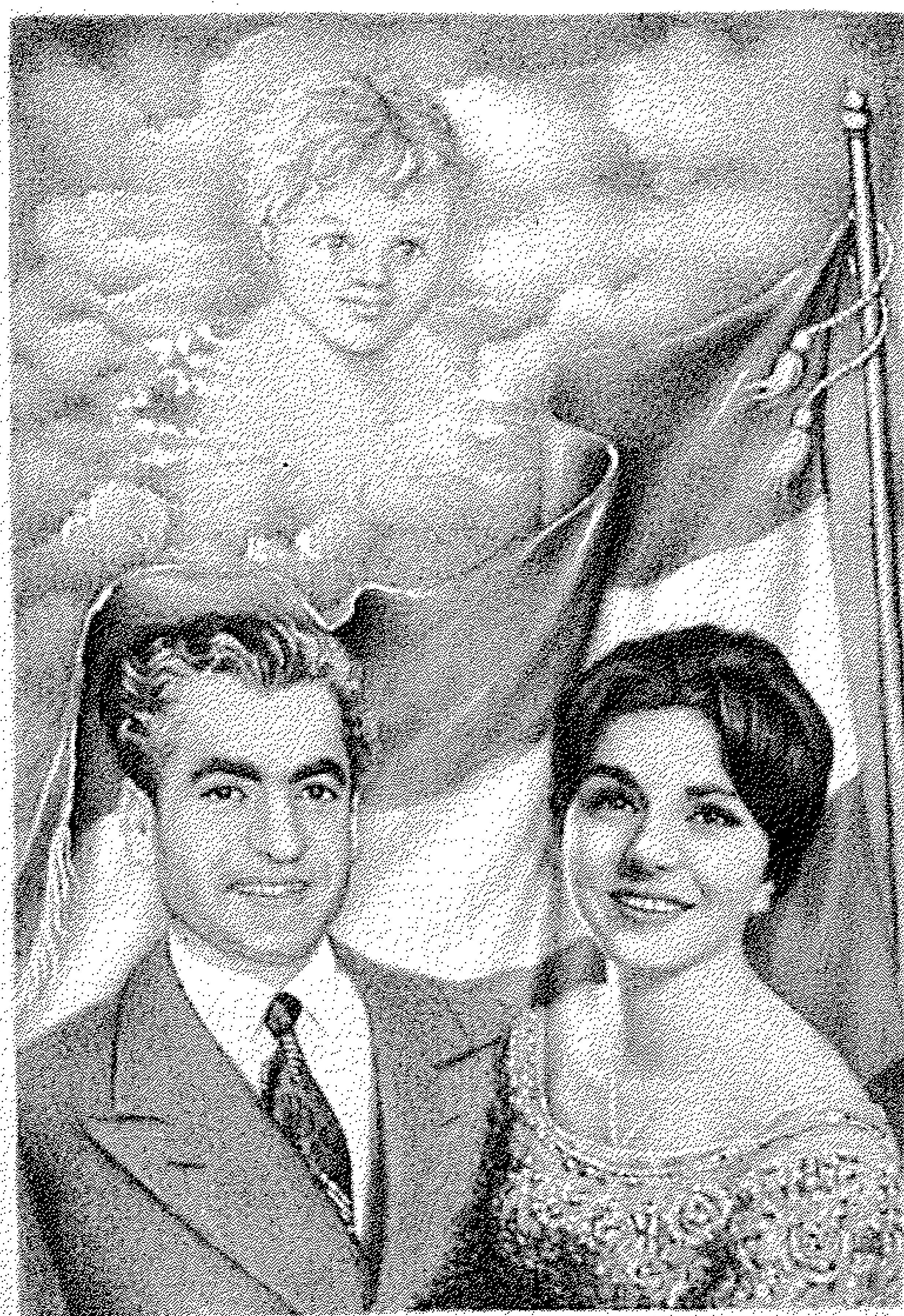
وخلال فترة الحماية البريطانيّة، كانت ايران تتغاضى -مُضطرة بعض الشيء - عن إدعاءاتها، وتهديداتها للبحرين. ولذا فقد سارعت إلى إطلاق ادعاءاتها وتهديداتها القديمة، فور اعلان الحكومة البريطانيّة عن مقرراتها بشأن انهاء وجودها في المنطقة. فخلال هذه السنوات الطويلة من الإدعاءات الإيرانيّة، بتبعيّة البحرين، إلى أراضيها، ظلت الحكومات الإيرانية المتعاقبّة، تغذّي مُخططاتها للاستيلاء على البحرين، بتشجيع الهجرة «الاستيطانيّة» اليها، للتأثير على الموازين الديموغرافيّة، فيها، وتشكيل اكثرية ايرانيّة مطلقة، تتمكن في النهاية، من تنفيذ الأحلام الإيرانيّة من الداخل. ورغم أن موجات الهجرة الإيرانية إلى البحرين شهدت تكثيفاً، ملحوظاً، منذ تولي الشاه محمد رضا بهلوي مقاليد الحكم في ايران، عام ١٩٤١، إلاَّ أن هذه الموجات، لم تتوقف، تقريباً، منذ عام ١٩٢١ . وفي هذا الصدد، تقول المراجع التاريخيّة، أن حكم رضا خان، في عام ١٩٢١، ترافق مع اضطهاد سياسي وديني، دفع أفراداً وجماعات من الشعب الإيراني، إلى الفرار نحو بعض الدول المجاورة... فشكلت هذه الموجة، المرحلة الأولى، بين ثلاث مراحل رئيسيّة، مرّت بها الهجرات الإيرانيّة إلى الخليج العربي، والبحرين بوجه خاص.

المرحلة الثانية، جاءت بعد اكتشاف النفط، حيث شهدت هذه المرحلة، موجات عديدة من المهاجرين الإيرانيين، الذين وصلوا البحرين، بحثاً عن الرزق الوفير، ولقمة العيش، وهرباً من الفقر.. وقد وصلت هذه الموجات، حداً لفت انتباه مؤسسة الحكم في البحرين، غير أن الحد من هذه الهجرات، لم يحدث عملياً، إلاَّ عام ١٩٣٧، عندما أمر حاكم البحرين، آنذاك سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة «١٩٣٢-١٩٤٢» باصدار جوازات سفر بحرينيّة جديدة، والحد من الهجرات البشرية إلى البحرين. وقد نتج عن ذلك، أن توجّهت موجات الهجرة البشرية الإيرانية، نحو دول خليجية أخرى، مثل دبي، قطر، والكويت.

أما المرحلة الثالثة، والأكثر خطورة، فقد بدأت، مع استلام محمد رضا، للسلطة، في طهران، من خلال مخطط كبير، يهدف لتكثيف الهجرة البشرية « الاستيطانية» إلى دول الخليج العربي، وإلى البحرين بصفة خاصة. وقد تزايدت هذه الهجرات، في الستينيات، بشكل ملحوظ، مع تزايد انتاج النفط، في دول الخليج، والحاجة للمزيد من الأيدي العاملة، وبدأ تكثيف التواجد

متجر في المنامة لبيع الصور في فترة الخمسينيات ويمكن ملاحظة العدد الكبير
من صور شاه ايران التي كانت تلقى رواجاً من قبل الايرانيين المقيمين في البحرين







البشري على أرض الخليج العربي، يشكل ظاهرة خطيرة، تنبه اليها الحكام والمسؤولون في الدول الخليجيّة، مما استدعى بحث القضيّة على مستوى الجامعة العربيّة، التي لمست خطورة هذه المخططات الإيرانيّة، وأدركت الدور الضاغط الذي يمارسه الشاه، وحكومات طهران المتعاقبة، بهذا الصدد... وتم عرض مشكلة الهجرة الإيرانيّة هذه على مجلس الجامعة، في دورته الحادية والأربعين، فأصدرت الجامعة، قراراً في ٣١ مارس عام ١٩٦٤، جاء فيه: "إن المجلس قد بحث ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبيّة إلى إمارات الخليج العربيّة، وما تشكله من خطر على هذه المنطقة العربيّة، وعلى ذلك فقد أصدر المجلس مجموعة من التوصيات، هي:

أولا: أن تبادر أجهزة الاعلام في الجامعة والدول الاعضاء إلى التبصير بأخطار هذه الهجرة.

ثانياً: إيفاد بعثة من الجامعة العربيّة للإتفاق مع امراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبيّة إتقاء لأخطارها المشتركة، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربيّة مع اماراتهم.

ثالثا: إعادة بحث الموضوع في أقرب وقت ممكن على ضوء تقرير بعثة الجامعة ودراستها، وذلك لوضع خطة عربيّة مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة في شتّى الميادين، ودرء الأخطار الأجنبيّة عنها..»

وعموماً، فإن ازدياد الهجرة الإيرانية، للبحرين كان يشكل خطورة واضحة، على التوازن السكاني فيها، وبسبب عدم وجود كثافة سكانية، أصليّة فيها، فإن سياسة الهجرة الإيرانيّة هذه كانت تهدف إلى تمكين ايران من بسط نفودها، وتحقيق أهدافها التوسعيّة. ولتحقيق هذه المخططات الجديدة، عملت الحكومة الايرانية، على تقديم الدعم للمهاجرين، والمقيمين في البحرين، من الإيرانيين، وكان من ضمن أولويات هذه المخططات، تشكيل طبقة متنفذة، من التجار، وأصحاب رؤوس الأموال، يمكنها تأسيس قواعد شعبيّة عريضة، ومؤثرة في الشارع البحريني. وبنفس الوقت، فقد كانت إيران تبُدي حرصاً واضحاً على إبقاء مهاجريها، بمعزلٍ عن المجتمع البحريني العربي، وتؤكد على عدم دمجهم ضمن المجتمع ومرافقه المختلفة، وبهذا الخصوص، فقد أقام هؤلاء مدارس خاصة لأبنائهم، تعمل وفق المناهج الإيرانيّة، كما أقاموا أنديتهم الخاصة، التي كانت مهمتّها خلق أجواء ثقافيّة وإجتماعيّة، شبيهة بتلك الموجودة في إيران، إضافة إلى الإبقاء على العادات والتقاليد واللغة الفارسيّة، بما يحفظُ لهم ولاءاتهم العرقيّة والقوميّة. ولذلك، فليس من الصعب الإلتقاء بعائلات إيرانيّة، في البحرين لا تزال تتحدث اللغة الفارسيّة، وإن تحدثت العربيّة، فبشكلٍ ركيك !



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتحان محطة للكهرباء



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح إحدى محطات توصيل الكهرباء للقرى



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتحان مدرسة القلب المقدس

ويمكن تقسيم الإيرانيين، الموجودين في البحرين في ذلك الوقت، إلى فئتين رئيستين، هما:

الفئة الأولى: الإيرانيون الذين اكتسبوا الجنسيّة، البحرينيّة، سابقاً. وهؤلاء يتوعزون على ثلاث مجموعات، هي:

١) الأثرياء، وأصحاب رؤوس الأموال. وهؤلاء شكلوا طبقة مستقلة، تهدف إلى السيطرة على خيرات البلاد، واحتكار مصادر الدخل، والنفوذ، وكان لهؤلاء ارتباط وثيق مع السلطات في طهران.

٢) الإيرانيون الذين سكنوا البحرين منذ مئات السنين، واندمجوا وتواصلوا مع إخوانهم البحرينيين العرب، فتكونت لديهم مشاعر وانتماءات أقرب إلى المشاعر والانتماءات العربيّة والبحرينيّة.

٣) الايرانيون الذين لم يتخلوا عن قوميتهم الإيرانيّة.

الفئة الثانية: الإيرانيون الذين لم يكتسبوا الجنسيّة البحرينيّة، «المهاجرين»... ويتوزع هؤلاء عُلى مجموعتين: أ) المهاجرون الذين كانت هجرتهم تلقائية، وبحثاً عن الرزق، والحياة الآمنة. ب) المهاجرون الذين نظّمت هجرتهم السلطات الإيرانيّة،لايجاد قوة شعبيّة، تتحالف مع طهران، داخل البحرين، وكان هؤلاء يشكلون خطورةً كبرى.

ولقد كانت الجالية الإيرانيّة في البحرين، واحدة من اكبر الجاليات... وكان عدد كبير من أبنائها يُشغلون، أدواراً اقتصاديةً واجتماعيةً وسياسيّةً، واضحة في البلاد. غير أن عدداً كبيراً من هؤلاء، كانوا يعتبرون البحرين مكاناً لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، لاغير، أما انتماءاتهم فكانوا يوجهونها لإيران، ويُعلنون تعاطفهم معها، قولاً وعملاً... فهم لم يكونوا يتورعون عن تعليق صور الشاه، في محلاتهم التجارية، وشركاتهم، وبيوتهم، كما أن عدداً كبيراً من كبار أثريائهم كانوا يحرصون على ايداع أموالهم في البنوك الإيرانيّة. وعموماً، فقد كانت العلاقات بين الجالية الإيرانيّة، والمواطنين البحرينيين، تأخذ طابعاً سلبياً، وتشهد توترات بين الحين والآخر. وبنفس هذه الروح، كان الإيرانيون المقيمون في البحرين، ينظرون إلى الإنجليز، ويتخذون منهم موقفاً سلبيّاً خاصةً وأنهم كانوا يرون في بريطانيا، حائلاً دون تحقيق المطامع التوسعيّة لإيران في الخليج.

وبعد ثورة مُصدّق، ونتيجة للمصاعب التي واجهتها بريطانيا، جَرّاء تأميم حكومة الثورة للنفط الإيراني، عام ١٩٥٠، أزدادت مظاهر التوتر، بين الإيرانيين والانجليز، واستمرت الحال كذلك، إلى أن دخلت إيران في حلف

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وسعادة الشيخ
محمد بن مبارك آل خليفة



سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

بغداد، حيث طرأت على السياسة البريطانية في المنطقة، تغييرات، تكرَّست مع سقوط مصدق، واتجاه السياسة الإيرانيّة نحو الغرب.

وفي الواقع، فلم تكن بريطانيا، بمنأى، عن سياسة التهجير الإيرانية، في البحرين، ولا شك أنها لعبت دوراً خفيّاً في هذا الاتجاه، الذي كانت ترى في نتائجه، عامل ضغطٍ مضمون، تستخدمه عند الحاجة. وإذا كان الدور البريطاني، هذا، بدأ خفيّاً، في السابقٍ، فقد إنتقل إلى المباشرة، والعلنيّة، فيما بعد، وخاصة، مع ازدياد تيار القوميّة العربيّة، إثر نجاح ثورة يوليو في مصر، وظهور حركات المد القومي العربي، في المنطقة، وهكذا، بدأت بريطانيا، تشجِّع الهجرة الإيرانيّة، إلى منطقة الخليج، علناً.

كانت هذه، إطلالة مختصرة، على المسار التاريخي، لقضية التواجد الإيراني، على الأراضي البحرينيّة، وهو التواجد، الذي كان يشكل مظهراً من مظاهر الأطماع الإيرانيّة بالبحرين، هذه الإطماع، التي قلنا أنها نحت منحىً سافراً، بعد إعلان الحكومة البريطانية، عن نيتها، إنهاء تواجدها على الأراضي الخليجيّة، ومنها الأرض البحرينيّة.

مباحثات جنيف

هنا، سارع سمو الشيخ خليفة بن سلمان لمواجهة المشكلة، وايجاد آلية مُحَدَّدة لتجاوزها. غير ان سموه اعلن ومنذ البداية، ان البحرين دولة ذات كيان ثابت، وجوهري، وهي لن تساوم مطلقاً في ذلك، كما انها لن تتنازل عن اي شبر من اراضيها. وعلى هذا الاساس بدأ سموه جهوده على مختلف الأصعدة. فباشر اجراء اتصالات مع مختلف الزعماء والقادة في جميع انحاء العالم، لتوضيح وجهة النظر البحرينية، وتأكيد الموقف البحريني، ولاستقطاب الدعم العالمي للآمال والرغبات الوطنيّة البحرينيّة. أما على الصعيد الداخلي، فقد توجهت اهتمامات سموه الى تكريس القناعة لدى المواطنين أولاً بمسألة عروبة البحرين واستقلال كيانها ووحدة اراضيها، وانها لن تكون لقمة سائغة لطامع او معتدٍ. وفي الاتجاه الثاني عمل سموه على تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد إبّان تلك المرحلة، خاصة بعد ان سارع عدد كبير من اصحاب رؤوس الاموال الى ترحيل اموالهم خارج البحرين، خوفاً من اجتياح ايراني (!) كما عمل سموه على تأمين الامدادات الغذائية، والاستراتيجية للبحرين، وبما يكفي سكانها لفترة طويلة، خوفاً من خطوة

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى في افتتاح مطار البحرين الدولي الجديد

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يشاركان في اجتماع قمة لدول عدم الانحياز

سمو الشيخ عيسى بن سلمان والرئيس السوري حافظ الاسد ونائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام في قصر القضيبية

سمو الشيخ عيسى بن سلمان والرئيس المصري انور السادات ولقاء مع الصحافة في القاهرة

ايرانية قد تعيق وصول هذه الامدادات الى البحرين. وتتويجاً لهذه الجهود، كانت توجيهات سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان، واتصالاته، ومشاوراته مع إخوانه القادة العرب عاملاً دافعاً لاعطاء المسألة بعداً عربياً. ففي الاطار الدبلوماسي وبعد رحلات مكوكيّة، قامت بها القيادة البحرينية لعدد من الدول العربية والصديقة، ونتيجة للوساطة السعودية والكويتية والبريطانية مع القيادة الايرانية، فقد أُعدّت الترتيبات في عام ١٩٦٨ لعقد اجتماعات ولقاءات استطلاعية بين الطرفين، جَرَتْ سراً في سويسرا. وكانت هذه اللقاءات تهدف الى استطلاع وجهات النظر لدى المسؤولين في الدولتين، اضافة لوضع اطار عام لاجندة المباحثات الرسمية.

في هذه اللقاءات قدّم الايرانيون عدة اقتراحات لحل الخلاف، منها عرض النزاع على مجلس الامن الدولي للنظر فيه وفقاً للمادتين ٣٤ و٣٥ من ميثاق الامم المتحدة. وكان هذا الاقتراح الاول. وقد ردت عليه البحرين بالرفض، ودفعت بمجموعة من الاسباب القانونية تؤيد موقفها. اما الاقتراح الايراني الثاني فكان عرض القضية على اللجنة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كموضوع من موضوعات مكافحة الاستعمار، او العرض على محكمة العدل الدولية، للنظر فيه كنزاع قانوني يتعلق بدعوى السيادة على الاقليم. وقد رفضت البحرين هذين الاقتراحين ايضاً. وكانت الدفوعات البحرينية تنطلق من ان هذه الاقتراحات ستؤخر النظر في النزاع من حيث الشكل، اما من حيث الموضوع فجميع الاقتراحات التي ادلى بها الجانب الايراني لا تنطبق على البحرين وأُسس النزاع بينها وبين ايران، اذ ان البحرين كانت وما تزال كيانا مستقلاً غير مرتبط باي دولة او كيان آخر، وبالتالي فإن بحث القضيّة -بحسب المادتين ٣٤ و٣٥ من ميثاق الامم المتحدة وهما تعالجان النزاع بين دولتين عضوين في الامم المتحدة - لا يناسب الجانب البحريني، الذي يطالب بان تكون المباحثات في القضية بشكل مباشر بين الدولتين ككيانين مستقلين.

وفي المقابل قَدّم الجانب البحريني مقترحات بديلة، تذهب الى عرض النزاع على المنظمات الاقليمية، او على بعض رؤساء الدول الصديقة للجانبين، لايجاد مخرج وحل يحقق مصلحة الطرفين، ورفض الجانب الايراني هذين الاقتراحين ايضاً، وبالتالي فقد توقفت المباحثات عند هذا الحد ودون الوصول الى حل للقضية، او الاتفاق على برنامج عمل مستقبلي، مع ابقاء الباب مفتوحاً لاجراء المزيد من المباحثات والمشاورات في وقتٍ لاحق.

ومما سَجّلتُه من ذكريات سمو الشيخ خليفة عن جلسات مباحثات جنيف، بين الوفدين الايراني والبحريني، الذي كان سموه يرأسه، أن رئيس الوفد الايراني، استهل أولى جلسات المباحثات، بالتهديد والوعيد، قائلاً: « إن بامكان ايران ارسال سفنها الحربيّة، إلى البحرين، واحتلالها خلال ساعات، وحسم المسألة» عندئذٍ، ورغم ما يتمتع به سمو الشيخ خليفة من ديبلوماسية، وهدوء، فقد كان لا بد من توجيه رسالة واضحة وحازمة للوفد الايراني. ولذلك، فقد رَدَّ سمو الشيخ خليفة، بحزمه، وهدوئه اللذين لم يَتَخَلَّ عنهما، رغم التبجح الذي أبداه رئيس الوفد الايراني.. وقال سموه: «إن البحرين قد تكون صغيرة المساحة، إلاَّ إننا سوف ندافعُ عنها بكل ما نملك من قوة، وايمان، وعزيمة، وحتى آخر قطرة من دمائنا. ولن ينزل جندي أجنبي على أرضنا، الاَّ ليجدها ناراً مشتعلة».

ورغم هذه الانتكاسة لاول مباحثات ثنائية بين الجانبين، فقد استمرت الجهود والاتصالات البحرينية وعلى اعلى المستويات، لشرح القضية البحرينية لزعماء ورؤساء دول عديدة من أجل بذل مساعيهم لدى شاه ايران. وقد تتوجت نتائج هذه المساعي فعليا، خلال زيارة قام بها الشاه للهند في الرابع من يناير ١٩٦٩ حيث أعلن الشاه قبول ايران لحل النزاع مع البحرين، عن طريق المفاوضات ورفضها اللجوء لاستخدام القوة، وفرض الامر الايراني الواقع على البحرين، كما اكد الشاه رغبته واستعداده لتأييد حق تقرير المصير للشعب البحريني. وتجاوب سمو الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله وسمو الشيخ خليفة بن سلمان مع هذه المبادرة الايرانية فوراً، حيث صدر المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٦٩، والقاضي بإنشاء دائرة الخارجية اعتباراً من ١٢ يناير عام ١٩٦٩ وأسند المرسوم الى الدائرة المعنية مسؤولية العلاقات الدولية للبحرين، في مختلف المجالات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ثم اصدر سموه المرسوم السامي رقم (٢)، بتعيين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، مديراً للدائرة، وفي المرسوم الثالث، أمر سموه بتعيين الدكتور حسين محمد البحارنه، مستشاراً قانونياً لدائرة الخارجية.

واعتباراً من هذا التاريخ، تَوَلّتْ البحرين رسمياً ادارة ومعالجة شؤونها الخارجية، بعد ان كانت ضمن المسؤولية البريطانية. وعلى هذا الاساس استمرت الاتصالات بين الخبراء والسياسيين في البلدين، حيث توصل الطرفان أوائل عام ١٩٦٩ إلى اجندة أوليّة وقاعدة مشتركه للتفاهم. وَتَضَمَّنَ الاتفاق مشروعاً يقضي بالطلب من الأمين العام للأمم المتحدة التوسط في النزاع من خلال مساعيه الحميدة.

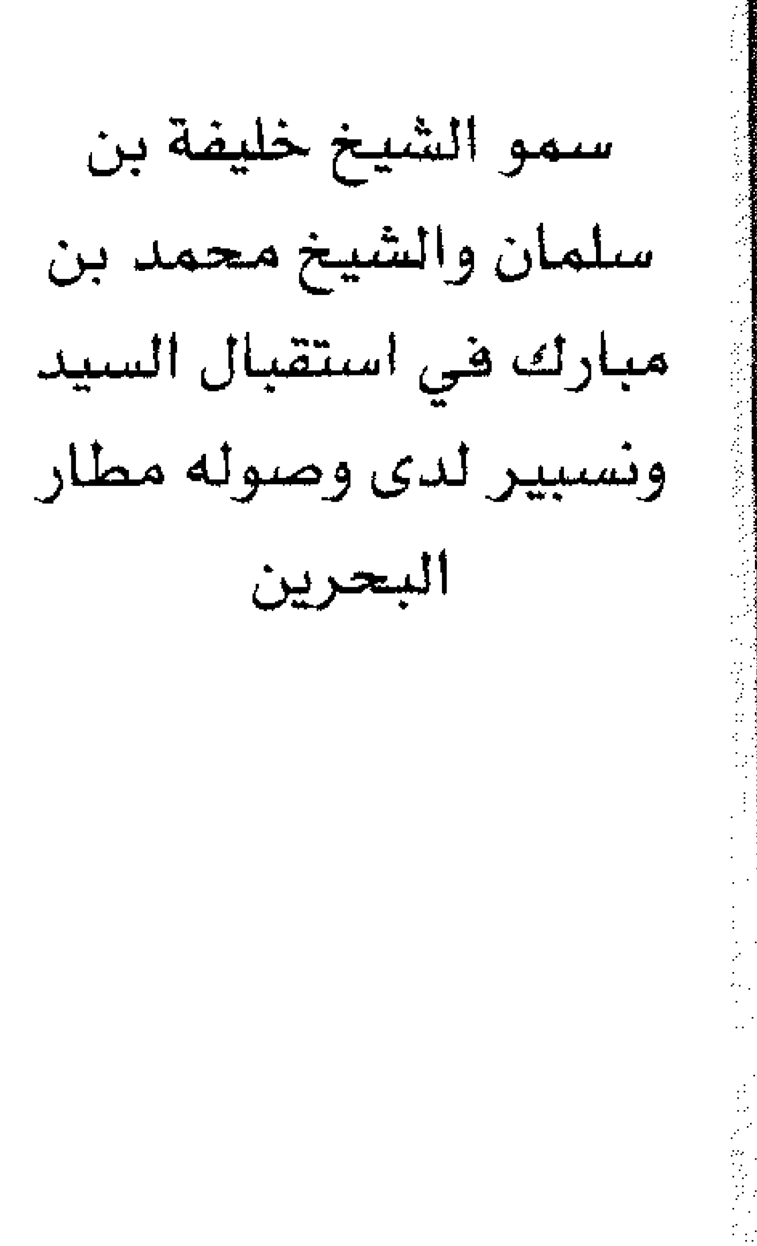
لقد كان هذا المشروع يتطلب اجراء تفاهم بين الطرفين، واتفاق حول تحديد صلاحيات الامين العام في المهمة التي سيتولاها، ولذلك فقد أجُرِيَتْ محادثات غير مباشرة بين الطرفين، ومن خلال وزارة الخارجية البريطانية، وعند إعداد نص المذكرة التي تُحدد صلاحيات الامين العام وممثله الشخصي، التزم الجانب البحريني موقفاً مبدئياً حازماً، تجاه استخدام المادتين ٣٤ و٣٥ من ميثاق الامم المتحدة في المذكرة. باعتبار ان النزاع في الاصل بين البحرين كحكومة مستقلة وبين ايران كحكومة مستقلة، وليس النزاع بين ايران وبريطانيا على اقليم البحرين. وبالمقابل فإن ايران بدورها لم تكن قد اعترفت بالبحرين كدولة مستقلة. ولذلك فقد تم التوافق على ان تتقدم البحرين بطلبها للامين العام من خلال المملكة المتحدة، وبصفتها المزدوجة كعضو في الامم المتحدة ودولة حامية للبحرين تتولى شؤونها الخارجية نيابةً عنها. وفي النهاية فقد تم اقرار نص يُغْفِلُ اية اشارة إلى النزاع او يستخدم كلمتي بريطانيا و ايران. وجاء النص المتفق عليه كالتالي: «نظراً للمشكلة الناشئة نتيجة لاختلاف آراء الاطراف المعنية بشأن وضع البحرين، وحيث ان الحاجة تستدعي التوصل إلى حل للمشكلة كوسيلة لخلق جو من الاستقرار، والصداقة في ارجاء المنطقة، فقد طلبت الاطراف المعنية من الامين العام للأمم المتحدة، بان يرسل ممثلا شخصيا للتحقق من رغبات شعب البحرين».

ومع ان هذه الوثيقة حققت اتفاقا بين الاطراف المعنية، على تحديد صلاحيات الامين العام وممثله، الا انها اثارت جدلا حول اجندة العمل وبرنامج وطريقة قيام الممثل الشخصي للامين العام بمهماته الموكلة اليه، وكان موقف الجانب الايراني يرفض إعداد وثيقة مكتوبة بهذا الشأن، تاركاً الخيار للامين العام لوضع الاجراءات التي يراها ضرورية لانجاز مهمة ممثله الشخصي. اما الجانب البحريني، فقد اتخذ موقفاً مُنْصَبّاً بالدرجة الاولى على التفريق بين طريقة قيام الممثل الشخصي، لانجاز مساعيه الحميدة المقررة وبين اية طريقة اخرى قد تقود الى اجراء استفتاء عام في البحرين، وكان الجانب البحريني، يرى ان مهمة الممثل الشخصي والامين العام، هي مهمة محددة وبالتالي فيجب ان يكون تنفيذها، وفق اجندة محدودة.

وقد اقترحت بريطانيا عقد اجتماع في جنيف، يضم مندوبين عن حكومة البحرين ومندوبي الأمم المتحدة برعاية بريطانية لاعداد اجندة عمل محددة، لمهمة الممثل الشخصي في البحرين. وانعقد الاجتماع بعد ظهر يوم ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٩، حيث ترتب عليه إعداد وثيقة من خمسة بنود عالجت طريقة



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبلان السيد ونسبير في قصر الرفاع العامر



سمو الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ محمد بن مبارك في استقبال السيد ونسبير لدى وصوله مطار البحرين







شملت جولات السيد ونسبير جميع مناطق البحرين ومختلف القطاعات الشعبيّة

العمل والاجراءات المتعلقة بتنفيذ مهمة الممثل الشخصي في البحرين، وفقاً لنص الوثيقة المُحَدِّدَة لصلاحيات الممثل الشخصي.

وفي الثامن والعشرين من مارس عام ١٩٧٠، صدر عن الامين العام للأمم المتحدة بيان رسمي بصدد مهمة ممثله الشخصي في البحرين، هذا نصّه: «نتيجة للمباحثات التي تمت بين المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة والامين العام، بشأن ممارسة الاخير مساعيه الحميدة في الخلاف بين بريطانيا وايران والبحرين، تقدم في ٩ مارس عام ١٩٧٠، المندوب الدائم لايران لدى الأمم المتحدة طالباً من الامين العام، ان يُمارس مساعيه الحميدة لحل الخلاف بين ايران وبريطانيا بطريقة تضمن التحقق من الرغبات الحقيقية لشعب البحرين، فيما يتعلق بمستقبل الجزر وذلك بتعيين ممثل شخصي لانجاز هذه المهمة». وقد ردت الحكومة البريطانية على بيان الامين العام للأمم المتحدة، المرفق بخطاب المندوب الايراني، بتوجيه خطاب من المندوب البريطاني الى الامين العام للأمم المتحدة، جاء فيه: « يسر حكومة المملكة المتحدة (نيابة عن البحرين) ان تُبلغ سعادة الامين العام موافقتها على اقتراح الحكومة الايرانية، حول الطلب من سعادتكم ان تمارسوا مساعيكم الحميدة، عن طريق ارسال ممثل شخصي للتحقق من رغبات شعب البحرين ».

وفي ٢٠ مارس عام ١٩٧٠، وَجّهَ الامين العام للأمم المتحدة، الى حكومتي ايران والمملكة المتحدة اشعاراً بموافقته على الطلب المقدم من هاتين الحكومتين وَعّبر فيه عن استعداده لمباشرة مساعيه الحميدة للتحقق من رغبات الشعب البحريني، وفقاً للصلاحيات التي اتفق الطرفان على اناطتها بالممثل الشخصي، وبرنامج العمل المحدد. وفي هذا الصدد قال الامين العام في اشعاره المذكور: «ان الممثل الشخصي الذي وافق الطرفان على تعيينه سيتجه الى البحرين مع عدد من الموظفين باسرع فرصة ممكنة، وقد أعُطِيَتْ التاكيدات للامين العام، بان المجال سيُتاح لشعب البحرين للتعبير عن رغباته وبحرية تامة وسرية، اضافة إلى تسهيل مقابلة الممثل الشخصي لمن يشاء من المواطنين، وعلى أن يُقدم الممثل الشخصي تقريراً عن نتائج تحرياته في البحرين، الى الامين العام، الذي سيقوم بدوره بوضع هذا التقرير امام مجلس الامن لمناقشته واقراره، وذلك وفق ما اتفق عليه الطرفان. ان الامين العام يشيد باستعداد حكومة ايران، اعتماد تقريره الخاص، بشأن طريقة العمل التي يراها مناسبة لانجاز مهمة



شملت جولات السيد
ونسبير جميع مناطق
البحرين ومختلف
القطاعات الشعبيّة





ممثله الشخصي ومساعيه الحميدة. ان تحقيق رغبات شعب البحرين ستكون الاساس والهدف الأَسمى لمهمة الامين العام، بشأن ممارسة مساعيه الحميدة في البحرين».

ونسبير في البحرين

في البحرين، كانت الأجواء مُعَدَّة تماماً، لاستقبال بعثة الأُمم المتحدة. ففي التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٧٠، بثت الأذاعة بياناً صادراً عن مجلس الدولة، وموجهاً إلى المواطنين، جاء فيه: «إن الموقف الايراني، هو من الأمور التي يجب معالجتها جذرياً، لا باعتبار ذلك مسألة تَخُص البحرين فحسب، بل لضمان مستقبل المنطقة». وأضاف البيان: «إن تأكيد عروبة البحرين من المُسَلَّمات البديهيّة التي لا تترك مجالاً لأي ادعاء. ومع ذلك فإن البحرين، وايماناً منها بالمنظمة العالمية توافق على قرار الأمين العام، بارسال مندوب عنه لتقصّي الحقائق، ليستطيع رفع تقريره إلى مجلس الأمن الدولي، ليُصادق عليه كوثيقة دولية تضعُ حدّاً نهائياً للخلاف، ان ممثل الأمين العام، المستر ونسبير، سيصل البحرين، ومن واجبنا حفظ النظام، وحسن الاستقبال لنمكن البعثة من أداء واجبها»

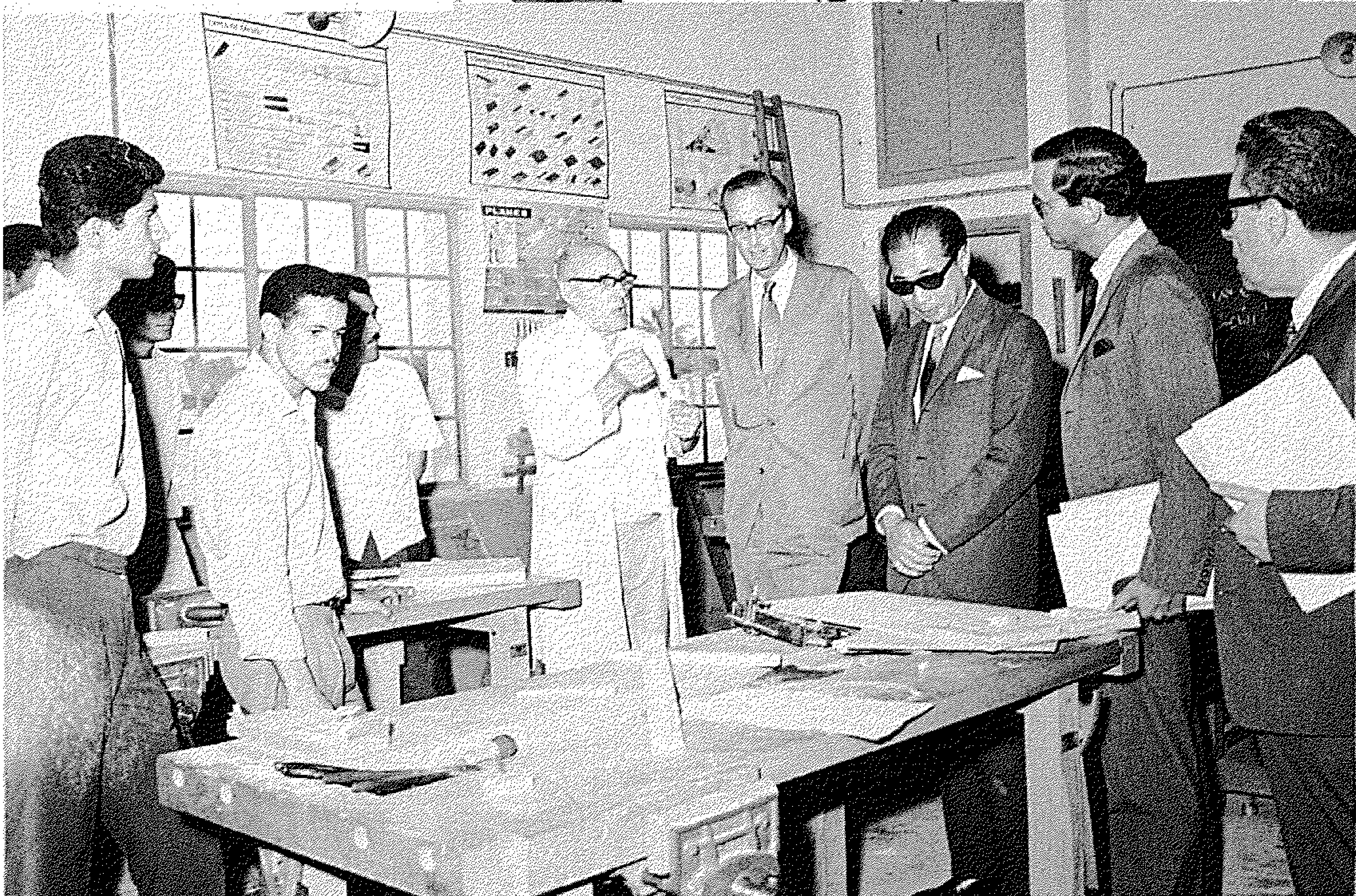
على الجهة الأخرى، برزت مواقف مُناهضة للبعثة، ولجهود الأمم المتحدة، والاجماع الدولي، بهذا الخصوص، فقد أصدرت «الجبهة الشعبيّة لتحرير عمان والخليج العربي» بياناً هاجمت فيه بعثة تقصّي الحقائق الدولية، وادّعت أن ذلك من مُخَطّطات بريطانيا، وأمريكا وايران !!!

وبالنتيجة، فقد كانت البحرين، قيادة وشعباً، تُعلن ترحيبها بالبعثة، التي وصلت إلى المنامة، يوم ٢٠ مارس ١٩٧٠، برئاسة السيد ونسبير جويشياردي. وهو ديبلوماسي إيطالي، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية في بلاده، ثم سفيراً في عدد من العواصم الأوروبيّة، ثم عُيِّنَ رئيساً لمكتب الأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٦٥، ثم مُساعداً للأمين العام، إلى أن انتدبه يوثانت، ليمثله رئيساً لبعثة تقصّي الحقائق في البحرين. على أن الثابت تاريخياً، أن ونسبير، لم يقصر مهمته تلك على الاتصال مع الهيئات الرسميّة فقط، بل أخذ يتجول بنفسه، في المدن والقرى، والأسواق، ويدخل البيوت، مُستطلعاً آراء المواطنين، ورغباتهم، كما نشر اعلاناً في الاسبوع الثاني من وصوله، يُوضح فيه



شملت جولات السيد
ونسبير جميع مناطق
البحرين ومختلف
القطاعات الشعبيّة





استعداده لاستقبال أي شخص، يرغب بلقائه في مكتبه، دون قيد أوشرط، ومن غير حضور أي ممثل عن الحكومة البحرينيّة واستمرت المهمة عشرين يوماً، عاد الوفدُ بعدها إلى جنيف، حيث قدَّم ونسبير تقريره إلى الأمين العام مشفوعاً باستنتاجات البعثة، وتوصياتها الختاميّة.

وفي جنيف، وقبل عقد الجلسة الخاصة بالتصديق، واستصدار قرار مجلس الأمن بشأن البحرين، كان الوفد البحريني، الذي سافر إلى هناك لحضور الجلسة كمراقب، كان يقوم بنشاطات مكثفة مع مندوبي الدول الأعضاء، وعقد الوفد المكون من رئيس دائرة الخارجيّة، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، والمستشار القانوني في الدائرة الدكتور حسين محمد البحارنه، إجتماعاتٍ مع أمين عام الأمم المتحدة، يوثانت، ومساعديه، والمسيو جاك كوسيكو موريز، مندوب فرنسا، الذي كان يرأس مجلس الأمن لتلك الدورة، كما عقد الوفد إجتماعاً مع المجموعة العربيّة في الأمم المتحدة، وتقرر على أثر هذا الاجتماع أن يقوم مندوب سوريا في مجلس الأمن، بالتعبير عن وجهة النظر العربيّة حول هذه القضية.

وفي ١١ مايو عام ١٩٧٠، عرض الامين العام تقرير ممثله الشخصي على مجلس الامن الدولي للمناقشة واصدار القرار. وفي مستهل الجلسة اشار رئيس المجلس الى غايات هذا الاجتماع قائلاً: «يجتمع المجلس اليوم بناءً على طلب مندوبي ايران والمملكة المتحدة، وذلك لبحث موضوع البحرين على اساس التقرير الذي قدمه الممثل الشخصي للامين العام». وبعد تلاوة التقرير، طلب الرئيس من اعضاء المجلس التصويت على مشروع قرار أُعِدَّ سلفاً بمعرفة الاعضاء. وقد جاء في نص هذا المشروع: «بعد الاطلاع على بيان الامين العام امام مجلس الامن بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٠، وعلى تصريحات مندوبي ايران والمملكة المتحدة، في خطابيهما الى المجلس بتاريخ ٩ و٢٠ مارس عام ١٩٧٠:

١- يُصادق مجلس الأمن على تقرير الممثل الشخصي للامين العام، الذي عُرض على المجلس، مشفوعاً بمذكرة من الامين العام بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٧٠ .

٢- يُرحب المجلس بالاستنتاجات والنتائج التي توصل اليها التقرير وخاصة تلك التي تؤكد بان الاغلبية الساحقه من الشعب البحريني ترغب في ان تنال الاعتراف بذاتيتها، ضمن دولة مستقلة وذات سيادة تامة حرة، وبحيث تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الاخرى»



سمو الشيخ عيسى بن سلمان ومحمد رضا بهلوي شاه ايران

وعند التصويت نال القرار المصادقة بالاجماع، ثم القى المندوبون الاعضاء كلمات دولهم التي تراوحت بين الترحيب، وبين الاشارة إلى ان طريقة الممثل الشخصي، بالتحقق من رغبات الشعب البحريني كانت مُخالفة للعرف المألوف لدى الأمم المتحدة. غير ان السيد يوثانت لم يتوان عن الرد على هذا القول، مؤكداً ان مهمته وطريقة تنفيذها تنسجمان تماماً مع الاجراءات المألوفة لدى المنظمة الدولية.

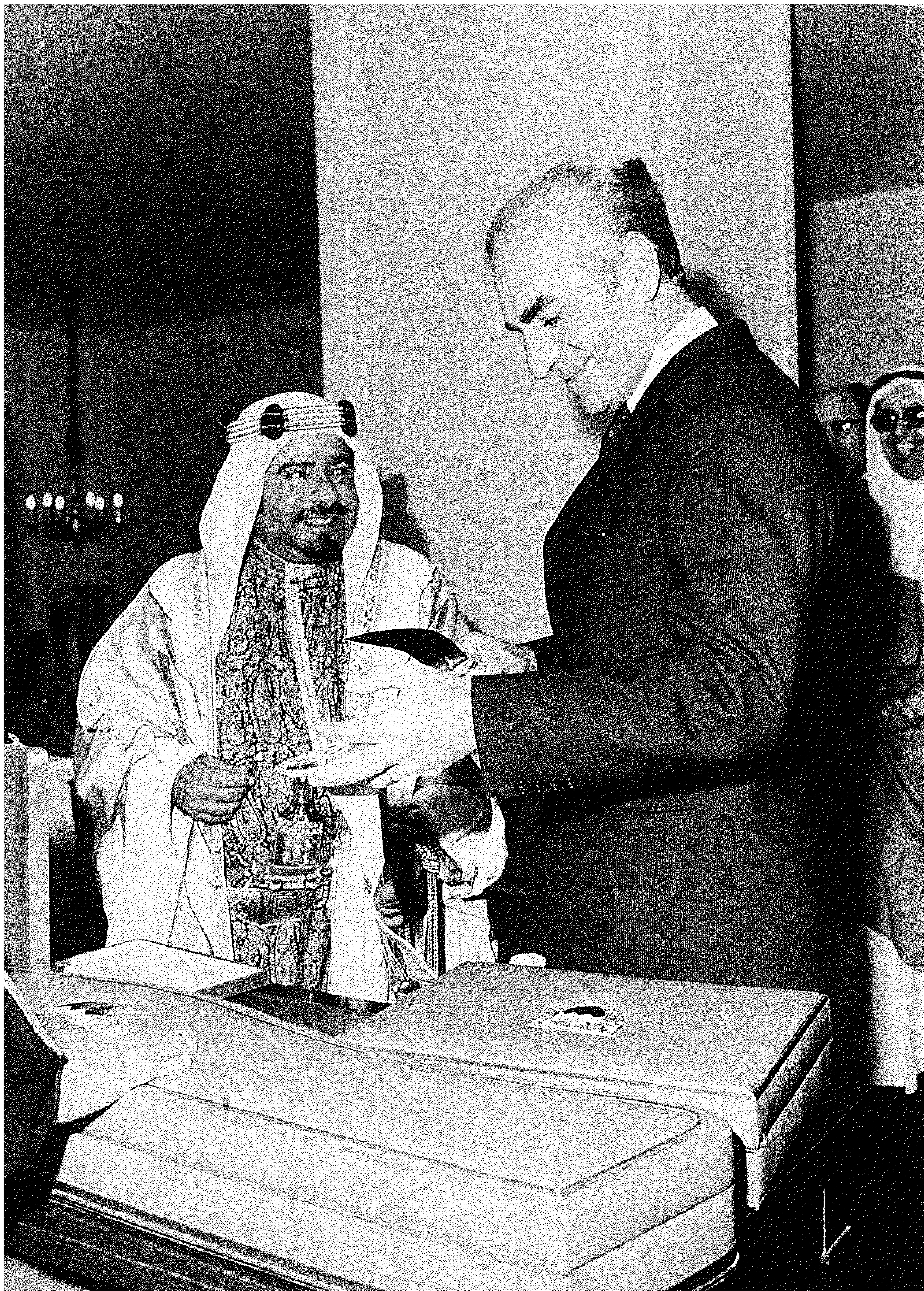
هكذا كانت تجرى المداولات المتعلقة بمستقبل البحرين، في الأمم المتحدة.. فيما كانت البحرين، ترقُبُ باعجاب حنكة رجالها المخلصين، الذين استطاعوا استقطاب تعاطف العالم، تجاه آمال البحرينيين، وحقوق بلادهم. أما على الصعيد العربي، فقد كان ثمة تعاطفٌ وجهودٌ عربيّة، تدعم القضيّة البحرينيّة، غير أن أحداثاً، أُخرى، عصفت بالمنطقة، جعلت الأضواء، تتجّه، بين حين وآخر، إلى حيث تجري هذه الأحداث. ففي ليبيا، قام عدد من الضباط الليبيين بانقلاب عسكريّ، أبيض، أنهى حكم آل السنوسي، وخلع الملك محمد إدريس، عن سّدة الحكم الملكي، ليتحول حكم البلاد، إلى النظام الجمهوري. وتسلم مقاليد الرئاسة في البلاد، الملازم «آنذاك» معمر القدافي، الذي رَفّع رتبته العسكرية إلى عقيد.

ولم تكد الأحداث، تهدأ في ليبيا، حتى كانت الأضواء، تتجه إلى الأردن، حيث اندلعت في سبتمبر عام ١٩٧٠، عمليات عسكرية، ومعارك دمويّة واسعة النطاق، بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية، التي دأبت ومنذ انتهاء حرب عام ١٩٦٧ - إلى ما انتهت اليه - على تشكيل مجموعات مُسَلَّحة، كانت تقوم بعمليات عسكرية انتقاميّة، ضد قوات الإحتلال الاسرائيلي في فلسطين. وكانت هذه العمليات، تنطلق من الأرض الأردنيّة، مما جعل الأردن هدفاً لتهديدات اسرائيلية مستمرة، وعمليات عسكريّة، وحربيّة، شاركت فيها الطائرات والمدفعيّة الاسرائيليّة، وأدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، تكبدها الجيش والشعب الأردني.

بدأت العمليات، فرديّة، على نحو ما، في عمَّان، غير أنها سرعان ما امتدت إلى المناطق المحيطة، وعدد من المدن الأردنيّة. واتسعت مساحات المعارك، التى أدت إلى سقوط المئات من القتلى والضحايا، واشتراك سوريا، في المعارك، ودخول جيشها إلى الأراضي الأردنيّة. وقد تداعت الدول العربيّة، إلى عقد إجتماع للزعماء العرب، في القاهرة، لمناقشة كيفيّة انهاء الحرب الأهليّة في

سمو الشيخ عيسى بن سلمان لدى استقبال جلالة شاه ايران لسموه في ايران

سمو الشيخ خليفة بن سلمان لدى استقبال جلالة شاه ايران لسموه في ايران



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يُهدي خنجراً عربياً لجلالة محمد رضا بهلوي شاه ايران

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وجلالة محمد رضا بهلوي شاه ايران

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في زيارة متحف المجوهرات الملكي في ايران

سمو الشيخ خليفة بن سلمان في ايران مع أمير عباس هويدا رئيس الوزراء واردشير زاهدي وزير الخارجيّة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان في مؤتمر صحفي لدى وصول سموه لمطار مهرباد بطهران في اول زيارة لمسئول بحريني لايران ١٩٧٠

الأردن، وإنقاذ القوات الفلسطينية من الإبادة والهلاك. وبعد اجتماعات، ومداولات عدّة، تم التوصل إلى اتفاق عربي، بنقل العناصر الفلسطينية المسلحّة إلى قواعد في سوريا وجنوب لبنان، على أن ترعى الحكومة الأردنيّة، عائلات المقاتلين الفلسطينيين، وتوفر لهم الرعاية الإجتماعيّة والصحية اللازمة.

لقد مثلت تلك الحرب الأهليّة، مرحلة من مراحل الذروة، في الآلام العربيّة، التي عانى منها الشعوب والقادة على حد سواء... ووصلت الآلام هذه، قمة الذروة، عندما وضعت أزمة قلبيّة شديدة، حداً لحياة الرئيس المصري جمال عبدالناصر، ولسنوات حكمه، التي بدأت رسمياً في ١٦ يناير عام ١٩٥٦، وانتهت مساء ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ .

وكما أقلق البحرين، ما كان يحدث من معارك دامية، في الأردن، بين الأخوة العرب... فقد آلمها فقدان الزعيم العربي، جمال عبدالناصر، الذى ترتب على وفاته، شمول الحزن، كافة أرجاء البحرين، التي شاركت بقية الدول والشعوب العربيّة، الحداد الرسمي والشعبي، على الفقيد الكبير، كما كان صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله، في مقدمة القادة، الذين وصلوا القاهرة للتعزية باسم البحرين، والمشاركة بتشييع جثمان الزعيم الراحل.

الاستقلال وقيام الدولة

حتى عام ١٩٧١، لم تكن البحرين نالت استقلالها الكامل، والتام.. صحيح أن جهود صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد وانجاله اصحاب السمو الشيخ عيسى والشيخ خليفة أبقت البحرين كدولة وكيان على مسافة مأمونة من التدخلات البريطانية المتعلقة بالقرارات السياسية العليا، إلا أن ذلك لم يكن يكفي للتعبير عن آمال وطموحات القيادة الحاكمة والشعب. ومع صباح اليوم الرابع عشر من شهر أغسطس عام ١٩٧١، كانت كل البحرين، والشرفاء في مختلف أنحاء العالم العربي، ينتظرون البيان الهام، الذي كانت ستبثه إذاعة البحرين، ومن دار الحكومة التى كانت شهدت خلال الأيام السابقة، اجتماعات حثيثة ومحاورات ونقاشات مكثفة بين رجالات الدولة، تمهيداً لهذا اليوم الأغر... من دار الحكومة حيث مقر سمو الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس مجلس الدولة إنطلقت الكلمات التى لطالما كانت حلماً بحرينياً وعربياً على مدى سنوات عديدة... وكان مطلق هذه الكلمات سمو الشيخ خليفة بن سلمان الذي جاهد جهاد الابطال لإيصال البحرين إلى هذه اللحظة التاريخية الباهرة في ظل قيادة شقيقه المغفورله سمو الشيخ عيسى بن سلمان طيب الله ثراه.



الجماهير البحرينية خرجت إلى الشوراع تعبيراً عن حزنها على وفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وعدد من الوزراء مع الزعماء العرب في جنازة الرئيس المصري جمال عبدالناصر

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يضع باقة من الزهور على قبر الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في حفل توقيع انهاء المعاهدات البريطانية مع البحرين

« بسم الله الرحمن الرحيم... إن البحرين الدولة العربية المسلمة، التى تؤمن بالوحدة العربية، كضرورة قومية مُلحّة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة، والمصير العربي المشترك... قد عملت بجد وإخلاص وسعت جاهدة في سبيل تحقيق قيام اتحاد الامارات العربية على مدى الثلاث سنوات الماضية. وذلك منذ أن اشتركت حكومة البحرين مع جاراتها الامارات العربية في التوقيع على اتفاقية مشروع اتحاد الامارات العربية، الموقعة في إمارة دبي في ٢٧ فبراير عام ١٩٦٨، وبدافع من ايماننا المطلق بضرورة قيام هذا الاتحاد للامارات العربية، واستكمال شكله الدستوري الصحيح النابع من صميم تطلعات وآمال الشعب في هذه المنطقة. ورغبة منا في أن تشُاد ركائز هذا الاتحاد المطلوب على أسس ومبادىء متينة وقوية تكفل له البقاء والتطور، ولشعب المنطقة الكرامة والرفاهية والتقدم، فإن حكومتنا قد ركزت في محادثاتها الطويلة على مبادىء أساسية نادت بها في كل اجتماع أو مؤتمر حضرته خلال السنوات الماضية.

وأضاف سموه: « ... نتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في بديل يصون لنا كياننا واستقلالنا، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن التاريخي في ١١ مايو عام ١٩٧٠ الذي أكد بصورة قطعية ومبادرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحّرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى.... وعلى ضوء هذا القرار التاريخي للمنظمة الدولية، والذى يُجَسّد رغبات شعب البحرين الوطنية، وتطلعاته نحو المستقبل، ونظراً لأن المساعي المشكورة لوفد الوساطة السعودي الكويتي، لم تؤد فعلاً إلى قيام الاتحاد المنشود، وحيث أننا بدافع من رغبات وتطلعات شعبنا التى تنسجم مع المصلحة القومية العليا لشعوب دول وامارات هذه المنطقة الحيوية، من حيث تطلعها جميعاً إلى المحافظة على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة في جو من الأخوة والسلام وحسن الجوار.. فعليه... ومن أجل هذا كله، وبعد المشاورات الأخوية والودية التى أجريناها مع شقيقاتنا الكبرى وجاراتنا في الخليج، قررنا أن نعلن في هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات التالية:

اولاً: انهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التى تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية. وعليه فقد بوشر فعلاً بالانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين.

ثانياً: إن البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها، وإن لحكومتها دون غيرها حق تصديق شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يتراس احدى جلسات مجلس الوزراء

اول مجلس للوزراء برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

ثالثاً: التقدم فوراً بطلب إنضمام دولة البحرين إلى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

رابعاً: الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الاسلامية الصديقة ومن دول العالم الأخرى الاعتراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة».

بهذه الكلمات المختصرة والهادئة.. الواثقة، وضع سمو الشيخ خليفة نهاية عصر كامل من التبعية، وجدت البحرين نفسها مجبرة عليه... وبهذه الكلمات رسم الشيخ خليفة ملامح الآتي لمستقبل البحرين كدولة عربية حرة مستقلة ذات سيادة مطلقة على نفسها وشعبها وارضها ومقدراتها.. وحقق بذلك الحلم الذى توارثه البحرينيون خلفاً عن سلف، والحلم الذى عمل سمو الشيخ سلمان بن حمد وبعده سمو الشيخ عيسى وسمو الشيخ خليفة على تحقيقه وإهدائه للبحرين.

المرسوم الأول

في اليوم التالي صدر المرسوم الأول عن أمير البلاد المفدى كحاكم لدولة عربية مستقلة استقلالاً تاماً.. وحمل المرسوم الرقم (١) لسنة ١٩٧١ . وجاء في المادة الأولى منه: يكون الاسم الرسمي لامارة البحرين وتوابعها « دولة البحرين» وفي المادة الثانية: يكون اللقب الرسمي لحاكم البحرين وتوابعها «أمير دولة البحرين».

في المرسوم الثاني أَنشأ سمو أمير الدولة مجلساً يخلف مجلس الدولة يسمى «مجلس الوزراء» يرأسه رئيس يسمى « رئيس مجلس الوزراء» فيما يسمى أعضاء المجلس «وزراء» وتسمى دوائر الحكومة الحالية «وزارات»

وفي مساء الأربعاء ١٨ أغسطس ١٩٧١، عقد مجلس وزراء دولة البحرين أول إجتماع في تاريخه حيث ترأس الإجتماع سمو الشيخ خليفة الذى ناقش مع المجلس الأمور المترتبة على اعلان استقلال البحرين، وما سوف تتخذه الدولة من خطوات لضمان تحقيق ذلك فعلياً، وتكريسه على آرض الواقع.

إن الخبرة التى كرست دراية وسياسية سمو الشيخ خليفة، هيأته ليكون خير من يتولى مهام الإدارة التنفيذية في مثل هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البحرين... وعليه فقد باشر سموه، إعداد أول دستور للبحرين. ولتحقيق هذه



سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية يتلقى التهنئة من سكرتير الامم المتحدة بقبول البحرين عضواً في هيئة الامم المتحدة.

الاستعرض الذي اقيم بالاحتفال بيوم الاستقلال في البحرين ١٩٧٢

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى في منصة العرض لاستعراض يوم الاستقلال ١٩٧٢

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى في قصر القضيبية

الغاية بدأ سموه مشاورات واجتماعات يومية مع عدد كبير من رجالات البلاد وخبراء الدستور والقانون في عدد من الدول الصديقة والشقيقة، وطلب سموه من جميع أصحاب الخبرة والرأي الاشتراك في هذه المشاورات الديمقراطية. حيث شاركت الصحف بدورها من خلال نشر الموضوعات والتحليلات الصحفية، وآراء المواطنين وبما يشبه استفتاء عاماً لمختلف فئات الشعب، رَصَدَ رغبات أفراده وطموحات أبناء البحرين لرؤية الدولة التى يحلمون بها.

كان ثمة قضايا عديدة يجب إقرارها قبيل الوصول إلى صياغة الدستور وكان لابد من تكريس المبادىء التى سيقوم عليها هذا الدستور. وكانت ثمة نماذج عربية وخليجية سابقة يمكن أن توضع قيد التطبيق في دولة البحرين الفتية... ولذلك فقد أثيرت مجموعة من التساؤلات حول آلية وضع الدستور وماهي المؤسسة التى ستأخذ دور وضع هذا الدستور... هل هي مجلس تأسيسي كما حدث في الكويت عام ١٩٦١، ام هيئة مكلفة من السلطة التنفيذية، ام هيئة تشريعية ذات سلطة ؟

وقد شارك الجميع في هذه المشاورات، وكان في مقدمتهم سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان.. وقُدمّت على بساط البحث عدة اقتراحات وأساليب منها:

١- تشكيل لجنة متخصصة تضم خيرة الكفاءات الوطنية القانونية والدستورية والمثقفين لوضع المبادىء الأساسية للدستور، وصياغة مواده. ثم يُصار فيما بعد إلى إيجاد تمثيل نيابي تشريعي، تُطرح هذه الصيغة عليه للتصويت عليها واقرارها.

٢- إيجاد مشروع صياغة أوليّة للدستور وطرحه أمام فئات الشعب، بما يشبه الاستفتاء العام الذى يشترك فيه أفراد الشعب، ليس بالتصويت فحسب بل بالمساهمة باعداد واقتراح مواد هذا الدستور بصيغتها النهائية.

٣- تقوم السلطة التنفيذية باقتراح مشروع للدستور، يُطرح عبر وسائل الاعلام للتصويت المباشر من أفراد الشعب.

٤- انتخاب مجلس استشاري يقوم بوضع صيغة مشروع للدستور، وتشكيل هذا المجلس من السياسيين والمفكرين البارزين وأصحاب الخبرة، في مختلف مؤسسات الدولة. ثم يطرح هذا المشروع على الرأي العام، لإقراره مُؤَسَّسياً وشَعبياً.

لقد كنا اشرنا فيما سبق إلى ما مرت به البحرين من ظروف سياسية، كان لها تأثيرات إقتصادية وإجتماعية حساسة على البحرين الدولة والشعب.

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وجلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني "ولي عهد دولة قطر آنذاك"



سمو الشيخ خليفة بن سلمان وجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتوسط جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية
وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي

ولذلك فقد كان ثمة إجماع لدى مختلف فئات وطوائف الشعب، على أن أهم مرتكزات المرحلة المقبلة، يجب أن تُؤسِّس لإيجاد بنية إصلاح إجتماعي واقتصادي يقوم عليها الدستور، ويعمل على ترسيخها وصياغتها. وفي تلك المرحلة من تاريخ البحرين كانت هناك أنظمة عديدة تحكم المسار الاقتصادي العالمي، فثمة الشيوعية، والرأسمالية، واقتصاد السوق الحر، إلى غير ذلك. وكان الإجماع في البحرين على اعتماد اقتصاد السوق الحر. غير أن تنفيذ هذا المبدأ بكافة متطلباته وقواعده كان أمراً مستحيلاً بالنسبة لدولة نامية فتية، تعتمد في كل إنجازاتها ومشاريعها على الحكومة. ولمّا كان الاقتصاد الحر مبدأ عالمياً أثبت جدواه، ونتائجه البَناءه، لذلك فقد حاز على رضا واعجاب سمو الشيخ خليفة الذى رأى فيه اسلوباً حضارياً طموحاً، لإرساء قواعد دولة غنيّة، ذات اقتصاد قوي. غير أن ذلك لم يكن من السهل تطبيقه فثمة ظروف قاهرة حالت دونه منها:

١- غياب الرقابة على الأسعار، وعدم وجود آلية تحكم هذه الأسعار، والحاجة إلى قوانين لترسيخ هذه الرقابة.

٢- الاعتماد على الدولة في اقامة مشاريع الخدمات التى تفيد تطور المجتمع ككل... ففي الوقت الذى كانت فيه البحرين بأَمَسِّ الحاجة لمثل هذه المشاريع الخدماتية العامة كانت طبقة التجار والمستوردين تعمل على معارضة قيام الدولة بالدخول المباشر إلى السوق. ولذلك فقد وجد اقتراح الحكومة بانشاء الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير موقفاً متصلباً من طبقة التجار وقطاع المال والاعمال في البحرين... غير أن هذا الموقف بدأ يتضاءل شيئاً فشيئاً أمام إصرار سمو الشيخ خليفة بن سلمان على إقناع أبناء هذا القطاع بفائدة الشركة للبحرين كدولة وكيان وشعب.

٣- عدم وجود أنظمة للعمل والعمال، وقوانين للخدمة العامة، والضمان الاجتماعي... وفي نفس الوقت عدم التزام الشركات الأجنبية بتشغيل أعداد كافية من المواطنين، ونفوذ هذه الشركات الكبرى في مواجهة الحكومة الفتية.

وعموماً.. فقد كانت كل هذه الخصوصيات والظروف مأخوذة بعين الاعتبار عند بدء التفكير بوضع أسس دستورية لصياغة مواد الدستور في البحرين.. وعلى هذا الأساس لجأت الدَّولة إلى الاستعانة بالخبير الدستوري لمجلس الأمة الكويتي الدكتور عثمان خليل عثمان، الذى كُلِّفَ بأن يكون مستشاراً لهيئة مكونة من أربعة وزراء مهمتها إعداد مشروع أوَليّ للدستور. على أن يكون هناك، مرحلة أخرى سيمر بها مشروع الدستور هي العرض على مجلس الوزراء، لمناقشته قبل إيصاله إلى المرحلة الثالثة، حيث سيعرض على المجلس



سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

التأسيسي، الذى بدوره استمر في مناقشة المشروع ابتداءاً من ديسمبر ١٩٧٣ وحتى يونيو ١٩٧٥ . وحتى تكون هذه الخطوات شرعية، فقد تطلب ذلك إصدار مرسوم أميري يقضي بتشكيل مجلس لإعداد الدستور، ثم إصدار مرسوم آخر يُعنى بأحكام انتخاب المجلس التأسيسي، الذى مَثّل أول مؤسسة تشريعية منتخبة في تاريخ البحرين.... وكان لذلك قصة جديرة بالتسجيل.

فبعد أن استقر رأي سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان على آلية إقرار الدستور، من خلال المشاورات التى أجراها سمو الشيخ خليفة بن سلمان وأدارها بحنكة ودراية، صدر المرسومان الأميريان السالف ذكرهما.. وبدأت الاستعدادات لتشكيل المجلس التأسيسي بالانتخاب المباشر.

وفي الأول من ديسمبر عام ١٩٧٣ بوشر بعملية الانتخاب في أجواء منظمة وهادئة، وفق نظم دقيقة وإقبالٍ شعبي عارم... وكانت تلك الانتخابات هي البداية الحقيقيّة لمرحلة الديمقراطيةً الحرة، ومرحلة دور المجالس التشريعية، في المشاركة بالحكم من خلال سلطتها الدستورية والشعبية. ولقد شهد العالم كله من خلال مراقبيه ومراسلي وكالات الأنباء الذين توافدوا إلى البحرين لتسجيل هذا اليوم التاريخي من عمر هذه الدولة الفتية... شهدوا بديمقراطية الانتخابات وحيادية الدولة، وحرية التعبير التي سادت أجواء الانتخابات، التي أُعدت وفق نظام قسَم الدولة إلى ثماني مناطق انتخابية، أفرزت هذه المناطق بالتالي أعضاء شكلوا جسم المجلس التأسيسي في البحرين.

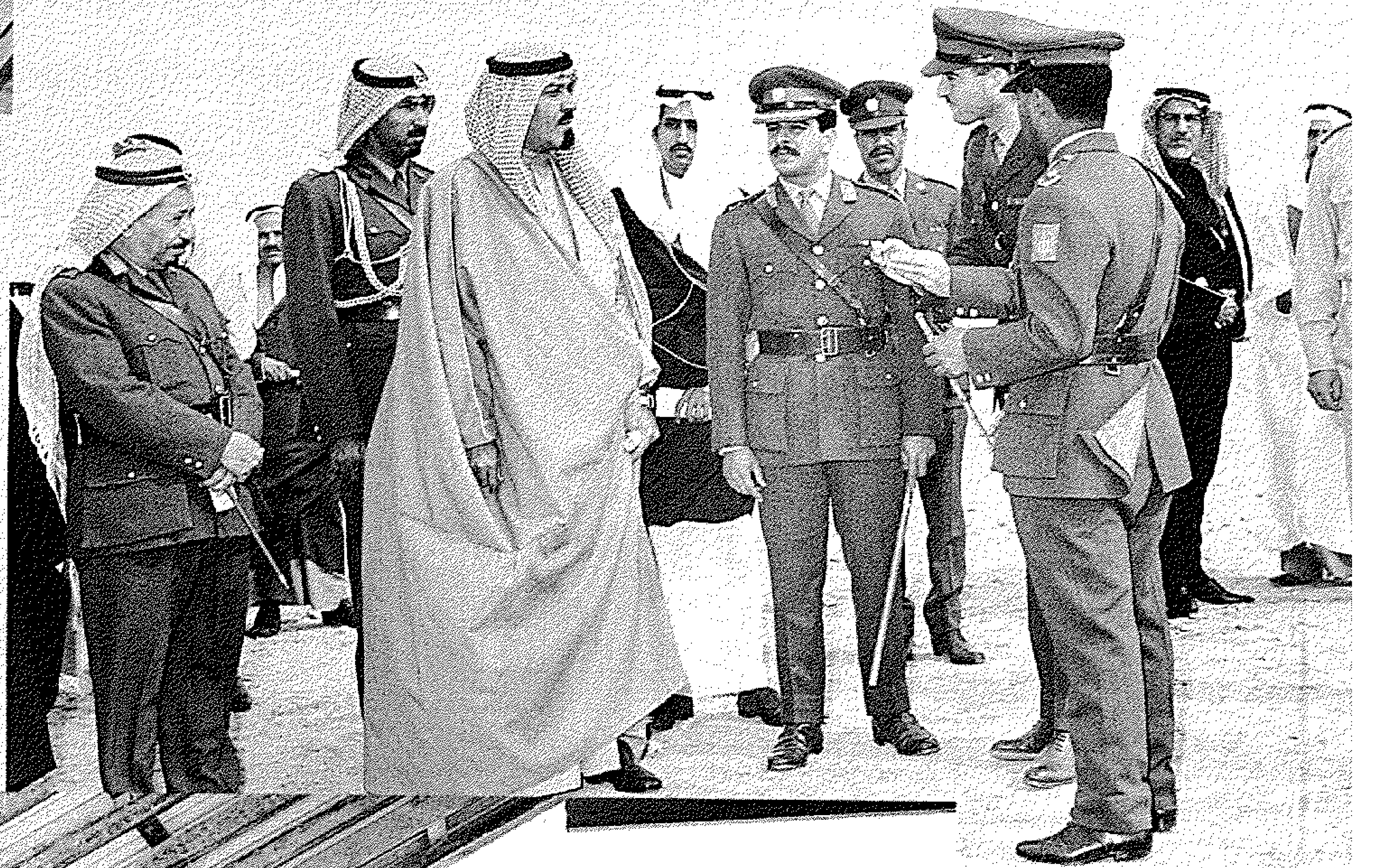
وبعد نجاح العملية الانتخابية تقرر عقد الدورة الأولى للمجلس، وافتتاحه في يوم السبت ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٣ . وحتى يحين موعد انعقاد الدورة سنعرج واياكم على حلم بحريني، كان يتشكل شيئاً فشيئاً، ألا وهو قوة دفاع البحرين. وقائدها سمو الشيخ حمد بن عيسى.

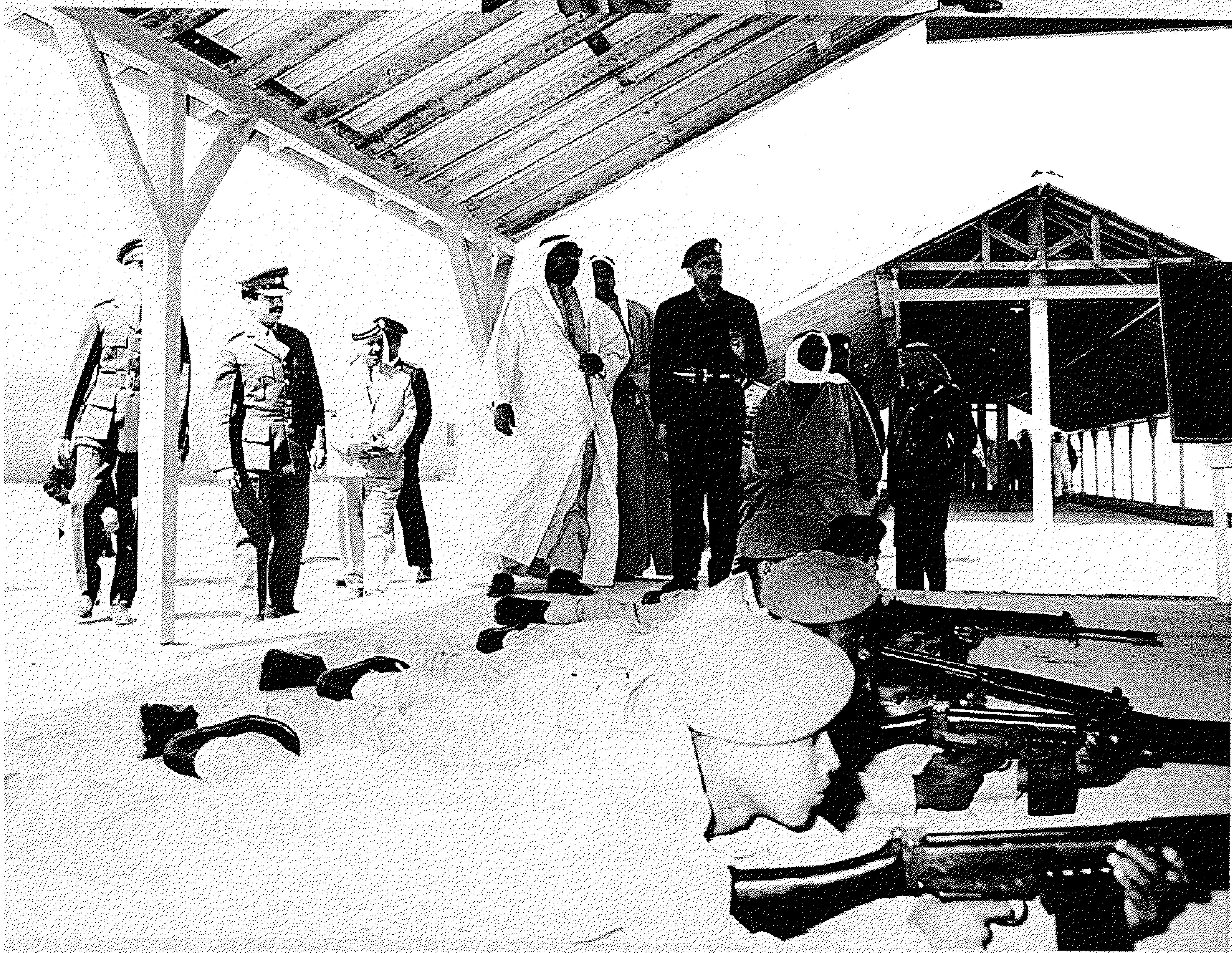
دولة المؤسسات

لقد ورثت الوزارة الجديدة، ما كان يُعرف بمجلس الدولة، وهو المؤسسة التنفيذية الأولى في البلاد، وكانت قد تشكلت في التاسع من يناير عام ١٩٧٠، برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان، فيما كان سمو الشيخ حمد بن عيسى، عضواً، ورئيساً لدائرة الدفاع.



سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
وصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن
عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي في
جولة على منشآت قوة دفاع البحرين





سمو الشيخ حمد بن عيسى
آل خليفة وسمو الشيخ
سعد العبدالله ولي العهد
الكويتي في جولة على
منشآت قوة دفاع البحرين

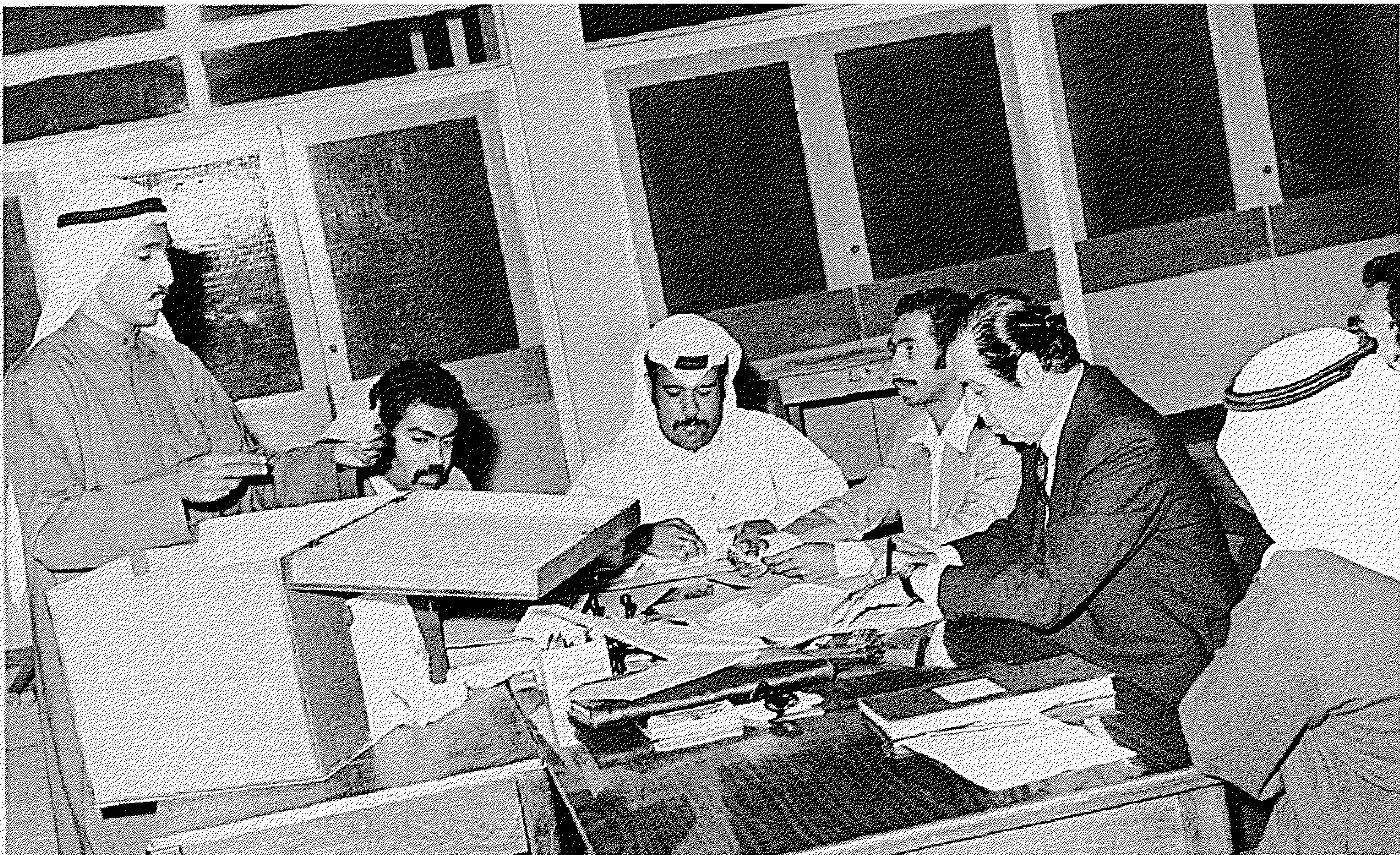
وفي تشكيل الحكومة- الوزارة، الجديدة أنيطت مسؤولية وزراة الدفاع، بسمو الشيخ حمد بن عيسى، الذي جمع اليها القيادة العامة لقوة دفاع البحرين. ومن خلال هذين المنصبين، البالغي الأهميّة، عمل سموه، على اكمال المسيرة التي كانت حُلماً يُداعب خاطره، وأمنية مُكرَّسةٍ في وجدانه، وهي إهداء البحرين، جيشاً من أبنائها، مُدرباً، وخبيراً، وقادراً على الدّفاع عنها، والمشاركة في مسيرة بناء الدولة.

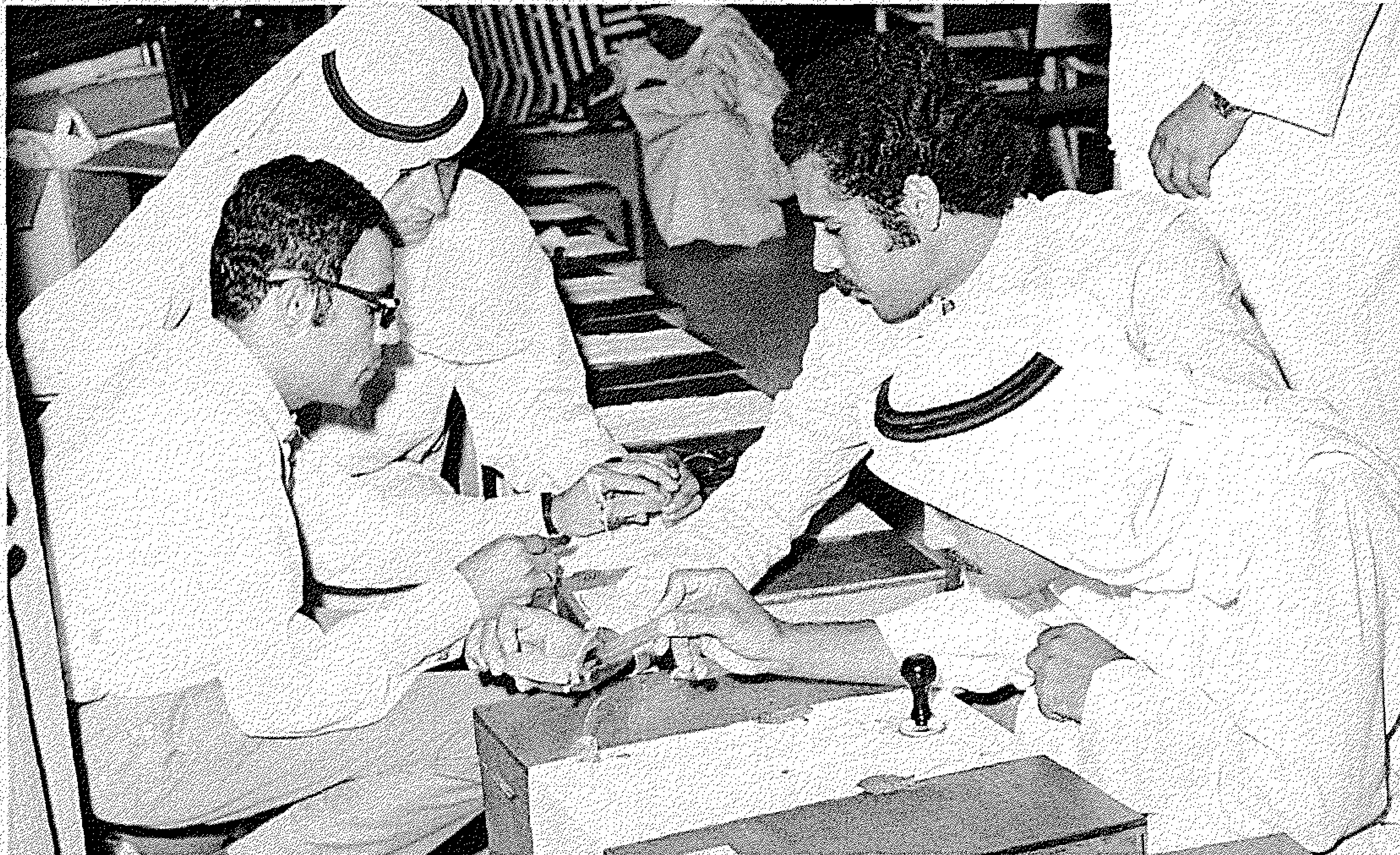
وعند تلاوة قصة قوة دفاع البحرين، ستطالعنا، أولاً شخصيّة سمو الشيخ حمد بن عيسى، الذى حمل على كاهله مسؤولية بناء هذه القوة، غير عابىء بالصعاب، ومتحدياً كل العراقيل التي كانت بريطانيا، تضعها في سبيله، إضافة لعراقيل أخرى، محليّة. ولإدارك ماكان يعتمل في خواطر سمو الشيخ حمد وهو يباشر تأسيس قوة الدفاع، ينبغي أن نشير إلى أن سموه، لم يعتبر خصوصيته كولي للعهد، وابن لأمير البلاد، كافية ليكون على رأس هذه القوة، بل أعد نفسه، إعداداً مُكثفاً، ليكون جندياً مُحترفاً خبيراً، فالتحق بكلية القيادة والأركان في كنساس، والكلية الصناعية للقوات المسلحة في واشنطن، في نفس الوقت، وكان ذلك في ٢١ يونيو عام ١٩٧١ .

وفي ٣١ مايو عام ١٩٧٢، نال سموه الدبلوم الوطنية، في الإدارة العسكرية، ثم تخرج بدرجة الشرف، من كلية القيادة والاركان في ٩ يونيو عام ١٩٧٣، ليكون قائداً عسكرياً محترفاً، وجندياً ميدانياً، من جنود الوطن الذين نذروا أنفسهم من أجل البحرين.

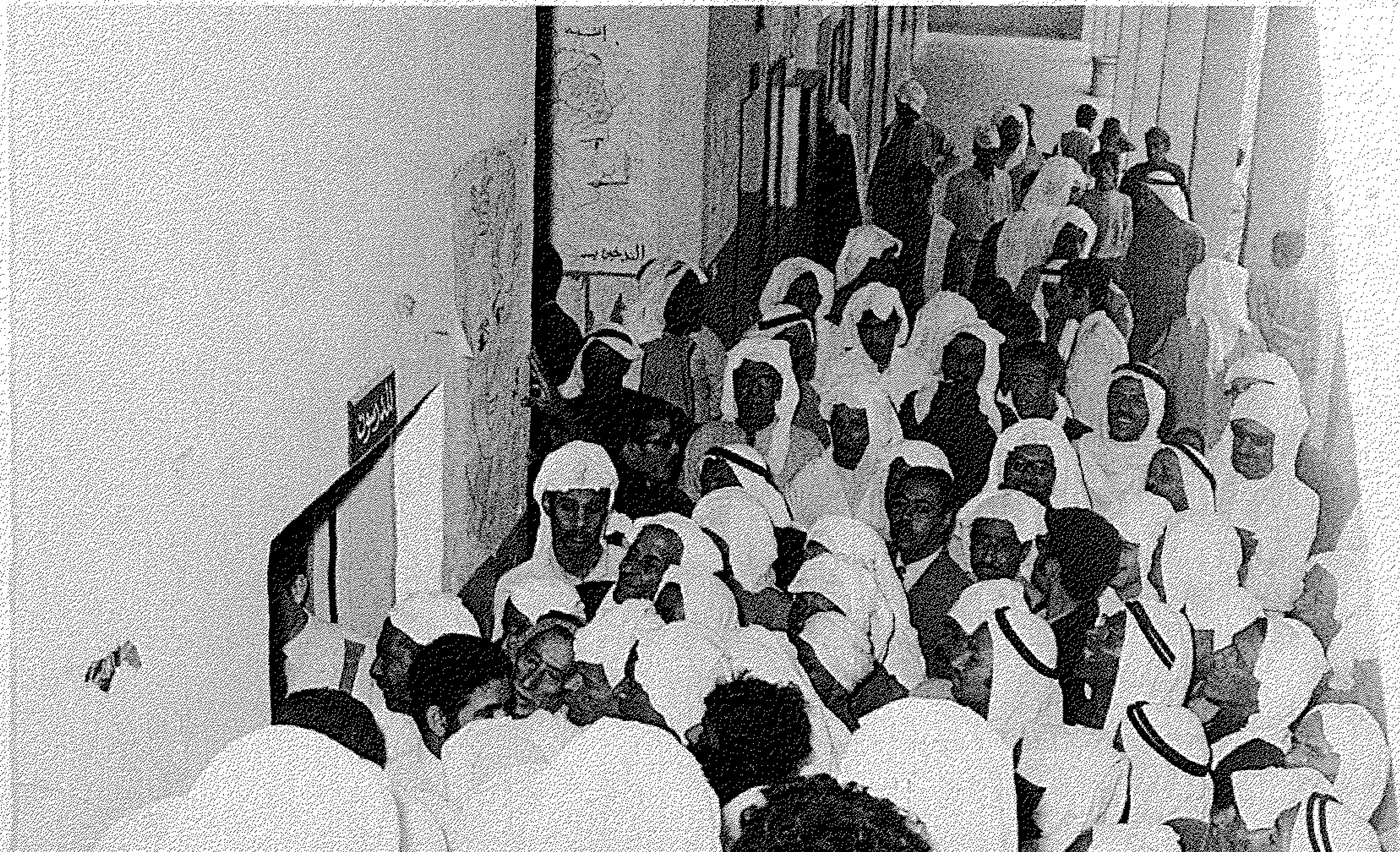
وقد أراد سموه، للقوة، دوراً لا يتوقف فقط، في ميدان التدريب والرماية، والمهمات العسكرية المباشرة، بل اراد لها دوراً وطنياً تنموياً، فكانت منذ إنشائها، شريكاً دائماً في الانجازات التنموية، للوطن. وليكون نموذجاً لجنده، ورفاق السلاح، الذين بدأوا معه الدرب، أو انضموا إلى قافلته الخيِّرة، التفت سموه، إلى واجبات عدة، إلى جانب واجباته العسكرية، فمن خلال إهتمامه بالتاريخ بشكل عام، وتاريخ المنطقة والبحرين، بشكل خاص، أمر سموه بجمع الوثائق المتعلقة بهذا التاريخ، من مختلف جهات الأرض، فكانت هذه نواة لمركز الوثائق التاريخيّة، الذي أمر سموه بتاسيسه عام ١٩٧٨ .

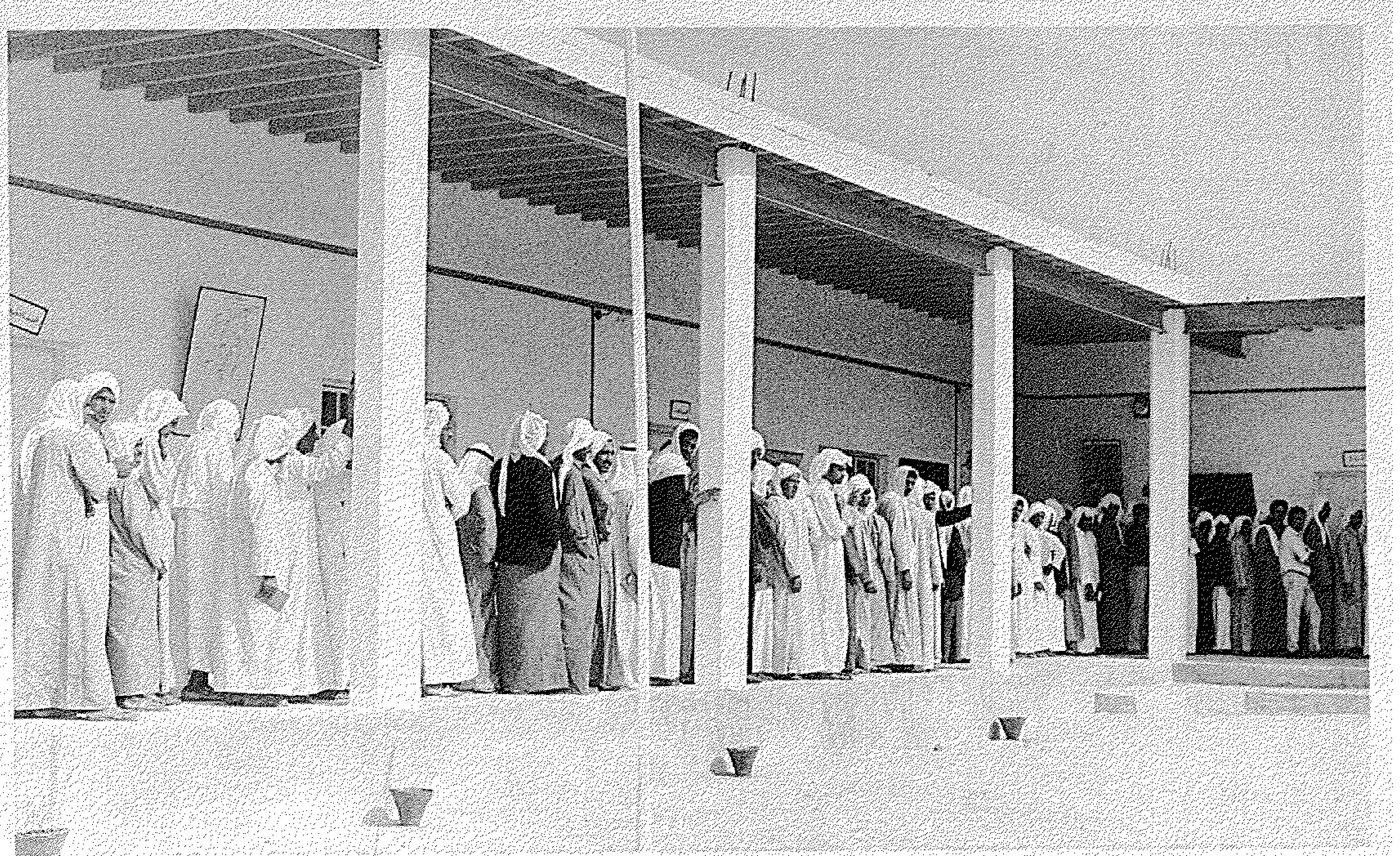
ولارتباط الجندية، بالجسم السليم والشباب، أبدى سموه إهتمامات واضحة بجيل الشباب، وعمل على ايجاد البرامج الراعية لهذا الجيل، ولمس سمو الشيخ عيسى بن سلمان، هذا التوجه من ولي عهده، وفلذة كبده، فأكبر فيه

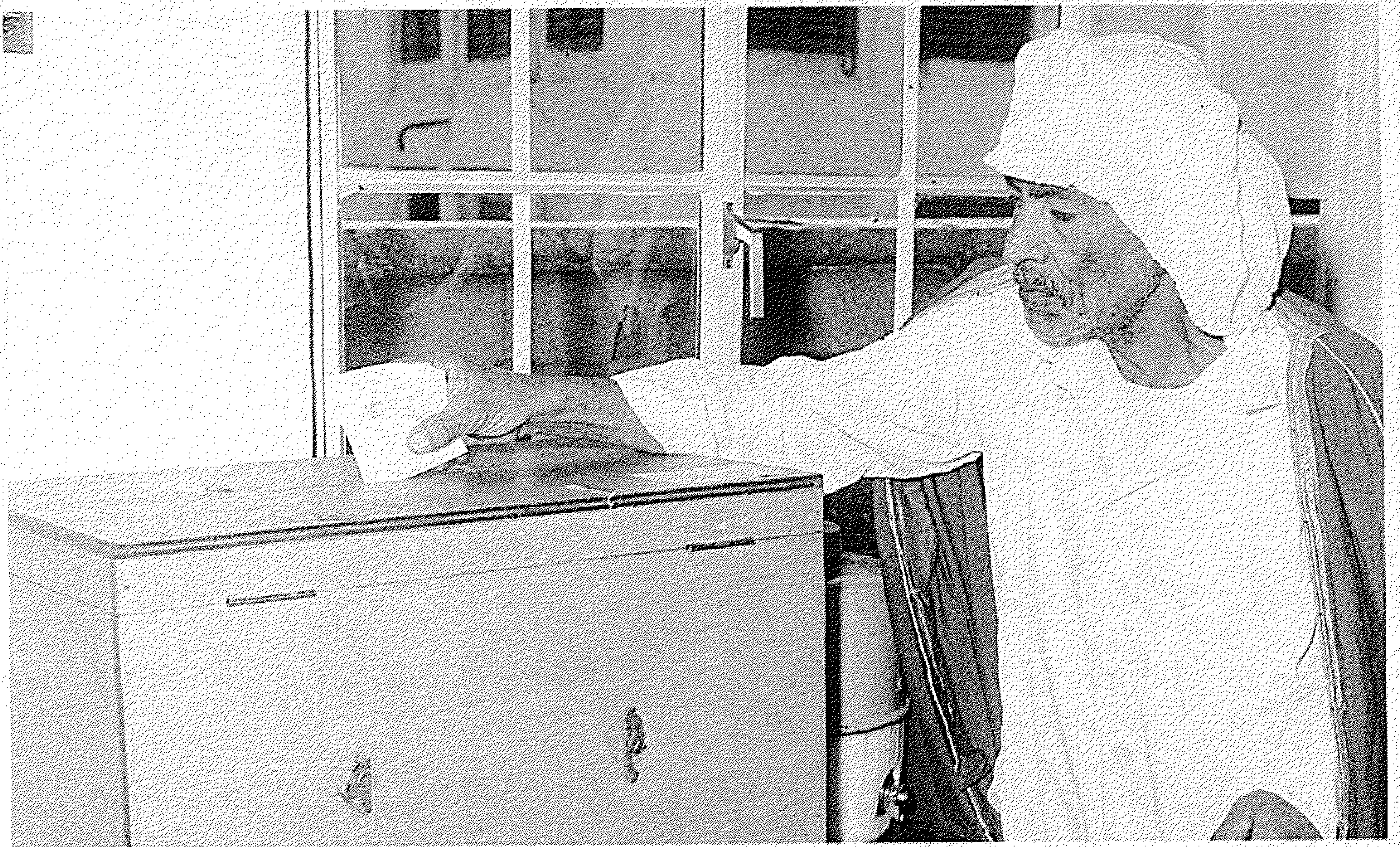




عمليات التصويت
لانتخابات المجلس
التأسيسي







عمليات التصويت
لانتخابات المجلس
التأسيسي



هذه الروح، وعبر عن ذلك بالمرسوم الأميري الذي صدر عام ١٩٧٥، بتأسيس المجلس الأعلى للشباب، وإيلاء مهمام رئاسة المجلس لسمو الشيخ حمد.

كما عمل سموه على انشاء اسطبل الخيل الأميري، مبدياً إهتماماً شفيفاً لتوثيق سلالات الخيول الأصيلة في البحرين، وايلاء الفروسيّة الاهتمام الذي تستحقه. أما فروسيّة الجو، فقد أولاها سموه رعاية واهتماماً، عبر فيهما عن همّة عالية جداً، إذ التحق بنفسه، وإبان كان في خضم مسؤولياته العديدة، بدورات الطيران، وتخرج منها في ١٤ يناير طيّاراً محترفاً. ثم باشر سموه بعد ذلك، تأسيس سلاح الدفاع الجوي البحريني.

وإلى ذلك كله، رعى سمو الشيخ حمد بن عيسى الأفكار الأوليّة، والخطوات الأولى، لإنشاء مركز البحرين للدراسات والبحوث، وهو المركز، الذي عبر عن إيمان سموه بالعلم، والبحث، والدراسة، إذ شغل سموه منصب رئيس المركز مشاركاً في نشاطاته، وندواته. ومولياً إياه رعاية خاصة.

لقد آمن سموه، منذ طفولته، أن القوة العسكرية، لاتكمن فقط بتدريباتها القتالية، بل بما تحمله من علم ومعرفة، وثقافة، وتقنية، فعبر عن كل ذلك بهذه الانجازات، والاهتمامات، التي ترافقت مسيرتها، جنباً إلى جنب مع مسيرة قوة دفاع البحرين. فالبحرين القوية، كما يراها سموه، هي البحرين المتعلمة، الباحثة، المفكرة، الشابّة، المتطورة.

كان يوم السبت ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٣، اليوم الذى دخلت فيه البحرين فعلياً ورسمياً إلى مرحلة دولة المؤسسات التشريعية... ففي هذا اليوم كان إفتتاح دورة المجلس التأسيسي الذى شَرّفه بحضوره سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وسمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وسمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (ولي العهد ووزير الدفاع آنذاك) وأصحاب السمو والسعادة الوزراء، والوجهاء، والاعيان، وضيوف من مختلف الدول الشقيقة والصديقة.

بدأ الحفل في الساعة العاشرة والنصف بتلاوة آيات كريمة من القرآن العظيم، ثم أعلن سمو الأمير الراحل افتتاح المجلس قائلاً: « باسمه تعالى وعلى بركة من لَدُنهُ، افتتح المجلس التأسيسي المنوط به إعداد دستور البلاد»

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبلان رئيس واعضاء المجلس التأسيسي

جلسة للمجلس التأسيسي في مبنى بلدية المنامة

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبلان رئيس واعضاء المجلس التأسيسي

عمليات التصويت لانتخابات المجلس التأسيسي

والحقيقة أن هذا المجلس كان رائداً في دوره، ولقد أدى واجبه المنوط به على أكمل وجه... وربما كان من المناسب بل من الواجب، أن نشير فيما يلي إلى بعض المداولات التى شهدها هذا المجلس لنسجل لأبناء البحرين الذين لم يعاصروا تلك المرحلة صورة عن تلك الآفاق الديمقراطية:

في بداية شهر يناير عام ١٩٧٣ وأثناء مداولات المجلس في قضايا الدستور أثارت «الكتلة الدينية» في المجلس قضيةً خلافيةً هي تفسير كلمة «المواطنين» التى وردت في العديد من نصوص ومواد الدستور. وقد رأت الكتلة أن كلمة « المواطنين» يجب أن تُحصر فقط بالذكور، دون الإناث، إذا لا يجوز للمرأة أن تشارك في الحياة العامة وأن يكون لها دور في الإنتخاب وغيره. وبعد مداولات كانت تشهد بين فترة وأخرى إرتفاع وتيرة النقاش، قدم عشرة من الاعضاء مذكرة لرئيس المجلس بهذا الصدد، قرأها أمين سر المجلس وجاء فيها: «يُقرأ تفسير البند (هـ) من المادة الأولى من مشروع الدستور بنص البند (هـ) من المادة الأولى نفسها، والتى تَنُصُّ: « للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور، وللشروط والأوضاع التى يبينها القانون... » وهذا النص صريح وواضح ولا يحتمل أي تفسير خلافاً لما قصده. بحيث أنه يستهدف جميع البحرينيين من غير تمييز ولا تفريق، ويخاطب البحرينيين فقط دون غيرهم من مواطني الدول الأخرى القاطنين في البحرين، ولا يتمتعون بجنسيتها. كما أن النص يذكر لفظ « المواطنين» ولم يحدد جنس المواطن كما حدث عندما صدر المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي - البند (أ) من المادة الأولى الذي يذكر أن لكل بحريني من الذكور بلغ من العمر عشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب.

وبالرغم من هذا الوضوح وبالرغم من هذه الحيثيات التى أوردتها مذكرة الأعضاء العشرة، فقد احتاج مجلس الوزراء أن يتقدم من أعضاء المجلس في الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٣ بمذكرة تفسيرية لبعض أحكام الدستور كان منها البند (هـ) من المادة الأولى.

لقد بدا واضحاً أن المجلس ينقسم من حيث آراء أعضائه وإجتهاداتهم إلى فريقين:

الفريق الأول: ولايزيد أعضاؤه عن ستة، كانوا يمثلون التيار الأصولي المتّدين، ويقوده الشيخ عيسى قاسم، والملا حسن زين الدين.

الفريق الثاني: وكان هذا تيار الشباب الذين حاولوا أن يحافظوا على



سمو الشيخ عيسى بن سلمان يتسلم نسخة من دستور البحرين من سمو الشيخ خليفة بن سلمان
والاستاذ ابراهيم العريض رئيس المجلس التأسيسي

نصوص الدستور وتفسيراتها بعيداً عن أية إجتهادات طائفية أو أوصولية. وكان هذا التيار مُمّثلاً في: علي الصالح، رسول الجشي، جاسم مراد، عبدالعزيز الشملان، عبدالعزيز الراشد، خليفة البنعلي، خليفة المناعي، علي سيار، قاسم فخرو.

وإذا ما وضعنا التيار الديني في أقصى اليمين فيمكن أن يكون موضع تيار الشباب «الليبرالي» في أقصى اليسار، وبالتالي فإن موقع الحكومة ممثلة بوزرائها كان متوسطاً بين الفريقين.

وتتابعت جلسات المجلس، حافلة بالكثير من الحوارات الوطنيّة، والطروحات التي وإن تناقضت، أو اختلفت، ففي جو ديمقراطي، وفضاء من الحريّة، يكفل للجميع فرصة المشاركة في وضع دستور البلاد. وكان سمو الشيخ عيسى بن سلمان، يراقب ما يجري، بعين وإحساس الكافل لهذه الحريات، والحارس لها، ويتابع ما يتداوله أعضاء المجلس، والحكومة، وأفراد الشعب، برعاية كبيرة، فيما كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان، يشارك في هذه الحوارات، بخبرته، وعلمه، وقدراته الفَذَّة على إدارة الأزمات .. وتوجيه فورانها، نحو خدمة البلاد، والشعب، حتى تم انجاز الدستور، كركنٍ أساسي من أركان الدولة.



أقوى من التحديات



« لم تكن العناصر الشيوعية تُخيفُنا، فللبيت ربٌ يحميه. ولكننا كُنا نَتَخَوَّفُ على أبنائنا، من الانجراف وراء تلك الدعوات والأفكار البرّاقة»

سمو الشيخ خليفة بن سلمان

الفصل الثاني عشر

أقوى من التحديات

عند قراءة تاريخ البحرين، القديم والحديث، ستطالعنا حقيقة تدعو للدهشة، وتستحق أن تكون موضوعاً للبحث، والدراسة.

فمنذ اكثر من ٤٥٠٠ سنة، وعلى امتداد الحضارات، والأزمنة التي تبّدلت على هذه الجزيرة الوادعة، كانت أرض البحرين وفضاءاتها ساحة رحبة لحواراتٍ فكرية وعقائدية وافدة... وكأنما كانت تجدُ في البحرين، فرصتها لطرح مشاريعها، والدخول في نقاشاتٍ تتراوح بين الطروحات، والصراعات المريرة ! ويحكي التاريخ العربي الاسلامي، أن البحرين كانت ملاذاً، وملجأ لعددٍ من أصحاب الطروحات والأفكار، التي أُعتبرت في ذلك الوقت بدَعاً، وخروجاً عن الصراط. مع ذلك ظلت البحرين، تفتح أحضانها، لحضورهم، وتفتح فضاءاتها لأفكارهم، وطروحاتهم، وتفتح عقلها، للخوض معهم، في حواراتٍ تؤدي بالتالي، إلى إشاعة أجواء الحرية، والديمقراطيّة الفكرية، من جهة، وإلى توفّر بيئةٍ صحيّة، قادرة على اكتشاف الغث من السمين، وطرد ما تراه غثّاً، وإن طال أمدُ بقائه أحياناً. وحين نقول بيئة صحيّة، فنحن نعني تماماً ما نقول، إذ أدىّ إنفتاح البحرين المبكر، ومنذ أوليّات هذا القرن، إلى ظهور حراك إجتماعي، وثقافي، وفكري مميّز في البحرين، فظهرت فيها أول صحيفة في الخليج العربي، تحت اسم «صحيفة البحرين» التي أسسها عبدالله الزايد مع

بواكير الحرب العالمية الثانية. كما شهدت البحرين ظهور أول مجلة خليجيّة، صدرت سنة ١٩٤٩ باسم «مجلة صوت البحرين». وفي المنامة، تأسس أول نادٍ ثقافي إجتماعي في منطقة الخليج والجزيرة العربيّة، وهو نادي «إقبال أوال» سنة ١٩٢٠، و«النادي الأدبي» الذي أسسه عبدالله الزايد في نفس السنة بالمحرق. وقبلها، وفي سنة ١٩١٩، عرفت البحرين أول مدرسة نظامية في الخليج، أسسها الشيخ عبدالله بن عيسى، مع عدد من المواطنين، كما عرفت البحرين أول إضراب عمّالي في الخليج والجزيرة العربيّة.

هل كان ذلك، لكون البحرين، ومنذ القديم، ميناءً، تختلطُ به الجنسيات، والثقافات، والأفكار...؟ أم لطبيعة خاصة، في البحرين، أرضاً وشعباً، وموقعاً على خريطة العالم..؟

ربما كل ذلك معاً.. ونحن على العموم، نشير إلى هذه الخاصيّة، ونطرحها هنا على الباحثين والدارسين، لأننا وجدناها تقودُ إلى ما نحن بصدده من إطلالة على تاريخ الحركات اليساريّة، التي ساهمت بدورٍ أو بآخر، في تشكيل مجمل التاريخ البحريني، منذ بداية هذا القرن.

لقد ساهمت الخاصيّة الجاذبة، للثقافات والأفكار، بتأثر البحرين، بالصراعات التي كانت تدور من حولها، في عددٍ من الدول العربيّة، والخليجيّة المجاورة.. وفي بدايات الستينيّات، وصل هذا التأثير إلى ذروته، وترتبت على ذلك أحداثٌ، وقضايا، لها قصتها التي تستحق أن ترُوى، وخاصة ما يتعلق منها «بالجبهة الشعبيّة لتحرير عمان والخليج العربي» ولكن، قبل ذلك، دعونا نلقي نظرة سريعة، على ما حول البحرين من كياناتٍ، ودول، وتجمعات بشريّة، كانت تشهد فوراناً، وتحولات عديدة.

إطلالة تاريخيّة

منذ سنواتٍ طويلة، كانت سلطنة عمان «حالياً»، تنقسم إلى كيانين جغرافيين، ينفردُ كل واحدٍ منهما بحكم سياسي،.. فكان على رأس النظام الحاكم في عمان إمام، بينما يترأس النظام الحاكم في مسقط سلطان. وعلى مر السنين، كانت العلاقات بين هذين الكيانين، مُتَوترة، وذات إجتهاداتٍ خلافيّة، ومصالح متعارضة، وعوامل أخرى، ساهمت دائماً، في تسخين الأجواء، بين السلطنة، والإمامة. ومع بدايات عام ١٩٢٠، توصّل امام عمان، وسلطان مسقط،

بعد مشاورات ومباحثات، إلى عقد اتفاقية، سُمّيت بـ «إتفاقية السيب»، التي نجحت في تخفيف حدّة الخلافات بين الطرفين، وجعل الأمور اكثر هدوءاً، ولكنها لم تنجح في اكساب العلاقة بينهما، نوعاً من حُسن الجوار. وبين حين وآخر، كانت تنشأ مشكلة، حول تبعيّة تلك القبيلة، أو هذه، للإمامة، أو للسلطنة، وعلى هذا ظلت العلاقة بين الإمام والسلطان، محلَّ قلقٍ مستمر، حتى عام ١٩٣٧ .

وحين نعود إلى تاريخ ما بعد هذه السنة، فسوف تواجهنا متناقضاتٌ، عديدة، بفعل الاختلافات الحادة، بين ما يقوله أنصار الإمامة، وما يُدلي به أنصار السلطنة. وعلى العموم، فأنصار الإمامة، يؤكدون، أن البادىء بالخلاف، كان سلطان مسقط، الذي منح إحدى شركات النفط البريطانية، امتيازاً للتنقيب عن النفط، في المنطقتين الساحلية، والداخليّة.... وهذا من وجهة نظر الإمام، يشكل إعتداءً على نفوذه، وصلاحياته في منطقة حكمه. ولذلك، فقد احتج الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، لدى بريطانيا، على ما منحه السلطان، للشركة البريطانية. ووجه الإمام إحتجاجه هذا للقنصل البريطاني، الذي أجابه بامكانية إعادة النظر في هذا الموضوع، حينما يتم اكتشاف النفط. وبالتالي، فقد اختفت أسباب الإختلاف، عندما توقفت الشركة عن أعمال التنقيب.

والثابت من الرسائل، والمتبادلة في تلك الحقبة، بين الإمام وبريطانيا، أن الخليلي، لم يُثر موضوع علاقة الإمامة بالسلطنة، إلاَّ في سنة ١٩٥٣، عندما بعث إلى «روبرت هاي» المقيم البريطاني العام في البحرين، ليسأل عمّا إذا كان بالإمكان تحديد نصيب ما، لعمان، من مدفوعات الشركة، نظير أعمال التنقيب. وقد أجاب المقيم العامً، آنذاك، على هذه الرسائل، بالرفض. وقال إن «إتفاقية السيب» لا تتضمن هذا الحق، وأنه ليس مستعداً لمناقشة الأمر. هذا الرد، وما تضمنه من موقف، كان بالتأكيد، وراء خروج الإمام الخليلي، عن عزلته التي تمسّك بها طوال الحقبة السابقة، إذ عمد الإمام في ٢٥ يناير عام ١٩٥٤، لطلب الانضمام للجامعة العربيّة.. ولإكساب هذا الطلب، الحيثيات اللازمة، فقد سعى أنصار الإمام، لإلتماس الأدّلة التي تثبت أن الإمامة تمتلك مُقوِّمات الدولة، بالمفهوم الحديث، فذكروا أن الخليلي أصدر جوازات سفر، وما إلى ذلك من حيثيات، كان سلطان مسقط يعمل من جهته على تفنيدها، ويستند على دلائل أخرى، لاثبات قصور الإمامة عن أن تكون دولة قائمة. وعلى ذلك، فقد بدأت تلوح في الأفق بوادر نزاع جديد، بين الإمامة والسلطنة، وانتقل هذه النزاع، إلى عهد الإمام غالب بن عليٍ، الذي تولى منصب الإمامة، في عمان، خلفاً للخليلي،

عام ١٩٥٤ . على أن القضيّة، لم تكن قاصرة على ما كان يظهر منها حول طبيعة العلاقة بين الإمامة والسلطنة، أو ما كان أنصار الإمام يحاولون إثباته من مظاهر الدولة، إذ أن المشكلة أصلاً، كانت تنال من كيان الإمامة كدولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة، ونعني تلك الزعامات القبليّة، التي كانت تُنازع الإمامة سلطتها على الأرض، والحكم، والنفوذ، في عمان... فعيسى بن صالح الحارثي زعيم الغافرية كان يُلقب بأمير الشرقيّة، ويُقال انه كان يتمتع بنفوذ أقوى من نفوذ الخليلي نفسه، بل يذهب البعض إلى القول بأن الإمامة فقدت الكثير من عوامل ثباتها بوفاة الحارثي سنة ١٩٤٦ . وفي نفس الوقت كان سليمان بن حمير زعيم الهناوية، صاحب السلطة العليا في الجبل الأخضر. كان هؤلاء الزعماء يتوارثون الزعامات، أي أنهم لم يكونوا مجرّد حُكّام مُعَينين.. يُضاف إلى ذلك، أن بعض الأقاليم العمانيّة، لم تكن تمنحُ ولاءَها للإمَام، بل كانت تُوزّعُ ولاءَها على مختلف القوى السياسيّة المجاورة، والمحيطة، فاقليم الظاهرة، مثلاً، كان يحوي عدة قبائل، وزّعت ولاءَها على كل من سلطان مسقط، والسعودية، وحاكم أبو ظبي، فيما تمسّك بعضها بولائه لإمَام الإباضيّة. ولعل غياب المفهوم الجغرافي، لهذه الكيانات، والاقاليم، هو الذي جعل «اتفاقية السيب» قاصرة عن تحديد الحدود الفاصلة بين المنطقة الخاضعة لنفوذ الإمام، وتلك التابعة لحكم السلطان.

كان الإمام يُدرك هذه الخاصيّة، بالتاكيد، والدليل على ذلك، أن الخلافات فيما بينه وبين السلطنة، ظلت محلَّ أخذٍ ورد، إذ لم تكن هناك مُقومّات ثابتة لكيان الإمامة، غير أن تحالف سلطان مسقط مع الانجليز، وامتداد أعمال التنقيب عن النفط، سنة ١٩٥٣ إلى مناطق داخلية من عمان، نبّه الإمام إلى ضرورة الخروج من عزلته، كما أسلفنا.. بل والظهور بمظهر الحليف للقوميّة العربيّة، كحركة مناوئة لنفوذ الاستعمار البريطاني في المنطقة، والحصول بالتالي على اعتراف الدول العربيّة المستقلة، التي اكتسبت عضوية الجامعة العربيّة.

إذن، كان الصراع بين كيان الإمامة والسلطنة، يأخذ أبعاداً عدة... وإن كان أبرزها، البعد المتعلق بالظهور أمام العالم، ككيان مستقل تنطبق عليه مقومات الدولة الحديثة. وهنا، سوف نجد المصادر البريطانيّة، تؤكد أن سلطنة مسقط كانت دائماً تمتلك مقومات الدولة المستقلة، والقائمة بذاتها من الناحية القانونيّة، لأن إتفاق سنة ١٨٩١ لم يتضمن مبدأ الحماية، فضلاً عن أن هذا الاتفاق خضع لتعديلاتٍ أخرى إبتداءً من سنة ١٩٣٩، ألغت كثيراً من القيود

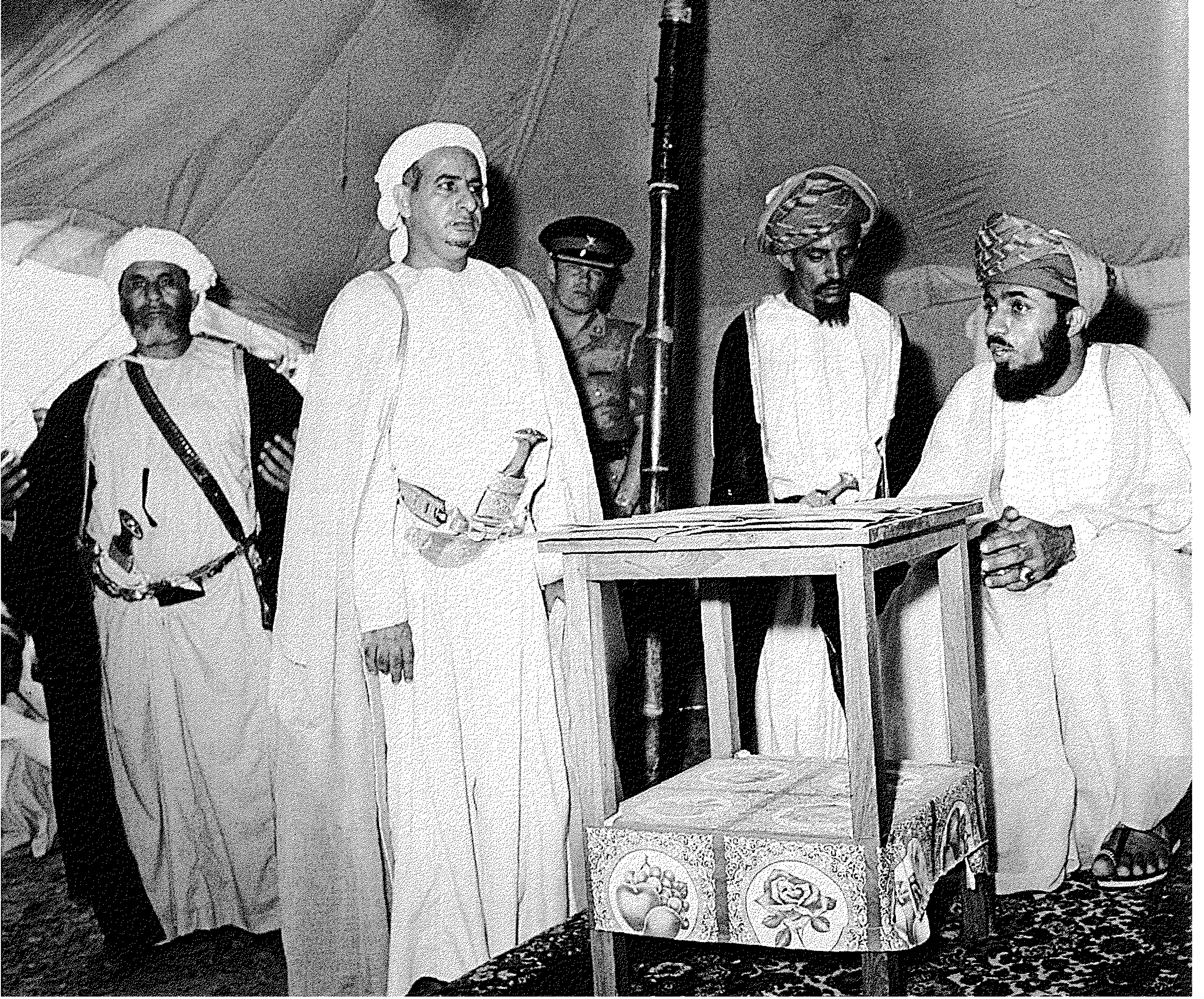


جلالة السلطان قابوس بن سعيد في بداية السبعينيات

الواردة في الاتفاقية الأصل. وكدليل على هذه الإدعاءات، إختارت بريطانيا أن تسمي ممثلها في مسقط، قنصلاً عاماً، وليس وكيلاً سياسيّاً كما هو الحال في امارات الخليج. وحقيقة الأمر أن السيطرة البريطانية، ازدادت بعد الحرب العالمية فأخضعت مسقط لجميع القيود التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج الأخرى، مثل إحالة منح أية امتيازات اقتصادية أو ماليّة على بريطانيا، وأخذ موافقتها، إضافة إلى أن التمثيل القنصلي للدول الأجنبيّة في مسقط، إختفى تماماً بعد اقفال القنصلية الفرنسية سنة ١٩١٤، كذلك؛ شهد عهد السلطان تيمور بن فيصل «١٩١٣-١٩٣٢» كثرة المستشارين البريطانيين، لدى السلطان، واعتمادهم كموظفين تنفيذيين، بمثابة وزراء، دون أن يحملوا هذه الصفة. واشتهر من هؤلاء السيد «ترايد توماس» الذي أصبح المستشار الأول للسلطان بين عامي ١٩٢٥-١٩٣٠ .

وفي عام ١٩٣٢، تنازل السلطان تيمور بن فيصل، عن الحكم، لابنه السلطان سعيد، الذي شهد عهده تغيّرات جذريّة على طبيعة العلاقات مع بريطانيا. ففي سنة ١٩٣٩، أُقرت بين البلدين: بريطانيا ومسقط، إتفاقية صداقة وتجارة وملاحة، ألغت معاهدة سنة ١٨٩٠، المتعلقة بالأقاليم التابعة للسلطنة، وربط التنازل عن أي منها بموافقة بريطانيا. غير أن الإتفاقية الأخيرة، أبقت كثيراً من القيود، التي تنتقصُ من سيادة السلطنة، كالامتيازات التي تَمنح القنصل البريطاني سلطات قضائية بالنسبة للأجانب، وانفراد بريطانيا بحق الدولة الأولى بالرعاية تجارياً، وتعهد السلطان بعدم المساس بمصالح الرعايا البريطانيين المالية، والتجارية، إضافة إلى تحديد الرسوم الجمركية.

وفي سنة ١٩٥١، أُجريت تعديلات جديدة، على الإتفاقية السالفة الذكر، من خلال اتفاقية جديدة، نصّت على منح مسقط - ومن الناحية النظرية فقط- حق اعتماد القناصل، إضافة إلى جعل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، متبادلاً بين مسقط وبريطانيا، كما نصّت الأتفاقية، على أن مدة صلاحيتها ١٠ سنوات. وعند تجديد هذه الاتفاقية، سنة ١٩٦١، حُـدِّدت سلطات القناصل البريطانيين، القضائية، بحيث تنطبق فقط على موظفي القنصلية، والجنود المرابطين في القاعدتين الجويتين، بمسقط، وكان هذا التحديد، بطلب من السلطان، الذي أعلن أمام لجنة للأمم المتحدة، أنه ينوي انهاء نظام الامتيازات القنصليّة، في عام ١٩٦٦ ... واعتبر السلطان، أن العلاقات بين بريطانيا، والسلطنة، تتأسس حينذاك على اتفاقية عام ١٩٥١، والرسائل المتبادلة بين الحكومتين في ٣٠ يوليو ١٩٥٨ . وبمقتضى الرسالة الموجهة من السلطان،



جلالة السلطان قابوس بن سعيد في بداية السبعينيات في لقاء مفتوح مع المواطنين

تحصل بريطانيا على قاعدتين جَوّيتين: الأولى في صلالة باقليم ظفار، والثانية في مصيرة، إحدى الجرز الجنوبيّة. أما الرسالة البريطانيّة، فوعدت بأن تقوم بريطانيا بتدريب جيش حديث في مسقط، وانشاء قوة جويّة للسلطنة، إضافة لتقديم مساعدات مالية وفنيّة، وخدمات صحيّة وتعليميّة.

قلنا أن ثمة تنافساً بين الامام في عمان، والسلطان في مسقط، للحصول على اعتراف عربي، أو دولي، بكيان أي منهما.. وفيما اتجه الإماميون نحو تبنّي طروحات الدعوات والحركات القوميّة العربيّة، فإن السلطان، بدوره، كان خاضعاً للسيطرة البريطانيّة، بل ومُنَفّذاً لرغباتها... وهذا ما كانت تراه معظم الدول العربيّة الأعضاء في الجامعة العربيّة، وبالتالي، فقد كانت تعارض انظمام السلطنة، للجامعة العربيّة، بل والاعتراض على تمثيل السلطنة في هيئة الصحة العالمية.

من هنا، يمكن أن نفهم، توجهات السلطان، سعيد بن تيمور، نحو إبراز مركزه من الناحية الدولية، لاكتساب صفة رئيس الدولة... فعيّن قنصلاً في لندن، وأصدر تأشيرات دخول، وجوازات سفر، وعقد معاهدات- تجارية غالباً- مع بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، التي وقع معها السلطان اتفاقية تعاون فنّي، وأودعت الاتفاقية لدى هيئة الأمم المتحدة، رغم أن أمريكا، نفسها، لم تجد ما يدعو لانشاء قنصلية لها في مسقط. اما الهند، فقد رأت أن كثرة رعاياها في السلطنة، يفرض تعيين قنصل لها في مسقط، بدل الاعتماد على القنصل البريطاني، وبالتالي، فقد وقعّت مع السلطنة معاهدة صداقة وتجارة، نصّت على تبادل القناصل بينهما. وبدورها فقد تأثرت باكستان بتنازل السلطنة عن ميناء قوادر، على ساحل مكران سنة ١٩٥٨، فوّثقت علاقاتها مع السلطنة. وفي الحقيقة، فقد كانت هذه، مجرد مظاهر، سعى السلطان من خلالها، لاعطاء صورة الكيان المستقل، عن بلده، غير أن الحقيقة، كانت تؤكد خضوع السلطان للسيطرة البريطانية، واعتماده في تسيير مختلف شؤون الحكم، على الضباط، والموظفين البريطانيين، إضافة لاستعانته بقوات بريطانية كبيرة، لقمع الثورة... كل ذلك جعل اللجنة التابعة للأمم المتحدة، تصف العلاقة بين السلطنة وبريطانيا، بأنها «غير متكافئة».

تمرد سائق اللوري

إذن لم تكن أحوال السلطنة، بأحسن من أحوال الإمامة.. وظلت الحال كذلك، حتى قرر السيد «هارولد ويلسون» عام ١٩٦٧، تصفية الوجود البريطاني في عدن، مما أتاح فرصة ذهبيّة للاتحاد السوفييتي والصين، لملء الفراغ



جلالة السلطان قابوس بن سعيد يستقبل سمو الشيخ حمد بن عيسى خلال زيارة سموه لسلطنة عمان في بداية السبعينيات

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يصل إلى سلطنة عمان

البريطاني، في عدن، وتحويلها إلى منطقة نفوذ، وقاعدة، تنطلق منها الافكار والدعوات الشيوعيّة، والاشتراكيّة، والحركات الثوريّة، والماركسيّة.

كانت الأجواء، في عمان، واليمن، ومسقط، مهيّأة تماماً، لاستقبال الوجود والنفوذ السوفييتي والصيني.. وكانت ظفار، بيئة صحيّة نموذجيّة لتقبّل الأفكار الشيوعيّة، والماركسيّة الثوريّة، فالحكام، والسياسات الانجليزية، كلاهما ساهما في خلق هذه البيئّة، بما كرسّاهُ من أميّة، وتخلف، وفقر، وظروف معيشيّة صعبة، وتسلطّ، وقمع.. إضافة إلى سلب خيرات البلاد، وعموماً، فما فعلته بريطانيا، أنها هيأت هذه البلاد، للترحيب بأي قادم جديد، يحمل فكراً ودعوات مناوئة للاستعمار، ثم تخلّت عن هذه البلاد، وتركتها لقمة سائغة للالتهام من قبل الماركسيّة والشيوعيّة. وعلى الرغم من الصداقة القديمة بين السلطان وبريطانيا، فقد أحجمت هذه عن التدخل، أمام التمرد الماركسي على السلطان، والذي انطلق من الحدود اليمنيّة العمانيّة، بقيادة «مسلم بن نوفل» عام ١٩٦٤ .

كان مسلم بن نوفل، رجلاً عادياً، من ظفار، يعمل سائق لوري، غير أنه كان على ما يبدو يمتلكُ حِسّاً ثورياً، وهو إلى ذلك، عانى كثيراً من ممارسات السلطات البريطانيّة، والسلطان، وشاهد خيرات بلاده، تمنح للأجنبي، وبالتالي، فقد كان هدفاً سهلاً للأفكار الثورية الماركسيّة، التي ما إن وعاها، وعياً ساذجاً، حتى دفعته للتمرد على السلطان، فاستقطب عدداً من الرجال، اليه، وهاجموا بعض العاملين مع شركات التنقيب عن النفط، فقتلوا عدداً منهم، ثم هربوا إلى العراق، حيث تلقّوا هناك تدريباً عسكرياً بدائياً وعادوا بعد إلى ظفار، وتمركزوا في جبالها. لقد تحوّل مسلم بن نوفل هذا، إلى ما يشبه البطل الشعبي، عند بسطاء الظفاريين الغاضبين من السلطان، والسلطات البريطانيّة... ولذلك، فقد بادر عدد منهم، للالتحاق بمسلم بن نوفل، ومجموعته، لتشكيل خليّة ثورية، بدأت بمهاجمة أهدافٍ سلطانية، وبريطانيّة. وسارع الاتحاد السوفييتي، لاحتواء هذه المجموعة، وتفريخ مجموعات أُخرى... وكذلك فعلت الصين، التي كانت تنافس السوفييت على استقطاب الثائرين، وتدريبهم. ومع بدايات عام ١٩٦٨، كانت مجموعات من المتمردين، بدأت تتلقى تدريبات في معسكرات خاصة، في الصين والاتحاد السوفييتي.

لقد نقل لنا، أحد الضباط البريطانيين، الذين عملوا في عمان صورة عمّا كان يحدث في معسكرات التدريب تلك، وعلى لسان أحد هؤلاء المتمردين، ويدعى أحمد الدبلان. وأورد الضابط الانجليزي ويدعى راندولف فينيس (Randulph Fiennes) نص لقائه مع الدبلان، في كتاب أصدره فيما بعد تحت إسم (Where Soldiers Rear to Tread) ومنه، نقتبس هذا النص، الذي يروي

فيه أحمد الدبلان، مجريات حدثت معه، أو كان شاهداً عليها، في معسكرات التدريب في الصين:

«لا زلت أذكر ذلك اليوم المليء بالملل، والذي كنت أقفُ فيه مع عددٍ من الرفاق، حينما وصلت رسالة من قائدنا، البعيد، في عدن، وكيف جمع كلٌّ منا أمتعته في حقيبة، ثم سرنا إلى منطقة الحوف في جمهورية اليمن الشعبيّة. وهناك انضم الينا أشخاص من قبائل متعّددة.. لقد كان هؤلاء الرجال، يحاربون بعضهم بعضاً، منذ زمن بعيد، ثم هاهو شخص يجمع فيما بينهم قائلاً لهم، أنهم أصبحوا جنداً في جيش تحرير الخليج العربي المحتل». ويستمر الدبلان، في روايته، فيحكي عن نقل هؤلاء الرجال، بواسطة سيارات جيب، تحمل كل واحدة عشرة رجال، وتأخذهم عبر طريق طويلٍ وشاق، إلى حيث تنتظرهم طائرة من طراز «دلكوتا» وهذه بدورها تحملهم إلى عدن. حيث يلتقي الرجال، بشخص يدعى «الغساني» وهو القائد العسكري لظفار، ثم ينقلون بطائرة من طائرات شركة الشرق الاوسط، إلى كراتشي في باكستان، ومنها يستقلون طائرة أخرى، من طائرات الخطوط الباكستانيّة، إلى شنغهاي بالصين. ومنها إلى بكين، على متن طائرة صينيّة متواضعة.

ويتابع الدبلان، ذكرياته، التي رواها للضابط البريطاني، فيقول، أنه ورفاقه أقاموا اسبوعاً في فندق بالعاصمة بكين، وكان الصينيون أعدوا لهم برنامجاً، يتضمن زيارة عدد من المرافق والمدارس، وقصور الأباطرة... ثم باشروا تلقينهم دروساً عقائدية، عن أهداف الحزب الشيوعي، والمفاهيم الشيوعيّة، وكيفية العمل على نشر المبادىء والمفاهيم هذه، بين الشعوب العربيّة. وببساطة متناهية، يذكر الدبلان، أن الشيوعيين الصينيين، أخبروهم أن الإله، هو «ماوتسي تونج» وأن الشيوعيّة السوفييتيّة محرَّفة، ورجعيّة، وأن السوفييت ليسوا بأفضل من الرجعيين، والرأسماليين والامبرياليين. أما التدريبات العسكرية، فيقول الدبلان، أنها انقسمت إلى ثلاثة أنواع: التدريب على القتال الفردي، كالكاراتية والجودو، والتدريب على حرب العصابات باستخدام الأسلحة الخفيفة والرشاشات والسكاكين، والتدريب على القتال باستخدام الأسلحة الثقيلة.

ويستمر الدبلان، في حديثه، وانطباعاته عن أيام معسكرات التدريب في الصين... فيقول: « كانوا يقولون لنا: في ظفار لن تكون لكم قواعد... ستندسون وسط الجماهير، لتنقضوا بالهجوم، على أهدافكم، فجأة... قاعدتكم الحقيقية هي الهرب إلى اليمن. هناك ستكونون بمأمن من أي هجوم مضاد، أو

خطر عليكم بدراسة القتال الليلي، ومهاجمة أطراف الجيش الذي تحاربونه...».

أما ما يرويه الدبلان، بالكثير من الامتعاض، فتلك الدروس التي تعَرضّت لأقدس ما يحمله قلب الرجل.. وهو الدين، والاسلام، والايمان بربٍ خالق، وإله قدير. يقول الدبلان مستذكراً تلك الدروس: «ما هو القرآن؟ وما هوً النبي يارفيق؟ ... القرآن، والنبي، وكل هذه الأشياء، اختراعات امبريالية بريطانيّة، الهدف منها تخدير الشعوب !! والامبريالية البريطانيّة، هي الكلب المطيع للاستعمار الأمريكي... ولكن لماذا ينشر البريطانيون والأمريكيون هذه الأشياء يارفيق ؟ - يقصد القرآن والتعاليم الدينيّة- لأنهم يريدون إفساد مجتمعنا في البلاد العربيّة، ويريدون أن ننسى الصراع الطبقي، ونتذكر الاسلام.. يريدون لنا أن لا نفكر دقيقة في المظالم الواقعة علينا..» لم تكن هذه الدروس، موجهه لأبناء ظفار فقط فالدبلان، يذكر أنهم التقوا برجال من افريقيا، ومن دول أخرى في اسيا.

ونستمر، مع الدبلان، في معسكرات التدريب... والحقول... ومناطق أخرى من بكين، وضواحيها. يقول الدبلان: «كنت أتساءل، في قرارة نفسي، إن كان رفاقي، من المسلمين، يؤمنون فعلاً، بما يقوله لهم هؤلاء المدرسون، عن عدم وجود الله !... أنا شخصيّاً، لم أكن مؤمناً بما يقولونه، بل في الواقع كنتُ مصدوماً بهذه الدروس..».

ونقرأ في إنطباعات الدبلان، عن تلك الرحلة، كما يرويها الضابط البريطاني:

« تم نقل المتدربين من بكين إلى ضواحي قريبة من العاصمة، مروا بجبال عالية... عبروا سور الصين العظيم... عاشوا في جبالٍ تشبه جبال ظفار، وهناك تلقوا تدريباتهم القتالية على حرب الجبال.. وبينً وقت وآخر، كانوا يأخذونهم، بمجموعاتٍ تتكون كل مجموعة من أربعة أشخاص، لرحلاتٍ هدفها التعرف على بكين، وكانوا يمرون بهم على الحقول، حيث يعمل الصينيون البسطاء، من الفلاحين في الحقول، كالنمل... كلهم متشابهون، في الملامح، والطول، والملابس... حفاةً يقلبون الأرض، ويستخدمون أدوات بدائية جداً، ويعملون بلا توقف، تحت رقابة المسؤولين في الحزب، والذين يرددون عليهم عباراتٍ مختارة من أقوال «ماوتسي تونج».. ثم يسألونهم: ماذ نفعل عندما نرى برجوازياً أو إقطاعياً؟ .. فيصيح الفلاحون: «لي شا شا» أي: القتل.. القتل ! وكان المترجم المرافق، ينقل للدبلان ورفاقه، ما يحدث، وما يقوله الفلاحون، والمسؤولون الحزبيون.

خلال فترة التدريب، زار الدبلان المصانع، ووحدات الانتاج، وفي هذه الزيارات، التقى أو شاهد مجموعات أخرى كثيرة، من دول عربيّة، وغير عربيّة، غير أن الحديث بين أفراد هذه المجموعات، كان ممنوعاً... ويقول الدبلان ان أغرب هؤلاء، كانوا مجموعات الفوضويين والهيبز، والطلاب الأمريكيين، الذين كان عددهم يزيد عن ١٠٠ شخص، وكانوا يتدربون في منطقة اسمها «موكان شان». كان هؤلاء يتلقون دروساً في الحصول على المعلومات من المصادر، وكانت إحدى هذه الوسائل، استخدام الحشيش والأفيون.. فهناك تسعة آلاف طن من الأفيون، يتم تحضيرها في مصانع مملوكة للدولة، ثم تُصدّر إلى الخارج، مع أن الاحتياجات الطبيّة لهذه المادة، لا تزيد على ٣٠٠٠ طن فقط !

وعاد أحمد الدبلان، إلى ظفار.

هل عاد ماركسيّاً، أو شيوعيّاً ثورياً؟

هل عاد يحمل نفس الأفكار التي كان يحملها عن الشيوعيّة الثائرة على بريطانيا والغرب الامبريالي ؟

يعترف الدبلان، أن شكوكاً كثيرة، كانت تشغل تفكيره.. ويعترف أن ممارسات شاهدها في ظفار ومعسكرات المتمردين، حوّلت هذه الشكوك، إلى يقين. فمن بين القوانين المتّبعة في معسكرات الثوار، أن كل شخص، يشهد شخصان على اتهامه بأنه جاسوس للحكومة، يجب قتله... «بهذا القانون العجيب، قُتل أحد أصدقائه، وهو واثقٌ تماماً أنه لم يكن جاسوساً. أما الذين يؤدون الصلاة، فيتعرضون لعقاب شديد، إذ تُحرق أقدامهم، وتشوى وجوههم..!

عاش الدبلان، شهرين من العذاب النفسي.. والتساؤلات المريرة، عن مصداقية هذه الثورة... وأخيراً، هرب من المعسكر، وسلم نفسه لقوات السلطنة في صلالة !. «فهؤلاء ليسوا ثواراً، ولا مناضلين، ولكنهم لا يحرقون أقدام الناس عقاباً على أداء الصلاة». على أن الدبلان، لم يكن الوحيد الذي تخلّى عن صفوف المتمردين، والتحق بقوات السلطان، فغيره كثيرون، اولئك الذين صدمتهم مجريات الأمور في معسكرات الثوار.

وظلت الحرب سجالاً، بين مقاتلي «الجبهة الشعبيّة لتحرير عمان والخليج العربي» المتمركزين في معاقلهم بظفار واليمن الجنوبي، والقوات السلطانية.. غير أن «الجبهة» لم تكن تمارس الحرب فقط، فعمان لم تكن سوى احدى ساحات هذه «الجبهة» التي كانت نشاطاتها في البحرين تأخذ بعداً

تنظيمياً وتبشيرياً من خلال توزيع المنشورات التي تدعو أفراد الشعب للأنضمام اليها، وتحريضهم على تغيير نظام الحكم، والتبشير بالمبادىء الشيوعيّة والماركسيّة.

ومع بداية السبعينيات، وإثر تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عمان، إزدادت حدّة الحرب بين القوات السلطانية ومقاتلي « الجبهة» التي كانت تحاول تعويض خسائرها على جبهة القتال، برفع وتيرة نشاطاتها في البحرين وبقية دول الخليج العربي. إذ عمل السلطان قابوس، منذ بدايات عهده، للقضاء على المتمردين في ظفار، غير أنه كان ورث كياناً متهالكاً هشاً، بلا امكانيات، وفي جميع النواحي تقريباً، يضاف إلى ذلك رفض بريطانيا مساعدة السلطان في حربه ضد الثوار، مما دفع السلطان للاتجاه صوب إيران، التي دعمت السلطان بالأفراد والمعدات الحديثة، وشاركت في القتال مشاركة فعليّة، وإن ظل الأمر سرّاً، في البداية.

إيران تدخل الحرب

لم تكن العلاقات بين إيران، والدول الخليجيّة، بشكل خاص، وعدد من الدول العربيّة، من النوع الحسن.. ولذلك فقد عمل السلطان، وإيران، على حدٍ سواء على إبقاء أمر التعاون العسكري بينهما سراً، غير أن هذا التكتم، لم يكن ليستمر طويلاً، إذ أن الإعلام العربي والعالمي، سرعان، ما بدأ يشير صراحة إلى مشاركة قوات إيرانيّة، إلى جانب القوات السلطانيّة في ظفار، رغم عدم صدور ما يؤيد ذلك، من قبل الحكومتين: العمانية والإيرانيّة، حيث استمر هذا الحال، حتى عام ١٩٧٣، إذ نشرت صحيفة «صدى الاسبوع» في عدد ٨ مايو، تصريحاً على لسان السيد عباس هويدا، رئيس وزراء ايران، أدلى به في لندن، مؤكداً اشتراك ايران في الحرب التي تخوضها عمان ضد ثوار ظفار.. وعَلقّت الصحيفة، آنذاك، قائلة: « ... ومع أن هويدا لم يُعط أية تفصيلات عن المساعدات التي يقدمها الشاه للسلطان قابوس، إلاّ أنه لم يعد سراً في اتحاد الإمارات المجاورة، أن طائرات الهليوكبتر الايرانية، تشترك في القتال إلى جانب قوات الحكومة العمانية»

مع ذلك، ظلت الحكومة في عُمان، تكافح من أجل إبقاء أمر التعاون الايراني سراً، والحقيقة أن للسلطان أسبابه ومبرراته، لهذا الحرص. فقد كان يخشى أن تعمد الدول العربيّة التي تمده بالأموال إلى قطع مساعداتها عنه، في حين كانت هذه الدول تُبدي قلقها للسلطان من هذا التعاون، وتُخفي فيما يبدو،

تقديرها للأسباب التي دفعت السلطان لطلب المساعدات من ايران. فالشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربيّة أبدى قلقه من دعوة القوات الايرانيّة، إلى أرض عربيّة للقتال ضد العرب. والملك فيصل عاهل السعودية، كان يشعر بالحرج، هو الآخر، من التواجد الايراني العسكري في المنطقة، غير أن القادة العرب والخليجيين، كانوا يُدركون عدم قدرة دولهم على تقديم الدعم العسكري المماثل والبديل، للدعم الايراني.

كان السلطان، الذي وصلته انتقادات بعض القادة العرب، بشأن تركيبة جيشه، وكثافة أعداد الضباط البريطانيين فيه، يسعى جاهداً، لتكريس سياسة « التعمين» في الجيش والحكومة، غير أنه كان يدرك الحال الذي اورثته أياها سياسة والده، وبريطانيا. ففي نفس الوقت، كان العمانيون يرون في الجيش العماني، جيشاً من المرتزقة، إذ أن غالبيّة ضباطه الكبار من البريطانيين، وغالبية أفراده من «البلوش».. وأمام إحجام العمانيين عن الالتحاق بالجيش الذي يخوض حرباً كبدته الكثير من الخسائر، كان السلطان مجبراً على تكثيف جيشه، غير أنه في نفس الوقت، كان يسعى لتغيير هذه الأوضاع، واكتساب ثقة أبناء الشعب، العماني، والعربي، على حدٍ سواء، فبدأ يستعين ببعض الضباط الاردنيين للتدريب.

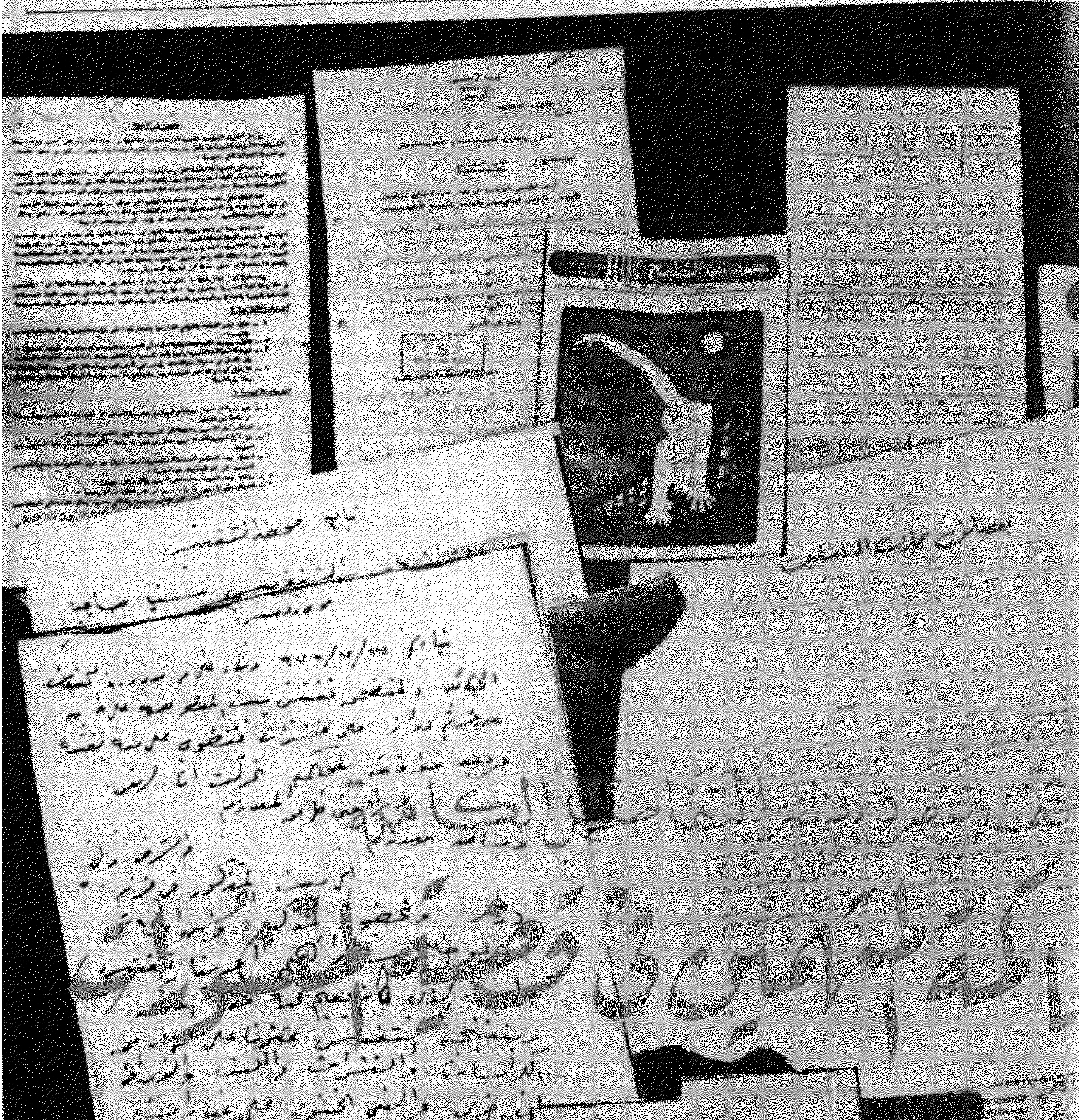
على جبهة القتال، ورغم الخسائر الكبيرة، التي منيت بها القوات السلطانية، تمكن الجيش شيئاً فشيئاً من إحتواء قوات المتمردين، واستطاع أن يستعيد مواقعه في جبال قاره الشرقيّة، ثم استرجع السهول الساحلية التي كان قد انسحب منها في بدايات المعارك تاركاً للثوار حريّة الحركة فيها، وتوظيف موقعها الاستراتيجي، لتوجيه مدافع المورتر نحو مطار صلالة، وغيره من المنشآت العسكرية، آمنين من الرد. أما المتمردون، الذين كانوا يتلقون المزيد من الامدادات، والذخيرة، والمقاتلين، عبر اليمن الجنوبي، فقد حققوا بعض الانتصارات المحدودة، في مواقع قليلة، غير أن محاولاتهم لتوسيع جبهة القتال إلى انحاء أخرى من عمان، مُنيت بالفشل، الذي تضاعف مع اكتشاف أحد كبار عملاء الجبهة، واعتقاله في مسقط، ولقد أدى اعتقال هذا العميل، لاعتقال نحو ثمانين عضواً من أعضاء الجبهة في المنطقة الوسطى من عمان، واكتشاف عدد كبير من مخابىء الأسلحة الروسيّة والصينيّة، التي كانت تصل إلى الثوار من العراق، عبر اليمن الجنوبي، حيث تنقل إلى ميناء صور المعزول، ومنه إلى عمان.

لم تكن الجبهة لتقف مكتوفة الأيدي أمام تواصل انتصارات الجيش العماني، على ساحة المعركة، لذلك، فقد حاولت نقل العمليات إلى الداخل،

الموافق

١٠٠ فلس

العدد ١٠٠ • الاثنين ٢٤ رمضان ١٣٩٥ • ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥



غلاف مجلة المواقف البحرينية الصادرة في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥ يعرض بعض المنشورات التي كانت توزع في البحرين من قبل الجماعات اليسارية

بالتعاون مع منظمة أيلول الأسود ولتنفيذ حملة اغتيالات واسعة لعدد كبير من الشخصيات العمانيّة.. غير أن المنظمة - وبحسب ما يقال - رفضت التعاون مع الجبهة، لأسباب قيل أنها تكتيكية، اذ وعدت الجبهة بمد يد العون لها، عندما تثبت وجودها على الساحة العمانيّة الداخلية.. وعلى ذلك، ظلت الجبهة، تتمسك بآخر مقومات الحياة، أمام الضربات العمانية العنيفة التي أدت أيضاً إلى نتائج ايجابيّة لدى أفراد الشعب، إذ أقبل هؤلاء على الالتحاق بالقوات العمانية... وكان الانتصار أخيراً.

من ظفار إلى البحرين

لم تكن البحرين بعيدة عمَّا يجرى في ظفار، وجبال اليمن، وكانت ثمة عوامل عديدة، وتداعيات تشكل مصدر قلق عام، للبحرين، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي، وعلى المسرحين، العلني والسِّرّي.

فإضافة إلى إراقة الدماء، في بلد عربي مسلم، مجاور للبحرين، كان التدخل الإيراني المباشر في سير المعارك، بظفار، وما يترتبٌ على هذا التدخل من تواجد فعلّي للجيش الإيراني، في بلدٍ خليجي مجاور، والعلاقة الوطيدة، بين الشيوعيين والماركسيين في البحرين، و«الجبهة الشعبيّة لتحرير عمان». كان كل ذلك كافياً للتأثير على الأوضاع الداخلية في البحرين، ومن مختلف النواحي: السياسية، والأمنية، والإجتماعيّة. فبعد المؤتمر الثاني «للجبهة الشعبيّة لتحرير الخليج العربي»، والذي انعقد في وادي حمرين بتاريخ ١ يونيو ١٩٦٨، والذي أعلن أن «حل التناقضات بين جماهير الشعب المسحوقة المضطهدة وبين الاستعمار والاقطاع لن يكون إلاَّ بالرصاص والحرب الثورية الشعبيّة طويلة الأمد»، دخلت الأُمور تطوراً خطيراً، ومُنعطفاً حاداً، على مسار الصراع، خاصة وأن المؤتمر الثالث، أعلن أن منطقة الجبهة، تمتد «من ظفار جنوباً حتى الكويت شمالاً».

وبالنظر إلى تقارب الطروحات، بين هذه الجبهة، وأصحاب الاعتقاد الشيوعي، والماركسي في البحرين، ومع جهود الجبهة، لتنظيم كوادر شعبيّة في مختلف دول الخليج العربي، فقد تشكلت علاقة وطيدة، بين الكوادر الشيوعية والماركسية في البحرين، وهذه الجبهة، التي بدأت تمارس التأثير الفعلي على الداخل البحريني، من خلال بياناتها، الداعية «للثورة»، «والكفاح المسلح»، مما شَكَّل حراكاً جديداً على الساحة البحرينيّة، إذ بدأت تظهر

منشورات هنا وهناك، تدعو لتأييد «الجبهة»، وتطلب من المواطنين، الالتحاق بصفوف «الثورة» ! كما ارتفعت وتيرة الاتصالات بين الفصائل، والحركات، بقصد توحيد، أو تأليف صفوفها، على غرار ما حدث بين «الجبهة الشعبيّة لتحرير الخليج العربي» و «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» التي بدأت تمارس نشاطها العلني في ١٢ يونيو عام ١٩٧٠ . فقد عقدت قيادتا الجبهتين مؤتمراً في أهليش، بعُمان في ٢٩ يناير ١٩٧١، حضره ممثلون عن الحركات الوطنية في منطقة الخليج وفي مقدمتهم ممثلون عن التنظيمات السريّة الشيوعية في البحرين، معظمهم من المقيمين خارج البحرين. وقد توصل المؤتمرون إلى قرارات منها توحيد صفوف الجبهتين، والقضاء على أنظمة الحكم السائدة، والالتزام بالنظرية الماركسية اللينينيّة، مُرشداً للنضال، واعتماد فروع للجبهة الجديدة، في مختلف دول الخليج العربي. وكان من أوائل هذه الفروع، الفرع الذي تشكل في البحرين سراً، بفعل العلاقة الوطيدة، بين «الجبهة»، و«جبهة التحرير الوطني البحرينيّة» المحظورة ذات المبادىء الشيوعيّة.

هذا التقارب، نبّه الشقيقين: عيسى وخليفة، إلى الخطر المحدق بالبحرين، من النواحي الأمنيّة والاجتماعية، والفكرية. فإضافة إلى امكانية تسرب العناصر المُدَرَّبة، من الذين التحقوا بصفوف المتمردين في ظفار وعدن، إلى البحرين، وقيامهم بأعمال تخريبيّة، وهو الأمر الذي كان بامكان الحكومة السيطرة عليه، كانت هناك خطورة تسرب الأفكار إلى الشعب البحريني، وخاصة إلى جيل الشباب، الذي يعتبره سمو الشيخ خليفة بن سلمان أمل البحرين، وذخرها، وعُدّتها للمستقبل المشرق.

وفي هذا الخصوص، يقول سموه: « إن الخطورة، كل الخطورة، تكمن في انحراف الشباب عن الأهداف الوطنيّة، التي تأسست البحرين عليها، منذ جيل الرعيل الأول، وتوارثها الأبناء والأحفاد، عن الآباء والأجداد، نحن شعب قليل العدد، ولكن بين جوانحنا همة عليّة، وبين نواظرنا أهداف رفيعة، ونحن إلى ذلك، حَمَلة رسالة، وورثة تعاليم دينيّة سمحة، ذات مقاصد عليا. والشباب هم الأمل بالمستقبل. فإذا ما نجحت الجهات الهَدّامة بتلويث فكر هذا الشباب، وحرفه عن أهدافه ومبادئه، فإن البلاد تكون بخطر حقيقي.. لم تكن العناصر الشيوعيّة المُدربة ميدانياً تخيفنا. فللبيت ربٌّ يحميه، ولكننا كُنّا نتخوف على أبنائنا وبناتنا، وفلذات أكبادنا من الانحراف وراء هذه الدعوات والأفكار البراقة، وبالتالي، فقد عقدنا العزم - شقيقي سمو الشيخ عيسى، وأنا - على مواجهة هذا

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يجتمع مع السيد موسى الصدر رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان لدى زيارته للبحرين

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتح احد المشاريع في قطر وبجانبه سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر السابق

سمو الشيخ حمد بن عيسى يجتمع مع السيد موسى الصدر رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان لدى زيارته للبحرين

سمو الشيخ حمد بن عيسى يجتمع مع الرئيس العراقي صدام حسين لدى زيارة سموه للعراق

العدو، لا بالحرب والمعارك، والتخويف والقسوة، ولكن بالتسريع في عملية التنمية الشاملة، أولاً، وتأمين الحياة الكريمة للمواطن البحريني، وإعداده علمياً وثقافياً بما يجعله محصناً تجاه مثل تلك الأفكار، التي أكدت الأيام خطأها».

وهكذا، فقد عملت تداعيات هذه الحركات الثورية، في الداخل والخارج، على محاولة تشتيت جهود سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وشقيقه سمو الشيخ خليفة بن سلمان، المبذولة محليّاً ودولياً من أجل البحرين، في ظرف تحالفت فيه عدة عوامل على إضفاء الصعوبة على تلك المرحلة، إبتداءً من التهديدات الإيرانيّة، وانتهاء بتحديات الحاضر والمستقبل. غير أن كل هذه التحديات، كانت تقابل بالحكمة والبصيرة من قبل سمو الشيخ عيسى، والحنكة والدراية والعزم الثابت من سمو الشيخ خليفة، الذي أثبتت الوقائع، فيما بعد، أنه خرج من هذه المعركة، مُنتصراً. ليس لنفسه، وانما لحاضر البحرين ومستقبلها.

حرب النفط

بعد انتصاف يوم السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣ بقليل، كان العالم يتلقى اوائل أخبار الهجوم العسكري الشامل، الذى شنته القوات المصرية والسورية على الجيش الاسرائيلي، وعلى جبهتي سيناء، وهضبة الجولان... انها الحرب التي عُرفت بـ «حرب اكتوبر»، أو «حرب رمضان»، والتي شهدت، ولأول مرّة دخول النفط، كسلاح عربي فعّال، في المعركة. كان الموقف العربي، يُعاني من شبه انحلال، وركود تجاهً اسرائيل، والغرب عموماً، بينما كانت اسرائيل تعيش على أحلام النظرية التي أطلقها الجنرال «زائير»، رئيس الاستخبارات العسكرية، والتي تؤكد عدم قدرة العرب، على إعلان الحرب ضد اسرائيل.. أما أمريكا فقد كانت منحازة تماماً تجاه اسرائيل، وحريصة على إبقاء ميزان القوى في المنطقة لصالحها.

هكذا كان حال المشهد العام، للساحة العربيّة الاسرائيليّة، عشية السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣ .. أما قصة الحرب وما رافقها من تطورات، وما سبقها من تحولات، فسوف نعتمد في روايتها على كتاب محمد حسنين هيكل «الطريق إلى رمضان».

مع منتصف شهر أغسطس عام ١٩٧٣، غادر ستة من كبار الضباط السوريين دمشق، متوجهين إلى جمهورية مصر العربيّة، بقصد الاستجمام على شواطىء البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه الرحلة، طبيعيّة للغاية، إذ لم تُثِر تحركات هؤلاء الضباط أية شكوك، حيث كانوا يمضون أيامهم وهم يمارسون السباحة والقراءة، وتناول الشاي والمرطبات، وبالتالي فلم ينتبه أحد إلى ان

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن حمد خلالة زيارة سمو الشيخ خليفة لدولة قطر

هؤلاء الضباط يحملون أعلى الرتب العسكرية في الجيش السوري، وأن أحدهم هو وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس.. ! ومع غياب شمس الثاني والعشرين من أغسطس، باشر هؤلاء الضباط، بعض التحركات السرّية، للغاية، إذ كانوا يتسللون الواحد تلو الآخر، تجاه مركز قيادة القوات البحرية في رأس التين، للإجتماع بمماثليهم من كبار ضباط الجيش المصري. وفي هذا الاجتماع، تم وضع اللمسات الأخيرة، على خطة الهجوم العسكري المصري السوري الشامل، ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، وعلى جبهتي السويس، والجولان.

في نفس الفترة التي كانت تجرى فيها الاجتماعات السريّة، بين الضباط المصريين والسوريين، كان الرئيس المصري أنور السادات، يقوم بجولة عربيّة، هدفت إلى جذب وسائل الاعلام والمصادر الاستخبارية، تجاه الزيارة، وإلى الايحاء، بأن زيارته إلى سوريا، عادية، وضمن جولة طبيعيّة، مع أنه اتفق في هذه الزيارة مع الرئيس السوري حافظ الاسد، على تحديد ساعة الصفر.

على الجانب الآخر، كانت اسرائيل تستعد للإحتفال بيوم الغفران، وهي اطمأنت إلى الرسالة التي وجهتها لمصر، من خلال المناورات الضخمة التي نفذتها خلال شهر مايو من نفس العام.. وكان فحوى الرسالة، أن أي محاولة لعبور القناة، تعني ابادة القوات المصرية المهاجمة. وإذا ما فحصنا، الآلية الدفاعية، التي كان يتمتع بها خط بارليف، والحشود الاسرائيلية والتقنيات العسكرية فنستطيع أن نعترف بأن مشاعر الإطمئنان الاسرائيلية كانت مبررة، لولا أن الخطة المصرية المحكمة، أخذت باعتبارها هذا الجانب، فقررت تزويد فرقة المشاة، المهيأة لعبور القناة، بكمية ضخمة من قذائف الستريلاس والمولوتكاس، تكفي لارباك العدو، واتاحة الفرصة، أمام قوة المشاة، العابرة للإخلال بتوازن القوات الاسرائيليّة مع بدايات الهجوم المباغت، بانتظار وصول الدفعات الأخرى من الجيش المصري.

ونجحت الخطة نجاحاً ساحقاً، وصمدت القوات التي عبرت القناة، وقال موشي ديان، وزير الدفاع الاسرائيلي حينذاك، إن القذائف الجديدة، لم تكن هي التي أخلت بتوازن القوات الاسرائيليّة، بل العدد الهائل منها، في اللحظات الأولى. وفي الواقع، فلم يكن عامل المباغتة، محصوراً بحوالي ثمانية آلاف جندي، مصري، مجهزين بالقذائف، وأحدث الأسلحة المقاومة للدروع، والطائرات، فقط.. بل كان في نوعيّة الحرب، الجديدة، التي خاضها الجندي المصري، في الوقت الذي كانت اسرائيل، تعتقد أن الجندي المصري، غير

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يدشنان اول باص للنقل العام في البحرين

مُؤهل علمياً لحرب تقنيّة حديثة. لم تتوقع اسرائيل، أن هناك حوالي ٨٠٠,٠٠٠ جندي مصري، سيتدفقون عليها مرّة واحدة، وأن بين هؤلاء، ما يزيد على ١١٠,٠٠٠ جندي، من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. لقد تغير مستوى القدرة العربيّة. وكان لابد من توظيف هذه القدرات، لتحقيق كسب على أرض الواقع، كما قال الرئيس السادات، الذي كان حصل على وعد من الملك فيصل، عاهل السعودية آنذاك، على استخدام سلاح النفط، إذا ما أراد ـ أي الرئيس السادات ـ.

كان الملك فيصل، يُؤكد في أحاديثة للزعماء العرب، دائماً « إن النفط ليس سلاحاً حربياً.. إنه قوة اقتصادية نتمكن بها من شراء أسلحة نستخدمها في المعركة».. وبالمقابل، فقد كانت اسرائيل على ثقة بأن العرب لايستطيعون استخدام النفط كسلاح في المعركة، فوزير خارجية اسرائيل آبا إيبان، يقول: « ليس من خيار أمام العرب سوى بيع البترول، لعدم وجود مصادر أخرى لديهم».. أما الولايات المتحدة، فقد كانت تعتبر اسرائيل عاملاً هاماً للحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة، وفي نفس الوقت كانت تُدرك أن العرب الذين عجزوا عن اتخاذ موقف موّحد، وقوي، ضد أمريكا، والغرب، في ٤٨ و ٦٧، لن يكونوا قادرين الآن على اتخاذ مثل هذا الموقف.

على الساحة العربيّة، كانت ثمة دعوات، تظهر هنا وهناك، بعد نكسة عام ٦٧، بوجوب استخدام النفط، كسلاح بيد العرب، غير أن الملك فيصل، كان يقود الجبهة المعارضة لهذا الرأي، كما أسلفنا، ولعل موقف هذه الجبهة، أكد جدواه، في مؤتمر الخرطوم، عندما ساهمت الدول العربيّة المصدرة للبترول، في دعم المجهود الحربي، وقدمت مساعدات ضخمة لدول المواجهة، فكان نصيب مصر من هذه المساعدات ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنوياً، وحصلت الاردن وسوريا على مساعدات كبيرة، فكان لهذه المساعدة الدور المباشر في التأكيد على طروحات الملك فيصل، واسكات الدعوات بقطع النفط عن الغرب. فقد استطاعت المساعدات العربيّة، إنقاذ ما يمكن إنقاذه، بعد النكسة، ونجحت في اعادة الاعتبار للقوة العسكرية العربية. غير أن المواقف، بدأت تتغيّر قبل حرب اكتوبر.. وتمثلت هذه التغيرات، برسالة التحذير التي حملها الدكتور زكي يماني وزير النفط السعودي، في شهر ابريل عام ١٩٧٣، لأمريكا، إذا ما استمرت سياستها في الشرق الأوسط على انحيازها الكامل لاسرائيل، وربط ذلك بتزويدها بالنفط. كما تمثلت أيضاً بحملة التأميم العربيّة لمعظم شركات البترول على أراضيها.. ومع اندلاع حرب اكتوبر، كانت الأجواء مهيأة تماماً، لاستخدام النفط كسلاح بيد العرب، ضد أمريكا، والغرب الداعمين لاسرائيل.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وجلالة الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية والسيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يهدى خنجراً عربياً للرئيس المصري انور السادات لدى زيارة سموه إلى مصر

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز خلالة زيارة سموه للمملكة العربية السعودية

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في اجتماع مع جلالة الملك
فيصل بن عبدالعزيز خلال زيارة سموهما للمملكة العربية السعودية

فبعد مشاورات بين الدول العربيّة المنتجة والمصدرة للبترول، قررت هذه الدول اتخاذ موقفٍ موحد، فأعلنت عن فرض حظر على تزويد الولايات المتحدة والبرتغال وجنوب افريقيا وهولندا بالنفط. كما خفضت الانتاج بمعدل ١٠٪ كل شهر، وربطت وقف هذا التخفيض المتصاعد بانسحاب اسرائيل من جميع الأرضي العربيّة المحتلة. وأثبت حظر النفط فعاليتة، لأول وهلة، وإلى حدٍ ما، إذ عانت الدول الصناعية، من مصاعب جمَّة، واضطرت كثير من المصانع في أمريكا لاغلاق أبوابها، وتم تقنين استهلاك البترول، في مختلف دول أوروبا، وانتشرت البطالة ... أما في الجانب الاستراتيجي والحربي، فقد بادرت دول اوروبا الغربيّة، لرفض استخدام أراضيها ضمن الجسر الجوي الأمريكي الاسرائيلي، لتزويد هذه الاخيرة بالاسلحة، والذخائر، وقطع الغيار. كما ترتب على ذلك حدوث شرخ عميق في التحالف الغربي الأمريكي. ولأول مرّة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، أعلنت أووربا عن تبني إجراء حوار عربي اوروبي مشترك، ودعت بعض هذه الدول لوضع الحقوق الشرعيّة العربيّة والفلسطينية، محل اعتبار. فيما وُجِّهتْ إنتقادات لسياسة أمريكا، من شخصياتٍ أمريكية بارزه، بعضها كان ضمن الحكومة، مثل الجنرال جورج براون رئيس أركان حرب القوات المشتركة، الذي حذر من تزايد النفوذ الصهيوني في أمريكا. ولكن هل كان هو التأثير المطلوب ؟ هل كان هو التأثير الذي وَعَد به مُنَظرو فكرة استخدام النفط، سلاحاً في المعركة ؟ الواقع، سيُشير فيما بعد، إلى عكس ذلك. ولكن لن نستبق الأمور.

جلسة استثنائية

كانت البحرين، من بين الدول العربيّة، التي تنادت لحضور الاجتماع الذي انعقد في الكويت يوم ١٧ اكتوبر. وكان يهدف إلى اتخاذ قرار بقطع النفط عن أمريكا. وهو الاجتماع الذي ترتبت عليه قرارات عربيّة، صدرت على التوالي من عواصم الدول النفطية، ومنها البحرين، ففي المنامة، ترأس سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة اجتماع مجلس الوزراء، في جلسة استثنائية عُقدت يوم ٢٠ اكتوبر، أصدر المجلس بعدها بيانين هامين. جاء في الأول: « تُعلن حكومة دولة البحرين، أنه بالنظر للموقف الذي تقفه الولايات المتحدة الأمريكية من الأمة العربيّة، وهي في غمرة نضالها العادل والمشروع ضد العدو الصهيوني، وانسجاماً مع ما يتطلبه الواجب القومي، فقد قررت وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، ابتداءً من اليوم». وجاء في القرار الثاني: « لقد قررت حكومة دولة البحرين انهاء الاتفاقية الموقعة في ديسمبر عام ١٩٧١ بينها وبين الحكومة الأمريكية، والخاصة بمنح تسهيلات للبواخر الأمريكية في ميناء البحرين. وكانت الحكومة أخطرت القائم

بالاعمال الأمريكي عن عزمها الغاء الاتفاقية المذكورة، إذا لم تُغيّر الحكومة الأمريكية سياستها المتحيّزة للعدو الاسرائيلي، وذلك لدى استدعاء القائم بالاعمال الأمريكي من قبل سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجيّة، بتاريخ ١٨ اكتوبر الجاري. وقد اتخذت الحكومة هذه الخطوة بدافع من المصالح القومية واستجابة لمعطيات المعركة المصيريّة التي تخوضها أُمتنا العربيّة في الظروف الحالية، وكنتيجة للموقف الأمريكي العدائي ضد الأمة العربيّة. كما قررت حكومة البحرين العمل بالقرارات التي اتخذتها منظمة الدول العربيّة المصدرة للنفط، وذلك في الاجتماع الذي عقد في الكويت بتاريخ ١٧ اكتوبر الجاري».

يقول الكاتب والصحفي المصري محمد حسنين هيكل، في كتابه « الطريق إلى رمضان»، إن العرب لم يكن لديهم خطة واضحة، وموضوعة سلفاً لاستخدام سلاح البترول. والحقيقة أن النتائج التي ترتبت على حظر تصدير النفط، شكلت مفارقة غريبة... فرغم النتائج الايجابيّة، التي تحققت، مباشرة، وفي بدايات الحظر إلاّ أن هناك من النتائج، مالم يكن مأخوذاً بالحسبان... ولهذه قصة يحسن بنا، أن نعرضها.

في مصر، شكلت وزارة الخارجيّة فريق عمل لدراسة أساليب التحرك الممكنة، بشأن جدوى استخدام النفط كسلاح. ولكن نتائج الدراسة لم تكن مُحَدّدة. وفي وقت كان مناسباً للغاية، وقعت في أيدي المسؤولين بوزارة الخارجيّة وثيقة لعبت دوراً كبيراً في توجيه السياسة النفطية. وكان ذلك قبل الحرب بأيام قليلة. ولهذه الوثيقة قصة، بدأت من خلال مشروع لمركز الدراسات الاستراتيجيّة التابع لجريدة «الأهرام»، إذ تمت دعوة الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الوزراء السابق للصناعة والثروة المعدنية – ورئيس الوزراء بعد الحرب- ليضع دارسة عن أزمة الطاقة في الولايات المتحدة. وآثارها بالنسبة للدول العربيّة. وفي أول اكتوبر، أنهى الدكتور خليل دارسته تلك، ووضعت تحت تصرف الرئيس السادات.

كانت وجهة النظر التي تتبنّاها الدراسة، أن البترول يجب أن يُؤخذ على أنه سلعة استراتيجيّة اقتصادية، وليس سلاحاً في حد ذاته، وطالما أن البترول في حد ذاته لا يمكن أن يكسب حرباً فانه يمكن استخدامه كنوع من المؤثرات السياسيّة. وبطبيعة الحال فقد لعب البترول دائماً دوراً بارزاً في سياسات الدول الاستهلاكيّة. وبالتالي، فقد خرجت الدراسة بتوصيات، مُحدَّدة، منها أن على الدول المنتجة، أن تعلم أنها إذا كانت تزود أي دولة بسلعة استراتيجيّة مُقابل سلعة أخرى كالاسلحة، فلابد أن تتوقع أن يكون التدفق في كلا الاتجاهين مستمراً سواء كان هناك حرب مع اسرائيل أم لا. وإذا توقفت الاسلحة، لابد أن يتوقف البترول

أيضاً. كذلك، أوصت الدراسة، أنه لابد للدول العربيّة من أن تعي وتراعي حقيقة مواقف الدول الأخرى، وعلى ضوء ذلك، تضع سياستها. ولكن إذا كانت هذه الدول مثل اوروبا لا تؤيدنا، فليس لها أن تُبدي العداوة لنا. ويمكن لنا بمعقولية أن نتوقع من حكومات أوروبا الغربيّة واليابان أنْ تُمارس ضغطاً على الأمريكيين لتذكرهم بأهمية البترول العربي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك التزامات متبادلة فيما يختص بالأسعار والانتاج، ولابد من أن يواكب سعر البترول سعر المصادر الأخرى للطاقة، وأن لا يكون أقل منها بصفة دائمة.

كان هذا، هو فحوى التقرير، الذي يَعتبره هيكل دراسة استراتيجية متكاملة. والواقع أن التقرير، لم يكن اكثر من إنطباعات وتنبؤات تتوافق مع وجهة النظر المصرية بخصوص استخدام النفط كسلاح. وعلى العموم، فهذا التقرير، وتوصياته، كان من بين الوثائق التي حملها الوفد المصري، الذي توجه على الفور، للاجتماع مع القيادة السعودية... لعرض الأمر على الملك فيصل.

وفي الاجتماع الأول، بين المصريين والملك فيصل، في مكتبه الخاص، في القصر الملكي بالرياض، كان من الجانب السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز وزير الداخلية، والدكتور رشاد فرعون المستشار الأقرب للملك فيصل. وفي الجانب المصري، كان سيد مرعي، ومصطفى خليل- صاحب التقرير ! - والعميد سعد القاضي، الذي جاء مزوداً بالخرائط التوضيحيّة، لبيان سير المعركة. وأنصت الملك فيصل بانتباه للعرض الذي قدمه سيد مرعي، ومصطفى خليل، وكان يومىء برأسه من آن إلى آخر. كان واضحاً أن التحليل الذي قدمه القاضي قد أثار إهتمام الملك. ولقد بدا واضحاً في الإجتماع الثاني، الذي انعقد بعد الافطار، أن الملك فيصل كان أكثر تفاؤلاً، وقد اكد ذلك، عندما قال: «لقد جعلتمونا جميعاً فخورين للغاية. كنا في الماضي لا نستطيع أن نرفع رؤوسنا، والآن نستطيع. لقد قمتم بواجبكم، وقاسيتم في سبيل ذلك. لقد دُمرتْ مدنكم. وإن أقل ما تستطيع الدول العربيّة الأخرى أن تفعله، هو مساعدتكم مالياً، وبأية معّدات عسكرية تملكها».

وفي هذا الإجتماع، قرر الملك تقديم هدية عاجلة لمصر، مقدارها ٢٠٠ مليون دولار. مشيراً إلى أن وحدات من الجيش السعودي في طريقها إلى الجبهة السورية. وأضاف الملك قائلاً: «إن ما نعطيه ليس إحساناً، وما نقدمه من مال، أقل بكثير مما تقدمونه من أرواح وتضحيات أخرى».

بعد ذلك، سأل الملك فيصل المصريين عن الخطوات العملية الطويلة الأمد، التي يرون انتهاجها، فأشاروا عليه أن يستدعي القائم بالأعمال الأمريكي،

وأن يعرض عليه مُلَخّصاً للنقاط التي تمت مناقشتها- يذكر هنا، أن السفير الأمريكي جيمس أتكينز كان غائباً. وهو في الحقيقة واحد من أبرز خبراء الوكالة الحكومية للطاقة - كما أشار الوفد على الملك أن يقابل وزير الخارجيّة السعودي، الرئيس الأمريكي نيكسون في واشنطن لشرح نفس القضيّة !!

هنا، ومع أن من الصعب، تقبُّل فكرة، أن يُقرر موظفون مصريون، للملك فيصل اسلوباً سياسياً ينتهجه، فسوف نبقى مع رواية هيكل الذي يتابع فيقول: « وسأل الملك فيصل الوفد المصري: ماذا عن أصدقائنا الليبيين؟ ماذا أعطوكم ؟ فأجاب سيد مرعي: إن القذافي عرض أربعين مليون دولار. واربعة ملايين طن من البترول الخام. فقال الملك: هذا ليس كافياً. ولعله كان من الافضل لو أن الليبيين صرفوا أموالهم على المعركة بدلاً من إثارة القلاقل في الدول العربيّة الأخرى!».

بعد ذلك، توجهت البعثة المصرية إلى الكويت، فالتقت بسمو أمير الدولة، وفي البحرين التقت البعثة بسمو الأمير الراحل وسمو رئيس الوزراء، حيث دارت مناقشات مثيرة، لأكثر من ساعتين، وقد بدا واضحاً أن المسؤولين في البحرين تواقوّن لمعرفة الموقف العسكري على الجبهة، وعازمون على المساهمة بدورهم في هذه المعركة المصيرية.

ولكن، هل جاءت النتائج، بقدر الآمال التي علقها العرب، وبالذات الشارع العربي، على هذا الإجماع بحظر النفط ؟

هنا، وفي الإجابة على هذا السؤال، يظهر واضحاً مدى الهيمنة الاستراتيجيّة لشركات النفط، على مُقدرات العالم، ومقدرات العرب بشكل خاص. كما يظهر وبشكل اكثر وضوحاً، أن نظرية الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز، كانت اكثر صواباً، وأوسع أُفقاً، من النظرية المقابلة، التي تبَنَّت استخدام النفط سلاحاً في المعركة.

ففي الإجتماع الذي عقده وزراء النفط العرب في الكويت يوم ١٧ اكتوبر، لتنسيق سياسية بترولية عربيّة موحدة، تبنّت السعودية اقتراحاً يدعو لتخفيف الانتاج بنسبة ١٥٪. غير أن الرئيس السادات اعتبر ذلك تضحية كبيرة ! واقترح أن تكون نسبة التخفيض ٥٪ فقط، مع زيادة كبيرة على الاسعار. وكانت النتيجة زيادة متأرجحة في السعر، وتخفيض متواضع في الانتاج، أي أن هذه القرارات، كانت تقدم كعكة لذيذة، لشركات النفط، الأمريكية تملأ خزاناتها بالنقود!



سمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبل احد المسؤولين البريطانيين في البحرين

لقد ترتب على هذه القرارات، أن انقلب واقع الحال، فبينما كان المفترض أن تجتاح الولايات المتحدة أزمة طاقة، وتخضع لرحمة المقاطعة العربيّة، بلغت أرباح شركات البترول الأمريكية حداً اسطورياً لم تبلغه من قبل. وكان نصيب العرب نتيجة رفع الاسعار ٦٠,٠٠٠ مليون دولار، وهو رقم لا يكاد يذكر آمام نصيب شركات النفط الأمريكية !! وبدل أن تكون الضربة موجهة لأمريكا، أُصيبت بها اليابان ودول أوروبا الغربيّة المنافسة لأمريكا.

كان واضحاً أن الدول العربيّة الداعية لحظر النفط، وبهذا الأسلوب اساءت تقدير اللعبة، وأن الرابح من هذه المعركة، هي الشركات النفطيّة الأمريكية... ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه النتائج، فقد استطاع البترول أن يُوحد العرب على قرار واحد، وبرز كسلاح يدخل المعركة لأول مرّة.

والآن، فربما يطرأ سؤال، على سطح القضيّة، يحتاج إلى إجابة... إذ كيف تمكنت أمريكا من ابطال مفعول هذا السلاح الذي اعتقده العرب سيفاً سحرّياً، قادراً على فعل المعجزات ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الرجوع إلى الأزمة التي شهدتها الولايات المتحدة، في شتاء عام ١٩٧٢، والتي عُرفت بـ «أزمة الطاقة». فقد عانت أمريكا، في هذا الشتاء، من نقص امدادات الطاقة النفطيّة، حتى أغلقت محطات الوقود، وآصبحت المنازل والمكاتب بدون تدفئة، كان واضحاً أن أمريكا تعيش أزمة. ولكن الحقيقة، أن الولايات المتحدة تمتلك إحتياطيات ضخمة من الفحم واليورانيوم والبترول، ولديها أضخم مصادر طاقة في العالم، غير أن المشكلة التي كانت تعاني منها أمريكا، كانت عدم القدرة على وضع خطة طوارىء، حقيقيّة، وهي المشكلة التي جاءت حرب اكتوبر، لتنقذها منها، وتخرجها اكثر قدرة على التنسيق، ووضع خطة للطورىء.

وبالمقابل، فقد كان الضرر الذي أصاب اليابان مثلاً، اكثر بكثير، إذ انها تعتمد على استيراد ٩٠٪ من إحتياجاتها النفطيّة من منطقة الخليج العربي، كذلك اوروبا، وإن كان اعتمادها على البترول العربي، أقل من اليابان، التي لاتمتلك أَية امتيازات نفطيّة في المنطقة، فيما تمتلك أمريكا حوالي ٦٠٪ من حقول النفط العربي !

إذن لم تكن ضربة سلاح النفط موفقة تماماً، وإن كانت استطاعت أن تصنع فرقعة جلبت الأنظار نحو القضيّة العربيّة.

هنا.. وقبل أن نغادر هذه الفترة الزمنيّة، يتحتم علينا طبعاً، إلقاء نظرة، على الحال التي كانت عليها البحرين آنذاك. كانت قلوب البحرينيين، إبان الحرب، تنفتحُ على بكرة أبيها، تجاه جبهتي السويس، والجولان.

فشهدت الشوارع والاحياء، إجتماعات ولقاءات شعبيّة، للتبرع بالمال، والمعونات العينية، التبرع بالدم،.. اضافة إلى أن النفوس كانت مشحونة بأخبار المعركة، وما تذيعه وكالات الأنباء من انتصارات عربيّة. وطبعاً فقد ترافق ذلك مع القلق الشديد، جراء التهديدات الأمريكيّة والاسرائيليّة، حتى أن البعض توقع حرباً شاملة، تصل شظاياها إلى البحرين.

وعلى الصعيد الرسمي، كانت التوجيهات السامية، باعداد البلاد، وفق جاهزية عالية، تحسباً لوقوع مالا يحمد عقباه.. ونتيجة للمشاورات الحثيثة بين الشقيقين: أمير البلاد، وسمو رئيس الوزراء، صدر المرسوم الأميري، بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣، والقاضي بانشاء مجلس للدفاع الأعلى، أُسندت رئاسته لسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء.. وأُوكلت إلى هذا المجلس، مهمة تولي السياسة الدفاعية، والاشراف على الخطط العسكرية للدفاع عن البحرين، إضافة إلى تأمين الاحتياجات اللازمة للمواطنين، واتخاذ الاحتياطات الأمنيّة، لضمان سلامة البلاد والمواطنين.

هذا على المدى المباشر .أما على المدى الطويل، فقد كانت تلك الفترة، مناسبة تماماً لاستقاء الدروس والعبر، والتجارب، إذ أن ما حدث من تداعيات حول استخدام النفط كسلاح، أوصلت سمو الشيخ خليفة لقناعة مطلقة بضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع شركات النفط، بغية الحصول على المزيد من الامتيازات. وعلى ذلك، فقد أُبرمت إتفاقية جديدة، بين الحكومة وشركة النفط دخلت حيز التنفيذ، في الأول من يناير عام ١٩٧٤، وحصلت البحرين بموجبها على ٦٠٪ من حقوق التنقيب، ومرافق الشركات، كما حصلت على الحق بامتلاك آبار غاز جديدة، على حسابها، وأن تكون هذه الآبار ملكاً لها. وهكذا، نجحت سياسة سمو الشيخ خليفة، وتوجيهات سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان، في دفع البحرين، لاجتياز مفرق صعب، ومرحلة كانت ذات متغيرات دراماتيكيّة، واجهت البحرين، في الوقت الذي كانت خرجت لتوهّا فيه، من قضيّة، «الحركات السياسية اليسارية» وقضيّة الاستقلال والتهديدات الايرانيّة.



ماذا يحدث في البحرين ؟

« .. أن التصنيف الايدولوجي لتكتلات المجلس الوطني، هو الذي كان له الدور الاكبر في الاختلافات داخل المجلس، حيث أن الافكار تختلف بين الأعضاء في معظم الأحيان بنسبة ١٨٠ درجة، وعلى الرغم من أن الجميع يعرفون توزيع هذه التكتلات غير الرسميّة، إلاّ أن هذه التسميات والتوزيعات، تكتب في الصحف أو تقال في الأحاديث فقط.. !!»

علي صالح الصالح
مجلة «المواقف»
٩ ديسمبر عام ١٩٧٤

«كان من المفروض على المجلس بجميع أطرافه، أن يتفهم الأوضاع الأمنيّة، في المنطقة، ويحاول تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وأن يطرح الأمر في المجلس، بعد الاتفاق مع الحكومة على نوعيّة الطرح، خاصة وأنه بدأ يظهر نوع من التحدي من قبل أعضاء المجلس، والمزايدات فيما بينهم !!! »

جاسم مراد
مجلة «المواقف»
١٦ يونيو عام ١٩٧٥

الفصل الثالث عشر

ماذا يحدث في البحرين ؟

كُنّا قد توقفنا عند إنعقاد المجلس التأسيسي، وما رافق جلساته من مفارقات، وألقينا نظرة سريعة إلى حد ما، على الألوان السائدة في الطيف السياسي البحريني آنذاك، من خلال تحليلٍ التوجهات السياسيّة والعقائدية في المجلس التأسيسي.

وغني عن القول، أن هذا المجلس، لم يكن سوى مرحلة تأسيسيّة على طريق الديمقراطيّة التي أرادها سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ومن قبله المغفور له سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، والتي عمل سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، على تكريسها، وترسيخ مؤسساتها، وبلورة طرائقها، باعتباره رأس السلطة التنفيذية، ورفيق درب سمو الأمير الراحل، اذ تلقى معه أصول الحكم والسياسة والإدارة، من لدن الراحل الكبير. والوالد، سمو الشيخ سلمان.

وفي هذا الصدد، قال لي الاستاذ أحمد العمران، الذي عاصر سمو الشيخ سلمان، وكان قريباً من وجدانه، إن فكرة مجلس شورى مُعَيّن كانت تراود سمو الشيخ سلمان، وكان كثيراً ما يُصَرِّح بهذه الرغبة في مجالسه العامة والخاصة.. ويحكي العمران، ذلك، من خلال ذكرياته: «في إحدى المرات،

استدعاني سمو الشيخ سلمان رحمه الله، وقال لي: استاذ أحمد، إن لي رغبة بانشاء مجلس للشورى، مُعيّن. وأنت رجل متعلم، وقريب من الناس. فأرجو أن تجس نبض الناس، بهذا الخصوص، باسلوبك، وتستطلع لي رأي المواطنين في قيام مثل هذا المجلس».

ويضيف العمران، إن سمو الشيخ سلمان، تعدّى طور السر، في ذلك، إذ أعلن عن رغبته هذه من خلال كلمة ألقاها في إحدى المناسبات، فتصدى الانجليز للفكرة، باسلوبهم، وبالخفاء، وخاصة مستشار الحكومة الذي أدرك أن هذا المجلس سيسحب بعض صلاحياته، وبالتالي فقد عمد إلى بث أفكاره، بين عدد من أفراد العائلة الحاكمة بغية دفعهم للتأثير على سمو الشيخ سلمان، بحجة أن مثل هذا المجلس، سيتسبب في سحب جزءٍ كبير من صلاحياتهم ونفوذهم.

وعندما شرع سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان بوضع خطط التنظيم الإداري، والهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة، كان على رأس قائمة الأولويات، إنشاء برلمان منتخب من قبل الشعب. وهذا ما أكدته صحيفة السياسة الكويتية الصادرة في الأول من مايو عام ١٩٧٠ ـ أي قبل تأسيس المجلس الوطني بأربع سنوات .. ففي مقال للصحيفة بعنوان «دستور وبرلمان للبحرين...» كتبت تقول: «غادرت مطار الكويت صباح أمس، البعثة البحرينيّة برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الدولة في البحرين، عائدة إلى البلد الشقيق، يحمل رئيسها رسالة جوابيّة من سمو الأمير إلى أخيه عاهل البحرين» وأضافت الصحيفة، معلوماتٍ نسبتها إلى مصادرها، تفيد أن مهمة الوفد، كانت محدودة.. فقالت: «إن الوفد طلب من جملة مطالبه من الكويت، الاستعانة بالقوانين والأنظمة السياسيّة وغيرالسياسيّة، للاستفادة منها في المرحلة الاستقلالية المقبلة القريبة. وذكرت هذه المصادر أيضاً، أن البحرين أعربت عن رغبتها بالاستعانة بخبرة وخبراء الكويت، لإعداد دستور الدولة الجديدة، الذي سَيُعمل به بعد الاستقلال. ومن المحتمل أن تقدم الكويت إمكانياتها مع الخبراء بهذا الصدد. ومن ناحية أخرى، قالت معلومات أخرى غير رسميّة، وغير مؤكدة، بأن البحرين ستطلب في وقت قريب (ربما طلب الوفد ذلك) من الكويت الإستعانة بتنظيم واستكمال خطواتها الديمقراطيّة على صعيد انشاء برلمانٍ بحريني».

ولقد عَبَّرت الحكومة البحرينيّة، عن نواياها الديمقراطية، وانفتاحها نحو تمكين الشعب من المشاركة في الحكم، منذ بواكير تشكيلها، في عهد

الاستقلال.. كما إنها تعاملت مع الانتخابات التي سبقت المجلس التأسيسي، بحيادٍ تام، يظهر واضحاً من خلال تشكيلة الطيف السياسي والعقائدي، الذي أفرزته الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي.

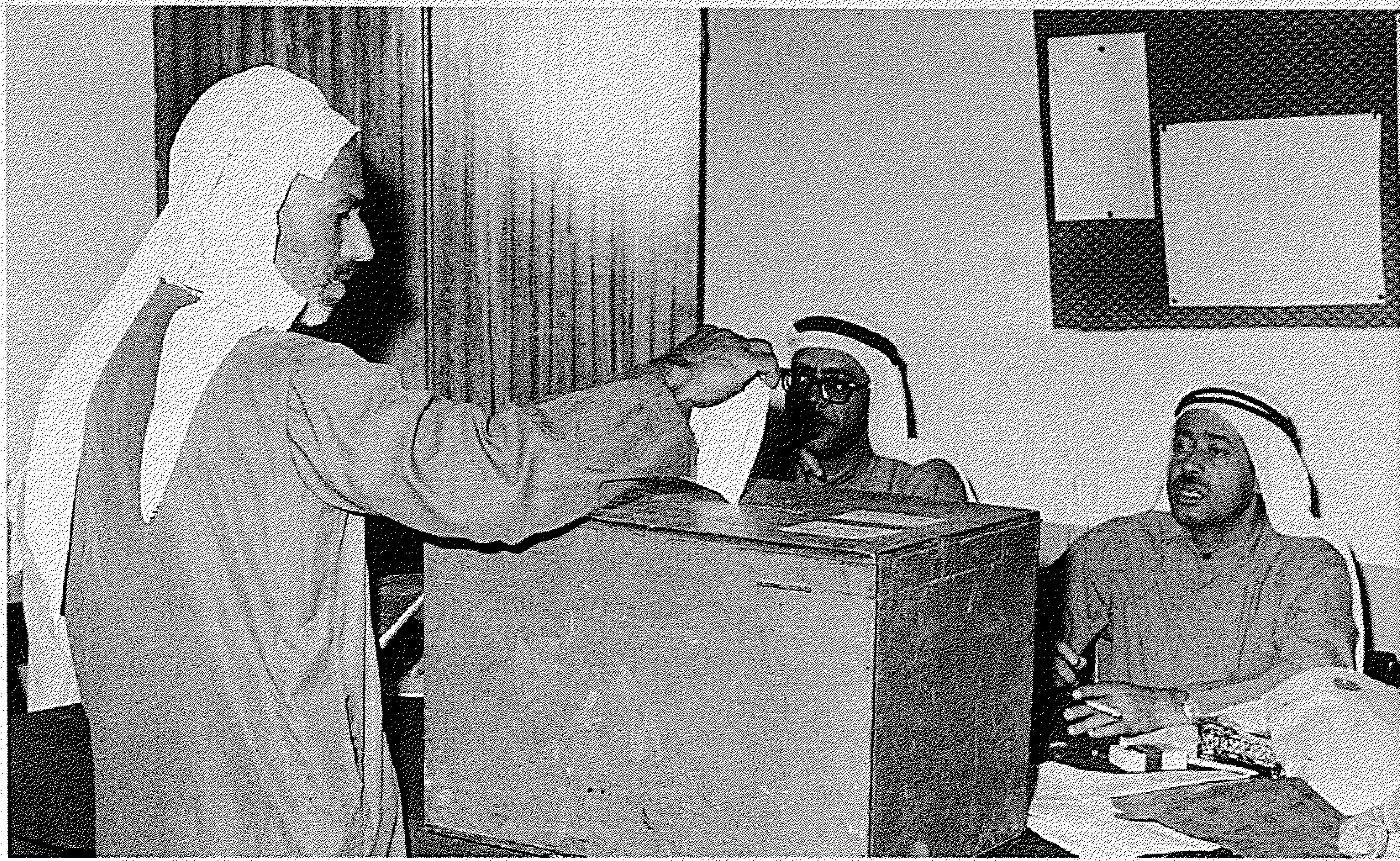
ومنذ عهد المجلس التأسيسي، ظهر واضحاً أن ثمة أطيافاً، سياسيّة وعقائدية، اعتبرت الوصول للمجلس التأسيسي، فرصة لمناكفة الحكومة، والسلطة التنفيذية.. ومع أن إنطباعات مؤسسة الحكم، آنذاك، عن أداء المجلس التأسيسي، لم تكن ايجابيّة، إلاّ أن سمو الأمير الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان، ظلا يحرصان على عدم حجب حق الشعب، بافراز مؤسسته التشريعيّة المنتخبة، رغم تحذيرات كثيرة، وصلت إلى سمو الأمير، وشقيقه سمو الشيخ خليفة.

أعضاء المجلس الوطني الأول

في الحادي عشر من يوليو عام ١٩٧٣، أصدر سمو الأمير، مرسوماً حدد «أحكام الانتخاب للمجلس الوطني». وجاء في المادة الأولى من هذا المرسوم: «يتألف المجلس الوطني من ثلاثين عضواً، ينتخبهم الشعب بطريق الانتخاب العام السري المباشر، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس الوطني بحكم مناصبهم».

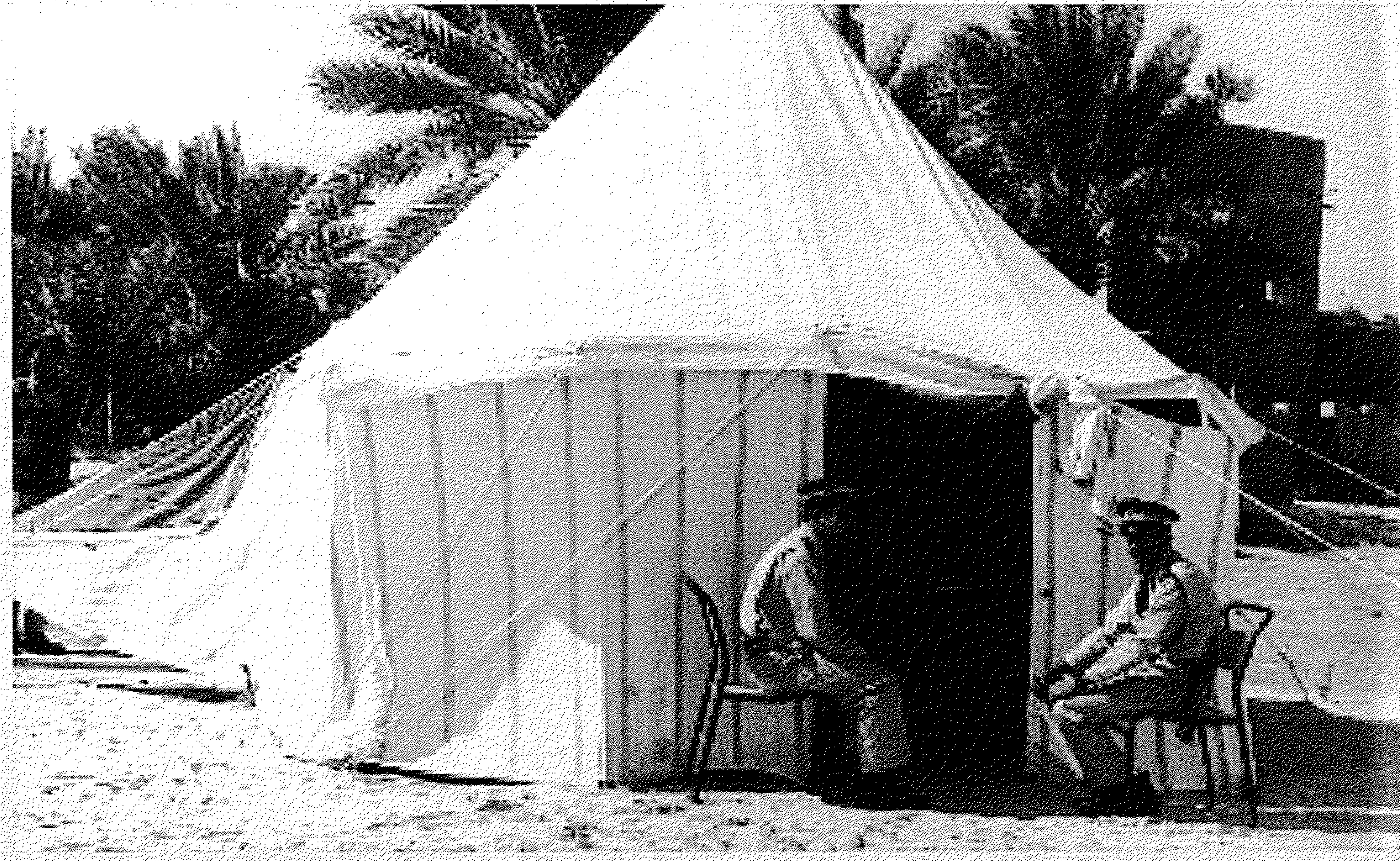
وفي مواده اللاحقة، حدد المرسوم الشروط الواجب توافرها في الناخبين، والإجراءات الواجب اتباعها لاتمام العمليّة الانتخابيّة، وكيفية تقديم الطعون.

ولتطبيق هذه الأحكام، أصدر رئيس الوزراء في ١٦ أغسطس من نفس العام، قراراً حدد فيه « المناطق والدوائر الانتخابيّة». وفي نفس اليوم أصدر وزير البلديات والزراعة، قراراً يشأن تحديد موعد الطعن القضائي في جداول الانتخاب. وبذلك أصبحت البلاد مهيأة للخطوة الحاسمة، في تاريخها، على طريق انشاء المجلس الوطني. وشهد صباح يوم السابع من ديسمبر عام ١٩٧٣، بدء العملية الانتخابيّة، حيث تنافس ١١٤ مُرشحاً يمثلون كافة فئات واتجاهات الشعب البحريني، للفوز بمقاعد المجلس، فيما بلغ عدد المسجلين في الجداول الانتخابيّة ٢٧ ألف ناخب، مقارنة بنحو ٢٢ ألفاً سجلوا في انتخابات المجلس التأسيسي.



عمليات التصويت لانتخابات
المجلس الوطني





تم نصب خيام في بعض
المناطق البعيدة لتسهيل
التصويت على المواطنين
لانتخابات المجلس الوطني

عمليات التصويت لانتخابات المجلس الوطني

كان يوماً مشهوداً، ذلك الذي خرجت فيه جموع البحرينيين، لممارسة حقها الانتخابي، وافراز مجموعتها المختارة، من الرجال الذين إختارتهم لحمل أمانة السلطة التشريعيّة في البلاد. وبغض النظر عن الاحتفاليات، التي رافقت العملية الانتخابيّة، فقد سارت عمليات الانتخاب، سيراً حسناً، دون أية حادثة تعكر صفوها، وأجمع المراقبون، على أن الانتخابات كانت تجري بحيادية، ونزاهة، كما أنها شهدت إقبالاً شعبيّاً كبيراً. وحسب ماهو مقرر، تم اغلاق باب التصويت، في الساعة الثامنة من مساء اليوم ذاته، حيث بدأت عمليات الفرز مباشرةً.

وفي صباح اليوم التالي، كان أثير إذاعة البحرين، يحمل لمواطنيها، أسماء الذين أولاهم الشعب ثقته واختارهم لحمل المسؤولية. وضمت قائمة الفائزين، السادة:

رسول عبدالعلي الجشّي، خالد ابراهيم الذوادي، الدكتور عبدالهادي خلف، حسن جواد الجشي، محمد سلمان أحمد حماد، محمد عبدالله هومس، محسن حميد المرهون، علي صالح الصالح، حمد عبدالله ابل، علي ابراهيم عبدالعال، جاسم محمد مراد، عبدالله علي المعاودة، علي قاسم ربيعة، محمد جابر الصباح، عيسى حسن الذوادي، ابراهيم محمد حسن فخرو، خليفة أحمد البنعلي، عبدالله منصور عيسى، علوي السيد مكي الشرخات، مصطفى السيد محمد القصاب، عبدالله الشيخ محمد المدني، الشيخ عيسى أحمد قاسم، الشيخ عبدالأمير منصور الجمري، الشيخ عباس محمد علي، يوسف سلمان كمال، عبدالعزيز منصور العالي، حسين علي المتوج، سلمان الشيخ محمد، الشيخ ابراهيم بن سلمان آل خليفة، خليفة أحمد الظهراني.

بهذا، كانت صورة المجلس قد اكتملت، وأصبح المسرح مهيأً تماماً، كي يمُارس ممثلو الشعب أدوارهم الوطنية التي انتخبوا من أجلها.. وعلى هذا، أصدر سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مرسوماً أميرياً، في العاشر من ديسمبر، يقضي بدعوة المجلس الوطني للانعقاد، في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٣، لدور الانعقاد العادي الأول، من الفصل التشريعي الأول.

الجلسة الافتتاحية

كان حقيقاً بذلك الصباح، أن يكون مختلفاً، فأجواء ديسمبر اللطيفة، وأمطاره الحنون، كانت تبعث المزيد من التفاؤل، إلى قلوب البحرينيين، الذين

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يفتتحان اولى جلسات المجلس الوطني

الموكب الاميري في شوارع البحرين في طريقه لافتتاح اولى جلسات المجلس الوطني

اصطفوا على جوانب الطرقات، لتحية سمو أمير البلاد، وسمو رئيس الوزراء، وسمو ولي العهد. وهم في طريقهم لافتتاح أول برلمان بحريني، عبر تاريخ البلاد الطويل.

وفي مبنى بلدية المنامة. هذا المبنى الذي وقف شاهداً على الكثير من أيام البحرين التاريخيّة، وفي تمام الساعة العاشرة والربع، كان صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان، قد أخذا موقعيهما على المنصة الرئيسية، حيث أعلن سمو الشيخ خليفة رئيس الوزراء افتتاح الجلسة، التي تشرّفت بتلاوة عطرة من آيات الذكر الحكيم. ثم دعا سمو رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الأمير، لإلقاء الخطاب الأميري، الذي جاء فيه:

«باسم الله العلي القدير... وعلى بركته.. وبتوفيق من لدنه، نفتتح الدورة الأولى للفصل التشريعي الأول، لمجلسكم المُوَقرّ.. وانه ليسعدنا، ونحن في هذا اليوم الأغر، أن نُرحب بكم أعضاءً في هذا المجلس الكريم. نرحب بكم إخواناً تساهمون معنا في تحمل مسؤوليات الحكم وتبعاته. وانه ليسعدنا ونحن نخاطبكم أن نخاطب في شخصكم شعبنا العزيز، الذي اختاركم لتمثلوه في هذا المجلس، شعبنا الذي لا ننسى وقفته المُخلصة معنا بقلبه وبارادته وبعمله، آخذاً بيد بلده من عهد إلى عهد، مُتخطياً بمجتمعه من طور إلى طور، ومنتقلاً بوطنه من دور إلى دور، داخلاً عهداً جديداً، عهد الاستقلال من أوسع أبوابه، مؤكداً للعالم كله عروبة البحرين، وأنها جزء لا يتجزأ من كيان الأمة العربيّة، ومعبراً عن رغبة البحرين في أن تكون عضواً فعّالاً في الأسرة الدوليّة، عضواً مساهماً في العمل لما فيه خير الانسانيّة، وعاملاً من أجل أن يَعُمّ السلام العالم، وأن يُرفرف علم الاخاء على ارجائه، منكراً للعدوان واغتصاب الحقوق، نابذاً للحروب إلاّ دفاعاً عن الأرض والنفس وانتصاراً للحق، مؤيداً للشعوب في تحريرها وفي تقرير مصيرها، باسطاً يده لصداقات شعوب العالم ودوله على أساس من المساواة والعدل والاحترام المتبادل للسيادة، وفيّاً بواجباته نحو الدول الاسلاميّة على أساس من الاخوة في الدين، وعاملاً على توطيد وترسيخ علاقات الاخوّة وتوثيق التعاون بينه وبين شقيقاته العربيات، إنطلاقاً من وحدة الهدف ووحدة المصير ووحدة القضيّة..».

ويستمر الخطاب الأميري ليقول: «بوفاء من الشعب وإخلاصه، دخلنا عهد الاستقلال. وقد قطعنا على أنفسنا عهداً، وأعطينا لشعبنا وعداً بأن نشركه في تحمّل أعباء الحكم، وأن نعمل على تطوير الديمقراطية وحكم الشورى، وأن نحكم البلاد حكماً دستورياً، مبيّناً للحقوق مُعيناً على الوجبات، فاصلاً للسلطات الثلاث، مؤكداً تعاونها، قائماً على العدل، مُوَطّداً للاخاء كافلاً للحريات.

وقد سرنا في هذا الطريق، فأصدرنا القوانين والمراسيم في التنظيم الإداري، فأنشأنا مجلساً للدولة، تحول منذ عهد الاستقلال إلى مجلس للوزراء، وكان هذا بداية للتحول المرحلي. وقد آثرنا أن ننظر إلى مواقع أقدمنا حيث نضعها، ولا نخطو في الظلام. آثرنا التدرج وابتعدنا عن منزلقات القفز. وكان علينا أولاً أن نطوّر التشريعات القائمة وأن نضع تشريعات جديدة تتناول شؤون المواطنين، وأمورهم الحياتيه تناولاً فعّالاً. وقد أصدرنا الكثير من هذه التشريعات، ولسوف نعمل ـ بتعاونكم معنا ـ على استكمال نظامنا القانوني لما له من أهميّة في تنظيم حياة المواطنين، ولتعلقه بشؤون حياتهم المعاشيّة».

وما أن انتهى سمو الأمير، من القاء خطابه الشامل، والذي حدَّد فيه ملامح المرحلة، وبيّن فيه دور هذا المجلس، والواجبات الملقاة على عاتق أعضائه، حتى بدأ سمو رئيس الوزراء بالقاء كلمة الشكر التالية: «سيدي صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى.. أرجو أن تتفضلوا بقبول شكرنا الجزيل وامتناننا العظيم على تفضلكم بالحضور، وافتتاح أول مجلس وطني للبلاد في دورته الأولى، والذي نأملُ وبثقة، أن يكون بفضل توجيهاتكم السامية، دعامة أساسيّة للديمقراطيّة، وعنصراً فعالاً للسير نحو تقدم أفضل تحت قيادتكم الرشيدة، في عهدكم الميمون».

ثم دعا سمو رئيس الوزراء، أعضاء المجلس الوطني بمن فيهم الوزراء، إلى أداء اليمين الدستورية، وكان سموه البادىء بأداء اليمين قائلاً: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حرّيات الشعب ومصالحه وأمواله، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق».

وبانتهاء مراسم حلف اليمين، كانت الجلسة الافتتاحية الرسميّة، تعلن نهاية فصولها، فيما نهض سمو الأمير، مودعاً الحاضرين، ليغادر القاعة، مصحوباً بسمو رئيس الوزراء، وسمو ولي العهد، اللذين ودّعاه بكل الحفاوة والتقدير، ثم عاد سمو رئيس الوزراء ليُعلن افتتاح الجلسة العادية بكلمة قال سموه فيها: «حضرات الزملاء الأفاضل.. بسم الله تعالى نفتتح جلسة العمل الأولى لهذه الدورة، ونرجو من الله أن يجعلها مباركة وفاتحة خير لأعمالنا في هذا المجلس الكريم. واسمحوا لي حضرات الأعضاء المحترمين، أن أرحب بكم إخواناً صادقي الأخوّة، وزملاءً مخلصي العزم في العمل والبذل والعطاء، متعاونين فيما بيننا بروح سمحة، وارادة ثابتة. رائدنا المصلحة العامة، وهدفنا الخير العام لهذا البلد، الآمن وشعبه الكريم. فليكن أسلوبنا في العمل حضرات الزملاء الكرام، قدوة في المنهج الديمقراطي وديدننا في التعامل المخلص

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يشارك في الانتخابات الرئاسية للمجلس الوطني

الاستاذ حسن الجشي رئيس المجلس الوطني يقرأ نتائج التصويت لانتخابات نائب الرئيس وامين السر

البّناء. حضرات الزملاء الكرام، فأنتم أهل للمسؤولية المناطة بنا جميعاً، ولحمل الثقة التي شُرِّفنا بها. والأمل فيكم معقود، والآن اسمحوا لي أن أدعوكم لاختيار رئيس لهذا المجلس الكريم في دورته الأولى».

بدأت إجراءات انتخاب رئيس المجلس، بترشيح المتنافسين، فَرَشّح العضو ابراهيم محمد حسن فخرو، الاستاذ حسن جواد الجشي، وثنى على الترشيح العضو جاسم مراد، ولم يتقدم أحد آخر بالترشيح. وبالتالي فقد أعلن فوز الجشي بالتزكية، رئيساً للمجلس. فدعاه سمو رئيس الوزراء إلى المنصّه لتولي زمام الرئاسة، وهنأه بالفوز، ثم أخذ سموه مكانه بين الوزراء أعضاء المجلس.

بعد ذلك قاد رئيس المجلس، عملية انتخاب نائب الرئيس، فطلب من الأعضاء تسمية من يرغبون ترشيحه، حيث انحصرت رغبات الأعضاء، بعضوين هما: خليفة أحمد البنعلي، وجاسم محمد مراد. أما الأول، فقد رشحه العضو محمد عبدالله هرمس، وثنى عليه العضو مصطفى القصاب، فيما رشح الثاني، العضو ابراهيم محمد حسن فخرو، وثنى عليه العضو علوي السيد مكي الشرخات، والعضو سلمان الشيخ محمد الشيخ ناصر، وبالتالي، فقد أجريت عملية فرز الأصوات، بمساعدة كل من العضوين: عبدالله علي المعاودة، والشيخ ابراهيم بن سلمان بن خالد آل خليفة، فحصل العضو خليفة البنعلي على ٢٢ صوتاً، وحصل العضو جاسم محمد مراد على مثلها، مما دعا رئيس المجلس إلى اعادة الانتخاب ـ حسب ما نصّت عليه المادة ٥٤ من الفصل الثاني من الدستور ـ وبعد الجولة الثانية، فاز العضو خليفة البنعلي بثلاثة وعشرين صوتاً، مقابل واحداً وعشرين صوتاً حصل عليها العضو جاسم محمد مراد. وهكذا، أعلن رئيس المجلس فوز البنعلي بمنصب نائب الرئيس، حيث دُعي إلى المنصة ليأخذ مكانه إلى جانب الرئيس.

بعد ذلك، طلب الرئيس من الأعضاء انتخاب أمين السر، فبادر الشيخ عبدالأمير الجمري، لترشيح العضو عبدالله الشيخ محمد علي المدني، الذي ثنى على ترشيحه، العضو عبدالعزيز العالي، ورَشح العضو علي ربيعة، الدكتور عبدالهادي خلف، فثنى على ترشيحه العضو جاسم مراد. ونتيجة الاقتراع، فاز العضو عبدالله المدني بستة وعشرين صوتاً، مقابل ثمانية عشر صوتاً حصل عليها الدكتور عبدالهادي خلف. وبذلك تقرر تسمية العضو عبدالله المدني، أميناً للسر، فدعاه الرئيس لأخذ مقعده على المنصة.

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى يحضران احدى جلسات المجلس الوطني

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يلقي كلمة في المجلس الوطني

بعد انتهاء إجراءات إختيار النائب، وأمين السر، ألقى رئيس المجلس الوطني، كلمة افتتح بها عهد رئاسته للمجلس... فقال: «صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو ولي العهد ووزير الدفاع والقائد العام لقوة دفاع البحرين، أصحاب السعادة الوزراء... حضرات الزملاء الأعضاء والضيوف.. صدقوني إذا قلت لكم انني كنت أُوثر أن أظل صوتاً يرتفع بين صفوفكم، مناقشاً ومحاوراً، بحرية ودون قيد. ولكنكم أبيتم إلاّ أن تغمروني بفضلكم فتختاروني رئيساً لهذا المجلس، الذي تشهده البحرين العريقة لأول مرّة. فما كان مني إلاّ أن أقبل هذا التكريم، لأنكم شئتم ذلك ومشيئتكم من مشيئة الشعب الذي أوصلكم إلى هذا المجلس. وما اعتدت طوال حياتي إلاّ أن أكون حيث يريد الشعب أن أكون. فأنا منه واليه».

وبعد ذلك، إطلع المجلس على المرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٧٣، والمتضمن تشكيل الحكومة الجديدة... ثم إنتقل الأعضاء لمناقشة تحديد مواعيد الجلسات.. فقد اقترح العضو جواد سالم العريض، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أن تعقد الجلسات، الساعة التاسعة، من صباح كل أحد. غير أن العضو جاسم محمد مراد، اقترح أن يعقد المجلس، جلستين كل اسبوع، حتى يتمكن من انجاز الأعمال والمهمام الكثيرة التي تنتظره، فأشار العضو يوسف الشيراوي، وزير التنمية والخدمات الهندسيّة، بأن يؤجل المجلس البت في تحديد عدد الجلسات الاسبوعية إلى جلستة القادمة، التي تقرر أن تعقد يوم الأحد التالي. فاستصوب المجلس هذا الاقتراح، وتم إقراره، ليعلن الرئيس رفع الجلسة، مشيراً إلى أن موعد الجلسة التالية، هو يوم الأحد ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٣، وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً.

كيف عالج المجلس قانون أمن الدولة ؟

لم تكن جلسة الأحد التالي التي حددها المجلس، تُبَشِّر ببداية موفقة.. فقد تأخر إنعقاد هذه الجلسة، التي تعتبر أولى الجلسات العملية، في تاريخ المجلس، حوالي ٤٥ دقيقة، عن موعدها المقرر بسبب ممارساتٍ من بعض الأعضاء، ابتعدت بالمجلس عن دوره، وواجباته، ولم تكن مراعية للأعراف البرلمانيّة، المستقرة عالمياً.

وقد أدت هذه الممارسات، إلى تعطيل بعض مهام المجلس، وكادت تودي به، لولا حنكة ودراية سمو الشيخ خليفة، الذي ظل يُجاهد لاعادة الأمور، في الجلسات التالية، إلى نصابها.

واستمر الحال، بالمجلس، بين أخذٍ ورد، ودخول في مناقشات عقيمة، ومحاولاتٍ من بعض الأعضاء، لتعطيل دور المجلس، أو التدخل في صميم واجبات الحكومة. حتى نهاية انعقاد الدورة الأولى، من الفصل التشريعي الأول، حيث تم فض الدورة، إلى صباح الأربعاء ٢٣ اكتوبر عام ١٩٧٤، موعد الدورة الثانية.

وفي الموعد المحدد، التَّم شمل المجلس، في دورته الثانية، التي افتتحها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، بحضور صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد ووزير الدفاع القائد العام لقوة دفاع البحرين، وفي نفس المبنى، مبنى بلدية المنامة، وبعد قراءَة آيات من القرآن الكريم، نهض سمو الأمير معلناً افتتاح الانعقاد بكلمات قال فيها: «باسم الله تعالى، وبتوفيق من عنده، نفتتح دور الانعقاد السنوي الثاني من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني».

لقد شهد هذا الدور، حالة من التوتر، ظلت مسيطرة على معظم جلساته، ومنذ البداية، وكان طرفا هذا التوتر، بعض أعضاء المجلس من جهة والحكومة ومؤيّدوها من الجهة الثانية. ووصل هذا التوتر إلى الذروة، عند طرح قانون تدابير أمن الدولة، الذي صدر في بداية اكتوبر من عام ١٩٧٤، للنقاش.

وعن هذا القانون، وحيثياته، والنقاط الساخنة التي أثارت حدة الخلاف بين الحكومة، وعدد من الأعضاء المعارضين، سنورد شهادة العضو جاسم مراد، التي أدلى بها، في حديث صحفي لجريدة «القبس» الكويتيّة، نقلته عنها مجلة «المواقف» البحرينيّة الصادرة يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٧٤ .

يقول السيد جاسم مراد: «لنتكلم بصراحة، وبمنطق الحياد الكامل بين المؤيدين والمعارضين. إن البحرين، لها وضع أمني خاص، فهي جزر في بحر متلاطم الأمواج والاتجاهات، وسط كل أحداث الخليج ومؤثراته، فضلاً عن إحتمالات التسلل التي يمكن أن تهدد أمن البحرين من الداخل، والتي تفرض في مجموعها ضرورة توفر حماية أمنيّة خاصة لهذه الجزر. وفي المقابل، فنحن في البحرين، قد بدأنا ممارسة ديمقراطيّة نرجوا لها أن تستمر وتتدعّم. والديمقراطية تسعى إلى مزيد من الحريّة، وترفض أية قيود. وقانون أمن الدولة الأمثل، هو الذي يوائم بين ضرورات الأمن الداخلي

السيد جاسم مراد وحديث ساخن في المجلس الوطني

الجانب المخصص للصحافة لحضور جلسات المجلس الوطني

واعتبارات الحريات العامة، ونموّها وتزايد الممارسة الديمقراطيّة. وفي رأيي إن الوصول إلى صيغة تحقق هذا التلاؤم ليست بالعملية الصعبة، لكن الذي أثار المناقشة، هو أن الحكومة قد أصدرت مرسوماً بقانون أمن الدولة الجديد، ويعني ذلك أن المجلس الوطني لا يملك سوى أن يرفض القانون ككل أويقبله كلل، بعكس الحال، لو كانت الحكومة قدمت مشروعاً بالقانون، إذ كان يمكن للحوار والنقاش البرلماني المتبادل بين الحكومة والمجلس، أن يُعدَّل في بعض مواد القانون، بحيث يصل المجلس والحكومة، في النهاية إلى قانون متكامل يُحقق الهدف الذي لا يختلفُ عليه إثنان».

ويضيف السيد مراد: «من ناحية أخرى، فلا شك أن القانون الجديد أفضل بكثير من القانون القديم، الصادر عام ١٩٦٥، وهذا يدعم وجهة نظر الحكومة، في أنها تهدف إلى الصالح العام، وأنها لا تحاول التقليل من نطاق التجربة الديمقراطيّة. لكن البعض يرى أن القانون هذا، يتناقض في بعض موادّه مع الدستور، والبعض الآخر لايرى ذلك. ولو كانت لدينا محكمة دستورية لاستطاعت أن تحسم هذا الموضوع دستورياً، وتقول كلمتها النهائية، فيما إذا كان القانون متمشيّاً مع الدستور أم لا. لكننا لم نستكمل بعد، في البحرين، البناء الديمقراطي بكامل حلقاته، وعلى قمتها المحكمة الدستورية العليا».

وعن تقييمه للتجربة الديمقراطيّة النيابيّة في البحرين بعد سنتين من عمرها. يقول العضو جاسم مراد، مُجيباً على سؤال لمحرر «القبس» بهذا الخصوص: «لاشك أن الاتجاه الديمقراطي ضروري. ولا يوجد حل آخر غير الديمقراطيّة، فمشاكل الديمقراطيّة لا يحلها إلاّ المزيد من الديمقراطيّة، والمزيد من حرية الرأي. وأعتقدُ أن التجربة الديمقراطيّة في البحرين كانت ناجحة. وإذا كانت هناك ملاحظات من البعض عليها، وعلى القضايا التي فجرّتها، فانني أود أن أُحيط تقييم التجربة بمجموعة من العوامل التي يجب أن نضعها في الاعتبار حتى لا نظلم التجربة، وحتى ندرك أهميتها وحيوّيتها من ناحية أُخرى. وأول هذه الاعتبارات أن البحرين ملتقى حضارات مختلفة غربيّة وعربيّة، وهندية وايرانيّة وغيرها. كما أنها ملتقى لغات عديدة وأديان مُتعَدّدة، وملتقى تجاراتٍ وملتقى ايدولوجيات مختلفة أيضاً. خاصة وأن بعض الشباب البحريني تلقى تعليمه في الغرب وبعضه في الشرق وبعضه في الكويت وبعضه في مصر وبعضه في العراق... الخ. وكل ذلك جعل البعض يتأثر ببعض الاتجاهات وبعض الثقافات وبعض الايديولوجيات كذلك. وإن

كانوا جميعاً لم يفقدوا طابعهم الوطني وحرصهم على الصالح العام المحلي والقومي. يضاف إلى ذلك أن بلدنا نام بمعنى الكلمة، بكل اعتبارات التنمية، وما تتطلبه من استقرار. وثاني الاعتبارات المتصلة بالتجربة الديمقراطية للبحرين أن هناك ٣ فئات تمثل ٣ اتجاهات داخل المجلس الوطني. الأول هو الاتجاه اليميني. والثاني هو الاتجاه اليساري، لكنه لم يُقيّم بعد المرحلة التي نمر بها في اعتباره لتكون برامجه اكثر عملية، وملائمة لظروفنا الموضوعيّة والخاصة. والثالث هو الاتجاه الوسط، وهو اتجاه وطني تقدمي الآراء ليبرالي التفكير، يستطيع دائماً تقديم الحلول العملية الواقعية دون تطرف. واعتقد أن نجاح التجربة الديمقراطية بالممارسة، هو اتجاه الطرفين المتطرفين (اليمين واليسار) إلى الوسط، والتقاؤهما عنده».

وفي نفس عدد صحيفة «القبس» نشرت مقابلة مع السيد علي صالح الصالح، عضو المجلس الوطني (وزير التجارة حالياً)، وفي الحقيقة، فقد كنت اوردتُ وجهة نظر السيد علي الصالح، بهذا الشأن، في كتابي الأول «خليفة بن سلمان.. رجل وقيام دولة». وإذ أُعيد عرض ما أدلى به السيد الصالح هنا، فذلك أنه من وجهة نظري يعتبر واحداً من أفضل التحليلات عن تجربة المجلس الوطني في البحرين. يقول السيد علي الصالح: «لاتوجد تجربة - أي تجربة - بدون سلبيات. وسلبيات تجربتنا، كانت متوقعة، مع حداثة التجربة، ونقص الخبرة والممارسة، وانفتاح المجتمع ككل على الحرّية الديمقراطيّة والنيابيّة، خاصة وأن ممارسة الحرّية تفتح الشهيّة لمزيد من الديمقراطيّة. وقبل أن أُحدد على سبيل المثال بعض السلبيات التي أحسسنا بها، ولمسناها خلال الدورة الماضية للمجلس. أحب أن أؤكد أننا سنتغلب تدريجيّاً على هذه السلبيات بالحوار الديمقراطي الموضوعي البناء. أما أبرز هذه السلبيات فهي:

❖ بالنسبة للمجلس الوطني، كان هناك ولاشك نهم وتعطش وافراط في المناقشة، حتى في بعض القضايا غير الأساسيّة، مما أدى إلى عرقلة الكثير من المشروعات الحيويّة ومشروعات القوانين المطروحة.

❖ بالنسبة للحكومة، باعتبارها السلطة التنفيذية، لم تكن متعودة بعد على توجيه العديد من الانتقادات لها، من النواب، مما سبب بعض الحساسيات في البداية، لكنها سرعان ما انقشعت، وتعود المسؤولون على تقبل النقد، بل ترحيب البعض به بصدر رحب.

❖ بالنسبة للشعب، كان غالبية الأفراد متعجلين، مطالبين بتحقيق كل ما يهفون اليه، خاصة وأن فترة الانتخابات حفلت بانهيال الوعود من المرشحين بصورة جعلت البعض يشعر بخيبة أمل لعدم تحقيق الكثير من تلك الوعود.

وفي اعتقادي، أن الأسباب الهامة التي أدت إلى ظهور الخلافات في المجلس الوطني، لاتعود إلى نقاط الاختلاف بين الحكومة، وأعضاء المجلس، والتي لا ننكر أنها كانت موجودة، ولكن ليس بالشكل الذي يُصورّه البعض، وفي اعتقادي ـ والحديث مازال للعضو علي صالح الصالح ـ أن التصنيف الايدولوجي لتكتلات المجلس الوطني، هو الذي كان له الدور الاكبر في الاختلافات داخل المجلس، حيث أن الافكار تختلف بين الأعضاء في معظم الأحيان بنسبة ١٨٠ درجة، وعلى الرغم من أن الجميع يعرفون توزيع هذه التكتلات غير الرسميّة، إلاَّ أن هذه التسميات والتوزيعات، تكتب في الصحف أو تقال في الأحاديث فقط..».

أطياف سياسية متناقضة

وعن هذه التصنيفات التي أوردها العضو جاسم مراد، سابقاً ثم تطرق اليها العضو علي صالح الصالح، نقلت مجلة «المواقف» في عددها الصادر يوم ١٠ مارس ١٩٧٥، عن صحيفة « القبس» الكويتيّة، رؤية لأحد أعضاء المجلس، من تكتل الوسط ـ لم تكشف الصحيفة عن اسمه ـ يقول فيها: «إن تكتل الوسط، هو اكثر التكتلات الثلاثة بالمجلس الوطني من الناحية العدديّة، فهو يضم ١٤ أو ١٣ عضواً. هم: علي صالح الصالح، رسول الجشي، جاسم مراد، حمد أبل، ابراهيم فخرو، حسن الخياط، عبدالله منصور، علوي الشرخات، يوسف كمال، خليفة البنعلي، خليفة الظهراني، محمد عبدالله هرمس، علي ابراهيم».

أما العضو الرابع عشر ـ والتعليق للصحيفة فهو إما الشيخ ابراهيم آل خليفة، الذي يعتقد مرقبون أنه يتأرجح بين هذا التكتل، وبين التكتل الذي أطلق على نفسه تكتل الشعب، أو تكتل الشيوعيين. كما وصفتهم صحيفة «الأضواء» البحرينيّة في اكثر من مناسبة، ولم يعترضوا على هذه التسمية. واما أن يكون العضو الرابع عشر، هو رئيس المجلس الاستاذ حسن الجشي، والذي يهدف التكتل من عدم إيراد اسمه بين أعضائه، إلى تحييده تجاه التكتلات الثلاثة في المجلس الوطني.

ويضيف عضو تكتل الوسط: «هناك اتصالات حالية، لاستقطاب أعضاء آخرين من التكتلين الآخرين، بضمهم إلى التكتل. ومن الواضح أن هذا التكتل يضم بين أعضائه، من كان سابقاً أُلصق بالإسلاميين، بل إن بعضهم أعطى تعهداً لناخبيه، أن يقف إلى صف الاسلاميين في المجلس»

ويوضح: «سبق أن أبدى الزميل حمد أبل اعتراضه على تسمية التكتل بالوسط، وذكر أن التعبير استخدمته الصحافة للتمييز بين التكتلات، حيث قسمت الاتجاهات داخل المجلس الوطني، إلى اليسار واليمين، ولم يبق سوى الوسط بين اليمين واليسار» ولاشك أن اتجاه الصحيفة إلى هذا التبسيط غير الدقيق في المسميات كان الهدف منه، أو السبب فيه راجعاً إلى تلافي اطلاق المسميات الحقيقيّة على التكتلات الثلاثة. تلك المسميات المعبرة عن حقيقة التصنيف الايدولوجي لها. نظراً لأنه، لا البحرين ولا المنطقة مستعدة أومهيّأة للقبول به على الأقل في هذه المرحلة من تطورها السياسي والديموقراطي. ومن هنا كان تلافي الحرج، وتوّخي السهولة باطلاق هذه التسميات العامة غير الدقيقة، والتي تحتمل الكثير من النسبة لمسميات اليمين أو اليسار، أو الوسط أيضاً».

هنا، ربما يستوجب حديث العضو الوسطي، بعض الإضاءَة، والتفسير، وخاصة للذين لم يعاصروا تلك المرحلة. فاليمين كان يطلق على أصحاب الاتجاه الاسلامي، وقد استخدمت الصحافة هذه التسمية، تحاشياً من إطلاق الاسم الصريح - أيديولوجياً .. أما تسمية اليسار، فاشارة إلى مجموعة أعضاء أطلقوا على تكتلهم اسم «كتلة الشعب» وهم من أصول عقائدية شيوعيّة، وقوميّة، وماركسية أو إعتنقوا الماركسية مؤخراً. ويبقى الوسط، أو الذين أطلقوا على أنفسهم «التكتل التقدمي الديموقراطي» وهؤلاء على ما ترى الاوساط السياسيّة التي عاصرت تلك الفترة، من البعثيين، والتجار.. وأطلقت الصحافة عليهم وصف الوسط، تمييزاً لهم عن الماركسيين والإسلاميين.

كان هذا، هو المشهد السياسي، العام، الذي يستقطب إهتمام الناس، في تلك الفترة.. وهو المشهد الذي اكسبته صراعات ومداولات المجلس الوطني، لوناً من الاثارة، في نظر بسطاء الناس، فيما كان أصحاب الوعي السياسي، يرون فيه دلالةً على فشل هذا المجلس، وانغماسه في قضايا جدلية، ساهمت بتعطيل مسيرة العمل الوطني، ولم تقدَّم للبحرين، سوى المزيد من الأيام الصعبة، التي وإن كانت تشكل خطورة على حاضر البحرين تلك الأيام، إلاَّ أنها كانت دائماً تجدُ في مواجهتها حكمة الشقيقين: عيسى وخليفة، وقدرة الأول على إحتواء كل هذه الخلافات والاختلافات بحنان الأب، والوالد، واقتدار الثاني على وضع الأمور في نصابها، وامتلاك زمام المبادرة، بفض النزاعات، أو على الأقل تنحيتها جانباً، لتستمر مسيرة البناء والتقدم.

قتل الملك

كانت سنة ١٩٧٥، من السنوات الصعبة، في تاريخ البحرين. فالدولة التي تحاول أن تسابق الزمن، لتلحق بركب التقدم والحضارة، والتقنيات الحديثة، والمؤسسات، كانت تجد نفسها مضطرة للانغماس في مهاترات لا يستفيد منها أحد. والدولة التي تحاول أن تُوَظِّفَ كل امكانياتها وقدراتها، في سبيل رفاه أبنائها، ورغد عيشهم. كانت تضطر إلى فرض هيبتها، أمام محاولات المساس بهذه الهيبة. غير أن حدثاً، عظيماً، أضفى على هذه السنة الصعبة، طابعاً من الحزن العميق، والألم.

ففي الوقت الذي، كانت البحرين فيه تراقبُ فعاليات مجلسها الوطني، وتضع اليد على القلب، اشفاقاً مما يحاول البعض أن يسوقها اليه. تلقَّت خبراً صاعقاً، من جارتها السعودية: قُتل الملك فيصل !!

هكذا، تشاء المقادير، إلاَّ أن تفجع البحرين برجل تحبه، وتكبر فيه وقفاته المشرفة، معها.. ومع العرب جميعاً، ورجلاً، كان بمثابة الصديق العزيز، للبحرين، والأخ والشقيق، لصاحبي السمو الشيخ عيسى بن سلمان والشيخ خليفة بن سلمان.

وكانت البحرين على موعد مع الفجيعة..
وكان الشقيقان، على موعدٍ مع الحزن..

في صباح يوم الثلاثاء ٢٥ مارس عام ١٩٧٥، كان ديوان العاهل السعودي، يتهيأ لبدء نشاطاته اليومية، فثمة على أجندة لقاءات ومقابلات الملك، أسماء عديدة لشخصياتٍ سعودية وخليجية.

وفي مكتب التشريفات، كان ينتظر الإذن بالمثول بين يدي جلالته، وزير النفط الكويتي عبدالمطلب الكاظمي، ووزير النفط السعودي الدكتور أحمد زكي يماني، إضافة إلى عددٍ من أمراء العائلة المالكة، كان من بينهم شاب، اسمه الأمير فيصل بن مساعد.

وما إن فتحت الأبواب، وأُذن للوزيرين بالدخول إلى مجلس الملك، مع مصوري الصحف ووكالات الأنباء، حتى سارع الأمير فيصل بن مساعد، بدخول



جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية (١٩٦٤-١٩٧٥)

القاعة، وتوجه من فوره نحو الملك فيصل، وكأنما يريد السلام عليه، وبحركة مُباغتة، أخرج الأمير فيصل بن مساعد مسدسه، وأطلق النار على الملك فيصل، فتوفي في الحال !!

هكذا، وبكل بساطة، تمتد يدٌ غادرة آثمة، لتنهي حياة حافلة بالجهاد، والعمل لخير العالمين العربي والاسلامي، ولخير دول الخليج على وجه خاص. ويقضي الرجل الذي أجمع العالم، على خصاله النبيلة وحكمته السديدة، ودوره التاريخي العظيم.

وُلد فيصل بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود، في الرياض، شهر نوفمبر من عام ١٩٠٦، وسُمي بهذا الاسم «فيصل» تيمناً بانتصار والده الملك عبدالعزيز في معركة «روضة المهنا» وهو الانتصار الذي اعتبر فيصلاً، في النزاع بين آل سعود وآل رشيد.

دخل فيصل معترك الحياة، العملية، وهو ما يزال في الثانية عشرة من العمر. فقد كان قريباً جداً، من والده الملك عبدالعزيز، الذي رآى فيه نبوغاً، وذكاء وفطنة، منذ بواكير صباه، الذي أمضى جانباً منه، في رعاية جده لأمه، وعالم نجد في ذلك الحين، الإمام عبدالله، فوالدته طرفة بنت عبدالله، توفيت وهو في الشهر الخامس، ولذا فقد ألحق بجده، ليتلقى على يديه، قسطاً وافراً من التربية والتعليم المؤسسين على تعاليم الدين الحنيف.

وفي الثانية عشرة، من عمره، إصطحبه والده، معه، إلى «معركة باطن»، ولما طالع فيه الشجاعة، والاقدام، أوكل إليه قيادة حملة تأديبيّة، لاخماد حركة تمرد كبيرة شهدتها منطقة عسير آنذاك، فهيأه نجاحه الكبير، ليتولى قيادة القوات السعودية في منطقة عسير وتهامة، حيث نجح بالاستيلاء على مبدي، والحديدة، وبنت فقيه.

وعندما بلغ الثالثة عشرة، إختاره والده، لتمثيله بتهنئة بريطانيا، بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى، واستمرت رحلته تلك ستة أشهر، زار خلالها ويلز، وايرلندا، وفرنسا، وبلجيكا.

في سنة ١٩٢٢، ارسله والده الملك عبدالعزيز، على رأس جيش قوامه ستة آلاف مقاتل، لاخماد فتنة عصفت بمنطقة عسير، فحقق إنتصاراً كبيراً،

جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز يستقبل سمو الشيخ عيسى بن سلمان لدى زيارة سموه للسعودية

جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز يستقبل سمو الشيخ خليفة بن سلمان لدى زيارة سموه للسعودية

وأبدى حكمة بالغة، قربته، اكثر إلى قلب وعقل والده، الذي أمر بتعيينه في عام ١٩٢٦، نائباً عاماً للملك، في الحجاز، ورئيساً لمجلس الشورى.

وفي عام ١٩٢٧، وقع اختيار الملك عبدالعزيز، على ولده فيصل، لمفاوضة الجنرال الانجليزي «كلايتون» الذي وصل إلى جدة لتعديل معاهدة العقير التي كانت أبرمتها بريطانيا مع السعودية عام ١٩١٥، وترتب على هذه المفاوضات الغاء معاهدة العقير، واعتراف بريطانيا باستقلال الملك عبدالعزيز التام. كان فيصل محل ثقة والده، عام ١٩٣٠، حين إختاره لإنشاء أول وزارة خارجية في المملكة. ثم ضم اليه الملك عبدالعزيز، رئاسة مجلس الوكلاء، والشورى، والقضاء، والداخلية، ورئاسة مجلس امراء الملحقات.

في عام ١٩٣٢، أُعلن عن توحيد الحجاز ونجد، تحت اسم المملكة العربية السعودية، التي وجدت، أن إكتمال كيانها، لن يكون إلاَّ باخضاع قبائل ميدي، والحية، ومور، والزرانيق، فانتدب فيصل لهذه المهمة، التي انجزها على خير وجه، غير أن مهمته، هذه، ترافقت مع وصول قوات بريطانيّة إلى الحديدة، بحجة حماية البريطانيين، من الهنود الموجودين في اليمن. فاستطاع فيصل اقناعهم بالانسحاب، وتكفّل بانهاء ما بقي من الأمور العالقة مع اليمن، والتي انتهت بمعاهدة الطائف ـ في ٦ صفر ١٣٥٣ ـ التي أقرت فيها اليمن بتبعيّة عسير وتهامة وعسير السراة للحكم السعودي.

ومنذ ذلك الوقت، مارس الأمير فيصل، نشاطات ديبلوماسيّة عديدة، ممثلاً للسعودية، في العديد من المؤتمرات والإجتماعات، فشارك في مؤتمر لندن الذي انعقد بين ٧- ١٤ فبراير عام ١٩٣٩، لبحث مشكلة فلسطين، وفي ٢٠ إبريل عام ١٩٤٥ وقع مع الكويت على اتفاقيات لتنظيم العلاقة مع الكويت، بصفته وزيراً للخارجيّة. وكان قبل ذلك، زار الولايات المتحدة الامريكية، تلبية لدعوة من الرئيس فرانكلين روزفلت. وفي طريق العودة التقى بالملك جورج الخامس، ملك بريطانيا، ثم اجتمع مع الجنرال ديغول، زعيم فرنسا الحرة آنذاك.

وكان فيصل من أبرز المشاركين في وضع مثياق الأمم المتحدة، في المؤتمر الذي انعقد لهذه الغاية. في سان فرانسيسكو، عام ١٩٤٥، وألقى باسم المملكة العربية السعودية، خطاباً مهماً في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، رفض فيه مبدأ تقسيم فلسطين.

جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز يستقبل سمو الشيخ عيسى بن سلمان لدى زيارة سموه للسعودية

سمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ محمد بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى خلال حفل غداء أقامه جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز لأصحاب السمو لدى زيارتهم للملكة العربية السعودية

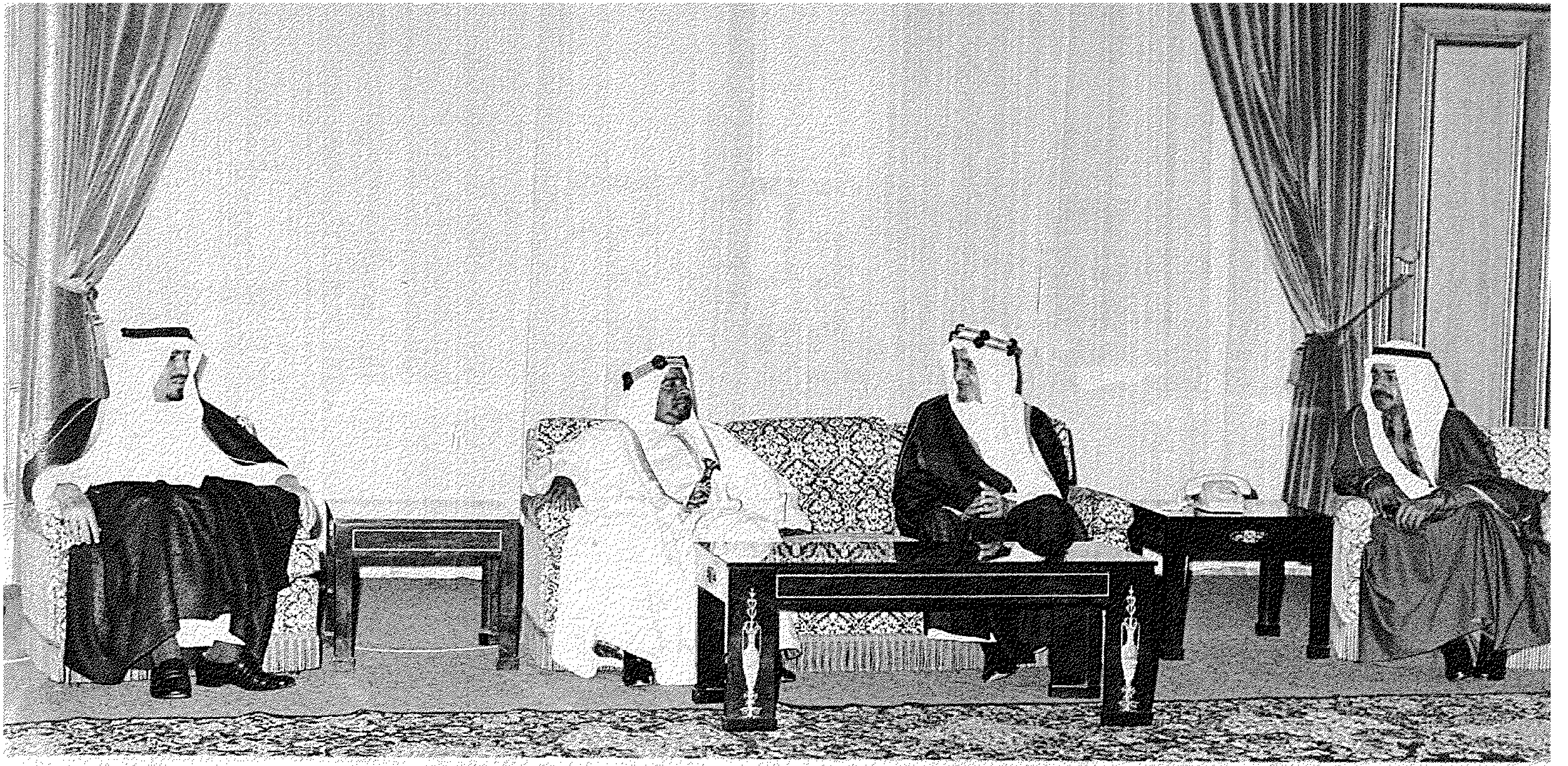
في اكتوبر عام ١٩٥٣، أصبح فيصل نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ثم وفي نفس السنة، وفي شهر نوفمبر، أصبح الأمير فيصل بن عبدالعزيز ولياً لعهد المملكة العربية السعودية، إثر إنتقال الملك عبدالعزيز، إلى رحمة الله، وتولي الملك سعود بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة.

أشغل فيصل، منصب رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب ولايته للعهد، إبان تولي الملك سعود بن عبدالعزيز، مقاليد الحكم في السعودية. وفي ٢٣ مارس، عام ١٩٦٤، تولى تصريف جميع شؤون الدولة، بناء على فتوى شهيرة، أصدرها علماء المملكة، وأيدها الأمراء من آل سعود. وتحت الحاح العلماء، والأمراء، والشعب، وقع يوم ٣١ مارس ١٩٦٤، مرسوماً، يصادق فيه على قرار مجلس الوزراء، بتوليه جميع المسؤوليات والصلاحيات التنفيذية والادارية والقضائية، والقيادة العليا للقوات المسلحة. وفي الثاني من نوفمبر، بويع فيصل، ملكاً شرعياً للمملكة، استناداً لفتوى العلماء، وموافقة كبار الأمراء بالاسرة المالكة، وقرار مجلس الوزراء، الذي انعقد برئاسة الأمير خالد بن عبدالعزيز. وكان الملك سعود على قيد الحياة بعد، غير أنه لم يشترك بالبيعة، حتى الثاني من نوفمبر عام ١٩٦٥ .

التقى جلالة الملك فيصل، أثناء توليه الحكم، بمعظم قادة وزعماء الدنيا، واستقطب إحترام الجميع، وكان رائداً من رواد النهضة العربيّة الحديثة، وداعية للسلام بين الأمم والشعوب، وقائداً فذاً، سجل له التاريخ مبادارت عربيّة شجاعة، ابتداءاً من قراره بوقف ضخ البترول إلى دول الغرب، بعد عدوان اسرائيل على الأراضي العربيّة عام ١٩٦٧، ومروراً بقيادته الدعوة لحجب النفط العربي، عن أمريكا وأوروبا، في عام ١٩٧٣، وانتهاء بزعامته للموقف الرافض للحلول الاستسلامية مع اسرائيل.

كان خبر وفاة الملك فيصل بن عبدالعزيز، صاعقاً على الجميع في البحرين، والعالم أجمع، غير أن تلك العلاقة الحميمة التي تكرست عبر السنوات بينه، وبين الشقيقين: عيسى وخليفة، جعلت الخبر أشد وقعاً، فعمت أرجاء البحرين، موجة من الحزن والألم، وأعلنت حدادها على الراحل العظيم. فيما كان الشقيقان: عيسى وخليفة، أول من وصل من الزعماء وقادة العالم، إلى السعودية للمشاركة في تشييع جثمان فقيد الأمة.

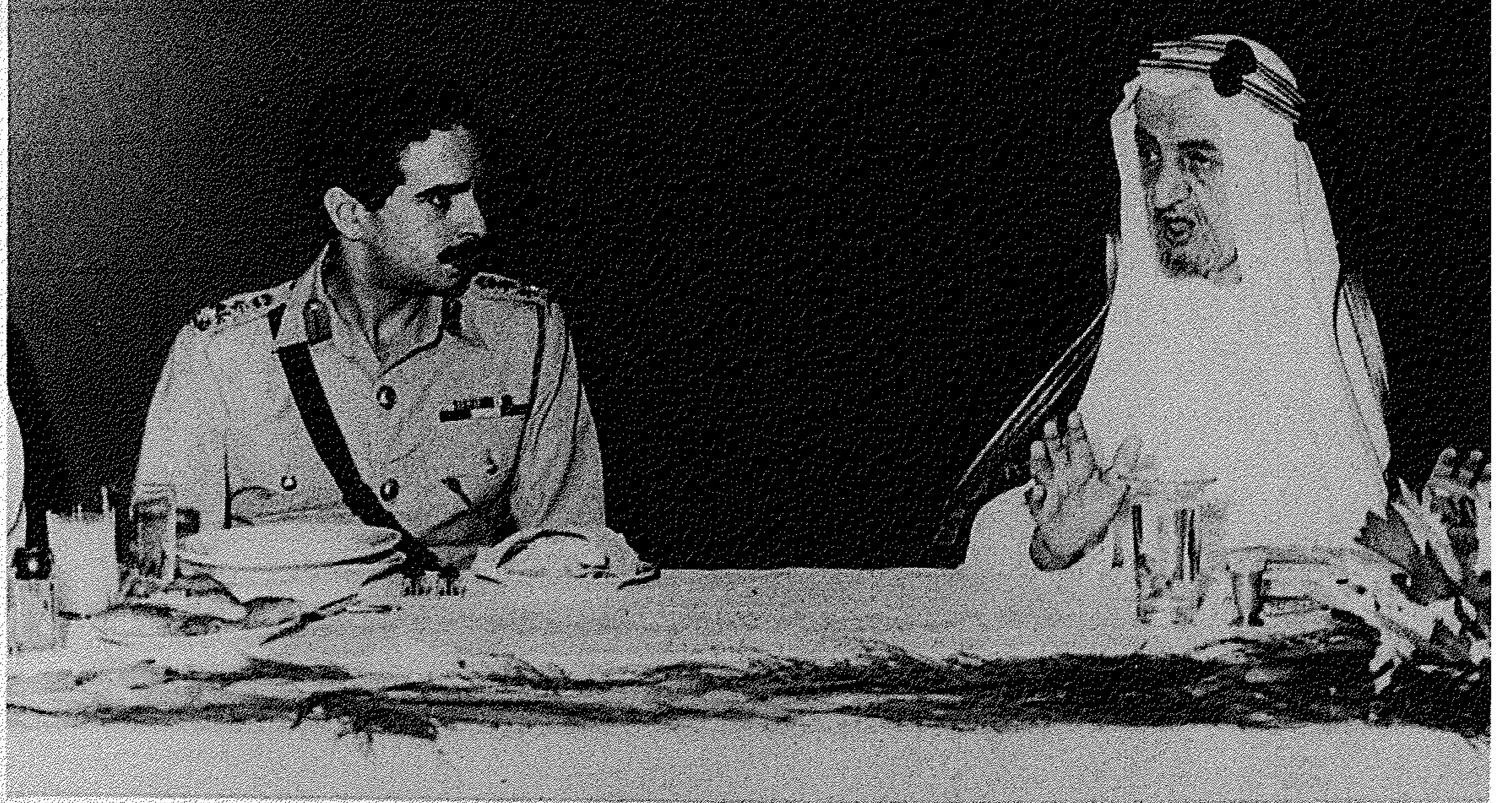
كما شكلت البحرين، وفداً رسمياً وشعبياً، رفيع المستوى، لتقديم العزاء، والمشاركة باحزان الشعب والحكومة السعودية، ضم كلاً من : حسن جواد



جلسة مباحثات ضمت سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان، وجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز، وسمو الأمير خالد بن عبدالعزيز



سمو الشيخ حمد بن عيسى مع جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز



جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

الجشي رئيس المجلس الوطني، والشيخ خليفة بن محمد آل خليفة، والشيخ مبارك بن حمد آل خليفة، والشيخ أحمد بن حمد آل خليفة، وعدد كبير من الشيوخ، والوزراء، وكبار رجال الدولة.

لقد ثارت تساؤلات عديدة، حول الأسباب الكامنة وراء اغتيال الملك فيصل رحمه الله، على يد ابن أخيه، الأمير فيصل بن مساعد، خاصة وأن القاتل، كان مقرباً من عمه الذي كان يحنو عليه كثيراً، رغم ما أشيع عن تصرفاته غير المستقرة، كما كان فيصل بن مساعد، على وشك الزواج من خطيبته، إبنة الملك سعود بن عبدالعزيز، وكانت الترتيبات قد اتخذت للاحتفال بزواج الأميرين في نفس الاسبوع، الذي امتدت فيه يد الغدر الآثمة لتنال من حياة الملك فيصل.

كان فيصل بن مساعد، هادئاً بطبعه، غير أنه كان يعاني من الإدمان على الكحول والمخدرات، وقد تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، ليتخرج منها- بعد إنقطاعات عدة- عام ١٩٧١، حاصلاً على دبلوم العلوم السياسيّة. وأثناء دراسته، وحياته في الولايات المتحدة، جذبته تلك الحياة الغربيّة، فأدمن على المخدرات، وأدين بتهمة التعاطي، كما اشتهر أنه عاش مع صديقة أمريكية حوالي ٥ سنوات، دافعت عنه، بحماس بالغ، عندما وصفته الصحافة السعودية بالاختلال العقلي.

هل كانت ثمة يدٌ خفية، وراء هذا الاغتيال الذي هزَّ الدنيا بأسرها، وغيّب قائداً عربياً فذاً، كانت الأمة العربيّة، بأمس الحاجة اليه، في ذلك الوقت الصعب من تاريخها ؟ وهل كان فيصل بن مساعد، مجرد آلة قتل، تعرضت لغسل مخ، من جهة دولية كبرى ؟!! ثم من المستفيد من قتل الملك فيصل ؟!

ما تزال هذه الأسئلة، تفرض نفسها على كُتّاب التاريخ، ويبدو أنها ستظل بلا اجابة، فالقاتل تم اعدامه بعد يومين فقط، من تنفيد جريمته الشنيعة، فهل مات، لتموت معه الحقيقة ؟!!

بعد فيصل، بويع الملك خالد، عاهلاً للسعودية، والأمير فهد ولياً للعهد.

وفي عهد الملك خالد بن عبد العزيز، اكتسبت العلاقات السعودية البحرينيّة، مزيداً من الثقة المتبادلة، وتعددت اللقاءات مع الشقيقين: سمو

الشيخ عيسى، وسمو الشيخ خليفة، لما فيه صالح البحرين والسعودية، ودول الخليج، والأمتين العربيّة والاسلاميّة.

كان الملك خالد، محبّاً للزهد، بعيداً عن المغالاة في العيش، وكان عاشقاً للصحراء، وقريباً من رجال القبائل، الذين كانوا يظهرون له حبّاً صادقاً واحتراماً كبيراً. وكان مولعاً بالصيد وركوب الخيل. ولكنه أمضى جانباً كبيراً من سنوات حكمه الأخيرة يعاني المرض، حتى توفي، ليتسلم الراية من بعده، الملك فهد بن عبدالعزيز، المعروف بعلاقته الوطيدة مع سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وشقيقه سمو الشيخ خليفة. وفي عهده، بلغت العلاقات السعودية البحرينيّة، ذروة التنسيق بين البلدين، ثنائياً، وضمن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي.

ماذا يحدث في البحرين ؟

كُنّا في الصفحات القليلة السابقة، تلقينا معكم ومع البحرين، نبأ اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز، وألقينا نظرة على البحرين، وهي تتلقى ذلك النبأ الحزين، فيما كانت تراقب باشفاق، مجريات الجلسات الصاخبة التي يشهدها المجلس الوطني.

لم تكن نسمات ابريل، اللطيفة، وأجواؤه الربيعيّة، كافية، لتخفيف سخونة الأجواء في المجلس الوطني، وتالياً في البحرين، وخاصة عندما أبدى بعض الأعضاء توجهات لدفع الدولة نحو تطبيق بعض الأنظمة الاشتراكية، وهي التوجهات التي وقف أعضاء آخرون ضدّها، بشراسة، مما أحال ساحة المجلس إلى ميدان صراع حقيقي. ومن خلال بحثي في أوراق هذه السنة، سأنقل فيما يلي الافتتاحية الّتي صدرت بها مجلة «المواقف» في عددها يوم ١٤ ابريل عام ١٩٧٥، والتي كتبها رئيس التحرير، وعضو المجلس الوطني، وأمين سره الاستاذ عبدالله المدني، بعنوان «المُلكية وراس المال بين الأهواء والأمزجة».

يقول المدني: «عندما أخذ بعض أعضاء المجلس الوطني، في مناقشة سياسة الدولة الاقتصادية بالتلميح والتلويح بحسنات ارتباط اقتصاد البحرين بالاقتصاد الشيوعي، وكيف أن الوزير السيد يوسف الشيراوي احتج على السيد علي ربيعة ، بالمادة التاسعة من الدستور، التي لا تجيز اتباع النظام الاقتصادي والاشتراكي والشيوعي، قال الشيخ عبدالأمير الجمري: بهذه المناسبة اوجه سؤالاً للزميل، وسؤالاً للوزير. أما سؤالي للزميل علي ربيعة، فهو: ما هو محل

الدعوة إلى ابتداء رحلة المغادرة عن الرأسمالية إلى الاشتراكية؟ وما هو محل هذه الدعوة من المادة التاسعة بند (أ) من الدستور، والتي تنص: الملكية وراس المال والعمل، وفقاً لمبادىء العدالة الاسلامية، مقومات اساسيّة لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنيّة... الخ. ولماذا عدل الزميل عما تدعو اليه المادة التي أقسم على احترامها حينما أقسم على احترام الدستور ؟!! أما سؤالي للوزير فهو: ماهي مظاهر تمسك الحكومة الموقرة بالمادة المذكورة التي تقضي بأن تأخذ الحكومة بالتشريع الاسلامي في المجال الاقتصادي؟

هنا، تذهب الذاكرة إلى قصة هذه المادة في المجلس التأسيسي، وكيف وُجدت في الدستور. كانت المادة في أصلها المقدم من الحكومة، لم تحدد المبدأ الذي تسير عليه دعائم الاقتصاد في البلاد. وقدّمت «الكتلة الوطنيّة الديمقراطيّة». تعديلاً يجعل توجيه الاقتصاد بحسب الأهواء والأمزجة، بحيث بنت دعائم الاقتصاد على عبارة مطاطة يستطيع أن يستغلها الرأس مالي والشيوعي والاسلامي على حدٍ سواء، فقالت: الملكية وراس المال والعمل، وفقاً لمبادىء العدالة الاجتماعية مقومات أساسية لكيان الدولة... الخ.

هذه العبارة: العدالة الاجتماعية، التي وإن كان كل انسان يقول بها، إلاَّ أنها ليس لها تحديد ولا مفهوم متُفّق عليه عند البشر. وقد حذّر الأسلاميون في المجلس التأسيسي الحكومة من خطورة هذه العبارة التي كثيراً ما تستعمل لدى اليسار لتوجيه الاقتصاد الوجهة الشيوعيّة، التي هي خطر على النظام والبلاد بصورة عامة. وتقدم الاسلاميون بالتعديل الذي فاز، بالتصويت عند صياغة الدستور، فأصبحت المادة: الملكية ورأس المال والعمل، وفقاً لمبادىء العدالة الاسلاميّة مقومات أساسيّة لكيان الدولة الإجتماعي وللثروة الوطنية.

وعندما وافقت الحكومة على تعديل الاسلاميين، وصوتت إلى جانبه، إنسحب السيد علي سيار، والسيد رسول الجشي احتجاجاً على موقف الحكومة. وهذا الإطار الذى أَطّر به الاسلاميون توجيه الاقتصاد، قد أغلق فعلاً على اليسار الشيوعي، من أن يجرؤ بمطالبته الصريحة بالاشتراكية الشيوعيّة. كما أنه في نفس الوقت، منع من السير والتمادي في ركاب الاقتصاد الرأسمالي».

هذا، ما اعترف به أمين سر المجلس، الذي ينقل لنا، معلوماته من الداخل.. وهو يشير إلى ما تأكد لدى جميع البحرينيين، بأن بعض الأعضاء في

المجلس الوطني، يعملون على سحب الأنظمة نحو الاشتراكية، والشيوعية. وهذا أحد أبلغ الأخطار التي بدأت تعرقل مسيرة البلاد، وتعدُ بخطر داهم، ستوضع البلاد بين فكيّة، إذا ما ترك المجال لبعض الأعضاء، الذين استغلوا الحصانة البرلمانية، للتصريح علناً من خلال منبر مجلس الشعب البحريني، عن توجهات، لا تتناسب وشعب البحرين، وتاريخها، وعقيدتها، ولا تتناسب مع المنطقة. وهذه الناحية، ليست إلاَّ جزءاً من سلسلة طويلة جداً، من القضايا التي خاض فيها المجلس الوطني، منقسماً على نفسه أحياناً، تجاه دعوة من داخله، أو تجاه قرار أوموقفٍ أو توجه حكومي.

ولعل قصة قانون تدابير أمن الدولة، تستحق أن تكون نموذجاً، للأسلوب الذي ساد جلسات المجلس الوطني، والحساسيّة، والحدَّة والسخونة التي غلبت على نقاشات الأعضاء.

ماهي قصة هذا القانون؟ وكيف بدأت؟ وإلى ما انتهت؟ وماهي تداعياتها ؟

تعالوا بنا إلى وثائق المجلس نفسه.

قبل يوم الأحد ٨ يونيه عام ١٩٧٥، كان ثمة شعور لدى معظم المواطنين في البحرين، بأن الجلسة المقرر عقدها يوم الأحد، ستكون من أخطر جلسات هذه المجلس على الاطلاق. وكان الاعتقاد صادقاً، ثم أثبتت الحيثيات التي سبقت الجلسة، اكثر من ذلك، فقد كان من المنتظر أن يناقش المجلس، قانون تدابير أمن الدولة، الذي وضعته الحكومة، وصدر بمرسوم أميري، وهذا يعني أنه دخل حيّز التنفيذ.

وكانت الحكومة، تدرك أن نفوس بعض الأعضاء مشحونة ضد هذا القانون، ولذلك، فقد طلبت تأجيل عرضه ومناقشته، إلى جلسة أُخرى. وبالمقابل أصر عدد من الأعضاء، على عدم التأجيل، والبت في إصدار المرسوم للمصادقة على القانون حالاً، في حين أخذت لجنة الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع، موقفاً رافضاً من القانون، وطلبت من المجلس عدم الموافقة عليه.

إذن كان هناك ثلاثة أقطاب، متعارضة إصطدمت منذ بدايات الجلسة، التي شهدت حضوراً شعبيّاً مكثفاً. ومنذ الساعة التاسعة، موعد بداية الجلسة، وحتى الساعة الثانية عشرة، لم تكن الجلسة، قد انعقدت رسميّاً، فيما كانت تجرى المداولات بين الحكومة من جهة، وأعضاء المجلس، من جهة أُخرى للوصول إلى حلٍ يرضي جميع الأطراف.



سمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة في احد جلسات المجلس الوطني

وفي النهاية، التزم كل طرفٍ بموقفه، فانسحبت الحكومة بكامل هيئتها، مما يعني عدم انعقاد الجلسة.

قبل ذلك، وفي الساعات الثلاث الحرجة، كانت الحكومة، تحاول بكافة الطرق، كسب مواقف عدد من الأعضاء الذين تلمست فيهم المرونة، وهي وإن كانت سجّلت نجاحاً مع بعض هؤلاء، إلاَّ أن إجتماعاتها بأعضاء الكتلة الاسلاميّة، انتهت إلى الفشل، حيث رفض أعضاء الكتلة، تبريرات الحكومة بضرورة تأجيل مناقشة القانون.

وفيما بعد، كشف أحد أعضاء المجلس، أن الحكومة، في محاولاتها الحثيثة، لاقناع أعضاء الكتلة الاسلامية، بضرورة تأجيل القانون وعدت بدراسته، مرّة أخرى، وتعهدت مبدئياً بسحبه، إلاَّ أن أعضاء الكتلة الاسلامية، أصروا على موقفهم، وأشاع بعضهم، أن افتعال الحكومة لهذا الموقف، دليل على شعورها بأنها قد خسرت ورقة رابحة، كانت طيلة انعقاد الدور الأول، ملك يديها !!

ورداً على موقف الحكومة، وانسحابها، طلب الأعضاء، الاجتماع في قاعة المجلس، لتسجيل تحفظهم على غياب الحكومة. وفي هذه الإجتماع، ذكر رئيس المجلس، أن الجلسة تعتبر غير رسميّة، وغير قانونيّة، لعدم وجود الحكومة، أو من ينوب عنها.

في الواقع لم تكن تلك، بداية قصة قانون تدابير أمن الدولة، فثمة جذور، للقصة، تعود إلى ٣١ اكتوبر عام ١٩٧٤، ففي ذلك اليوم، أحال رئيس المجلس، هذا القانون، بالمرسوم المصادق عليه، إلى لجنة الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع، لمناقشته، وبيان الرأي فيه. وعقدت اللجنة أربع جلسات عمل، إستأنست فيها برأي كل من وزير الداخلية، ومستشار الوزارة السيد محمد لطفي محمد رفعت، وفي الرد على استجوابات اللجنة، اوضح الوزير، لأعضاء اللجنة الدواعي التي أوجبت إصدار المرسوم، وشرح بعض مواده، التي كانت محل تساؤل من الأعضاء، وذلك خلال إجتماعين إثنين، انعقدا بتاريخ ٧ و ٢٥ نوفمبر عام ١٩٧٤ .

لقد أثار هذا القانون، نقاشاً حافلاً، في المجلس وعلى النطاق الشعبي. ويؤكد المطلعُون على خلفيات الأمور، آنذاك، أن إتفاقاً جرى إقراره بين الأطراف المعنيّة في المجلس، لتأخير عرضه على المجلس، حتى تتاح

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يتحدث لأعضاء المجلس الوطني

إحدى جلسات المجلس الوطني

الفرصة لمزيد من الحوار، بين جميع الأطراف، حول حيثيات هذا القانون، الشهير، الذي كان له فيما بعد آثار على التجربة الديمقراطية في البحرين، بما أحدثه من نقاشات.

لقد عبر الاستاذ طارق المؤيد، وزير الاعلام آنذاك، عن رأي الحكومة، بشأن هذا القانون، في مؤتمر صحفي عقده يوم الاثنين ١٦ يونيو عام ١٩٧٥، فقال: «تود الحكومة ايماناً منها بالأسلوب الديمقراطي، الذي ارتأيناه جميعاً مسلكاً وطريقاً في حياتنا السياسيّة، ومنجهاً في التعامل بين الشعب وسلطات الحكومة، أن تبين للمواطنين وتجلي لهم الخلفيات التي دعتها إلى ممارسة حقها في الامتناع عن حضور جلسة المجلس الوطني صباح أمس الأحد.

إن الحكومة وهي الحريصة على صيانة الحياة الديمقراطيّة في ظل الدستور، قد دأبت على اعادة النظر في كافة القوانين المطبقة لتكون متفّقة مع الدستور، وقد لمست الحكومة تحفظات من أعضاء المجلس الوطني على قانون الأمن العام لسنة ١٩٥٦ واستجابة من الحكومة لتلك الرغبة وسياستها، فقد أعدت مسوّدة قانون راعت فيه وجهات نظر أعضاء المجلس الوطني ووازنت فيه حاجة البلاد إلى قانون ورقابة قضائية تضمن عدالة تطبيقه.

ثم قامت الحكومة أثناء عطلة الصيف باستشارة كل أعضاء المجلس الوطني، وجرت مناقشة لمواد المرسوم بقانون تدابير أمن الدولة قبل إصداره، وأدخلت عليه تعديلات تتفق والاتجاهات المختلفة، حتى أصبح بالصورة التي صدر بها. فكان معبّراً عن كافة الآراء التي طرحت أثناء مناقشته. وقد أصدرته الحكومة بمرسوم، بعد أن استشفت رغبة في ذلك، تحقيقاً لتبسيط خطوات اصداره، ولحاجة البلاد اليه. وبذلك يكون إصدار المرسوم قد استوفى الشروط القانونيّة والدستورية.

إلاَّ أنه في مطلع الدورة الحالية، لمست الحكومة رغبة من بعض الأعضاء في اعادة النظر في المرسوم بقانون، وايجاد اسلوب آخر لتطبيق بنوده، فكان أن أُتفق على تأجيل الموضوع، حتى يفسح المجال للحكومة لاعادة النظر، ببعض مواد القانون. والتوصل إلى صياغة نصوص تتحقق بها المصلحة العليا للبلاد، وتتفادى كل ما من شأنه أن يؤثر على العلاقات بين السلطتين، أو يؤدي إلى الاضرار بمصلحة البلاد التي نحرص جميعاً عليها. وقد بقي الوضع حسب هذا الاتفاق حتى الاسبوعين الأخيرين، حيث فوجئت الحكومة برغبة أعضاء

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان يتسلمان تقرير المجلس الوطني من السيد حسن الجشي والسيد رسول الجشي

إحدى جلسات المجلس الوطني

المجلس لاعتبارات وعوامل مختلفة أن يُطرح الموضوع لمناقشته داخل المجلس خلال هذه الدورة، ونظراً لحساسية هذا الموضوع وأهميته، لا بالنسبة للبحرين فحسب، وانما بالنسبة لأمن المنطقة كلها. ولعدم وجود أي مصلحة في أن يطرح في جلسة علنية، حيث لا يستفيد من ذلك سوى أعداء هذه البلاد، ومن يرغب تقويض دعائم الاستقرار والرخاء، في هذه المنطقة باتخاذه وسيلة لذلك، ولرغبة الحكومة الأكيدة في التعاون مع المجلس الوطني، والاتفاق على النقاط الأساسية بعيداً عن جو المزايدات، فإن الحكومة قد فضلّت تأجيل جلسة المجلس الوطني حتى يتسنى للجميع الاتفاق على صيغة مقبولة تحفظ للبلاد أمنها وللسلطتين روح التعاون والتفاهم».

أما الاستاذ جواد سالم العريض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء آنذاك، فيوضح الخلاف بين الحكومة وبعض أعضاء المجلس، في لقاء نشرته مجلة «المواقف» الأسبوعيّة، في عددها الصادر يوم ٢٣ يونيو عام ١٩٧٥، نقتبس منه، هذا الحوار، الذي دار بين العريض ورئيس تحرير المجلة، عضو المجلس الاستاذ عبدالله المدني:

سؤال: ماهي الحكمة من عدم حضور الوزراء، لاجتماعات المجلس الوطني، وبالتالي تعطيل جلساته لثالث مرّة ؟

جواب: أريد أن أوضح أن الحكومة حريصة كل الحرص على الحفاظ على الديمقراطية. وأي تصدّع للديمقراطية في هذه المرحلة القصيرة من عمرها، الذي لا يتجاوز السنتين سيكون له مردود سيء. والحكومة حريصة كل الحرص على نجاح التجربة والابقاء عليها.... في أول مرّة حضرنا المجلس، ووجدنا أن الجو غير صالح لمناقشة المرسوم. هذا المرسوم الذي يناط به توفير الضمانات الاساسيّة لاستقرار وأمن البلاد، لذلك رأت الحكومة عدم الحضور للوصول إلى صيغة ترضي جميع الأطراف بعيداً عن التشنجات والانفعالات، وفي جو من الهدؤ والتروي. ورغم عدم حضور الحكومة لجلسات المجلس إلاَّ أن الاتصالات مستمرة مع الأعضاء.

سؤال: لقد تقدم ممثلون عن كتل المجلس بصيغة للخروج من الأزمة، بينما لم تتقدم الحكومة بمثل ذلك فما هو تعليقكم على هذا ؟

جواب: غير صحيح. أول من تقدم بالصيغة حول الموضوع، هو الحكومة، عندما طرحت موضوع اعادة النظر في القانون في فترة الصيف، حيث وعدت المجلس باعادة النظر في القانون والتوصل إلى صيغة أُخرى تحفظ للبلد الاستقرار والأمن في ظل قانون يتمتع برضى الجميع.

سؤال: توصل ممثلو الكتل مع الوزراء، إلى جميع النقاط التي تحفظ

كرامة المجلس، والحكومة، وبقيت نقطة واحدة فقط لم توافق عليها الحكومة، وهي اعطاء صفة رسميّة للنقاط المتفق عليها، فما هو تفسيركم لرفض الحكومة؟

جواب: أولاً، الحكومة لم ترفض مناقشة الصيغة التي تقدم بها ممثلو الكتل. والحكومة وافقت على نقطتين منها حضور جلسة علنيّة مع الإدلاء ببيان تعدُ فيه باعادة النظر في القانون خلال فترة الصيف. وجاء تشدد الأعضاء على النقطة التي تريد تسجيل محضر وتوقيع الحكومة على صيغة الاتفاق. وتعتقد الحكومة أن هذا ليس اسلوباً للتعاون بين السلطتين، لأنه لابد من توفر الثقة المتبادلة، وسبق أن حدث مثل ذلك في المجلس التأسيسي، عندما كان يختلف الأعضاء مع الحكومة، حول مادة ما، فيعيدها المجلس للحكومة لصياغتها من جديد. وإن التشدد في طلب توقيع كتابي غير منسجم مع روح التعاون، لذلك رأت الحكومة، تأجيل المسألة إلى الصيف حتى تتاح الفرصة للجميع للوصول إلى صيغة تكون مقبولة من جميع الأطراف».

هكذا قيّموا التجربة

من خلال هذه التصريحات، والإجابات، يمكن أن نصل إلى أكثر من حقيقة.. وواقعة:

فالحكومة، ظلت حريصة على الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف، وهي استمرت في اجراء لقاءاتها ومباحثاتها، وتقديم الصِيغ الوسطيّة، والحلول التي تحفظ للمجلس هيبته، واستقلاله، بنفس الوقت الذي كانت تمارس فيه حقها، بحضور جلسات المجلس، آو الامتناع عن ذلك، بغية الوصول إلى إتفاق. والحكومة، لم تحاول مصادرة قرار المجلس، ولا مصادرة حريته، عندما طلبت سرّية جلسات المناقشة، فلكل دولة خصوصياتها، وأسرارها، ومتطلبات الأمن فيها. وهو على العموم إجتهاد من الحكومة، لم يكن جديراً بهذا الموقف المتشدد، والقصير النظر، من السادة أعضاء المجلس. لقد استمر الرفض الحكومي، لحضور الجلسات على مدى ثلاث جلسات متتالية، وظل طريق الحوار مفتوحاً، ومع ذلك، لم يكن هناك أي تنازل، من أجل سلامة وأمن البحرين، من قبل السادة أعضاء المجلس.

لماذ فعل المجلس ذلك ؟ وما هي المكاسب التي كان الأعضاء المتشددون سيحققونها من مناقشة القانون بصورة علنية ؟ بل هل ثمة مكاسب أصلاً، من علنية النقاش في قانون يعتبر من أخطر قوانين الدولة، واكثرها مساساً بمتطلبات الأمن ؟

من جلسات المجلس الوطني

لنقرأ رؤية عضو من أعضاء المجلس يشهد له الجميع، وتاريخه، بالوطنية والحياد. والقدرة على التحليل بموضوعية. يقول الاستاذ جاسم مراد، في تصريح خاص لمجلة «المواقف» صدر في عدد يوم ١٦ يونيو عام ١٩٧٥ : «كان من المفروض بالمجلس، أن يتفهم الأوضاع الأمنيّة، في المنطقة، ويحاول تحمل المسؤولية الملقاه على عاتقه، وأن يطرح الأمر في المجلس، بعد الاتفاق مع الحكومة على نوعيّة الطرح، خاصة وأنه بدأ يظهر نوع من التحدي من قبل أعضاء المجلس، والمزاودات فيما بينهم !!!"

"نحن شعبٌ صغير، يعيش في منطقة حساسة، علينا تقييم الأوضاع وتقييم قوتنا، ومقدرتنا على الأخذ والعطاء. وتجربتنا الديمقراطيّة تجربة خاصة. وقوة الحكومة من قوة المجلس، وقوة المجلس سند للحكومة وللوضع في البحرين. الحكومة بررت انسحابها بأنها تريد مزيداً من الحوار، ونحن لا نختلف معها في ذلك، وإن كنا نحبذ استمرار الجلسات حتى وإن اقتنعنا بتأخير طرح موضوع قانون تدابير أمن الدولة."

أما عضو المجلس، وأمين السر فيه، ورئيس تحرير مجلة «المواقف» فيقول في افتتاحية عدد المجلة الصادر بتاريخ الأول من سبتمير عام ١٩٧٥: «ماذا يجري في البحرين ؟ هل هي ثورة على المجلس الوطني ؟ هل هي ثورة على تركيبة المجلس الوطني المعقدّة، وثورة على المعوقات من إنطلاق الحكومة في الدستور وقانون الانتخابات ؟ »

هكذا، يُلخص الاستاذ المدني، الحيرة التي كانت تملأ فضاء البحرين، تجاه ما يجري:

ماذا يجري في البحرين ؟

ثم يجيب على ذلك، بنفسه، ومن منطلق خبرته، ووقوفه على ماوراء الظاهر للناس، من الأمور... فيقول:

«في المجلس الوطني المُنحَلّ، هناك من استغل مركزه النيابي لمصالحة الشخصيّة.. وفي المجلس الوطني المُنحَلّ من كان هدفه إثارة المشاكل وليس حل المشاكل... إن النائب الأمين المخلص لا يعمل لمصالحه الشخصيّة على حساب المصالح الشعبيّة، ولكن قد ينخدع الشعب ويختار غير الأمين. ولكن الشعب يراقب ويحاسب، وبامكانه أن يبعد النوعيّات غير المخلصة لقضاياه.. هل يتحمل المجلس الوطني المنحل كل أخطاء التجربة البرلمانية؟ ألا يتحمل معه أيضاً المواطن الذي أساء اختيار ممثليه، أو تهاون في الانتخابات وترك الحبل على الغارب ؟ ألا تتحمل

أيضاً أجهزة الدولة التي وضعت قانون الانتخابات ووضعت مسودة الدستور؟ الكل يتحمل نصيبه من الخطأ، والكل يجب أن يتحمل نصيبه في إصلاح الخطأ كذلك».

الشيخ خليفة ينقذ المركب

كان سمو الشيخ خليفة بن سلمان، يواصل مشاوراته، ويصل الليل بالنهار، محاولاً الخروج بالبلاد من هذه الازمة الطاحنة. وبشهادة الجميع، فإن سمو رئيس الوزراء، ظل حتى اللحظة الأخيرة، يراهن على أن عناد هؤلاء المعارضين، سيلين أمام مصلحة البحرين، وخير البحرين، واستقرار أمنها، وضمان مسيرة البناء فيها. غير أن فراسة الرجل، ربما لم تخنه، إلاَّ هذه المرّة.

ولقد تنازل هذا الرجل الذي لايعرف التنازل، تنازل من أجل صالح البحرين. ومن أجل الحفاظ على المسيرة الديمقراطية. ولكن، حتى التنازل، لم يسعفه، وهو يراقب ما بنته البحرين عبر السنوات الصعبة، يكاد أن يذهب طُعماً لتجربة لم تتكرس، بعد، ولم تكتمل، ولم تنضج.

وكان القرار بين يدي سمو أمير البلاد، الذي كان يراقب الأمور، والأحداث، برؤية الوالد المشفق على أبنائه، وبحكمة القائد، الواثق من إمتلاكه للزمام، والدفة. كان المجلس «ذو تركيبة معقدّة» كما يعترف بذلك أحد أعضائه. وكان المجلس، يضم «من كان هدفه إثارة المشاكل». كما يعترف عضو أخر. وكان في المجلس، من «يظهر نوعاً من التحدى» كما يقول عضو ثالث. فهل كان على البحرين، أن تدفع ثمناً فادحاً، لقاء كل ذلك ؟ كان هذا هو السؤال.

وإختار سمو الشيخ خليفة بن سلمان، أن يجيب على هذا السؤال. ولكن على طريقة الفارس، الذي يكابر الجراح، في سبيل القضيّة التي يحمل. ومن أجل بقاء البحرين، ومن أجل الإبقاء على هيبة الدولة، وهيبة الديمقراطية، قرر سموه الاستقالة من منصبه.

ففي الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٧٥، تقدم سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، من سمو أمير البلاد بخطاب شامل، صريح، يُعتبر وثيقة بحرينيّة غالية عزيزة، إذ أوجز فيه سموه، مجمل الملابساتً العالقة، في طريق مسيرة البحرين الفتيّة.

وجاء في كتاب سموه: «عقب الظفر بالاستقلال، رأيتم - وشاركناكم الرأي - أن شعبكم الوفي، جدير بأن يشارك في الحكم، رأياً ومشورة. وإذ أصدرتم الدستور وأجريت الانتخابات وأسفرت عن المجلس الوطني الحالي، ظننا أننا واجدون فيه من تقدير لمصلحة البلاد العليا وسلامة وحدتها الوطنية ما يعين الحكومة على أداء واجبها نحو الوطن واجتياز مرحلة ما بعد الاستقلال بسلام.

ولقد شرفتموني إذ ذاك، بثقتكم الغالية، فأمرتموني بتأليف أول وزارة في هذا العهد الجديد، وخضعتُ للأمر، راضياً ومطمئناً لأن أمركم مُطاع، ولأن الوطن يقتضيني أن لا أتأخر في حمل التبعة. وقبل الاشتراك معي في الوزارة زملاء لي، لا يتطرق الشك إلى هممهم العالية، ووطنيتهم الصادقة، وحرصهم البالغ على سلامة البلاد، ورفاهية شعبها. ومضينا معتقدين بعد رعاية الله، بتأييدكم، جاعلين اكبر عنايتنا في سياسة شؤون البلاد، اسباغ الطابع القومي عليها، والتمسك بالوحدة الوطنية. وعملنا جهد طاقتنا في التوفيق بين مختلف المنازع، لنوفر للبلاد نظام حكم، يطمئن الجميع إلى إنصافه، وتجريده عن الهوى مقدرين أن البحرين العزيزة تنشد من الجميع أن يقدسوا حقها عليهم، فيتوجهوا بقلوبهم نحوها، ويذكروا دائما أن مصلحتها العليا، فوق كل مصلحة.

وكانت الوزارة قد أخذت على عاتقها استكمال التشريعات الضرورية اللازمة لمرحلة الاستقلال، وأن تفيد جهد الطاقة من خيرات منطقتنا، فتواكب النمو السريع الذي يغشى الخليج كله، وأن تعمق الشعور بالوحدة الوطنية، فيصير أبناء الوطن بناءً واحداً يشد بعضه بعضاً. ولكن الوزارة لم تجد من المجلس الوطني عوناً لها في ذلك، رغم محاولاتنا المخلصة التي بذلناها خلال عامين، إذ سادت مناقشاته أفكار غريبة عن مجتمعنا وقيمنا. طرَحت السمو اللازم للدولة، واتجهت إلى الاثارة والإهاجة والتحريض، والمزايدة، وعملت على بث الفرقة وروح الكراهية غير مقدرة للضرر الذي يعود على الوحدة الوطنية من جراء ذلك، وقد لوى كل هذا الحياة النيابيّة عن مقصدها السليم، وحجب جو المزايدة الآراء المعتدلة عن أداء دورها الفعّال، ومن ثم لم تستطع الحكومة انجاز ما كانت تأمل انجازه من التشريعات والمشروعات التي تعود بالنفع المباشر على المواطنين. وقد انتهز البعض ممن لايعتنق مبادئنا ولايؤمن بمثلنا كل هذا الذي حدث، فراح يعمل في الخفاء على تحقيق مآرب معتقداته.

أجليت النظر في الوضع القائم، فلم أجد بُداً من أرفع إلى سموكم استقالة الوزارة، لتتفضلوا بتدبير الأمر، بنافذ نظركم، وجليل غيرتكم على مصالح البلاد،



صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في منتصف السبعينيات

شاكراً لكم ما تفضلتم به علي وعلى زملائي من كريم التأييد، ومازلت لكم المخلص الوفي الأمين... وتفضلوا سموكم بقبول فائق التحية وعظيم الإحترام».

وفي اليوم التالي، صرّح صاحب السمو الشيخ خليفة، لمجلة «المواقف» مؤكداً ما جاء في كتاب الاستقالة وقال في هذا التصريح: «إن شعب البحرين أصبح قادراً على الاسهام في تطوير الحياة سواء في وطنه أو في المنطقة كلها».

أما عن ملابسات الخلاف مع بعض اعضاء المجلس الوطني، فقال سموه كلمته الشهيرة: «نحن لاتزعجنا الديمقراطية، بمفهومها الصحيح، ونحن هنا كحكومة نعترف بأخطائنا أولاً بأول، ونقبل النقد البناء، والمشورة بيننا في كل الأمور، غير أننا لا نقبل أن تتحكم فينا الاتجاهات الدخيلة. والسياسة في نظرنا - وهو ما نؤمن به - هي العمل المنتج من أجل كل المواطنين على إختلاف مواقع حياتهم».

« إنها ليلة لم تنم فيها البحرين»

هكذا يقول الذين عاصروا تلك الليلة، واقتربوا من ضمير الشعب، والمواطنين في الشارع البحريني، أو في البيوت، أو في مواقع العمل. فلم يكن خبر الاستقالة عادياً، ولم تكن رسالة سمو الشيخ خليفة بن سلمان عادية.

أما سمو الشيخ عيسى بن سلمان، أمير البلاد، فثقته بشقيقه، ورفيق دربه، وروحه، مُطلقة. وقد حان أن ينتصر له، فكان ردّه شافياً، إذ حمل الأمر الأميري رقم ٢ لسنة ١٩٧٥، والصادر بتاريخ ٢٤ أغسطس، أشارة واضحة، إلى نية الأمير، تكليف سمو الشيخ خليفة، بتشكيل الوزارة التالية وجاء في الأمر الأميري:

«صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء المحترم

اطلعنا على كتابكم المرفوع الينا باستقالة الوزارة للأسباب التي أبديتموها فيه. وإنا لمقدرون لها، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم، صدق إخلاصكم وما أديتموه للبلاد من جليل الخدمات، وأصدرنا أمرنا هذا إلى سموكم، بذلك، على أن تقوموا بتصريف العاجل من الأمور حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة»

ويتابع سموه المسيرة

في اليوم التالي، رفع سمو الشيخ خليفة بن سلمان أسماء أعضاء حكومته الجديدة إلى سمو أمير البلاد.. وجاء في كتاب سموه:

«حضرة الأجل الأمجد صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين المعظم.. بعد تقديم فائق التحية وخالص الاحترام. بقلب ملؤه الاخلاص، والولاء، أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم أبلغ آيات الشكر على ما أوليتموني من ثقة غالية، بدعوتي إلى تأليف الوزارة من جديد. ولقد تدبرت الموقف، فرأيتُ أن إخلاصي لكم، وحبي لبلادي العزيزة، يفرضان عليَّ تلبية هذه الدعوة الكريمة، مقدراً حق التقدير، ما وراء ذلك، من تبعات جسام، ومستعيناً بالله جلّت قدرته على تحمل هذه المسؤوليات ومستلهما منه السداد. ولئن كنت أشرت في كتاب استقالة الوزراة السابقة إلى أن التعاون بين الوزارة وبين المجلس الوطني غير قائم، فقد تداولت مع زملائي الذين وقع عليهم إختياري للاشتراك في الوزارة الجديدة، وقد أجمعوا رأيهم على أن الضرورة تقتضي حل المجلس الوطني، واجراء تعديلات دستورية، بحيث يصبحُ المجلس أصدق تمثيلاً لجموع الأمة بمختلف هيئاتها. ولذلك، ستتشرف الوزارة فور صدور أمركم الكريم بتشكيلها، بأن ترفع إلى سموكم مشروع مرسوم بحل المجلس الوطني.

ياصاحب السمو..

يتطلع العالم كله إلى منطقة الخليج التي تشهد حركة اقتصادية، ونهضة صناعية منقطعة النظير، وقد كان على البحرين أن تشارك فيها، لتواكب هذا التطور. إلاّ أن استحالة إنشاء وزاراتٍ جديدة، ذات أجهزة متخصصة، فيما تندب لها من أعمال، نتيجة حظر الدستور ذلك، للحد من عدد أصوات الوزراء في المجلس الوطني، قد حال دون انشاء هذه الوزارات. ولما كانت هذه الحكمة تنتفي بحل المجلس، وتأجيل انعقاده، إلى أن يوضع قانون الانتخابات الجديد، فقد رأيت زيادة عدد الوزارات على النحو الوارد في التشكيل المرفوع اليكم، فإن ذلك أدعى إلى التخصيص، وتحسين الأداء في العمل، وحصر المسؤولية عنه ثواباً أو عقاباً».

كانت التحديات، في أوجها.

وكانت البحرين، قد دخلت عصر الحداثة، وبزغت بين دول الخليج العربي، بانسانها، وما يؤهله من قدرات، وابداعاتٍ، لدفع ركب التنمية، إلى الحد الذي يحقق للبحرين سبقاً مؤكداً.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يترأس الاجتماع الأول لمجلس الوزراء بحضور سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء، وسمو الشيخ حمد بن عيسى (ولي العهد وزير الدفاع آنذاك)

سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان وسمو الشيخ حمد بن عيسى مع أعضاء الوزارة الجديدة عام ١٩٧٦

وإذا كانت التنمية، وتكريس حاضر الدولة لضمان مستقبلها، يستلزمان امتلاك الأدوات، والفكر، والرجال.. فهما يستلزمان أيضاً، تطهير الساحة، من كل ما قد يُعكر صفاء أجواء التنمية، ويعرقل ركب مسيرتها.

ولذا، فقد صدر يوم ٢٦ أغسطس، المرسوم الأميري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥، والذي جاء فيه: «نحن عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين.

بعد الإطلاع على المادة ٥٦ من الدستور، والأسباب الواردة في كتاب استقالة الوزارة السابقة وجواب تأليف الوزارة القائمة، والمتعلقة بالتعاون بين المجلس الوطني والحكومة. وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بما يلي:

مادة اولى - يحل المجلس الوطني.

مادة ثانية - على رئيس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا، ويعمل به إبتداء من يوم الثلاثاء". وفي نفس اليوم، أصدر سمو الأمير، أمره السامي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، وجاء فيه: «نحن عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين. لمّا كنا نرى في الأسباب التي من أجلها، أمرنا بحل المجلس الوطني، خطراً يهدد الوحدة الوطنية، وأمن البلاد، وهو ما يقتضي: إجراء تعديل في قانون الانتخاب»

بهذا، يكون الأمر عاد إلى نصابه. فقد كان على سمو أمير البلاد، وشقيقه سمو رئيس الوزراء، الاختيار بين ديمقراطية، يمتلكها من لايؤمن بها، إلاّ وسيلة لتحقيق مآرب أيديولوجيّة، وعقائدية، وشخصيّة. أو بلدٍ قادر على النهوض، بكفاءَة، وتحقيق الأمن والرفاه، والحداثة والعدالة لشعبه.

واختار الشقيقان، البحرين.... بحرين الحاضر، المهيأة لصناعة الغد، وبحرين المستقبل، القادرة على الاستواء في مقدمة بلدان المنطقة.

ومن أجل خير البحرين، حاضراً، ومستقبلاً صادق سموه، بمرسومه الأميري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥، على تشكيل الوزارة، باعضائها، وحقائبها التي تقدم بها سمو الشيخ خليفة.

وجاء في المرسوم: «نحن عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين.

بعد الإطلاع على دستور دولة البحرين، الصادر في ١١ ذي القعدة عام ١٣٩٣ هجرية، الموافق ٦ ديسمبر عام ١٩٧٣، وعلى أمرنا رقم (٣) لسنة ١٩٧٥، الصادر في ١٨ شعبان ١٣٩٥ هجرية، الموافق ٢٤ آغسطس ١٩٧٥ بتعيين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيساً لمجلس الوزراء، وتكليفه بترشيح أعضاء

الوزارة الجديدة. وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، في كتابه بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٩٥ هجرية، الموافق ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ رسمنا بالآتي: يعين كل من:

١- سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة	وزيراً للدفاع
٢- السيد ابراهيم محمد حسن حميدان	وزيراً للمواصلات
٣- السيد جواد سالم العريض	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
٤- الدكتور حسين محمد البحارنه	وزير دولة للشؤون القانونية
٥- الشيخ خالد بن عبدالله بن خالد آل خليفة	وزيراً للاسكان
٦- السيد طارق عبدالرحمن المؤيد	وزيراً للإعلام
٧- الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة	وزيراً للتربية والتعليم
٨- الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة	وزيراً للعدل والشؤون الاسلامية
	وزيراً للتجارة والزراعة بالوكالة
٩- الدكتور علي محمد فخرو	وزيراً للصحة
١٠- الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١١- السيد ماجد جواد الجشي	وزيراً للاشغال
١٢- الشيخ محمد بن خليفة بن حمد آل خليفة	وزيراً للداخلية
١٣- الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة	وزيراً للخارجية
١٤- السيد محمود السيد أحمد العلوي	وزيراً للمالية
١٥- السيد يوسف أحمد الشيراوي	وزيراً للتنمية والصناعة

اشتملت الوزارة الجديدة، على خمسة عشر وزيراً، حملوا ست عشرة حقيبة وزارية، وبدا واضحاً من تنوع هذه الحقائب، والتخصصات الجديدة، التي طرأت على التشكيلة الوزارية، أن ثمَّة مشروعاً وطنيّاً كبيراً، جاءت هذه الوزارة لتحقيقة. ولعل المحيطين بسمو الشيخ خليفة، والذين ربما تساءَلوا فيما بينهم، سرّاً أو علناً، عن صبر الشيخ خليفة بن سلمان، وإلى متى سيستمر على ما كان يحدث، لعلهم أدركوا في تلك اللحظة، أن سمو الشيخ خليفة، كان يُمارس هوايته القريبة إلى قلبه وعقله: هواية التأمل، ودراسة الأمر بكافة تفاصيله، بصمت وأناةٍ وهدوء، تتيح في مجموعها، للقرار الصادر عن سموه فيما بعد، أن يكون ـ على رأي العلماء ـ جامعاً مانعاً، خالياً من الثغرات والاحتمالات.

كان ثمة مشروع يمور في ذهن سمو الشيخ خليفة. فالبلاد قطعت شوطاً طويلاً منذ الاستقلال، ثبتت فيه أركان الدولة، وأنجزت فيه مؤسساتها

الأوليّة. وكان لابُدَّ إذن من تحقيق حلم الوالد، الذي ورثه الشقيقان من بعده، بل حملاه أمانة، تعاهدا على تحقيقها إنه حلم خدمة كل مواطن في البلد. وبناء كل مرافقها.

لعلنا نتذكر هنا، أن سمو الشيخ سلمان كان دائماً يحمل هاجساً وطنياً، لتقديم كل ما يمكن من خدمات لمواطني البحرين، ولعلنا نتذكر، هنا أيضاً، إنطباعات المحايدين، عن إهتمامات سمو الشيخ سلمان، بالخدمات العامة، وجهوده التي جعلت البحرين، في وقت مبكرا جداً، تحتل مكانة مميزة، ليس على مستوى دول الخليج العربي فحسب، بل على مستوى العالم العربي، وربما لن نُبالغ إذا قلنا العالم أجمع.

ولعلنا هنا نتذكر أيضاً، أن سمو الشيخ خليفة، اعتنق هذا الفهم، والادراك، والتوجه، مُبَكّراً، بل عَبَّر عنه، في السابق، حين أوكلت إلى سموه مهمة تشكيل المجلس الإداري، في بواكير عهد سمو الشيخ عيسى بن سلمان (٢ مايو عام ١٩٦٦) وكيف ضمَّ سموه للمجلس، إختصاصاتٍ عديدة، لم يكن المجلس شهدها من قبل، وأوجد فيه دوائر خدماتية، كانت في وقتها ابتكاراً بحرينياً، لم تعرفه المنطقة.

وفق هذه الرؤية الشمولية، لخير ومصلحة. إنسان البحرين، شكل سمو الشيخ خليفة حكومته الجديدة، وحدد برنامج عملها، في كتاب التشكيل، وكان واضحاً للمراقبين، في الداخل والخارج، أن سموه في صدد انجاز مشروع نهضوي ضخم، وأنه أراد من تشكيلته الشابة هذه، ايجاد الأدوات الواعدة، لإقامة هذا المشروع الوطني الكبير.

تشكلت الحكومة الجديدة، التي تسلّم رئيسها، دفة الأمور مرّة أخرى، دون أن يكون ترك الدفة، أصلاً. وكانت البحرين على موعدٍ جديد، مع سلسلة انجازاتٍ عارمة بالطموح، والمؤسسيّة.



كانت سنوات صعبة



كانت سنوات صعبة. وحقبة من اكثر حقب البحرين، زخماً، وتحولات، وأحداثاً ومفاجآت. ولكن الشقيقين، جعلاها حقبة من اكثر الحقب ازدهاراً، وبناءً، وتقدّماً.

المؤلف

الخاتمة

كانت سنوات صعبة..

إنها البحرين: التوأم الثالث للشقيقين، سمو الشيخ عيسى بن سلمان، طيّب الله ثراه وذكراه، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان، أطال الله في عمره.. البحرين، التي لم تزدها صعوبات السنين، إلاّ ازدهاراً، ورفعة وتقدماً على مختلف المسارات، وفي شتى المجالات.

كانت سنوات صعبة. وحقبة من اكثر حقب البحرين، زخماً، وتحولات، وأحداثاً ومفاجآت. ولكن الشقيقين، جعلاها حقبة من اكثر الحقب ازدهاراً، وبناءً، وتقدّماً.

كانت سنوات صعبة... وإن كان سمو الشيخ خليفة، لايرى فيها صعوبة، فذاك أنه كان اكبر من الصعاب. وذاك أن كل المصاعب والتحولات الخطيرة، والانعطافات الحادّة، التي شهدتها هذه السنوات، لم تكن لتتطاول إلى عمق العلاقة بين الشقيقين، تلك العلاقة التي جمعت إلى التكامل المنقطع النظير، تفاهماً شفيفاً، وتوافقاً سلساً، ومُشاركة في كبير الأمور وصغيرها، يندُرُ أن يحظى التاريخ بمثلها.



سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة يستقبلان مؤلف الكتاب

لقد قَدّر الله للبحرين، أن تشهدَ سنوات صعبة. ولكن إرادته عَزَّ وَجَلّ، قَدَّرت، للبحرين، قيادةً ملهمة، واعية، تمثّلت في الشقيقين: عيسى وخليفة، اللذين جعلا من هذه الصعوبات، مُؤَهلات، لزيادة صلابة أَركان البلاد، وقوّتها، وزيادة حنان البلاد على أهلها، في ذات الوقت. لذلك، كانت البحرين، تخرجُ اكثر قوة، بعد كل جملة تحديات صعبة. وكان وراء، كل تلك الانتصارات على التحديات، قلبٌ كبير، يحمل كل الحب للبحرين، قسمه المولى عَزّ وجل، بين الشقيقين، كما قسم بينهما، ما جعلها مُتكاملين في الجهد، والعطاء، والفكر، والانجاز.

وإذ نتوقف عند عام ١٩٧٥، وعند تشكيل الحكومة، آنذاك، فإننا، لنفعل ذلك، مدركين أن تشكيل الحكومة في عام ١٩٧٥، لم يكن نهاية لعصر، أو مسيرة، بل كان شروعاً بنهجٍ مُتجدّدٍ، له ما قبله، مما قاد اليه، وله ما بعده، مما نتج عنه وبُني عليه.

لقد ساهمت علاقة الشقيقين ـ توأمي الروح، والفكر، والأهداف، والمدرسة، والإرث -باكساب مسيرة البحرين التنموية والنهضوية، أبعاداً خصوصية فريدة، وساهمت بتكريس الاستقلال الذي هيأ له سمو الشيخ سلمان بن حمد، ثم حققه أبناؤه من بعده.... ولقد ساهمت البحرين، بكل ما مَرَّت به من أحداث سلبيّة كانت أو إيجابيّة، ساهمت بتعميق أواصر هذه العلاقة، التي لم تتوقف عند حدود المتانة الوطيدة، والإحترام، والفهم العميق، والتكامل المبدع، بل تعدَّت ذلك إلى معارج نبيلة، من الشفافية والحميمية والرومانسية، التي قد لا نجدُ لها مثيلاً في تاريخ الرجال. إنها علاقة لم تلوِّثها السياسة، ولم تشبها أطماع الرياسة، ولا تقلبات الزمن، ولا أقوال القائلين، ولا مزاعم الحاقدين، فعلى مدى ستين سنة، من الحب والمشاركة والمعاناة، ظلت هذه العلاقة تتحصن كل يوم تجاه الأشياء، لتتفتح بعطائها، تجاه البحرين، وشعب البحرين، ومستقبل البحرين، وأجيال البحرين الشابة، التي وإن كانت لم تدرك شظف عيش الماضي، فإنها بإدراك رفاه عيش الحاضر، لا شك تُقَدِّر لهذين الرجلين اللذين صنعا هذا الرفاه، جهودهما، وعطاءَهما الذي تواصل على مدى نصف قرنٍ من الزمان.

فإلى هذه الأجيال، التي يرى فيها سمو الشيخ خليفة بن سلمان سعادته، وراحة نفسه على مستقبل البحرين... ويرى فيها وعداً مُتجدداً بالعطاء، ومُجَسّداً بشخص ولي العهد الشاب، سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.. نُقَدّمُ هذه الرؤية التاريخيّة لعصر جميل ترافقت فيه الآلام والأحلام الجميلة، والطموحات العارمة، والمنَغِّصات، ولكنه بجماله، وتميّزه، وخصوصيته، وانجازاته سيظل عصراً يتشرَّف بخاتمي سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد بن عيسى بن علي آل خليفة طيب الله ثراه، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان بن حمد بن عيسى بن علي آل خليفة اطال الله في عمره.



صور نادرة



سمو الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان في زيارة تفقديّة لشركة نفط البحرين

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في نهاية الخمسينيات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان، باللباس الرياضي - الأول إلى يمين الصورة - في الأربعينيات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان، مع مجموعة من الطلاب في رحلة مدرسية في الأربعينيات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان، في رحلة قنص، في الأربعينيات

سمو الشيخ خليفة بن سلمان، في رحلة مدرسيّة، في الأربعينيات

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مغادراً أرض الوطن، في الخمسينيات

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، في مطار البحرين



سمو الشيخ عيسى بن سلمان، في رحلة قنص



سمو الشيخ خليفة بن سلمان نهاية الخمسينيات

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مع سمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت في مطار البحرين

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان مع عدد من بعض أفراد العائلة الحاكمة في اليخت الخاص

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، يفتتح نادي الفردوسي

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، مع سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز

أصحاب السمو: الشيخ عيسى بن سلمان وسمو الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ محمد بن سلمان في إحدى المناسبات الوطنيّة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مع الأمير فيليب دوق ادنبره

سمو الشيخ عيسى بن سلمان، وسمو الشيخ خليفة بن سلمان، مع أصحاب السمو أنجال سمو الشيخ عيسى

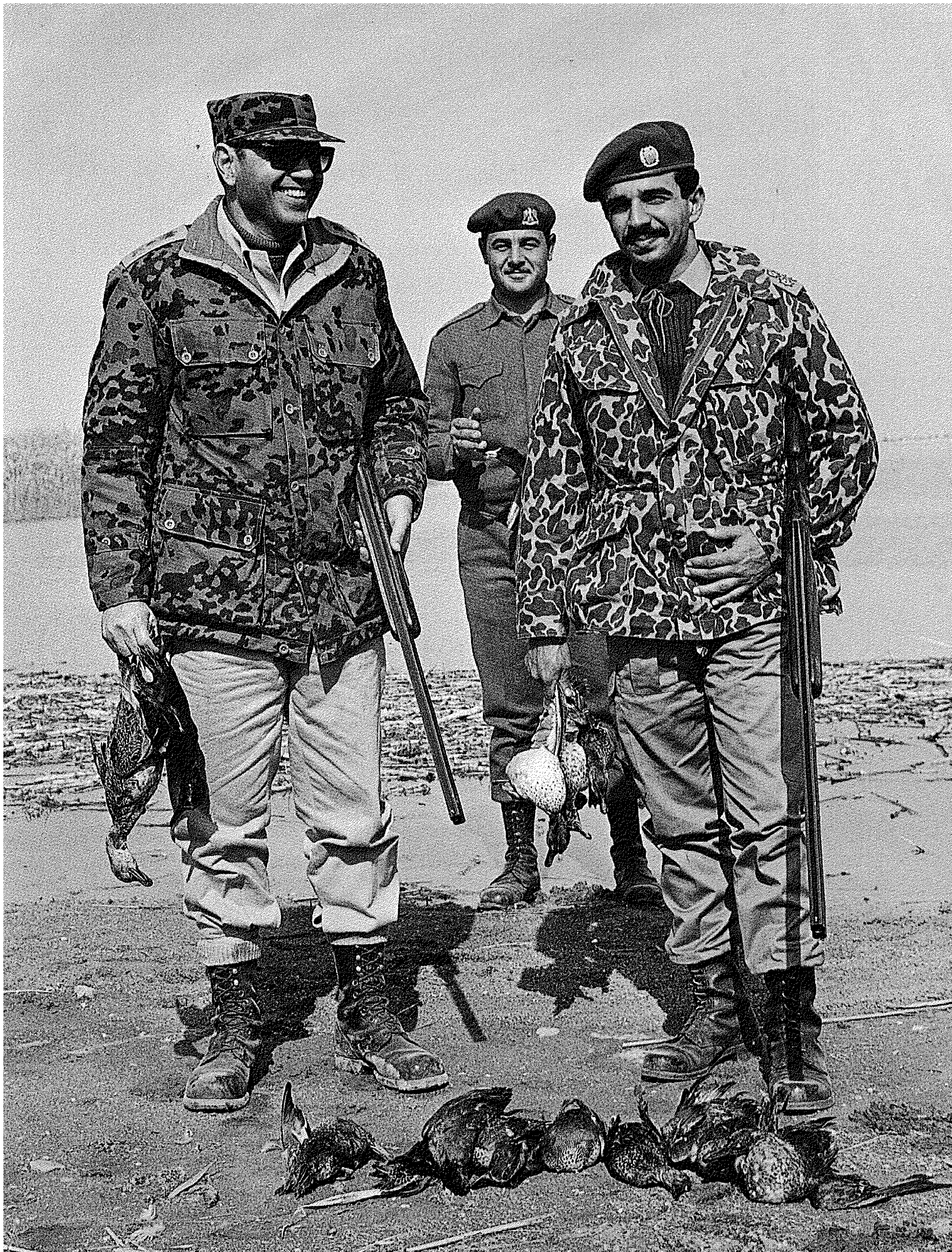
سمو الشيخ عيسى بن سلمان يتفقد إحدى السفن الحربيّة الزائرة

الملك حسين بن طلال ملك الأردن مع أصحاب السمو أنجال سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان مع الملك حسين ملك الأردن، وسمو الشيخ محمد بن خليفة

سمو الشيخ خليفة بن سلمان، مع سمو الشيخ محمد بن سلمان

سمو الشيخ خليفة بن سلمان يستقبل نجله البكر سمو الشيخ محمد بن خليفة بعد عودته من الخارج



سمو الشيخ حمد بن عيسى في رحلة صيد في جمهورية مصر العربية

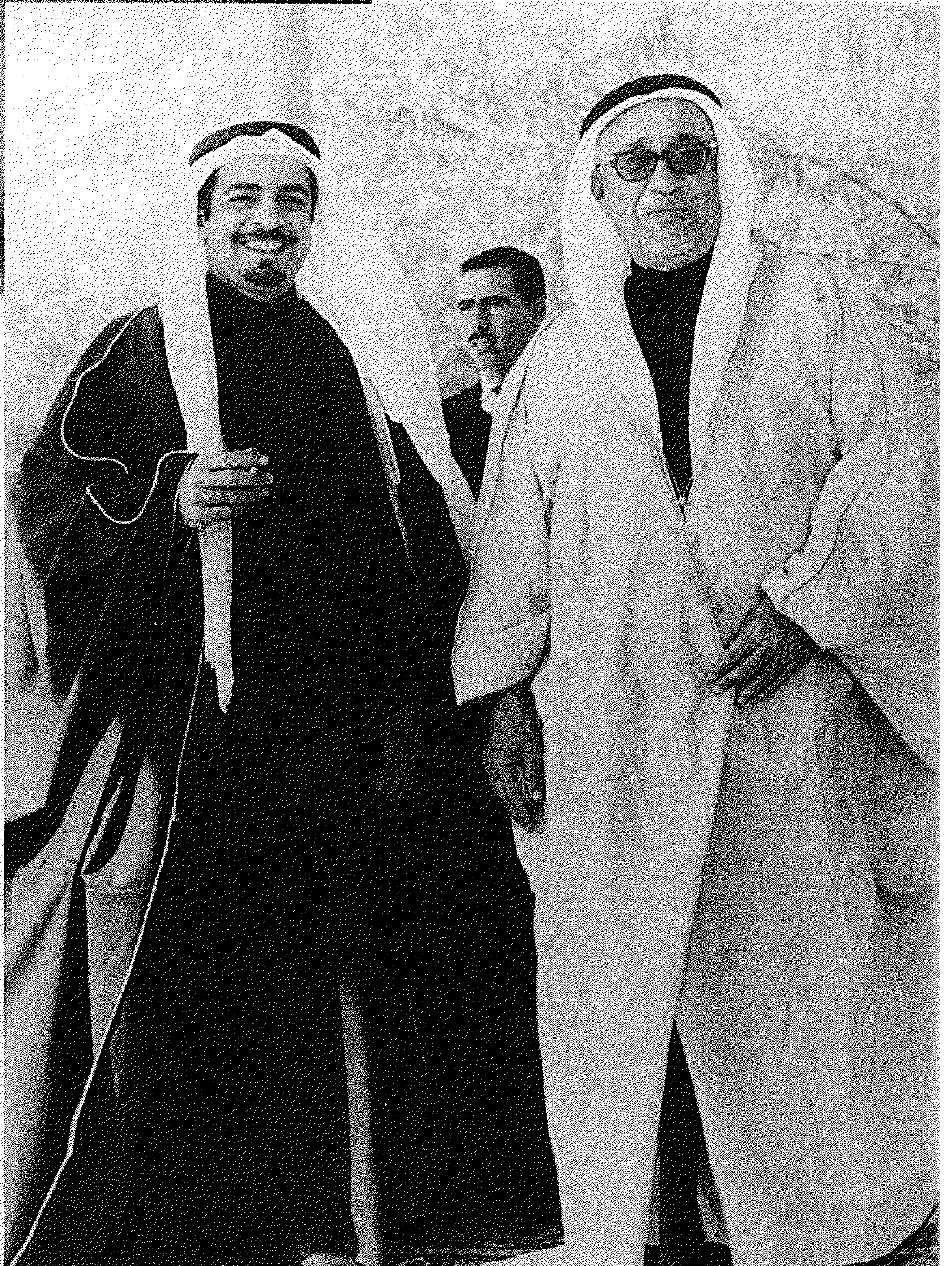
سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في بعض نشاطه اليوميّة



سمو الشيخ علي بن خليفة بن سلمان وزير المواصلات



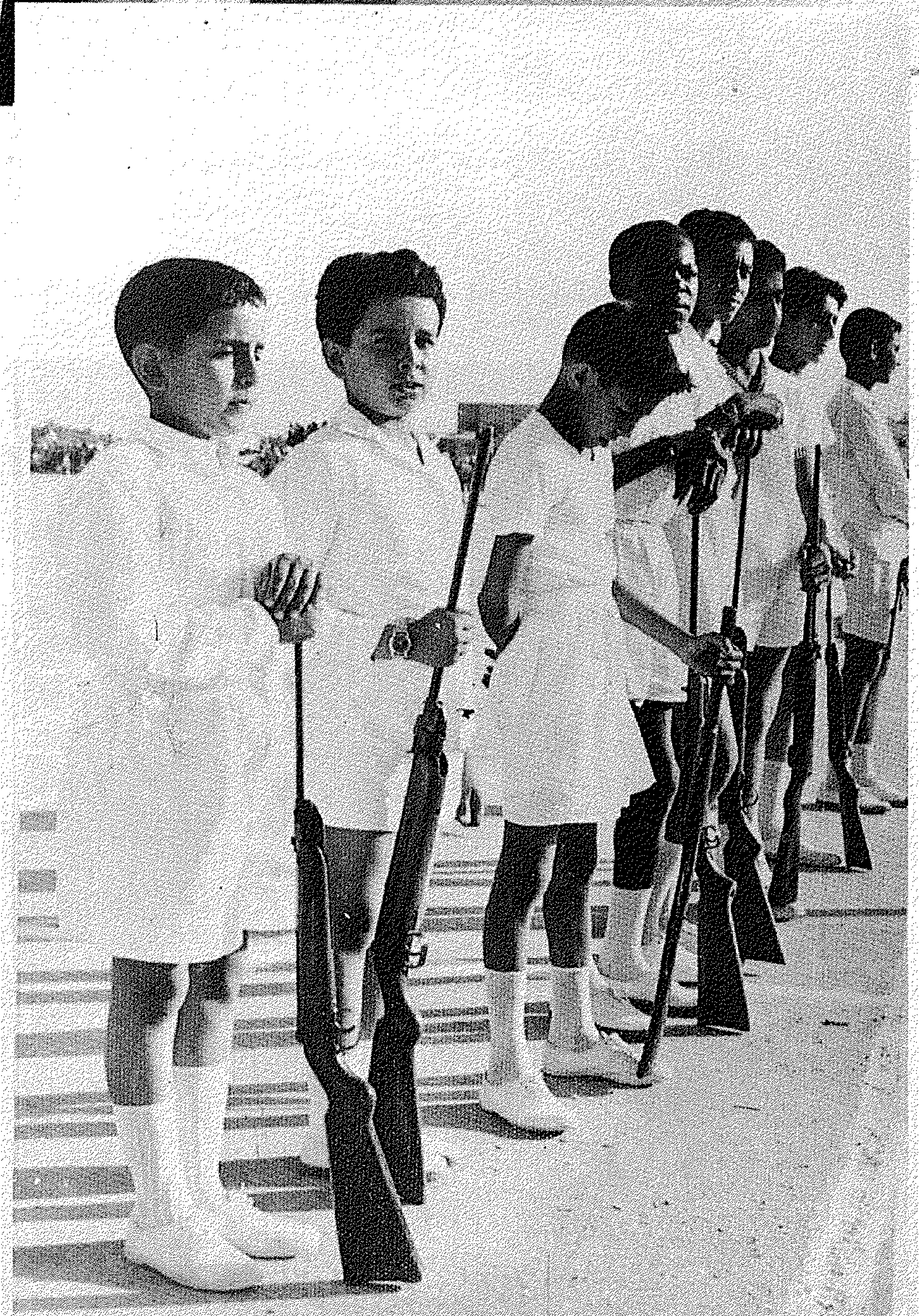
سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في
بعض نشاطه اليوميّة



سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ونجله سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية

سمو الشيخ حمد بن
عيسى آل خليفة في
مطار البحرين



سمو الشيخ حمز بن
عيسى آل خليفة في
احدى المسابقات
المدرسية

سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وسمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في مطار البحرين

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في احدى المناسبات الوطنيّة

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يرعى إحدى المباريات الرياضيّة

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مع سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر

سمو الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يفتتح أحد المشروعات التنموية

سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني يتابعان مناورة عسكرية

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

❖ سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة **«الضوء الأول»** ١٩٨٦

❖❖❖

❖ توفيق الحمد **«خليفة بن سلمان .. رجل وقيام دولة»** الناشر: مركز الابداع العلمي ١٩٩٦

❖❖❖

❖ وثائق وزارة الخارجية البريطانية وتشمل مجموعة كبيرة من الرسائل والتقارير المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين في البحرين ووزارة الخارجية البريطانية

❖❖❖

❖عدد من الجرائد الرسمية لدولة البحرين

❖❖❖

❖ آندرو ويتكروفت **«حياة وعصر سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة»** ١٩٩٥

❖❖❖

❖ أمل ابراهيم الزياني **«البحرين من الحماية إلى الاستقلال»** ١٩٧٧

❖❖❖

❖ ابراهيم خلف العبيدي **«تاريخ الحركة الوطنية في البحرين»** ١٩٧٣

❖❖❖

❖ عبدالرحمن الباكر **«من البحرين إلى المنفى»** ١٩٦٦

❖❖❖

❖ د. علي أبا حسين - النقيب أحمد السويدي **«قائد وقوة»** الناشر: وزارة الدفاع ١٩٨٧

❖❖❖

❖ د. محمد غانم الرميحي **«البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي»** ١٩٩٥

❖❖❖

❖السير تشارلز بيلجريف- ترجمة مهدي عبدالله **مذكرات بيلجريف** - مستشارحكومة البحرين سابقا ١٩٩١

❖❖❖

❖ د. فائق حمدي طهبوب **«تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣ -١٨٧٠»** ١٩٨٣

❖❖❖

❖ د. حسين محمد البحارنة **«دول الخليج العربي الحديثة»** الناشر: بروديكور ١٩٧٣

❖❖❖

❖ د. صلاح العقاد **«التيارات السياسية في الخليج العربي»** الناشر: الانجلو المصرية ١٩٦٥

❖❖❖

❖ د. عصمت السعيد **«نوري السعيد.. رجل الدولة والانسان»** الناشر: مبرة عصام السعيد ١٩٩٢

❖❖❖

❖ د. محمد حسن العيدروس **«العلاقات العربية - الايرانية ١٩٢١-١٩٧١»** ١٩٨٥

❖❖❖

❖ دونالد ولبر - ترجمة د. عبدالمنعم حسنين **«ايران ماضيها وحاضرها»** ١٩٨٥

❖❖❖





الشقيقان

إن للشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين (١٩٤٢-١٩٦١) طيّب الله ثراه، أياد بيضاءَ عديدة، لاحصر لها على البحرين. غير أَن خير أياديه، وأبقاها، ما قدمه سموه للبحرين، حين أعَدَّ لها فلذتي كبده، وقُرّتي عينه، ثم وهبهما بنفس رضيّة للبحرين، بعد أَن أعدَّهما في مدرسته، وعلى عينيه، ليكونا ذُخراً للحاضر، وأملاً للمستقبل، وضمانة للبحرين الدولة والكيان، والشعب والوطن. فمن مدرسة سمو الشيخ سلمان، خَرَج الشابان عيسى وخليفة، وقد اقتسما علم الشيخ، ودرايته، وبعد نظره، وقدرته على الاستشراف، وحنكته، وصبره، وانسانيته وانكاره لذاته.

والحقيقة، أن علاقة الشقيقين، عيسى وخليفة، كرجلي دولة، وقائدين، وزعيمين، لم يكن يتوقف شأنها عند حدود البحرين، بل كان أثرها خليجيّاً وعربيّاً ودولياً، بما كانت هذه العلاقة مُؤَثِّرة على الكثير من القضايا، وبما نجحت بتخطيّة من العقبات، والمشكلات، محلياً واقليمياً. هذا إلى جانب كون هذه العلاقة نموذجاً انسانياً فريداً، بما حَوَته من إخلاصٍ مُتبادل، ووفاءٍ مُطلق، وتفاهمٍ وتكامل، وتوافق منقطع النظير.

المؤلف

